

مختصر

سيرة النبي داود

للمحافظة المنذرى

ومعالم السنن لأبي سليمان النخبطاني

و

تهدية الأمام ابراهيم الجوزية

الجزء السادس

بتحقيق

محمد منال عيسى

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

أول كتاب الحروف ^(١) [٤ : ٥٥]

٣٨١٣ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها » (٢ : ١٢٥) واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى ^(٢)

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة . وقال الترمذي : حسن صحيح .

٣٨١٤ - وعن عائشة رضى الله عنها « أن رجلاً قام من الليل ، فقرأ ، فرفع صوته بالقرآن ، فلما أصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَرْحُمُ اللَّهُ فُلَانًا كَأَنِّ مِنْ آيَةٍ أَذْكَرَ نِيهَا اللَّيْلَةَ ، كُنْتُ قَدْ اسْقَطْتُهَا » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وقد تقدم في كتاب الصلاة . ^(٣)

٣٨١٥ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « تزلت هذه الآية (١٦١ : ٣) وَمَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ) في قطيفة حمراء : فَقَدْتُ يَوْمَ بَدْرٍ ، فقال بعض الناس : لعلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها ، فأنزل الله عز وجل (وما كان لنبي أن يغفل) إلى آخر الآية » .

وأخرجه الترمذي ، وقال : حسن غريب . وقال : وروى بعضهم هذا الحديث عن خُصِيف عن مِقْسَم ، ولم يذكر فيه : عن ابن عباس . هذا آخر كلامه .

وفي إسناده ، خصيف . وهو ابن عبد الرحمن الحراني . وقد تكلم فيه غير واحد .

(١) هذا الكتاب لم يذكره الخطابي مطلقاً

(٢) أى : كما هي قراءة حفص بصيغة الأمر في قوله تعالى (واتخذوا) وقرئ فيها بصيغة

الماضي بفتح الحاء من « اتخذوا » . (٣) الجزء الثاني رقم (١٢٨٨) .

٣٨١٦ - وعن سليمان التيمي عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَالْهَرَمِ »
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بطوله .
وأخرجه البخاري أتم منه من حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس .
وأخرج مسلم طرفاً منه . وليس فيه ذكر الدعاء . وقد تقدم حديث عمرو ابن أبي عمرو في كتاب الصلاة ^(١) .

٣٨١٧ - وعن لقيط بن صبرة رضى الله عنه قال : « كنت وافد بني المُنْتَفِقِ - أو في وفد بني المُنْتَفِقِ - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث ، فقال - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - : لَا تَحْسِبَنَّ ، ولم يقل : لَا تَحْسِبَنَّ » .
وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقد تقدم في الطهارة وغيرها .

٣٨١٨ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « حَقَّ الْمَسْمُونُ رَجُلًا فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ ، فقال : السلام عليكم ، فقتلوه ، وأخذوا تلك الغنيمة . فنزلت : (٤:٩٤) وَلَا تَقُولُوا لِمَن آتَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا تِلْكَ الْغُنَيْمَةُ صَغَرَهَا : لِأَنَّهُ أَرَادَ جَمَاعَةُ الْغَنَمِ ، أو قطعة منها .

٣٨١٩ - وعن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ (٤ : ٩٥) غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ)
في إسناده : عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وقد تكلم فيه غير واحد .

٣٨٢٠ - وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥ : ٤٥) وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب .

قال محمد - يعنى البخارى - تفرد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس ابن يزيد .

٣٨٢١ - وعنه رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قرأ : (٥ : ٤٥) وكتبنا عليهم فيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) » .
وهو الحديث المتقدم .

٣٨٢٢ - وعن عطية بن سعد العوفي ، قال : « قرأت على عبد الله بن عمر (٣٠ : ٥٤) الله الذى خلقكم من ضُغفٍ فقال : (مِنْ ضُغْفٍ) قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قرأتها على . فأخذ على كما أخذت عليك »
عطية بن سعد : لا يحتج بحديثه .

٣٨٢٣ - وعن عطية ، عن أبي سعيد رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (مِنْ ضُغْفٍ)

وأخرجه الترمذى . وقال : حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فضل ابن مرزوق . هذا آخر كلامه .

وفيه أيضاً عطية بن سعد . وهكذا ذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقى فى الإشراف : أن الترمذى أخرجه من حديث عطية عن أبي سعيد الخدرى .
والذى شاهدناه فى غير نسخة من كتاب الترمذى : إنما ذكره عن عطية عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

٣٨٢٤ - وعن عبد الرحمن بن أبزى، قال : قال أبي بن كعب (١٠: ٥٨) بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا^(١) .
[قال أبو داود بالتاء] .

٣٨٢٥ - وعن عبد الرحمن بن أبزى ، عن أبيه ، عن أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (١٠: ٥٨) بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) .
وفي إسناده الأجلح . وهو أبو حُجَّة الكِنْدِي الكوفي ، ويحيى بن عبد الله ، ولا يحتاج بحديثه .

٣٨٢٦ - وعن شهر بن حوشب ، عن أسماء بنت يزيد رضى الله عنها ، أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ (١١ : ٤٦) إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ) .
وأخرجه الترمذى ، وشهر بن حوشب : قد تكلم فيه غير واحد . ووثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين .

٣٨٢٧ - وعن شهر بن حوشب ، قال : سألتُ أم سلمة « كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية : (إنه عملٌ غير صالح) ؟ فقالت : قرأها (عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ) » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : سمعت عبد بن حميد يقول : أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية .

وقال الترمذى : كلا الحديثين عندى واحد . هذا آخر كلامه .

وكانت أم سلمة - هذه - خطيبة النساء .

(١) هذا ليس موجوداً عند النذرى . وقد رواه أبو داود أيضاً من طريق الأجلح .

وقد روى شهر بن حوشب عن أم سلمة هذه حديثاً آخر في النوح ،
كلاهما فيه : أم سلمة ، ولم يُسمَّها . وروى عنها أحاديث كثيرة .

وقد روى شهر بن حوشب أيضاً عن أم سلمة بنت أبي أمية ، زوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث .

٣٨٢٨- وعن أبي بن كعب ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا دعا بدأ بنفسه ، وقال : رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْنَا وعلى موسى ، لو صَبَرَ لَرَأَى مِنْ
صاحبه العجب ، ولكنه قال : (١٨ : ٧٦) إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا
تُصَاحِبْنِي ، قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي) » طَوَّلَهَا حمزة .
وأخرجه الترمذی والنسائي .

٣٨٢٩- وعنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قرأها (قد بلغت من
لَدُنِّي) وثقلها .

وأخرجه الترمذی ، وقال : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا
الوجه .

وَأُمِّيَّةُ بْنُ خَالِدٍ : ثقة . وأبو الجارية العبدی : شيخ مجهول ، ولا نعرف اسمه
٣٨٣٠- وعن ابن عباس وهو عبد الله - رضي الله عنهما - قال : « أقرأني أبي
بن كعب كما أقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (١٨ : ٨٦) فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ)
مخففة .

وأخرجه الترمذی ، وقال : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا
الوجه ، والصحيح : ما روى عن ابن عباس « قرأته » .

ويروى أن ابن عباس وعمرو بن العاص اختلفا في قراءة هذه الآية ،

وارتقا إلى كعب الأخبار في ذلك . فلو كانت عنده رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لاستغنى بروايته ، ولم يحتاج إلى كعب .

٣٨٣١ - وعن عطية العوفى ، عن أبي سعيد الخدري ، رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ عِلِّيَّينَ لَيُشْرِفُ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَتُضَيَّ الْجَنَّةُ لَوَجْهِهِ ، كَأَنَّهُا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ - قال : وهكذا جاء الحديث « دُرِّيٌّ » مرفوعة الدال لا تُهْمَز - وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمِنْهُمْ وَأَنَعَمَا . »

وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن ، وليس في حديثهما تقييد الكلمة .

وقد تقدم الكلام على عطية العوفى .

٣٨٣٢ - وعن فروة بن مسيكة الغطيفي رضى الله عنه ، قال « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث - فقال رجل من القوم : يا رسول الله ، أَخْبَرْنَا عَنْ سَبَأٍ ، مَا هُوَ : أَرْضٌ ، أَمْ امْرَأَةٌ ؟ قال : لَيْسَ بِأَرْضٍ ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَكِنَّهُ رَجُلٌ وَلَدَ عَشْرَةَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَتَيَّامَنَ سِتَّةٌ ، وَتَشَاءَمَ أَرْبَعَةٌ . »

وأخرجه الترمذى ، وقال : غريب حسن .

٣٨٣٣ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم - وقال إسماعيل ، وهو ابن إبراهيم ، أبو معمر - عن أبي هريرة رواية ، فذكر حديث الوحي ، قال « فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٣٤ : ٢٣) حَتَّى إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ^(١) . »

وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه بتمامه .

(١) قرأ الحسن « فرغ » من الفراغ . من هامش المنذرى . وفي عون المعبود « فرغ » بتشديد الزاى - بصيغة المبني للمجهول من التفريع . هكذا في جميع النسخ . وقال السيوطى هو في نسخى بالزاى والعين المفتوحة . ويحتمل أنه بالراء والغين المعجمة . فإن أبا هريرة كان يقرؤها كذلك .

٣٨٣٤ - وعن الربيع بن أنس - وهو الخراساني - عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت « قرأه النبي صلى الله عليه وسلم (٣٩ : ٥٩ بلى ، قد جاءتك آياتي فكذبتي بها وأنت تكبرين) » .
قال أبو داود : هذا مرسل ، الربيع : لم يدرك أم سلمة .

٣٨٣٥ - وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها (٥٦ : ٨٩ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ) .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن غريب ^(١) ، لا نعرفه إلا من حديث هرون الأعور . هذا آخر كلامه .

وهرون الأعور : هو أبو عبد الله ، ويقال : أبو موسى ، هرون بن موسى المقرئ النحوي البصري . وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

٣٨٣٦ - وعن صفوان بن يعلى ، عن أبيه رضي الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يقرأ (٤٣ : ٧٧ وَنَادُوا يَا مَلِكُ) .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح غريب ^(٢)

٣٨٣٧ - وعن ابن مسعود - وهو عبد الله ، رضي الله عنه - قال : « أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) » ^(٣) .
وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح .

(١) بهامش المنذرى ما نصه : لم أجده في الترمذي في المكان الذي أشار إليه الحافظ أبو القاسم الدمشقي هـ . وأقول : وأبو القاسم : هو الحافظ ابن عساكر في كتابه «الاشراف بمعرفة الأطراف»

(٢) بهامش المنذرى : حديث صفوان بن يعلى - هذا - أخرجه البخاري في بدء الخلق وفي صفة النار ، وفي التفسير . وأخرجه مسلم في الصلاة :

(٣) في سورة الداريات (٥١ : ٥٨ إذ الله هو الرزاق ذو القوة المتين) .

٣٨٣٨ - وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يقرأ (٥٤ : ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ ، فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرَ) .

قال أبو داود : مضمومة الميم مفتوحة الدال مكسورة الكاف .
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٣٨٣٩ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : « رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ (١٠٤ : ٣ - يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَ) .

فى إسناده : عبد الملك بن عبد الرحمن ، أبو هشام الذمارى الأنبارى ، وثقه عمرو بن على ، وقال أبو زرعة الرازى : منكر الحديث . وقال الإمام أحمد بن حنبل : كان يُصَحِّفُ ، ولا يحسن يقرأ كتابه . وقال أبو حاتم الرازى وأبو الحسن الدارقطنى : ليس بقوى . وقال الموصلى : أحاديثه عن سفيان مناكير .

٣٨٤٠ - وعن أبى قلابة ، عَمَّنْ أقرأه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم (٨٩ : ٢٥ ، ٢٦ - فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ، وَلَا يُوثِقُ وَثْقَاهُ أَحَدٌ) .

٣٨٤١ - وعن أبى قلابة ، قال : أُنْبَأْنِي مَنْ أقرأه النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من أقرأه مَنْ أقرأه النبي صلى الله عليه وسلم (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ) .

٣٨٤٢ - وعن عطية العوفى ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : « حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حديثاً ذكر فيه : جبرائيل وميكائيل . فقال : جبرائيل وميكائيل ^(١) » فى إسناده : عطية العوفى . وهو ضعيف .

٣٨٤٣ - وعن محمد بن خازم ^(٢) ، قال : « ذكر كيف قراءة جبرائيل وميكائيل عند

(١) هكذا فى أصل المنذرى . وفى السنن « جبريل وميكائيل » ، فقال : جبرائيل وميكائيل « قال فى عون المعبود : هكذا فى عدة من النسخ الصحيحة . وفى نسخة « جبرائيل وميكائيل » فى الموضوعين .
(٢) بالحاء المعجمة ، هو أبو معاوية الضرير أحد الأعلام .

الأعمش ؟ فحدثنا الأعمش ، عن سعد الطائي ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الصور . فقال : عن يمينه جبرائيل ، وعن يساره ميكايل .

٣٨٤٤ - وعن معمر ، عن الزهري - قال معمر : وربما ذكر ابن المسيب - قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يقرؤون (مَلِكِ يوم الدين) وأول من قرأها (مَلِكِ يوم الدين) مروان » .
أخرجه الترمذي تعليقاً .

وقال أبو داود : هذا أصح من حديث الزهري عن أنس ، والزهري عن سالم عن أبيه .

وحديث الزهري عن أنس - الذي ذكره أبو داود - : أخرجه الترمذي في جامعه . وقال : حديث غريب ، لانعرفه من حديث الزهري عن أنس ، إلا من هذا الشيخ : أيوب بن سويد الرملي ، هذا آخر كلامه .

وأيوب بن سويد - هذا - قال عبدالله بن المبارك : أَرِمَ به . وضعفه غير واحد .

وحديث الزهري عن سالم عن أبيه ، أخرجه الدارقطني في الأفراد .

٣٨٤٥ - وعن أم سامة رضى الله عنها . وهي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت ، أو كلمة غيرها ، قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم (بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مَلِكِ يوم الدين) يُقَطَّعُ قراءته آيةً آيةً .

وأخرجه الترمذي . ولم يذكر التسمية . وقال : حديث غريب . وليس إسناده بمتصل . لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن

يعلى بن تَمَلَّك عن أم سلمة^(١) . وحديث الليث : أصح . وليس في حديث الليث « وكان يقرأ ملك يوم الدين » .

٣٨٤٦ - وعن أبي ذرٍّ رضى الله عنه ، قال : « كنت رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، وهو على حمارٍ ، والشمسُ عند غروبها ، فقال : هَلْ تَدْرِي : أين تغرب هذه ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فَإِنَّهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَامِئَةٍ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى آتم منه . وليس في حديثهم (تغرب في عين حائمة) .

٣٨٤٧ - وعن مولى لابن الأسقع ، رَجُلٍ صِدْقٍ ، عن ابن الأسقع ، أنه سمعه يقول : « إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جاءهم في صُفَّةِ الْمُهَاجِرِينَ ، فسأله إنسان : أَيْ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : (٢ : ٢٥٥ - الله لا إله إلا هو المحيُّ القيوم لا تأخذه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ) » .

ذكر ابن أبى حاتم عن أبيه : أن ابن الأسقع - هذا - فيمن لا يعرف اسمه . وقال فيه البكرى : من أصحاب الصفة ، وذكر له هذا الحديث .

وذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقى : أنه واثله بن الأسقع ، وذكر هذا الحديث في ترجمة واثله بن الأسقع . وقال : وهو واثله بغير شك . لأنه من بنى ليث بن بكر بن عبد مَنَاة ، ومن أهل الصفة . هذا آخر كلامه .
ومولى ابن الأسقع : مجهول .

وقد أخرج مسلم في صحيحه وأبو داود في كتاب الصلاة قوله صلى الله عليه وسلم لأبْنِ بْنِ كَعْبٍ « يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ، أَتَدْرِي أَيْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَكَ أَعْظَمُ الْحَدِيثِ ؟ » .

٣٨٤٨ - وعن شقيق^(١) ، عن ابن مسعود - وهو عبد الله رضى الله عنه - « أنه قرأ (١٢ : ٢٣ هَيْتَ لَكَ) فقال شقيق : إنا نقرأها (هَيْتُ لَكَ) يعنى فقال ابن مسعود : أقرأوها كما علمتُ أحبُّ إلى » .

وأخرجه البخارى بنحوه .

٣٨٤٩ - وعنه قال : قيل لعبد الله « إن أناساً يقرؤون هذه الآية (وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ) فقال : إني أقرأوها كما علمتُ أحبُّ إلى : (وَقَالَتْ : هَيْتَ لَكَ) » .

٣٨٥٠ - وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قَالَ اللَّهُ عز وجل لبني إسرائيل (٢ : ٥٨ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ، وَقُولُوا حِطَّةً ، تَغْفِرَ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذى والنسائى من حديث هَمَّام بن مَنِبِّه عن أبيه عن أبى هريرة .

٣٨٥١ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت « نزل الوحيُّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ علينا (٢٤ : ١ سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) .

قال أبو داود : يعنى مخففه^(٢) ، حتى أتى على هؤلاء الآيات^(٣) .

آخر كتاب الحروف

(١) هو شقيق بن سلمة ، أبو وائل الأسدى الكوفى من كبار التابعين .

(٢) قال فى عون المعبود : قال البغوى : قرأ أبو عمرو وابن كثير (فرضناها) بتشديد الزاء ، ومعناه فصلناها وبينناها اهـ .

(٣) أى الآيات التى بعد قوله تعالى (وفرضناها)

أول كتاب الحمام [٤ : ٦٩]

٣٨٥٢- عن أبي عُذْرَةَ ، عن عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن دخول الحمامات ، ثم رَخَّصَ للرجال : أن يدخلوها في المَيَازِرِ » وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة . وإسناده : ليس بذلك القائم .
وسئل أبو زُرْعَةَ عن أبي عُذْرَةَ : هل تَسَمَّى ؟ فقال : لا أعلم أحداً سَمَاهُ .
هذا آخر كلامه .

وقد قيل : إن أبا عذرة أدرك النبي صلى الله عليه وسلم .
وقال أبو بكر بن حازم الحافظ : لا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه . وأبو عذرة : غير مشهور . وأحاديث الحمام كلها معلولة . وإنما يصح فيها عن الصحابة رضى الله عنهم . فإن كان هذا الحديث محفوظاً . فهو صريح في النسخ . والله أعلم بالصواب .

٣٨٥٣- وعن أبي المَلِيج ، قال « دخلَ نِسْوَةٌ من أهل الشام على عائشة رضى الله عنها ، فقالت : ممن أنتن ؟ قلن : من أهل الشام . قالت : لَعَلَّكنَّ من الكُورَةِ (١) » التى تدخل نساؤها الحمامات ؟ قلن : نعم ، قالت : أما إني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . »

وذكر أبو داود : أن جرير بن عبد الحميد لم يذكر أبا المليح ^(١) . فيكون
مرسلاً .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن .

٣٨٥٤ - وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ ، وَتَسْتَجِدُونَ فِيهَا يَبُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ
فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ ، إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً » .
وأخرجه ابن ماجه .

وفى إسناده : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى ، وقد تكلم فيه
غير واحد .

وعبد الرحمن بن رافع التَّنُوخى : قاضى إفريقية ، وقد غمزه البخارى وابن
أبى حاتم رحمهم الله .

٣٨٥٥ - وعن عطاء - وهو ابن أبى رباح ، عن يعلى - وهو ابن أمية - « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يفتسل بالبراز ^(٢) بلا إزار ، فصعد
المنبر ، فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ
سَتِيرٌ ^(٣) ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ . فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ » .
وأخرجه النسائى .

(١) أبو المليح - بفتح الميم وكسر اللام - اسمه عامر بن أسامة بن عمير . ويقال : اسمه عمير
ويقال : زيد . هذلى بصرى تابعى .

وأبو أسامة بن عمير : له حجة ورواية ، نزل البصرة ، ولم يرو عنه غير ابنه أبى المليح .
(٢) البراز - بفتح الباء الموحدة : هو الموضع القضاء الواسع الذى لا جدران عليه ولا
حواش من أشجار ونحوها .

(٣) وفى رواية « ستير » بكسر السين وتشديد التاء مكسورة

٣٨٥٦ - وعن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « بهذا الحديث » .

قال أبو داود : والآول أتم ، وأخرجه النسائي .

٣٨٥٧ - وعن زُرعة بن عبد الرحمن بن جَرَهْدٍ^(١) ، عن أبيه ، قال « كان جَرَهْدٌ هذا من أصحاب الصُّفَّة - أنه قال : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ، وَخِذِّي منكشفة ، فقال : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ ؟ » .

٣٨٥٦ - زاد الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وأما الطريقان اللذان ذكرهما الترمذى : فأحدهما من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر عن أبي الزناد قال : أخبرني ابن جرهد عن أبيه - فذكره - وقال الترمذى : هذا حديث حسن . والطريق الثانية : من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جرهد الأسلمى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « الفخذ عورة » ثم قال : حسن غريب من هذا الوجه . قال الترمذى : وفي الباب عن علي ومحمد بن عبد الله بن جحش . وحديث عنى : أشار إليه الترمذى : هو الذى ذكره أبو داود فى هذا الباب (٣٨٥٥) ، وقد تقدم .

وحديث محمد بن جحش : قد رواه الإمام أحمد فى مسنده ولفظه « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ونخذه مكشوفتان . فقال : يا معمر ، غط فخذك ، فإن الفخذين عورة » وفى مسند الإمام أحمد من حديث عائشة وحفصة - وهذا لفظ حديث عائشة - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً كاشفاً عن فخذه . فاستأذن أبو بكر ، فأذن له ، وهو على حاله . ثم استأذن عمر ، فأذن له ، وهو على حاله . ثم استأذن عثمان فأرخى عليه بآتيه . فلما قاموا قلت : يا رسول الله ، استأذن أبو بكر وعمر فأذنت لهما وأنت على حالك

(١) جرهد : هو خويلد الأسلمى ، مدنى ، له صحبة ، كنيته : أبو عبد الرحمن ، وكانت وفاته بالمدينة ، وقيل فيه : جرهد بن جراد ، وقيل : جرهد بن رزاح ، وجعلهما ابن أبى حاتم اثنين .

والصفة - بضم الصاد المهملة ، وتشديد الفاء وفتحها - موضع مظلل من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأوى إليه المهاجرون الذين لا أهل لهم ولا زوجة ولا مسكن ، وكانوا

أخرجه أبو داود عن القَعْنَبِيِّ عن الإمام مالك ، وهو عند القَعْنَبِيِّ خارجَ الموطأ . وهو في موطأ مَعْنُ بن عيسى القَزَاز ، ويحيى بن بكير ، وسليمان بُرْدٍ . وليس هو عند غيرهم من رواة الموطأ .
هكذا ذكر ابن الوردة .

وذكر غيره : أن عبد الله بن نافع الصائغ رواه عن مالك . فقال فيه : عن زُرعة عن أبيه عن جده ، ورواه معن وإسحاق بن الطباع وابن وهب وابن أبي أويس عن مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ينتقلون حين يجدون لهم مساكن مع إخوانهم الأنصار ، أو يتخذونها لأنفسهم من عملهم وسعيهم فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك ؟ فقال : يا عائشة ألا أستحي من رجل والله إن الملائكة لتستحي منه »

وقد رواه مسلم في صحيحه ، ولفظه عن عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا كاشفاً عن فخذه ، أو ساقه . فاستأذن أبو بكر . فأذن له ، وهو على تلك الحال - فذكر الحديث »

فهذا فيه الشك : هل كان كشفه عن فخذه ، أو ساقه ؟

وحديث الإمام أحمد فيه الجزم بأنه كان كاشفاً عن فخذه .

وفي صحيح البخاري من حديث أبي موسى الأشعري « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كاشفاً عن ركبتيه - في قصة القف ^(١) - فلما دخل عثمان غطاها »

وطريق الجمع بين هذه الأحاديث : ما ذكره غير واحد من أصحاب أحمد وغيرهم : أن العورة عورتان : مخفية ، ومغلظة . فالغلظة : السواتان . والمخفية : الفخذان .

ولا تنافي بين الأمر بغض البصر عن الفخذين لكونهما عورة ، وبين كشفهما لكونهما عورة مخفية . والله تعالى أعلم .

(١) القف - بضم القاف وبالفاء : هو الدكة التي تجعل حول البئر . وأصل القف : ما غلظ من الأرض ، ويبس وارتفع

وقد ذكره البخارى فى التاريخ الكبير ، وذكر الاختلاف فيه ، وقال فى الصحيح : وحديث أنس أسندٌ ، وحديث جرهد أحوط .

يشير إلى حديث أنس بن مالك قال : « حَسَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَفْذِهِ » .

وذكر ابن الخذاء : أن فيه اضطراباً فى إسناده . هذا آخر كلامه .
وأخرجه الترمذى فى جامعه من حديث سفیان بن عیینة عن أبى النضر عن زرعة عن جده جرهد ، وقال : حديث حسن ، ما أرى إسناده بمتصل .
وذكره أيضاً من طريقين . وفيهما مقال .

٣٨٥٨ - وعن عاصم بن ضمرة ، عن على بن رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَكْشِفُ نَجْدُكَ ، وَلَا تَنْظُرُ إِلَى فَخْذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ » .
قال أبو داود : هذا الحديث فيه نكارة .
وأخرجه ابن ماجه .

وعاصم بن ضمرة : قد وثقه يحيى بن معين وعلى بن المدينى . وتكلم فيه غير واحد .

وقال البخارى فى الصحيح : ويروى عن ابن عباس وجرهد ، ومحمد بن جَحْش عن النبي صلى الله عليه وسلم « الفخذ عورة » هذا آخر كلامه .
فأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب ، هذا آخر كلامه .

وفى إسناده : أبو يحيى القَتَات ، واسمه عبد الرحمن بن دينار . وقيل : اسمه زاذان . وقيل : عمران . وقيل : غير ذلك . وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة .
وأما حديث جرهد : فقد تقدم الكلام عليه .

وأما حديث محمد بن جحش : فأخرجه البخارى فى تاريخه الكبير . وأشار إلى اختلاف فيه .

باب ما جاء فى التعرى [٤ : ٧٢]

٣٨٥٩ - عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه قال : « حملت حجراً ثقيلاً ، فبينما أمشى ، فسقط عني ثوبي ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذْ عَلَيْكَ ثَوْبَكَ ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً » .

وأخرجه مسلم .

٣٨٦٠ - وعن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قلت : « يا رسول الله عورائنا : ما نأتى منها ، وما نذر ؟ قال : احفظْ عَوْرَتَكَ ، إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ، قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان القومُ بمضْمٍ فى بعض ؟ قال : إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَيْنَهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَيْنَهَا . قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان أحدنا خالياً ، قال الله أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنَ النَّاسِ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن . هذا آخر كلامه .

وقد تقدم الاختلاف فى بهز بن حكيم . وجده : هو معاوية بن حيدة القشيري - له صحبة .

٣٨٦١ - وعن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدرى عن أبيه رضى الله عنهما عن النبي

٣٨٦٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد حكى الحاكم الاتفاق على تصحيح حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . ونص عليه الامام أحمد وعلى بن المدينى وغيرهما . والله أعلم .

صلى الله عليه وسلم ، قال « لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَرِيَّةٍ ^(١) الرَّجُلُ ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَرِيَّةِ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يُفِضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ ، وَلَا تُفِضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي ثَوْبٍ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٨٦٢ - وعن رجل من الطُّفَاوَةِ ^(٢) ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يُفِضِينَ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ ، وَلَا امْرَأَةٌ إِلَى امْرَأَةٍ ، إِلَّا وَلَدًا أَوْ وَلَدًا » قال : وذكر الثالثة فنسيتها »
فيه رجل مجهول . « آخر كتاب الحمام »

(١) « عرية » بكسر العين ، وسكون الراء المهملتين : أى ما يعرى منهما وينكشف ، هكذا روى فى هذا الحديث ، والمشهور « عورة » اه من هاشم الزندى ، وفى عون العبود : قال النووى : ضبطناها على ثلاثة أوجه « عرية » بكسر الهمزة وإسكان الراء و « عرية » بضم العين وإسكان الراء ، و « عرية » بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء ، وكلها صحيحة ، قال أهل اللغة « عرية الرجل » بضم العين وكسرها : متجردة والثالثة . على التصغير اه .
(٢) الطفاوة : بضم الطاء المهملة ، بعدها فاء مفتوحة ، وبعد الألف واو مفتوحة وتاء تأنيث - حى من قيس عيلان . وهم منسوبون إلى أمهم طفاوة بنت جرم بن زبان . نسب إليها غير واحد .

والطفاوة : موضع بالبصرة ، نزلوه فنسب إليهم . وقد نسب إلى هذا الموضع أيضا .
وجرم : بجيم مفتوحة وراء مهملة وبعدها ميم . وزبان بفتح الزاى وتشديد الباء الموحدة وفتحها وبعد الألف نون .

أول كتاب اللباس [٧٤ : ٤]

٣٨٦٣ - عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أَسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ : إما قَيْصًا ، أو عِمَامَةً ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ . أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ ، وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ ، وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ » .

[قال أبو نضرة : « فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا لبس أحدهم ثوبًا جديدًا قيل له : تَبْلِي وَيُخْلَفُ اللَّهُ تَعَالَى ^(١) »] .

قال أبو داود : عبد الوهاب الثقفي لم يذكر فيه أبا سعيد ، وحماد بن سلمة قال : عن الجُرَيْرِي عن أبي العلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .
يعنى أنهما أرسلاه .

وأخرج الترمذى والنسائى المسند منه فقط ، وقال الترمذى : حديث حسن .
٣٨٦٤ - وعن سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، عن أبيه رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ ، وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ : غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا ، وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ : غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » .

٣٨٦٣ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وروى أبو بكر بن عاصم في فوائده . من حديث عنبسة بن عبد الرحمن عن رجل عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استجد ثوبًا لبسه يوم الجمعة » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن غريب ، وليس في حديثهما « وما تأخر » .

وسهل بن معاذ : مصرى ضعيف . والراوى عنه : أبو مرحوم : عبد الرحيم بن ميمون : مصرى أيضا ، لا يحتج به .

باب فيما يدعى لمن لبس ثوبا جديداً [٧٥ : ٤]

٣٨٦٥ - عن أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص رضى الله عنها - واسمها : أمة - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتى بكسوة فيها خميصة صغيرة . فقال : مَنْ تَرَوْنَ أَحَقَّ بهذه ؟ فسكت القوم ، فقال : ائْتُونِي بِأَمِّ خَالِدٍ . فَأَتَنِي بها فألبسها إياها ، ثم قال : أَيْلِي ، وَأَخْلَقِي^(١) - مرتين - وجعل ينظر إلى علم في الخميصة أحمر ، أو أصفر ، ويقول : سَنَاهُ سَنَاهُ^(٢) يَا أُمَّ خَالِدٍ . وسناه في كلام الحبشة : الْحَسَن .

وأخرجه البخارى .

باب ما جاء في القميص [٧٦ : ٤]

٣٨٦٦ - عن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : « كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص » .

٣٨٦٥ - قال الشيخ : « الخميصة » قال الأصمى : هي ثياب تكون من خَزٍّ أو صوف مُعَلَّمة .

(١) « أَيْلِي » بفتح الهمزة وسكون الباء للوحدة : فعل أمر للمؤنث ، يقال : بلى الثوب يبل بلاء - بكسر الباء - فان فتحها مددت . أبلت أنا الثوب
و « أَخْلَقِي » يروى بالقاف والفاء . فبالقاف : من إخلاق الثوب وتقطيعه . وأما بالفاء فبمعنى العوض والبدل . أى تكسي خلقه بعد بلائه

(٢) « سَنَاهُ سَنَاهُ » بفتح السين للهمزة وتخفيف النون ، وتشدد . وبعد الألف هاء ساكنة . ويروى « سَلَمَسَا » و « سَنَه سَنَه » بتخفيف الون وتشديد هاء فيها .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن غريب . إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد ، تفرد به ، وهو مروى . وروى بعضهم هذا الحديث عن أبى ثُمَيْلَةَ عن عبد المؤمن بن خالد ، عن عبد الله بن بُريدة عن أمه عن أم سلمة . وقال : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث عبد الله بن بُريدة عن أمه عن أم سلمة : أصح . هذا آخر كلامه .

وعبد المؤمن - هذا - قاضى مرو ، لا بأس به .

وأبو ثُمَيْلَةَ يحيى بن واضح أدخله البخارى فى الضعفاء . وقال أبو حاتم الرازى : يُجَوَّلُ من هناك . ووثقه يحيى بن معين .

٣٨٦٧ - وعن عبد الله بن بُريدة ، عن أمه ، عن أم سلمة ، قالت : « لم يكن ثوبٌ أَحَبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قيص ^(١) » .

٣٨٦٨ - وعن شهر بن حوشب ، عن أسماء بنت يزيد ، قالت : « كانت كُمٌ قيصٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرُّضْغ ^(٢) » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن غريب . هذا آخر كلامه .

وقد تقدم الكلام فى الاختلاف فى شهر بن حوشب .

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . قال الحافظ المزى فى الأطراف : هو من رواية أبى الحسن بن العبد وأبى بكر بن داسة .

(٢) فى نسخة « إلى الرسغ » بالسین ، وهما لفتان .

باب ما جاء في الأقيّة [٧٧ : ٤]

٣٨٦٩ - عن المسور بن مخرمة ، أنه قال : « قَسَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيّةً ، ولم يُعْطِ مخرمةَ شيئاً ، فقال مخرمةُ : يا بُنَيَّ ، انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقتُ معه ، قال : ادْخُلْ ، فادْعُهُ لِي ، قال : فدعوته ، قال : نخرج إليه وعليه قباءٌ منها ، فقال : خَبَأْتُ لَكَ هَذَا . قال : فَنَظَرَ إِلَيْهِ - زاد ابن موهب : مخرمةُ ، ثم اتفقا ، يعنى قتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد بن موهب - قال : رضى مخرمةُ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

[باب فى لباس الشهرة ^(١)] [٧٧ : ٤]

٣٨٧٠ - عن ابن عمر ، رضى الله عنهما قال - فى حديث شريك : يرفعه - قال : « مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبًا مِثْلَهُ » زاد عن أبى عوانة « ثُمَّ تَلَهَّبُ فِيهِ النَّارُ » .

٣٨٧١ - وفى رواية : « ثَوْبَ مَذَلَّةٍ » .

وقال - يعنى - لم يرفعه أبو عوانة .

وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٣٨٧٢ - وعن ابن منيب الجرجسي ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » .

٣٨٧٢ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وأخرجه الامام أحمد فى المسند أتم منه . ولفظه « بعثت

في إسناده : عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان . وهو ضعيف .

باب في لبس الشعر والصوف [٧٨ : ٤]

٣٨٧٣ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه مرطٌ مُرَجَّلٌ^(١) من شعر أسود » .

٣٨٧٣ - قال الشيخ : « المرط » كساء يؤتز به ، قال أبو عبيدة : المرط : قد يكون من صوف ومن خز .

و « المرَجَّل » هو الذى فيه خطوط .

ويقال : إنما سُمي مُرَجَّلًا . لأن عليه تصاوير رَجَل . وما يشبهه .

بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي . وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمرى . ومن تشبه بقوم فهو منهم^(٢) »

(١) كذا في أصل المنذرى « مرجل » بالجيم . وقال النووى : هو بفتح الراء وفتح الحاء المهملتين الشددة . هذا هو الصواب الذى رواه الجمهور ، وضبطه للثقفون . وحكى القاضى عياض : أن بعضهم رواه بالجيم . أى عليه صور الرجال . والصواب الأول . ومعناه : عليه صور رجال الإبل ، ولا بأس بهذه الصور . وإنما يحرم تصوير الحيوان اه . عون المعبود . (٢) « تشبه » أى قصد التشبه بقوم والاندماج ؛ وتلاشى شخصيته فيهم . وما يكون ذلك إلا عن تعظيم وإكبار لهم ، فهو لذلك يلغى شخصيته ويتلاشى في شخصية الآخرين ، فمن تشبه بالرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم . بالغاء شخصيته الجاهلية السفهة واندمج في معنوية الرسول وأصحابه علما واعتقادا وعملا وأدبا ، فهو بلا شك منهم . ومن تشبه بالفرنجية في لبسهم وتفكيرهم وأخلاقهم ونظمهم ومعاملاتهم وشؤونهم ، فهو بلا شك أفرنجى غير مسلم . وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم . ولهذا التشبه نتائجها الدينية والدنيوية . فأتت ترى المعظمين للنصارى والوثنيين الحريصين على التشبه بهم والاندماج فيهم يعاونونهم على الضرر بدينهم وبلادهم وأئمتهم ، عن قصد وعن غير قصد ، إذ يرون في هذه المعاونة خيرا لأنفسهم ولئدة لشعوبهم . وبذلك ضعفت الأمم الإسلامية وهنت قواها ، لأنها ألقت شخصيتها العربية الإسلامية ، وأفنتها في شخصية أعدائها من اليهود والنصارى والوثنيين . وأصبح من أشد الأمور وأعسرها : أن تعود إليها عزتها ومكانتها في الحياة مادامت غارقة في هذا التشبه والاندماج ، زاعمة أنه الرقى والحضارة للملأمة لروح العصر .

وأخرجه مسلم والترمذى .

٣٨٧٤ - وعن عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ « اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَكَسَانِي خَيْشْتَيْنِ ^(١) . فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي » .
فى إسناده : إسماعيل بن عياش . وفيه مقال .

٣٨٧٥ - وعن أَبِي بُرْدَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبِي « يَا بَنِي ، لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ نَدِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ أَصَابَنَا السَّمَاءُ ، حَسِبْتُمْ أَنْ رِيحَنَا رِيحُ الضَّأْنِ » .
وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : صحيح .

٣٨٧٦ - وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ مَلَكَ ذِي يَزَنٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةً أَخَذَهَا بِثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا ، أَوْ ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ نَاقَةً ، فَقَبَلَهَا » .

فى إسناده : عُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ ، أَبُو سَلَمَةَ . وقد تكلم فيه غير واحد .

٣٨٧٧ - وعن إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرْثِ ^(٢) « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى حُلَّةً بِيضَعةً وَعَشْرِينَ قَلُوصًا . فَأَهْدَاهَا إِلَى ذِي يَزَنٍ »
هذا مرسل . وفى إسناده : على بن زيد بن جُدعان ، ولا يحتج بحديثه .

[باب لباس الغليظ ٤ : ٧٩ ^(٣)]

٣٨٧٨ - عن أَبِي بُرْدَةَ - وهو ابن أبي موسى الأشعرى - قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا إِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِالْمِينِ ، وَكِسَاءٌ

(١) الخيشة : ثياب من أرذل الكتان .

(٢) إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ نَوْفَلٍ . تابعى ، يعد فى المدنيين .

(٣) زيادة من السنن .

من التي يُسَمُّونها الملبدة^(١) ، فأقسمت بالله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبضَ في هذين الثوبين .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

٣٨٧٩ - وعن أبي زُمَيْلٍ ، قال : حدثني عبد الله بن عباس ، قال : « لما خَرَجَتْ الحُرُورِيَّةُ^(٢) أُتِيتُ علياً رضى الله عنه ، فقال : ائت هؤلاء القوم ، فلبست أحسن ما يكون من حُلَلِ اليمين ، قال أبو زميل : وكان ابن عباس رجلاً جميلاً جَهِيْرًا ، قال ابن عباس : فَأَتَيْتُهُمْ ، فقالوا : مَرَحَبًا بك يا أبا عباس ، ما هذه الحَلَّةُ ؟ قال : ما تَعْمِيُونَنِي عَلَى ؟ لقد رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ ما يكون من الحُللِ » .

أبو زميل : هو سماك بن الوليد اليماني . تابعي .

باب ما جاء في الخز [٤ : ٨٠]

٣٨٨٠ - عن عبد الله بن سعد ، عن أبيه سعد - وهو الرازي الدَّشْتَكِي^(٣) - قال : « رأيت رجلاً يبخارى على بَعْلَةٍ بيضاء ، عليه عمامةُ خَزٍّ سوداء ، فقال : كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه الترمذى . وقال النسائى : وقال بعضهم : قيل : إن هذا الرجل عبد الله بن خازم السلمي ، أمير خراسان . هذا آخر كلامه .

(١) « ملبدة » أى مرقعة . يقال للخزقة التي ترقع صدر القميص : اللبدة . وقيل : للبد : هو الذي تُخَنُّ وسطه .

(٢) الحُرُورِيَّةُ : طائفة من الخوارج منسوبون إلى حروراء بفتح فضم ، يمد ويقصر - هو موضع بالكوفة ، وخروجهم : انتفاضهم على علي بن أبي طالب .

(٣) دشتك بفتح الدال وسكون الشين - هذه قرية بالرى . ودشتك أيضاً : محلة باستراباد . ودشتك أيضاً قرية من قرى أصهان . وقيل : إنما هى : دشتى ، أعنى الاصهانية . وكلها : بفتح الدال المهملة وسكون الشين المعجمة وفتح التاء المثناة وبعدها كاف .

وعبد الله بن خازم - هذا - بالخاء المعجمة والزاي ، كنيته : أبو صالح . ذكر بعضهم : أن له صحبة . وأنكرها بعضهم .

وذكر البخاري هذا الحديث في التاريخ الكبير . رواه عن مخلد عن عبد الله ابن سعد الدشتي ، وقال : قال عبد الرحمن : نراه : ابن خازم السلمي . وقال البخاري : ابن خازم : ما أرى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا شيخ آخر .

٣٨٨١ - وعن عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، قال « حدثني أبو عامر ، أو أبو مالك ، والله يميني أخرى ما كذبتني : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ - وذكر كلاماً ، قال - يَمَسُّخُ مِنْهُمْ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وأخرجه البخاري تعليقا .

باب ماجاء في لبس الحرير [٨٢ : ٤]

٣٨٨٢ - عن نافع ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حُلَّةً سِيْرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ثُبَاعَ ، فقال : يا رسول الله ، لو اشتريت هذه ، فَلَبِستُها يوم الجمعة ، وللو فدا إذا قدموا عليك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ . ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حُلٌّ . فأعطي عمر بن الخطاب منها حُلَّةً ، فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها ، وقد قلت في حُلَّةٍ عِطَارِدَ مَا قُلْتَ ؟ ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا . فَكَسَاهَا عَمَرُ أَخَاهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

وهذا الأخ الذى كساه عمر : كان أخاه من أمه . وقد جاء ذلك مبينا فى كتاب النسائى . وقيل : إن اسمه : عثمان بن حكيم . فأما أخوه : زيد بن الخطاب : فإنه أسلم قبل عمر رضى الله عنهما .

٣٨٨٣ - وعن سالم بن عبد الله ، عن أبيه - بهذه القصة - قال « حُلَّةٌ اسْتَبْرَقَ ، وقال فيه : ثم أرسل إليه بِجُبَّةٍ دِيَّاجٍ ، وقال : تبيعها وتُصِيبُ بها حاجتك » . وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٣٨٨٤ - وعن أبى عثمان التَّهْدِى ، قال : « كتب عمرُ إلى عُتْبَةَ بنِ فَرْقَدٍ : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير ، إلا ما كان هكذا ، وهكذا : إصْبَعَيْنِ ، وثلاثة ، وأربعة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه بنحوه .

٣٨٨٥ - وعن على رضى الله عنه ، قال : « أَهْدَيْتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حُلَّةً سِيْرَاءَ ، فأرسل بها إلىَّ ، فلبسْتُها ، فَأَتَيْتُهُ ، فرأيتُ الغضبَ فى وجهه ، وقال : إني لَمْ أُرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا . وأمرنى فأطْرْتُها بين نسائى » (١) .

وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٨٨٥ - قال الشيخ : قوله « حلة سيرة » هى المضلعة بالحرير .

وقوله : « فأطرتها بين نسائى » يريد قسمتها بينهن بأن شققها ، وجعلت لكل

(١) ذكرها ابن الأثير فى النهاية فى باب « أطر » وقال : أى شققها وقسمتها بينهن . وقيل : هو من قولهم « طار له فى القسمة » فيكون من باب الطاء . وذكرها فى باب الطاء

باب من كرهه [٤ : ٨٣]

٣٨٨٦ - عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن لبس القسّى ، وعن لبس المعصفر ، وعن تحنّم الذهب ، وعن القراءة في الركوع » .

٣٨٨٧ - وفي رواية : « عن القراءة في الركوع والسجود » .

٣٨٨٨ - وفي رواية : « ولا أقول : نهاكم » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه مطولا ومختصرا .

واحدة منهن شقّة ، يقال : طارَ لفلان في القسمة سهم كذا ، أى طار له ووقع في حصته .
قال الشاعر :

فما طار لى في القسّم إلا ثمينها

٣٨٨٩ - قال الشيخ : « القسّى » ثياب يؤتى بها من مصر ، فيها حرير .

ويقال : إنها منسوبة إلى بلاد يقال لها : القسّى مفتوحة القاف مشددة السين .

ويقال : إنها القزّية ، أبدلوا الزاى سيناً .

وإنما حرمت هذه الأشياء على الرجال دون النساء .

وأما القراءة في الركوع : فإنما نهى من أجل أن الركوع محل التسبيح والذكر بالتعظيم ، وإنما محل القراءة القيام . فكره أن يجمع بينهما في محل واحد ، ليكون كل واحد منهما في موضعه الخاص به . والله أعلم .

وقد كره للنساء أن يتحنن بالفضة . لأن ذلك من زى الرجال . فإذا لم يجدن ذهباً فليصغرنه بزعفران ونحوه .

٣٨٨٩ - وعن علي بن زيد - وهو ابن جُدعان - عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم مُسْتَقَّةً من سُندُسٍ ، فلبسها ، فكأنى أنظر إلى يديه تَذَبْدَبَان ، ثم بعث بها إلى جعفر ، فلبسها ، ثم جاءه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني لم أُعْطِكْهَا لِتَلْبَسَهَا . قال : فما أصنع بها ؟ قال : أرسل بها إلى أخيك النجاشي »

على بن زيد بن جدعان القرشي التيمي : مكي نزل البصرة . ولا يحتج بحديثه .
٣٨٩٠ - وعن الحسن - وهو البصري ^(١) - عن عمران بن حصين رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا أَرَكْبُ الْأَرْجُوَانَ ، وَلَا أَلْبَسُ الْمُعْصِفَرَّ وَلَا أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمُكَفَّفَ بِالْحَرِيرِ » . قال : فأوما الحسن - وهو البصري - إلى جيب قيصه ، قال : وقال - أَلَا وَطِيبُ الرَّجَالِ : رِيحٌ لَا لَوْنَ لَهُ ، أَلَا وَطِيبُ النِّسَاءِ لَوْنٌ : لَا رِيحَ لَهُ .

قال سعيد - وهو ابن أبي عروبة - أراه قال : إنما حملوا قوله في طيب النساء : على أنها إذا خرجت ، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شاء .

٣٨٨٩ - قال الشيخ : قال الأصمعي « المساق » فراء طوال الأكام . واحداً منها مُسْتَقَّة ، قال : وأصلها بالفارسية : مُشْتَه ، فَعُرِّبَتْ .
قال الشيخ : ويشبه أن تكون هذه المستقة مُكَفَّفَةً بالسندس . لأن نفس القروة لا تكون سندساً .

وقوله « تذبذبان » معناه : تحركان وتضطربان يريد الكمين .
٣٨٩٠ قال الشيخ : « الأرجوان » الأحمر . وأراه أراد به المياثر الحر . وقد تتخذ من ديباج وحرير ، وقد ورد فيه النهي . لما في ذلك من الدَّرَف . وليست من لباس الرجال .

(١) البلد « البصرة » بفتح الباء ، فإذا نسبت إليها كسرت الباء . قاله سيبويه في باب شواذ النسب .

وأخرج الترمذى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن خير طيب الرجال : مظهر ريحه ، وخفي لونه . وخير طيب النساء : مظهر لونه وخفي ريحه . ونهى عن ميثرة الأرجوان ^(١) » وقال : حديث حسن غريب من هذا الوجه . هذا آخر كلامه .

والحسن : لم يسمع من عمران بن حصين .

٣٨٩١ - وعن أبي الحصين - يعنى الهيثم بن شفي - قال : « خرجت أنا وصاحبى لى يكتنى : أبا عامر ، رجل من المعافر ، لنصلى بإيلياء ، فكان قاصهم رجل من

٣٨٩١ - قال الشيخ : « الوشر » معالجة الأسنان بما يحددها . تفعله المرأة المسنة . تشبه بالشواب الحديثات السن

والوشم : أن تُغرَزَ اليد بالابرة ، ثم يحشى كحلأ أو غيره من خضرة أو سواد . وأما « المكامة » فهى المضاجعة . وروى أبو العباس أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى قال : « المكامة » مضاجعة العراة الجرمين ، والمكامة : تقبيل أفواه المحظورين ، وأخذ الأول من الكمع ، والكمع . وهو الضجيع ، والأخرى من الكعم . وهو شد فم البعير لثلا يعض . وفم الكلب لثلا ينبج . وأنشدنا :

هجمنا عليه . وهو يكعم كلبه . دع الكلب ينبج ، إنما الكلب نامج ^(٢) وهيه عن ركوب النمر : قد يكون لما فيه من الزينة والخلاء . وقد يكون لأنه غير مدبوغ . لأنه إنما يراد لشعره . والشعر لا يقبل الدباغ . ويشبه أن يكون إنما كره الخاتم لغير ذى سلطان . لأنه يكون حينئذ زينة محضة ، لا حاجة ، ولا لأرب غير الزينة . والله أعلم .

(١) فى اللسان « ميثرة » بوزن ملعقة : لبدة الفرش .

(٢) فى اللسان « الكعام » بكسر الكاف : شئ يجعل على فم البعير - إلى أن قال - وقال ابن بري : وقد يجعل على فم الكلب . لثلا ينبج . وأنشد لابن الأعرابى : مررنا عليه وهو يكعم كلبه - البيت .

الأزد، يقال له أبو رِيحانة، من الصحابة، قال أبو الحصين : فسَبَقْنِي صاحبِي إلى المسجد، ثم رَدَفْتُهُ، فجلستُ إلى جَنْبِهِ، فسألني : هل أدركت قصص أبي رِيحانة؟ قلت : لا، قال : سمعته يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عَشْرِ : عن الوَشْرِ، والوَشِمِ، والنَّثْفِ، وعن مُكَامَعَةِ الرجلِ الرجلَ بغير شعار، وعن مُكَامَعَةِ المرأةِ المرأةَ بغير شعار، وأن يجعل الرجل في أسفل ثيابه جريراً، مثل الأعاجم، أو يجعل على مَنْكبيه حريراً مثل الأعاجم، وعن النُّهْبِ، وركوبِ النُّمُورِ، ولُبُوسِ الخاتم، إلا لِدَيِ سلطان .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وفيه فقال : وأبو رِيحانة - هذا - اسمه شمعون - بالشين المعجمة والعين المهملة - ويقال : شمعون - بالشين والفتحة المعجمتين - ورجحه بعضهم . وهو أنصاري . وقيل : قرشي . ويقال له : مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قدم مصر . وروى عنه من أهلها غير واحد .

٣٨٩٢ - وعن علي رضي الله عنه أنه قال : « نهى عن مَيَامِرِ الأَرْجُوانِ » .

٣٨٩٣ - وعنه رضي الله عنه ، قال : « نهأني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وعن لِبْسِ القَسِيِّ ، والمِيْثَرَةِ الحمراء . »

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح .

٣٨٩٤ - وعن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صَلَّى

٣٨٩٣ - قال الشيخ : إنما سميت هذه المراكب « ميامر » لَوَثَارَتِهَا وَلِينِهَا . وكانت من مراكب العجم .

« والمكفف » من الحرير ، ما اتخذ جيبه من حرير . وكان لذيله وأكمامه كفاف منه .

في خِيَصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فنظَرَ إلى أَعْلَامِهَا، فلما سَلَّمَ قال : أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ . فَإِنَّهَا أَتَتْهُ [آتَا] فِي صَلَاتِي ، وَاتَّوَنَى بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ .
قال أبو داود : أَبُو جَهْمٍ بْنُ حُذَيْفَةَ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ بْنِ غَانِمٍ .
وأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .
وَأَبُو جَهْمٍ : اسْمُهُ عَامِرٌ . وَقِيلَ : عَيْدٌ .

٣٨٩٥ - وَعِنَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : نَحْوُهُ ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَعُ ^(١) .

باب الرخصة في العَلَمِ وخِيطِ الْحَرِيرِ [٨٧ : ٤]

٢٨٩٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - أَبِي عَمْرٍ - مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : « رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي السُّوقِ ، وَاشْتَرَى ثَوْبًا شَامِيًّا ، فَرَأَى فِيهِ خَيْطًا أَحْمَرَ ، فَرَدَّهُ ، فَأَتَيْتُ أَسْمَاءَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا ، فَقَالَتْ : يَا جَارِيَةُ ، نَاوِلْنِي جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْرَجَتْ جُبَّةَ طَيَالِسَةَ ، مَكْفُوفَةَ الْجَنْبِ وَالْكُمَيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالذِّيَابِجِ » .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ مُخْتَصَرًا .

ومَوْلَى أَسْمَاءَ : هُوَ أَبُو عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ ، مَكِّي ، خَتَنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ

٢٨٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ ^(٢) مِنَ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى ^(٣) الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ » .

(١) هذا الحديث غير موجود عند المنذرى .

(٢) « المصمت » بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الميم - هو الذى يكون جميعه من حرير ، لا قطن فيه ولا صوف ونحوه .

(٣) السدى - بفتح السين ، مقصور . ويقال : سقى بالتاء المثناة ، لفتان بمعنى واحد . وهو خلاف اللحمة . اهـ هامش المنذرى .

في إسناده : خُصيف بن عبد الرحمن . وقد ضعفه غير واحد .

باب في لبس الحرير لعذر [٤ : ٨٩]

٣٨٩٨ - عن أنس رضي الله عنه ، قال : « رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبد الرحمن بن عوف ولزبير بن العوام في قُمُصِ الحرير في السَّفَرِ من حِكَّةٍ كانت بهما » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . وذكر « السفر » عند مسلم وحده .

وأخرج البخاري من حديث أنس : « أن عبد الرحمن بن عوف والزبير ابن العوام شَكَّوْا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمَلَ . فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قِصِّ الْحَرِيرِ ، فِي غَزَاةٍ لَهُمَا » .

باب في الحرير للنساء [٤ : ٨٩]

٣٨٩٩ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « إِنْ نَبِيََّ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ حَرِيرًا ، فَعَمَلَهُ فِي يَمِينِهِ ، وَأَخَذَ ذَهَبًا ، فَعَمَلَهُ فِي شِمَالِهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وفي حديث ابن ماجه : « حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ »

وفي إسناده حديث ابن ماجه : محمد بن إسحاق .

وأخرج الترمذي من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : « أَنْ

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : حُرِّمَ لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي ،
وأُحِلَّ لِإِنثائهم » وقال : حسن صحيح .
وأخرجه النسائي بمعناه .

٣٩٠٠ - وعن أنس بن مالك رضى الله عنه : « أنه رأى على أمِّ كلثوم بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بُرْدًا سِيْرًا ، قال : والسيراء المضلع بالقز » .
وأخرجه البخارى والنسائي وابن ماجه .

ولفظ ابن ماجه - وفى لفظ للنسائي : « إني رأيت على زينب بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قميص حرير سيرا » .

وأخرجه النسائي من حديث شعيب وغيره عن الزهرى . قال : ولم يذكروا
« السيراء المضلع بالقز » .

وشعيب - هذا - هو ابن أبى حمزة القرشى الأموى ، مولا م الحصى ،
كنيته : أبو بشر . واسم أبى حمزة : دينار .

والزهرى : هو أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى ، أحد فقهاء التابعين .

٣٩٠١ - وعن عمرو بن دينار ، عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما -
قال : « كُنَّا نَزْعُهُ عَنِ الْغُلَّامِ ، وَتَرَكْنَاهُ عَلَى الْجَوَارِي ، قَالَ مِسْعَرٌ : فَسَأَلْتُ
عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ عَنْهُ ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ » .

يعنى أن مسعر أسمع الحديث من عبد الملك بن ميسرة الزرّاد الكوفى عن
عمرو بن دينار . فسأله عن الحديث ؟ فلم يعرفه . فلعله نسيه ، والله عز وجل أعلم .

باب فى لبس الحبرة [٩٠ : ٤]

٣٩٠٢ - عن قتادة ، قال : قلت لأنس - يعنى ابن مالك رضى الله عنه - « أى اللباس كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أعجب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : الحبرة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

باب فى البياض [٩٠ : ٤]

٣٩٠٣ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إلبسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم ، وإن خير أكلكم الإغذ : يخلو البصر ، ويُنبت الشعر » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذى : حسن صحيح .

باب فى غسل الثوب وفى الخلقان [٩٠ : ٤]

٣٩٠٤ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلاً شعثاً ، قد تفرق شعره ، فقال : أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره ؟ ورأى رجلاً آخر عليه ثياب وسخة . فقال : أما كان هذا يجد ما يغسل به ثوبه ؟ » .

وأخرجه النسائى .

٣٩٠٥ - وعن أبى الأخوص - عوف - عن أبيه - وهو مالك بن نضلة ، ويقال :

مالك بن عوف بن نضلة الجشمى - قال : « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فى ثوب دون ، فقال : ألك مال ؟ قلت : نعم ، قال : من أى المال ؟ قلت : قد آتانى الله من الإبل والغنم ، والخليل والرقيق ، قال : فإذا آتاك الله مالا

فَلْيَرَأَتْهُ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ .
وأخرجه النسائي .

باب في المصبوغ [٤ : ٩١]

٣٩٠٦ - عن زيد - يعني ابن أسلم - أن ابن عمر رضى الله عنهما « كان يَصْبُغُ لحيته بالصفرة ، حتى تغطي ثيابه من الصفرة ، فقليل له : لم تصبغ بالصفرة ؟ فقال : إني رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يصبغُ بها ، ولم يكن شيء أحبَّ إليه منها ، وقد كان يصبغُ بها ثيابه كلها ، حتى عمامته » .
وأخرجه النسائي .

وقد وقع في إسناده اختلاف .

وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال « وأما الصفرة : فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغُ بها . فأنا أحبُّ أن أصبغُ بها » .
واختلاف الناس في ذلك .

فقال بعضهم : أراد الخضاب للحية بالصفرة
وقال آخرون : أراد أنه كان يصفر ثيابه ، ويلبس ثياباً صفراً .

باب في الخضرة [٤ : ٩١]

٣٩٠٧ - عن أبي رَمَثَةَ - واسمه رفاعة بن يثرب - وقيل : غير ذلك - قال :
« انطلقت مع أبي نحو النبي صلى الله عليه وسلم فرأيتُ عليه بُرْدَيْنِ أخضرين »
وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حديث حسن غريب ،
لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن إباد . هذا آخر كلامه .

وعبيد الله وأبوه : ثقتان .

وإياد : بكسر الهجمة وفتح الياء آخر الحروف . وبعد الألف دال مهملة .

باب في الحمة [٩١ : ٤]

٣٩٠٨ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال « هَبَطْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ثَنِيَّةٍ ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ ، وَعَلَى رِيطَةٍ مُضَرَّجَةٍ بِالْعُصْفُرِ ، فَقَالَ : مَا هَذِهِ الرِّيطَةُ عَلَيْكَ ؟ فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ ، فَاتَيْتُ أَهْلِي ، وَهُمْ يَسْجُرُونَ تَتَوَرَّأْ لَهُمْ فَقَذَقْتُهَا فِيهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ ، فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، مَا فَعَلْتَ الرِّيطَةَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : أَلَا كَسَوْتَهَا بِعَصْفٍ أَهْلِكَ . فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلنِّسَاءِ » .

٣٩٠٨ - قال الشيخ « المضرغ » الذي ليس صبغه بالشع العام . وإنما هو لطح علق به ، ويقال : تضرغ الثوب : إذا تلطخ بدم ونحوه .
« والريطة » ملأه ليست بلفقين ، إنما هي نسج واحد .

٣٩٠٨ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد روى مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لباس القسي والعصفر : وعن تحم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع » وقد تقدم .
وروى أيضاً في صحيحه عن عبد الله بن عمرو قال « رأى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين فقال : أمك أمرتك بهذا ؟ قلت : أغسلهما ؟ قال : بل أحرقهما »
وروي أيضاً في صحيحه عن عبد الله بن عمرو أيضاً قال « رأي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين ، فقال : إن هذه من لباس الكفار ، فلا تلبسها »
وهذه الأحاديث صريحة في التحريم ، لا معارض لها . فالعجب عن تركها .
وقد عارضها بعض الناس بحديث البراء بن عازب قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء ، لم أر شيئاً قط أحسن منه » متفق عليه .
وكان بعض المنتسبين إلى العلم يخرج إلى أصحابه في الثوب المصبغ حمرة ، ويزعم أنه يقصد اتباع هذا الحديث . وهذا وهم وغلط بين .

وحكي عن هشام بن الغاز أنه قال : المضرّجة التي ليست بمشبعة ،
ولا المورّدة . هذا آخر كلامه .

وقال غيره : ضَرَجْتُ الثوب ، إذا صبغته بالحمرة . وهو دون المشبّع ،
وفوق المورّد .

وأخرجه ابن ماجّة .

وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب .

٣٩٠٩- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، قال : « رَأَى
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم - قال أبو علي اللؤلؤى : أَرَاهُ - وعلى ثوبٌ
مصبوغ بمُصْفَرٍّ مُورَّد ، فقال : ما هذا ؟ فانطلقتُ فأحرقته ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ ؟ فقلت : أحرقته ، قال : أَفَلَا كَسَوْتَهُ
بعضَ أهلك ؟ » .

قال أبو داود : رواه عن ثور عن خالد، فقال «مُورَّد» وطاوس ، قال «معصفر»

في إسناده : إسماعيل بن عياش . وفيه مقال .

فإن الحلة هي البرود التي قد صبغ غزلها ونسج الأحمر مع غيره ، فهي برد فيه أسود وأحمر ،
وهي معروفة عند أهل اليمن قديماً وحديثاً . والحلة إزار. ورداء مجموعهما يسمى حلة . فإذا
كان البرد فيه أحمر وأسود قيل : برد أحمر ، وحلة حمراء . فهذا غير المضرّج المصبغ حمرة .

وزهب بعض أهل العلم إلى أن النهى إنما هو عن المعصفر خاصة . فأما المصبوغ بغير المعصفر
من الأصباغ التي تحمر الثوب ، كالندر والنفرة . فلا بأس به .

قال الترمذى في حديث النهى عن المعصفر : معناه عند أهل الحديث : أنه كره المعصفر

قال : ورواوا أن ما صبغ بالحمرة من مدر أو غيره فلا بأس به ما لم يكن معصفاً

وفيه أيضا شرح حبيب بن مسلم الخولاني . وقد ضعفه يحيى بن معين .
 ٣٩١٠ - وعنه رضى الله عنه قال « مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ عَلَيْهِ
 ثوبان أحمران ، فسلم ، فلم يَرُدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
 وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب من هذا الوجه . هذا آخر كلامه

وفى إسناده : أبو يحيى القتات . وقد اختلف فى اسمه . فقيل : عبد الرحمن
 ابن دينار ، ويقال : اسمه زاذان ، ويقال : عمران . ويقال : مسلم . ويقال :
 زياد ، ويقال : يزيد . ويقال : دينار . وهو كوفى ، ولا يحتج بحديثه . وهو
 منسوب إلى بيع الفت^(١)

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن
 عبد الله بن عمرو . ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطريق . ولا نعلم رواه عن
 إسرائيل إلا إسحاق بن منصور^(٢) .

٣٩١١ - وعن رجل من بنى حارثة ، عن رافع بن خديج رضى الله عنه ، قال :
 « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سَفَرٍ ، فرأى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على بهو احلنا وعلى إبلنا أكسية ، فيها خيوط عهن^(٣) حمر ، فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحِمْرَةَ قَدْ عَلَتَكُمْ ؟ فقمنا سِرَاعًا

(١) فى القاموس « التت » نم الحديث كالتفتيت ، وقته : قلله وقده وهياه . وجمعه قليلا
 قليلا ، ورجل قتات : نمام ، أو يسمع أحاديث الناس من حيث لا يعلمون ، والتفتيت : جمع
 الأفاويه وطبخها .

(٢) وقال الحفاظ فى الفتح : وهو حديث ضعيف الإسناد ، وإن وقع فى نسخ الترمذى
 أنه حسن .

(٣) المهن : الصوف مطلقاً . وقيل : اللون منه خاصة ، وقيل : الأحمر خاصة . من
 هامش النندرى .

بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى تَقَرَّ بعض إبلنا ، فأخذنا الأَكسية فزَعناها عنها .

في إسناده رجل مجهول .

٢٩١٢ - وعن حُرَيْث بن الأَبَج^(١) السَّلِيحِي : « أن امرأة من بنى أُسَدٍ قالت : كنتُ يوماً عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نَصْبُغُ ثياباً لها بَمَغْرَةٍ^(٢) . فبينما نحنُ كذلك إذ طَلَعَ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأت ذلك زينبُ علمتُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كَرِهَ ما فعلت ، فأخذتُ ، فغسلتُ ثيابها ، ووارتُ كل حمرة ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع ، فاطَّلَعَ ، فلما لم يَرِ شيئاً دخل » .

في إسناده إسماعيل بن عياش وابنه محمد بن إسماعيل بن عياش . وفيهما مقال . وهكذا وقع في أصل سماعنا .

وفي غيره : عن حبيب بن عبيد عن حريث بن الأَبَج - بالحاء المهملة - السليحي .

ووقع عند غير واحد : عن حبيب بن عبيد عن حريث بن الأَبَج السليحي . ولم يذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقي في الأشراف سواء . وسماه عبيد بن الأَبَج . والنفس لما قاله أميل . والله عز وجل أعلم .

والسليحي : منسوب إلى سَلِيح بطن من قُضاعة . وهو بفتح السين المهملة وكسر اللام ، وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة وحاء مهملة .

(١) قال في عون العبود : ووقع في بعض النسخ « ابن الأَبَج » بزيادة اللام بين الموحدة والجميم ، وكذا وقع في التقريب والخلاصة ، لكن في هامش الخلاصة : كذا في أخرى ، وفي التهذيب وميزان الاعتدال « الأَبَج » بفتح الهمزة والباء الموحدة والجميم المشددة .

(٢) « مغرة » بفتح الميم وسكون الغين وقد تحرك - هي طين أحمر .

باب في الرخصة [٤ : ٩٣]

٣٩١٣ - عن البراء رضى الله عنه ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعر يبلغ شحمة أذنيه ، ورأيت في حُلَّةِ حمراء ، لم أَر شيئاً قطُّ أحسنَ منه » . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بمعناه .

٣٩١٤ وعن هلال بن عامر ، عن أبيه - وهو عامر بن عمرو المزنى رضى الله عنه - قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى يخطبُ على بَعْلَةٍ ، وعليه بُرْدٌ أحمر ، وعلى رضى الله عنه أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عنه » .

اختلف في إسناده . فقليل : انفرد بحديثه أبو معاوية الضرير . وقيل : إنه أخطأ فيه . لأن يعلى بن عبيد قال فيه : عن هلال بن عمرو عن أبيه . وصوب بعضهم الأول .

وعمره - هذا - هو ابن رافع المزنى ، مذكور في المسحابة . وقال بعضهم فيه : « عمرو بن رافع عن أبيه » وذكر له هذا الحديث .

باب في السواد [٤ : ٩٤]

٣٩١٥ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

٣٩١٣ - قال الشيخ : قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجال عن لبس المعصر . وكره لهم الحرّة في اللباس . فكان ذلك منصرفاً إلى ما صُيغ من الثياب بعد النسيج ، فأما ما صُيغ غزله ثم نسيج ، فغير داخل في النهي .

والحلل : إنما هي بُرود البين حمراء وخضراء ، وما بين ذلك من الألوان . وهي لا تصبغ بعد النسيج ، ولكن يصبغ الغزل ، ثم يتخذ منه الحلل ، وهى العَصَبُ وسُمي عَصَباً لأن غزله يُعَصَّبُ ثم يصبغ .

وسلم بُرْدَةٌ سوداء ، فلبسها ، فلما عَرِقَ فيها وَجَدَ فيها رِيحَ الصوفِ فَقَذَفَهَا ،
قال : وأحسبُه قال : وكان تعجبه الريحُ الطيبة»
وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً .

باب في الهُذْبِ [٩٥ : ٤]

٣٩١٦ - عن جابر - وهو ابن سليم أبو جُرَيْي الهُجَيْمِي . ويقال : إن اسمه سليم
ابن جابر رضى الله عنه قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مُتَحَبِّ
بِشَمْلَةٍ . وقد وقع هُذْبُهَا على قدميه » .
وجرى : بضم الجيم وفتح الراء المهملة .

باب في العمام [٩٥ : ٤]

٣٩١٧ - عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم دَخَلَ عامَ الفَتْحِ مَكَّةَ وعليه عِمَامَةٌ سوداء » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .
٣٩١٨ - وعن جعفر بن عمرو بن حُرَيْث ، عن أبيه رضى الله عنه ، قال :
« رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر ، وعليه عمامة سوداء ، قد أرخى طرفها
بين كتفيه » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٩١٩ - وعن رُكَّانَةَ - يعنى ابن عبد يزيد الهاشمي - « أنه صَارَعَ النبي صلى الله
عليه وسلم ، فصصره النبي صلى الله عليه وسلم ، قال رُكَّانَةُ : وسمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول : فَرَّقْ مَا بَيْنَنَا وبين المشركين الْعَمَامُ عَلَى الْقَلَانِسِ » .

وأخرجه الترمذى . وقال : حديث غريب . وإسناده : ليس بالقائم . ولا
نعرف أبا الحسن العسقلانى ولا ابن ركانة .

٣٩٢٠ - وعن شيخ من أهل المدينة ، قال : سمعت عبد الرحمن بن عوف
رضى الله عنه يقول « عَمَّيْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم . فَسَدَهَا بَيْنَ يَدَيَّ
وَمِنْ خَلْفِي » .

شيخ من أهل المدينة مجهول .

باب فِي لِبْسَةِ الصَّامَةِ [٤ : ٩٦]

٣٩٢١ - عن أبي هريرة ، رضى الله عنه ، قال « نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن لِبْسَتَيْنِ : أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ مُفْضِيًّا فَرْجَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَهُ ،
وَأَحَدُ جَانِبَيْهِ خَارِجٌ ، وَيَلْقَى ثَوْبَهُ عَلَى عَاتِقِهِ » .

وقد أخرج البخارى والنسائى من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه
« أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم : نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الصَّامَةِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي
ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » .

لِبْسَةُ الصَّامَةِ : هِيَ أَنْ يَتَجَلَّلَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا ، فَيَكُونُ
فِيهِ فُرْجَةٌ يُخْرِجُ مِنْهَا يَدَهُ . وَقِيلَ لَهَا صَامَةٌ : لِأَنَّهُ يَسُدُّ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ الْمَنَافِذَ
كُلَّهَا ، فَيَكُونُ كَالصَّخْرَةِ الصَّامَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا خَرَقٌ ، وَلَا صَدْعٌ .

وأما تفسير الفقهاء : فهو أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ
مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ ، فَيَضَعُهُ عَلَى مَنْكَبِهِ .

فمن فسر هذا التفسير : ذهب به إلى كراهية التَّكشُّفِ وإبداء العورة .
ومن فسر هذا تفسير أهل اللغة : ذهب به إلى أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْإِحْتِرَاسِ
بِيَدِهِ مِنْ شَيْءٍ لَوْ أَصَابَهُ .

والاحتباء : هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ، ويشده عليها . وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب . والاسم : « الحُبُوة » و « الحَبُوة » بالكسر والضم .

و « يفضى بفرجه إلى السماء » أى يكشفه من غير ساتر .

٣٩٢٢ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصَّماء والاحتباء في ثوب واحد » . وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٩٢٢ - قال الشيخ : قال الأصمى « اشتمال الصماء » عند العرب : أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كله ، ولا يرفع منه جانباً . فيخرج منه يده . وربما اضطلع على هذه الحالة .

قال أبو عبيد : كأنه يذهب إلى أنه لا يدري ، لعله يصيبه شيء يريد الاحتباس منه ، وأن يتقيه بيديه ، فلا يقدر على ذلك بإدخاله إياها في ثيابه . فهذا كلام العرب . وأما تفسير الفقهاء : فانهم يقولون : هو أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ويرفعه من أحد جانبيه ، فيضعه على منكبه ، فيبدو منه فرجه .

قال : والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا . وذلك أصح في الكلام ^(١) والله أعلم ، وأما نهيه عن « الاحتباء في ثوب واحد » فانه وإنما يكره ذلك إذا لم يكن بين فرجه وبين السماء شيء يواريه ، وقد روى هذا مفسراً في الحديث .

(١) ينبغى أن يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم نزل عليه القرآن عربياً مبيناً ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بأفصح لغات العرب . فينبغى أن يعرف معنى كلام الله وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم بمعرفة معانى الكلمات العربية من المعاجم أولاً . فإن لغة الفقهاء دخل عليها كثير من الاصطلاحات المحدثمة بعد القرون الفاضلة .

باب في حلّ الأزرار [٩٧ : ٤]

٣٩٢٣ - عن معاوية بن قرّة قال : حدثني أبي ، قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رَهْطٍ من مُزَيْنَةٍ ، فبايعناه ، وإن قيصَه لمطلق الأزرار . قال : فبايعته ؛ ثم أدخلت يدي في جيب قيصه ، فمسستُ الخاتم ، قال عروة : فما رأيتُ معاويةَ ولا ابنه قطُّ إلا مُطلقَ أزرارهما في شتاءٍ ولا حرٍّ ، ولا يُزَرِّران أزرارهما أبداً » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه .

ووالد معاوية : هو قرّة بن إياس المزنى . له صحبة ، وكنيته : أبو معاوية . وهو جد إياس بن معاوية بن قرّة قاضى البصرة .

وذكر الدارقطنى : أن هذا الحديث تفرد به عروة بن قشير ، أبو مهكٍ عن معاوية . ولم يرو عنه غير زهير بن معاوية .

وذكر أبو عمر النّسرى : أن قرّة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية بن قرّة . هذا آخر كلامه .

وأبو مهكٍ بفتح الميم ، وبعدها هاء مفتوحة ولام مخففة - هو عروة بن عبد الله بن قشير ، جُعْفَى كوفى . وثقه أبو زرعة الرازى .

باب في التّقنّع [٩٨ : ٤]

٣٩٢٤ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : « بينا نحن جلوسٌ في بيتنا في نَحْرِ الظّهيرة ، قال قائل لأبى بكر رضى الله عنه : هذا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مُقبلٌ متّقنّعٌ ، في ساعةٍ لم يكن يأتينا فيها ، فجاء رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فاستأذن ، فأذن له ، فدخل » .

وأخرجه البخارى بنحوه فى الحديث الطويل فى الهجرة .

باب ما جاء فى إسبال الإزار [٤ : ٩٨]

٣٩٢٥ - عن أبى جُرَيْجٍ جابر بن سليم رضى الله عنه ، قال « رأيت رجلاً يَصْدُرُ الناسُ عن رأيه ، لا يقول شيئاً إلا صَدَرُوا عنه ، قلت : مَنْ هذا ؟ قالوا : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : عليك السلام يا رسول الله ، مرتين ، قال : لَا تَقُلْ : عليك السلام ؛ عليك السلام : تَحِيَّةُ المَيِّتِ ، قل : السلام

٣٩٢٥ - قال الشيخ : قوله « عليك السلام ، تحية الميت » يوم أن السنة فى تحية الميت أن يقال له : عليك السلام . كما يفعله كثير من العامة .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه دخل المقبرة ، فقال : السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين » فقدم الدعاء على اسم المدعوله كهو فى تحية الأحياء .

٣٩٢٥ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديثاً فيه « وسلام عليك تحية الموتى » وكلام المنذرى إلى آخره ثم قال :

وهذا الفرق - إن صح - فهو دليل على التسوية بين الأحياء والأموات فى السلام . فإن المسلم على أخيه الميت يتوقع جوابه أيضاً

قال ابن عبد البر : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من رجل يمر بقبر أخيه كان يعرفه فى الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام ^(١) »

(١) هذا الحديث وأمثاله مما ورد فى القرآن وعلى لسان الرسول الصادق صلى الله عليه وسلم عن أحوال الموتى : من علم الغيب الذى يؤمن به ولا نعرف كيفيته . فلا يزيد عليه بقولنا وقياسنا ، ولا تنفيه ولا تنقص منه . فالميت المؤمن يرد السلام على من سلم عليه ، ولكن لا كرد الأحياء فى هذه الدنيا . لأن آيات السلام الدنيوى بطلت بالموت . وعادت تراباً كما قال الله . ولكن كيف يرد السلام ؟ وكيف يجيب ملكى القبر ؟ وكيف يحس بحداب القبر ونعيمه ؟ علم ذلك عند علام الغيوب ، لا يمكن أن يعلمه إلا هو سبحانه والذين ماتوا وشاهدوا وكشف عنهم الغطاء .

عليك . قال : قلت : أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أنا رسول الله ،
الذى إذا أصابك ضرٌّ فدعوته كشفه عنك ، وإن أصابك عامٌ سنةٍ فدعوته
أبنتها لك ، وإن كنت بأرضٍ قفرٍ أو فلاةٍ ، فضلت راحلتك فدعوته ردها
عليك . قال : قلت : أعهد إليّ ، قال : لا تسبَّ أحداً . قال : فما سببت بعده
حرّاً ولا عبداً ، ولا بعيراً ولا شاةً ، قال : ولا تحقرنَّ من المعروف شيئاً ، وأن
تكلّم أحاك وأنت مُنبسطٌ إليه وجهك ، إنَّ ذلك من المعروف ، وأرفع
إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيتَ فإلى الكعبين ، وإيّاك وإسبال الإزار .

وإنما قال ذلك القول منه إشارة إلى ماجرت به العادة منهم في تحية الأموات ، إذ
كانوا يقدمون اسم الميت على الدعاء ، وهو مذكور في أشعارهم ، كقول الشاعر :

عليك سلام الله قيسَ بن عاصم ورحمته ماشاء أن يترجها

قال الشيخ ابن القيم : وفيه أيضاً نكتة حسنة . وهى أن الدعاء بالسلام دعاء بخير ،
والأحسن في دعاء الخير : أن يقدم الدعاء على المدعو له . كقوله تعالى (١١ : ٧٣) رحمة الله
وبركاته عليكم أهل البيت) وقوله (١٩ : ١٥) وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت) وقوله :
(١٣ : ٢٤) سلام عليكم بما صبرتم)

وأما الدعاء بالشر : فيقدم المدعو عليه على الدعاء غالباً ، كقوله لابليس (٣٨ : ٧٨) وان
عليك لعنتي) وقوله (١٥ : ٣٥) وأن عليك اللعنة) وقوله (٤٨ : ٦) عليهم دائرة السوء .)
وقوله (٤٢ : ١٦) وعليهم غضب ولهم عذاب شديد)

وسر هذا : أن في الدعاء بالخير يقدم اسم الدعاء المحبوب المطلوب الذى تشبهه النفوس
فيبده القلب ^(١) والسمع ذكر اسم المحبوب المطلوب ثم يتبعه بذكر المدعو له

وأما في الدعاء عليه ففي تقديم المدعو عليه إيدان باختصاصه بذلك الدعاء ، كأنه قيل له :
هذا لك وحدك ، لا يشركك فيه الداعي ولا غيره ، بخلاف الدعاء بالخير . فان المطلوب عمومه .
وكما عظم به الداعي كان أفضل . فلما كان التقديم مؤذناً بالاختصاص ترك . ولهذا يقدم إذا

(١) بده الأمر : جاء

فَإِنَّهَا مِنَ الْمَخِيلَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ ، وَإِنْ أَمْرُؤُ شَتَمَكَ وَعَيَّرَكَ بِمَا يَعْلَمُ
فِيكَ فَلَا تُعَيِّرْهُ بِمَا تَعْلَمُ فِيهِ . فَإِنَّمَا وَبَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وأخرجه الترمذى والنسائى مختصرا . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٣٩٢٦ - وعن سالم بن عبد الله ، عن أبيه رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَقَالَ
أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ أَحَدَ جَانِبِي إِذَا رَى يَسْتَرْخِي ، إِنِّي لِأَتَعَاهِدَ ذَلِكَ ، قَالَ : لَسْتُ بِمَنْ
يَفْعَلُهُ خِيَلًا » .

وأخرجه البخارى والنسائى .

وكقول الشَّماخ :

عليك سلام من أديم ، وباركت يدُ الله في ذاك الأديم المزق

فالسنة لا تختلف في تحية الأحياء والأموات . بدليل حديث أبي هريرة الذى
ذكرناه . والله أعلم .

أريد الاختصاص ، كقوله (٢ : ١٥٧) أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) والله أعلم .

ثم ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث « لا يقبل الله صلاة رجل مسبل » ثم قال :
ووجه هذا الحديث - والله أعلم - أن إسبال الإزار معصية . وكل من واقع معصية فانه
يؤمر بالوضوء والصلاة . فان الوضوء يطفىء حريق المعصية .

وأحسن ما حمل عليه حديث الأمر بالوضوء من القمصة فى الصلاة هذا الوجه فان القمصة
فى الصلاة معصية فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من فعلها بأن يحدث وضوءاً يحو به أثرها .
ومنه حديث على عن أبي بكر « ما من مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلى ركعتين إلا غفر
الله له ذنبه »

٣٩٢٧- وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال « بينا رجلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا^(١) إزاره ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ . فذهَبَ فتَوَضَّأَ ، ثم جاء ، ثم قال : اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ . فقال له رجل : يا رسول الله ، مالكَ أمرته أن يتوضَّأَ ، ثم سكَّت عنه ؟ فقال : إنه كان يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إزاره ، وإنَّ الله لا يقبلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ » .
وتقدم في كتاب الصلاة .

وفى إسناده : أبو جعفر ، رجلٌ من أهل المدينة ، لا يعرف اسمه .

٣٩٢٨- وعن أبي ذرٍّ رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِمُهُمُ اللَّهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ . وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . قلت : مَنْ هم ، يا رسول الله ، فقد خابوا وخسروا ؟ فأعادها

٣٩٢٨- قال الشيخ . إيمانى عن الإِسْبَال : لما فيه من النَّخْوَةِ والكِبَرِ .
و « المنان » يتأوَّل على وجهين .

أحدهما : من المِنَّة ، وهى - إن وقعت فى الصدقة - أبطأت الأجر ، وإن كانت فى المعروف كدَّرت الصنِيعَةَ وأفسدتها .

والوجه الآخر : أن يراد بالْمُنَّ : النقص . يريد النقص من الحق ، والخيانة فى الوزن والكيل ونحوهما ، ومن هذا قول الله سبحانه (٦٨ : ٣ وإن لك لأجرًا غيرَ تَمَنُّون) أى غير منقوص .

قالوا : ومن ذلك صمى الموتُ مَمُونًا ، لأنه ينقص الأعداد . ويقطع الأعمار .

قلت : وقد روينا أن أبا بكر رضى الله عنه « استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يسقط من الإزار . فرخص له فى ذلك . وقال : لست منهم » .

ثلاثاً، قلت : من هم ؟ خابوا وخسروا . فقال : الْمُسْبِلُ وَالْمَنَانُ ، وَالْمُنْفَقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ ، أَوْ الْفَاجِرِ .

٣٩٢٩ - وفي رواية « الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطَى شَيْئاً إِلَّا مَنَّهُ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٣٩٣٠ - وعن قيس بن بشر التَّغْلَبِي ، قال « أخبرني أبي - وكان جليسا لأبي الدرداء - قال : كان بدمشق رجلٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال له : ابْنُ الْخَنْظَلِيَّةِ ، وكان رجلاً مُتَوَحِّدًا ، قَلَمًا يُجَالِسُ النَّاسَ ، إِنَّمَا هُوَ صَلَاةٌ ، فَإِذَا فَرَغَ ، فَإِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلَهُ . فَمَرَّ بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ : كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً ، فَقَدِمَتْ ، جَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، فَجَلَسَ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي يَجْلِسُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لِرَجُلٍ إِلَى جَنْبِهِ : لَوْ رَأَيْتَنَا حِينَ التَّقِينَا نَحْنُ وَالْعَدُوَّ ، لَخَمَلَ فُلَانٌ فَطَمَن . فَقَالَ : خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الْغُلَامُ الْغِفَارِيُّ ، كَيْفَ تَرَى فِي قَوْلِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ بَطَلَ أَجْرُهُ ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ آخَرُ ، فَقَالَ : مَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، فَتَنَازَعَا حَتَّى سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ لَا بَأْسَ أَنْ يُوجَرَ وَيُحَمَّدَ . فَرَأَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ سُرَّ بِذَلِكَ ، وَجَعَلَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَيْهِ ، وَيَقُولُ : أَنْتَ سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، فَمَا زَالَ يَعِيدُ عَلَيْهِ ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : لَيْبُرُ كَنَّ عَلَى رَكْبَتَيْهِ ، قَالَ : فَمَرَّ بِنَا يَوْمًا آخَرَ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ : كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ ، قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ

وكان السبب في ذلك ما علمه من نقاء سره ، وأنه لا يقصده الخيلاء والكبر ، وكان رجلاً نحيفاً قليل اللحم . وكان لا يستمسك إزاره إذا شدَّه على حقوه ، فإذا سقط إزاره جرَّه . فرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وعذره .

صلى الله عليه وسلم : المنفق على الخيل كالباسط يده بالصدقة لا يقبضها ، ثم مر بنا يوماً آخر ، فقال له أبو الدرداء : كلمة تنفعنا ولا تضرك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نِعِمَّ الرَّجُلُ خُرَيْمٌ ^(١) الْأَسَدِيُّ ، لَوْ لَا طَوْلُ جُمَّتِهِ ^(٢) ، وَإِسْبَاكُ إِزَارِهِ . فبلغ ذلك خُرَيْمًا ، فَعَجَلَ ، فَأَخَذَ شَفْرَةً فَقَطَعَ بِهَا جُمَّتَهُ إِلَى أُذُنَيْهِ . وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ ، ثُمَّ مَرَّ بِنَا يَوْمًا آخَرَ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ : كَلِمَةٌ تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنْ كُنْتُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ ، فَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا لِبَاسَكُمْ ، حَتَّى تَكُونُوا كَأَنْكُمْ شَامَةٌ فِي النَّاسِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ .

٣٩٣١ - وفي رواية « حتى تكونوا كالشامة في الناس » .

وابن الحنظلية : هو سهل بن الربيع بن عمرو . ويقال : سهل بن عمرو ، أنصاري ، حارثي . سكن الشام .

والحنظلية : أمه . وقيل : هي أم جده . وهي من بنى حنظلة من تميم .

باب ما جاء في الكبر [١٠٢ : ٤]

٣٩٣٢ - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٩٣٢ - قال الشيخ : معنى هذا الكلام : أن الكبرياء والعظمة : صفتان لله سبحانه ،

(١) خريم - بضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها ميم ، وأبوه فائق : بالقاء وبعد الألف تاء ثالث الحروف مكسورة وكاف ، ولخريم صيغة . وكنيته : أبو يحيى ، ويقال : أبو أيمن . من هاشم النذرى .

(٢) « اللمة » بكسر اللام وتشديد الميم وفتحها : الشعر يجاوز شحمة الأذنين ، وقيل : هي أكثر من الوفرة . وقيل : هي الشعر الملم بالمنكب . وقيل : القارب له ، فإذا بلغت المنكبين فعلى حمة - بضم الجيم - والوفرة : الشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمة ، ثم اللمة . وقيل : الجمة ماسطة على المنكبين ، واللمة دون الجمة ، فإذا زادت فعلى الجمة .

« قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي ، وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي ، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ »

وأخرجه ابن ماجه .

وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . بنحوه . وفيه « عذبتة » مكان « قذفته في النار »

٣٩٣٣ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود رضي الله عنه - قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ »

وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ »

اختص بهما لا يَشْرِكُهُ أَحَدٌ فِيهِمَا ، ولا يَنْبَغِي لَخُلُوقٍ أَنْ يَتَعَاطَاهُمَا ، لِأَن صِفَةَ الْخُلُوقِ : التَّوَاضُّعُ وَالتَّذَلُّلُ .

وضرب الرءاء والإزار مثلاً في ذلك .

يقول - والله أعلم - كما لا يَشْرِكُ الْإِنْسَانُ فِي رِدَائِهِ وَإِزَارِهِ أَحَدٌ ، فَكَذَلِكَ لَا يَشْرِكُنِي فِي الْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ مَخْلُوقٌ . والله أعلم .

٣٩٣٣ - قال الشيخ : هَذَا يُتَأَوَّلُ عَلَى وَجْهَيْنِ .

أحدهما : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ كِبَرَ الْكُفْرِ وَالشَّرْكِ .

الآخر أنه قد قابله في نقيضه بالإيمان ، فقال « لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال خردلة من إيمان » ؟ .

والوجه الآخر : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ نَزَعَ مَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْكِبَرِ حَتَّى يَدْخُلَهَا بِلَا كِبَرٍ وَلَا غِلٍّ ، فِي قَلْبِهِ ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (١٥ : ٤٧) وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ وَقَوْلِهِ « لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ » مَعْنَاهُ : أَنْ لَا يَدْخُلَهَا دَخُولَ تَخْلِيدٍ وَتَأْيِيدٍ . والله أعلم .

٣٩٣٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وكان رجلا جميلا ، فقال : يا رسول الله ، إني رجل حُبِّبَ إليَّ الجمال ، وأُعْطِيتُ منه ما ترى ، حتى ما أحبُّ أن يفوقني أحدٌ ، إمَّا قال : بشراك نعلي ، وإمَّا قال : بِشَيْعٍ - أَفَينَ الكبرِ ذلك ؟ قال : لا . وَلَكِنَّ الكِبَرَ مَنْ بَطَرَ الحَقَّ ، وَغَمِطَ النَّاسَ »

وأخرج مسلم في الصحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر . قال رجل ^(١) : إني الرجل يُحِبُّ أن يكون ثوبه حسنا وتعلُّه حسنة . قال : إن الله جميل يحب الجمال . الكبر : بَطَرُ الحَقِّ . وَغَمِطُ النَّاسِ »

باب في قدر موضع الإزار [٤ : ١٠٣]

٣٩٣٥ - عن العلاء بن عبد الرحمن . عن أبيه . قال « سألت أبا سعيد الخدري عن

٣٩٣٤ - قال الشيخ : قوله « ولكن الكبر من بطر الحق » معناه : لكن الكبر كبرٌ من بطر الحق ، فأضمر ، كقوله تعالى (٢ : ١٧٧) ولكن البر من آمن بالله) أى لكن البرير من آمن بالله .

وقوله « غمط » معناه : أزرى بالناس واستخفهم ، يقال : غمِطَ ، وَغَمِصَ : بمعنى واحد ، وفيه لغة أخرى « غَمِطَ وَغَمِصَ » مفتوحة الميم .

٣٩٣٥ - قال الشيخ : قوله « فهو في النار » يتناول على وجهين . أحدهما : أن مادون الكمبين من قَدَم صاحبه في النار ، عقوبة له على فعله . والوجه الآخر : أن يكون معناه : أن صنيعه ذلك وفعله الذي فعله في النار ، على معنى أنه معدود ومحسوب من أفعال أهل النار . والله أعلم .

(١) قيل : هو مالك بن مرارة الراوى . وقيل : أبو ريحانة شمعون ؛ وقيل : ربيعة بن عامر . وقيل : سواد بن عمرو ، وقيل : عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقيل : خريم بن فاك رضي الله عنهم ، من هامش النذرى .

الإزار؟ فقال : عَلَى الْخَيْرِ سَقَطَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِزْرَةُ^(١) الْمُسْلِمِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ . وَلَا حَرَجَ . أَوْ لَا جُنَاحَ . فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ . فَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ . مَنْ جَرَّ إِزْرَهُ بَطْرًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ » وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٣٩٣٦ - وعن سالم بن عبد الله . عن أبيه ، رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « الْإِسْبَالُ : فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ . مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

وفي إسناده : عبد العزيز بن أبي رَوَاد . وقد تكلم فيه غير واحد وقال ابن ماجة : قال أبو بكر - يعنى ابن أبي شيبة - ما أغربهُ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال « مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِزَارِ : فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ »

٣٩٣٨ - وعن عكرمة « أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَأْتِرُ . فَيَضَعُ حَاشِيَةَ إِزَارِهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ . وَيَرْفَعُ مِنْ مُؤَخَّرِهِ . قُلْتُ : لِمَ تَأْتِرُ هَذِهِ الْإِزْرَةَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِرُهَا »
باب فِي لِبَاسِ النِّسَاءِ [١٠٤ : ٤]

٣٩٣٩ - عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ لَعَنَ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ » وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٣٩٤٠ - وعن أبي هريرة ، قال « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ (١) الْإِزْرَةَ - بكسر المعزة وسكون الزاي وفتح الراء . هي اسم للحالة ، كالجلسة والقعد

يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرَأَةِ ، وَالْمَرَأَةُ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ »
وَأَخْرَجَهُ النِّسَاءُ .

٣٩٤١ - وعن ابن أبي مُليكة - وهو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة - قال :
قيل لعائشة رضى الله عنها « إن امرأة تلبس النعل ، فقالت : لمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ ^(١) » .

باب في قوله تعالى (٣٣ : ٥٩ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلَابِيبٍ) [١٠٥ : ٤]
٣٩٤٢ - عن عائشة رضى الله عنها « أنها ذكرت نساء الأنصار ، فأثنت عليهن ،
وقالت لهنَّ معروفًا ، وقالت : لما نزلت سورة النور عمَدُنَّ إلى حُجُور ،
أو حجوز - شك أبو كامل ، يعني الجحدري - فشققنَّ ، فَأَخَذْنَهُ خُمُرًا » .
في إسناده : إبراهيم بن المهاجر بن جابر ، أبو إسحاق البجلي الكوفي .
وقد تكلم فيه غير واحد .

٣٩٤٣ - وعن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت « لما نزلت (يدنين عليهن من
جلابيبهن) خرج نساء الأنصار كأنَّ علي رءوسهن الغربان من الأكسية »

باب في قوله (٢٤ : ٣١ وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) [١٠٥ : ٤]
٣٩٤٤ - عن عائشة رضى الله عنها : أنها قالت « يرحم الله نساء المهاجرات الأول
لما أنزل الله (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) شققنَّ أكثف ، قال ابن صالح
- وهو أحمد - أكثف ^(٢) مُرَوِّطِهِنَّ ، فَاخْتَمَرْنَ بِهَا »

٣٩٤٤ ، ٣٩٤٤ - قال الشيخ : « الحجوز » لا معنى له هنا . وإنما هو بالزاي معجمة .

هكذا حدثني عبد الله بن أحمد المكي ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن

(١) « الرجلة » بكسر الجيم يقال : امرأة رجلة : إذا تشبهت بالرجال في زهم وهياتهم

(٢) كذا في أصل المنذرى « أكثف » بالثاء أولا وقول أبي صالح « أكثف » بالنون

والذي في المتن عكسه . وعليه شرح عون للعبود .

في إسناده : قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيَّوِيل المَعافِرِي المِصْرِي . قال الإمام أحمد : منكر الحديث جدا .

باب فيما تبدى المرأة من زينتها [١٠٦ : ٤]

٣٩٤٥ - عن خالد بن دُرَيْك ، عن عائشة رضى الله عنها « أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِيقٌ ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ : يَا أَسْمَاءُ ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ لَمْ يَصْلَحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفْيِهِ » قال أبو داود : هذا مرسل ، خالد بن دُرَيْك : لم يدرك عائشة رضى الله عنها وفي إسناده : سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيُّ ، نَزِيلُ دِمَشْقَ ، مَوْلَى بَنِي نَصْرٍ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني هذا الحديث ، وقال : لا أعلم من رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير .

وقال مرة فيه « عن خالد بن دُرَيْك عن أم سلمة » بدل عائشة .

باب في العبد ينظر إلى شعر مولاته [١٠٦ : ٤]

٣٩٤٦ - عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - « أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ

عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة - وذكر الحديث . فقال « عمدن إلى حُجَزٍ ، أو حُجُوزٍ مناطقهن فشققنهن » .

« وَالْحُجَزُ » جمع الحِجْزَةِ . وأصل الحِجْزَةِ : موضع مَلَآثِ الْإِزَارِ ثم قيل للإِزَارِ : الْحِجْزَةُ . وأما الْحُجُوزُ : فهو جمع الْحُجْزِ ، يقال : احتجَزَ الرَّجُلُ بِالْإِزَارِ إِذَا شَدَّهُ عَلَى وَسْطِهِ . وقولها « الْأَكْنَفُ » تريد الْأَسْتِرَّ وَالْأَصْفَقَ مِنْهَا . ومن هذا قيل : لِلْوَعَاءِ الَّذِي يَحْرُزُ فِيهِ الشَّيْءُ : كَنْفٌ ، وَالْبِنَاءُ السَّاتِرُ لِمَا وَرَاءَهُ كَنْيْفٌ .

و« المروط » واحدها : مِرْطٌ . وهو كساء يؤتز به .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحِجامة ، فأمر أبا طيبة أن يحجمها ، قال :
حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ خَاها مِنَ الرضاعة ، أَوْ غَلاماً لَمْ يَحْتَلَمْ .

وأخرجه مسلم وابن ماجه .

وأبو طيبة : بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء
بواحدة مفتوحة ، وتاء تأنيث . اسمه : دينار . وقيل : نافع . وقيل : ميسرة .
وهو مولى لبني حارثة .

٣٩٤٧ - وعن أنس - وهو ابن مالك رضى الله عنه - « أن النبي صلى الله عليه وسلم
أتى فاطمةً بعبد قد وهبه لها ، قال : وَعَلَى فاطمة رضى الله عنها ، ثوبٌ إِذا قَنَعَتْ
به رأسها لَمْ يَبْلُغْ رجليها ، وَإِذا غَطَّتْ به رجليها لَمْ يَبْغِ رأسها ، فلما رأى النبي
صلى الله عليه وسلم ما تَلَقَّى قال : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغَلامُكَ » .
في إسناده : أبو جُميع سالم بن دينار الهُجيمى البصرى . قال ابن معين :
ثقة . وقال أبو زرعة الرازى : مصرى لَتَيْن الحديث . وهو سالم بن أبي راشد .

باب في قوله (٢٤ : ٣١ غير أولى الإربة) [١٠٧ : ٢]

٣٩٤٨ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « كان يدخلُ على أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم مُنَحَّنٌ ، فكانوا يُعْذُونَهُ مِنْ غيرِ أُولَى الإربة . فدخل علينا النبي
صلى الله عليه وسلم يوماً ، وهو عند بعض نساءه ، وهو يُنَعْتُ امرأة ، فقال :

٣٩٤٨ - قال الشيخ : قال أبو عبيد : قوله « تقبل بأربع » يعنى أربع عَكَنَ في بطنها .
فهى تقبل بهن

وقوله « تدبر ثمان » يعنى أطراف هذه العـكـن الأربع . وذلك أنها محيطة بالجنيين ،
حتى لحقت بالمتنين من مؤخرها ، من هذا الجانب أربعة أطراف ، ومن الجانب الآخر
مثلاً . فهذه ثمان .

إنها إذا أقبلت أقبلت بأربع ، وإذا أدبرت أدبرت بثمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألا أرى هذا يعلم ما هاهنا ؟ لا يدخلنَّ عليكن هذا . فخبوه .
 . وأخرجه النسائي .

٣٩٤٩ - وفي رواية لأبي داود : « فأخرجه ، فكان بالبيداء يدخل كل جمعة يَسْتَطْعُمُ » .

٣٩٥٠ - وفي رواية : « فقيل : يا رسول الله ، إنه إذن يموت من الجوع ، فأذن له أن يدخل في كل جمعة مرتين ، يسأل ، ثم يرجع » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث زينب بنت أم سلمة عن أمها أم سلمة .

وأخرجه أبو داود كذلك في كتاب الأدب . وسيأتي إن شاء الله تعالى

باب في قوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) (١٠٨:٤)

٣٩٥١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : « ٣١:٢٤ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن - الآية » فَنَسَخَ ، واستثنى من ذلك : القواعدُ من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً - الآية » .

في إسناده علي بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

٣٩٥٢ - وعن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : « كنتُ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعنده مَيْمُونَةُ ، فأقبل ابنُ أمِّ مكتوم ، وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : احتجبا منه . فقلنا : يا رسول الله ، أليس أعمى

لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفَعَمِيَاوَانِ أَمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟^(١) .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٣٩٥٣ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ فَلَا يَنْظُرْ إِلَى عَوْرَتِهَا » .

٣٩٥٤ - وعنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ . فَلَا يَنْظُرْ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ » .

وقد تقدم الاختلاف فى الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

باب فى الاختمار [١١٠ : ٤]

٣٩٥٥ - عن وهب - مولى أبى أحمد - عن أم سلمة رضى الله عنها : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، وَهِيَ تَحْتَمِرُ ، فَقَالَ : لَيْتَنِي ، لَا لَيْتَنِي » .

٣٩٥٥ - قال الشيخ : يشبه أن يكون إما كره لها أن تلوى الخمار على رأسها لَيْتَنِي لثلاث يكون إذا تعصبت بخمارها صارت كالمتعم من الرجال ، يلوى أطراف العمامة على رأسه ، وهذا على معنى نهيه النساء عن لباس الرجال ، والرجال عن لباس النساء . وقال « لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ » .

(١) قال أبو داود : هذا لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم ، قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : « اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ » .

قال أبو داود : معنى قوله « لية . لاليتين » يقول : لا تَعَمَّ مثل الرجل .
لا تكررهُ طاقاً أو طاقين .

وهب - هذا - شبه المجهول .

باب في لبس القباطى [١١٠ : ٤]

٣٩٥٦ - عن دحية بن خليفة الكلبي رضى الله عنه ، أنه قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباطي ، فأعطاني منها قُبْطِيَّة ، فقال : اصْذَعْهَا صَدْعَيْنِ ، فَأَقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصاً ، وَأَعْطِ الْآخَرَ أَمْرَأَتَكَ تَحْتَمِرُ بِهِ . فلما أدبر قال : وَأَمْرُ أَمْرَأَتِكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْباً لَا يَصِفُهَا » .

في إسناده : عبد الله بن لهيعة ، ولا يحتج بحديثه ، وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصرى . وفيه مقال . وقد احتج به مسلم . واستشهد به البخارى .

باب في الذيل [١١١ : ٤]

٣٩٥٧ - عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم - حين ذكر الإزار - « فالمرأة يا رسول الله ؟ قال : تُرْخِي

٣٩٥٦ - قال الشيخ : « القبطية » مضمومة القاف : الشقة ، أو الثوب من القباطى ، وهى ثياب تعمل بمصر .

فأما القبطية - بكسر القاف - فعلى منسوبة إلى قبط ، وهم جيل من الناس . وقوله « اصْذَعْهَا » يريد شُقَّهَا نصفين . فكل شق منها صدع ، بكسر الصاد ، والصدع - مفتوحة الصاد - مصدر صدعت الشيء إذا شققته أصدعه صدعاً .

شَبْرًا . قالت أم سَلَمَة : إِذَا يَنْكَشِفُ عَنْهَا ، قَالَ : فَذِرَاعًا ، لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ .
وأَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ .

٣٩٥٨ - وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الذَّيْلِ شَبْرًا ، ثُمَّ اسْتَزَدْنَهُ . فزَادَهُنَّ شَبْرًا ، فَكُنَّ يُرْسِلْنَ إِلَيْنَا . فَتَذَرَعْنَ لَهُنَّ ذِرَاعًا » .

وأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ . وَأَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَفِي إِسْنَادِ الْحَدِيثَيْنِ زَيْدُ الْعَمِيِّ . وَهُوَ أَبُو الْخَوَارِ ، زَيْدُ بْنُ الْخَوَارِ الْعَمِيُّ الْبَصْرِيُّ ، قَاضِي هِرَاةَ ، لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ .

وَقِيلَ لَهُ : الْعَمِيُّ . لِأَنَّهُ كَانَ كَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ . قَالَ : حَتَّى أَسْأَلَ عَمِّي .
وَالْعَمِيُّ أَيْضًا : مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَمِّ ، بَطْنٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ . مِنْهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الرِّوَاةِ .

فَأَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَمِيُّ : فَقِيلَ لَهُ هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ يُعْرَفُ بِابْنِ الْعَمِّ . وَهُوَ مِنْ أَهْلِ مَرْوٍ .

بَابُ فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ [١١١ : ٤]

٣٩٥٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَتْ « أَهْدَيْتُ لِمَوْلَاةٍ لَنَا شَاةً مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَاتَتْ ، فَرَبَّهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَلَا دَبْنُكُمْ إِهَابَهَا وَاسْتَنْفَعْتُمْ بِهِ ؟ قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، قَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا » .
وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، لَمْ يَذْكُرْ مَيْمُونَةَ ، قَالَ : فَقَالَ « أَلَا اتَّفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا » ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَاهُ ، لَمْ يَذْكُرْ الدِّبَاغَ .

وحُكي عن معمر قال : وكان الزهري ينكر الدياغ ، ويقول : يستمتع به على كل حال .

قال أبو داود : لم يذكر الأوزاعي ويونس وعقيل ، في حديث الزهري « الدياغ » وذكره الزبيدي وسعيد بن عبد العزيز وحفص بن الوليد ذكروا « الدياغ » هذا آخر كلامه .

وحديث ميمونة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

وحديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وأخرجه مسلم من حديث ابن عُيينة عن الزهري . وفيه « فذبتموه » .

٣٩٦٠ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إِذَا ذُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهِّرُ » .

٣٩٦٠ - قال الشيخ : « الإهاب » الجلد ، ويجمع على الأُهاب . وزعم قوم أن جلد مالا يؤكل لحمه لا يسمى إهاباً ، وذهبوا إلى أن الدياغ لا يعمل من الميتة إلا في الجنس المأكول اللحم .

وهو قول الأوزاعي وابن المبارك وإسحق بن راهوية وأبي ثور . وذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي إلى أن جلد الميتة مما يؤكل لحمه ومما لا يؤكل يطهر بالدياغ ، إلا أن أبا حنيفة وأصحابه استثنوا منها جلد الخنزير ، واستثنى الشافعي مع الخنزير جلد السكلب .

وكان مالك يكره الصلاة في جلود السباع ، وإن دبت ، ويرى الانتفاع بها ، ويمتنع من بيعها .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٣٩٦١ - وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أمّه ، عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يُسَمَّعَ بجلود الميتة إذا دُبغت » .

وأخرجه النسائى وابن ماجة .

وأم محمد بن عبد الرحمن : لم تنسب ، ولم تسم .

٣٩٦٢ - وعن جَوْن بن قتادة ، عن سَلَمَة بن المحبِّق « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فى غَزْوَةِ تبوك - أتى على بيت . فإذا قِرْبَةً مُعَلَّقة ، فسأل الماء ، فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة ، فقال : دِباغُها طُهورُها » .

وأخرجه النسائى .

وسئل أحمد بن حنبل عن جَوْن بن قتادة ؟ فقال : لا يعرف . هذا آخر كلامه .

وعند الشافعى بيعها والانتفاع بها على جميع الوجوه جائز . لأنها طاهرة .

ومما يدل على أن اسم الإهاب يتناول جلد ما لا يؤكل لحمه ، كتناوله جلد المأكول اللحم : قول عائشة رضى الله عنها ، حين وصفت أباها رضى الله عنه « وحقن الدماء فى أهابها » تريد به الناس .

وقال ذو الرمة يصف كلبتين :

لا يذخران من الإيغال باقية حتى تكادَ تفرَّى عنهما الأُهبُ^(١)

٣٩٦٣ - قال الشيخ : وهذا يدل على بطلان قول من زعم أن إهاب الميتة إذا مَسَّه الماء بعد الدباغ نجس . وتبين له أنه طاهر ، كطهارة المذكى ، وأنه إذا بُسِطَ فَصُلِّيَ عليه أو خُرِزَ منه خُفٌ فَصُلِّيَ فيه جاز .

(١) يقول : إنهما يسرعان الجرى ، ويبعدان فى الإيغال وراء الصيد : حتى تكادَ تتمزق جلودهما من الجرى والانهاك .

وجون - بفتح الجيم وسكون الواو ، وبعدها نون .
وسامة بن المحبِّق : له صحبة . وهو هُذلى ، سكن البصرة . كنيته :
أبوساسان . واسم المحبِّق : صخر ، وهو بضم النيم وفتح الحاء المهملة وبعدها
باء موحدة وقاف .

وأصحاب الحديث يفتحون الباء ، ويقول بعض أهل اللغة : هي مكسورة .
وإنما سماه أبوه المحبِّق ، تفاؤلاً بشجاعته : أنه يُضْرَطُّ أعداءه .

٣٩٦٣ - وعن العالية بنتِ سبيع أنها قالت « كان لى غَمٌّ بأحدٍ ، فوقع فيها
الموتُ ، فدخلتُ على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . فذكرتُ ذلك لها ،
فقال لى ميمونة : لو أخذتِ جلودها ، فانتفعتِ بها ؟ فقالت : أَوْ يَحِلُّ ذلك ؟
قالت : نعم ، مرَّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالٌ من قريشٍ يَحْرُثُونَ
شاةً لهم ، مثلَ الحمار ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أخذتم
إهابها . قالوا : إنها ميتة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يُطَهَّرُهَا الماءُ
وَالْقَرْطُ » .
وأخرجه النسائي .

٣٩٦٣ - قال الشيخ « القرط » شجر تدبغ به الألب ، وهو لما فيه من القَبْضِ والعفوصِ
يَنْشَفُ البَآءُ . ويَذْهَبُ الرخاوةُ ، ويخْصِفُ الجلد ، ويصلحه ويطيِّبه . فكل شيء عمل
عمل القرط كان حكمه فى التطهير حكم القرط .

وذكره الماء مع القرط قد يحتمل أن يكون أراد بذلك أن القرط يختلط به حتى
يستعمل فى الجلد .

ويحتمل أن يكون إنما أراد أن الجلد إذا خرج من الدباغ غسل بالماء حتى يزول عنه
ماخالطه من وَصَرِ الدَّبْغِ ودَرَنِهِ .

وفيه حجة لمن ذهب إلى أن غير الماء لا يزيل النجاسة . ولا يطهرها فى حال من الأحوال

باب من روى أن لا يستنقع بإهاب الميتة [١١٣: ٤]

٣٩٦٤ - عن عبد الله بن عكيم^(١) قال « قرىء علينا كتابُ رسول الله صلى الله

٣٩٦٤ - قال الشيخ : قد ذهب أحمد بن حنبل إلى ظاهر هذا الحديث . وزعم أن الأخبار في الدباغ منسوخة به . لأن في بعض الروايات « أن عبد الله بن عكيم قال : أتانا كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل موته بشهر : أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » فكان التحريمُ آخرَ الأمرين .

٣٩٦٤ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث ابن عكيم وكلام المنذرى ثم قال : وقال أبو الفرج بن الجوزي : حديث ابن عكيم مضطرب جداً . فلا يقاوم الأول واختلف مالك والفقهاء في حديث ابن عكيم وأحاديث الدباغ . فطائفة قدمت أحاديث الدباغ عليه ، لصحتها ، وسلامتها من الاضطراب ، وطعنوا في حديث ابن عكيم بالاضطراب في إسناده . وطائفة قدمت حديث ابن عكيم لتأخره ، وثقة رواته ، ورأوا أن هذا الاضطراب لا يمنع الاحتجاج به . وقد رواه شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبيد الله بن عكيم . فالحديث محفوظ .

قَالُوا : وَيُؤَيِّدُهُ : مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ اقْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ وَالنَّمُورِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

وطائفة عملت بالأحاديث كلها ، ورأت أنه لا تعارض بينها ، فحديث ابن عكيم إنما فيه النهي عن الانتفاع بإهاب الميتة . والإهاب : هو الجلد الذي لم يدبغ ، كما قاله الضرر بن شمیل ، وقال

(١) عبد الله بن عكيم : أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يعرف له سماع صحيح ، لكنه سَمِعَ أَبَا حَفْصٍ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَ« عَكِيمٌ » بِصَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ وَمِثْلُهُ مِنْ هَامِشِ الْمُنْدَرِيِّ .

وفي الخلاصة : أَبُو سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ خُضْرَمٌ . رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَالْقَاسِمِ بْنِ خَيْمَةَ مَاتَ فِي إِمَارَةِ الْحِجَاجِ .

عليه وسلم بأرض جهينة . وأنا غلامٌ شاب : أنْ لَا تَسْتَمْتِعُوا مِنْ أَمِيَّةٍ يَاهَابٍ وَلَا عَصَبٍ »

٣٩٦٥ - وعن الحكم بن عُتيبة « أنه انطلق هو وناسٌ معه إلى عبد الله بن

قال الشيخ : ومذهب عامة العلماء : على جواز الدباغ والحكم بطهارة الإهاب إذا دُبِغ . ووهَّتوا هذا الحديث . لأن عبد الله بن عُكَيْم لم يلقِ النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما هو حكاية عن كتاب أُنَاسٍ . فقد يحتمل - لو ثبت الحديث - أن يكون النهي إنما جاء عن الانتفاع به قبل الدباغ . ولا يجوز أن تترك به الأخبار الصحيحة التي قد جاءت في الدباغ . وأن يُحمل على النسخ . والله أعلم .

الجوهري : الإهاب الجلد ما لم يدبغ ، والجمع : أهاب . وأحاديث الدباغ : تدل على الاستمتاع بها بعد الدباغ ، فلا تنافي بينها . وهذه الطريقة حسنة لولا أن قوله في حديث ابن عُكَيْم « كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا أناكم كتابي فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » والذي كان رخص فيه هو المدبوغ . بدليل حديث ميمونة . وقد يجاب عن هذا من وجهين .

أحدهما : أن هذه الزيادة لم يذكرها أحد من أهل السنن في هذا الحديث ، وإنما ذكروا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تنتفعوا من الميتة - الحديث » وإنما ذكرها الدارقطني ، وقد رواه خالد الحذاء وشعبة عن الحكم ، فلم يذكر « كنت رخصت لكم » فهذه اللفظة في ثبوتها شيء والوجه الثاني : أن الرخصة كانت مطلقة غير مقيدة بالدباغ ، وليس في حديث الزهري ذكر الدباغ ، ولهذا كان ينكره ، ويقول « نستمتع بالجلد على كل حال » فهذا هو الذي نهى عنه أخيراً ، وأحاديث الدباغ قسم آخر ، لم يتناولها النهي ، وليست بنسخة ولا منسوخة ، وهذه أحسن الطرق .

ولا يعارض ذلك نهيه عن جلود السباع ، فإنه نهى عن ملابسها باللبس والاقتراش ، كأنهى عن أكل لحومها ، لما في أكلها ولبس جلودها من المفسدة ، وهذا حكم ليس بمنسوخ ، ولا ناسخ أيضاً ، وإنما هو حكم ابتدائي رافع لحكم الاستصحاب الأصلي . وهذه الطريقة تأتلف السنن ، وتستقر كل سنة منها في مستقرها ، وبالله التوفيق .

عُكَيْمٍ ، رجلٍ من جهينة ، قال الحكم : فدخلوا وقعدتُ على الباب ، فخرجوا إلى فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر : أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب .

قال أبو داود : فإذا دبغ لا يقال له إهاب ، إنما يسمى شئاً وقربة . قال النضر بن شميل : يسمى إهاباً ما لم يدبغ وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن .

ويروى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ له هذا الحديث .

وقال الترمذى أيضاً : سمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث ، لما ذكر فيه « قبل وفاته بشهرين » وكان يقول : كان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده .

وقال أبو بكر بن حازم الحافظ : وقد حكى الخلال في كتابه : أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى ترزُل الرواة فيه . وقال بعضهم : رجع عنه . وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي في الناسخ والمنسوخ . تصنيفه : وحديث ابن عكيم مضطرب جداً . فلا يقارب الأول . لأنه في الصحيحين ، يعنى حديث ميمونة .

وقال أبو عبد الرحمن النسائى في كتاب السنن : أصح ما في هذا الباب - في جلود الميتة إذا دبغت - حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة . والله أعلم .

باب في جلود النمر [١١٤ : ٤]

٣٩٦٦ - عن معاوية - وهو ابن أبي سفيان رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ » قال : وكان معاوية لَا يُتِّهِمُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وأخرجه ابن ماجه - ولفظه « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ رُكُوبِ النَّمْرِ » أي عن ركوب جلود النمر

٣٩٦٧ - وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمْرٍ » في إسناده : أبو العوَّام عمران بن داود القطان . وثقه عفان بن مسلم . واستشهد به البخاري ، وتكلم فيه غير واحد . ودأور : آخره راء .

٣٩٦٨ - وعن خالد - وهو ابن معدان قال « وفد المقدام بن معد يكرب وعمرو بن الأسود ورجل من بني أسد من أهل قنسرين إلى معاوية بن أبي سفيان ، فقال معاوية للمقدام : أعلمت أن الحسن بن عليٍّ ثَوَقِي ؟ فرجع المقدام ، فقال له رجل : أتراها مصيبة ؟ قال له : ولم لأراها مصيبةً ، وقد وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حَجَرِهِ فقال : هَذَا مِنِّي ، وَحُسَيْنٌ مِنِّي عَلَى ؟ فقال الأسدي : حمرة أطفأها الله عز وجل ، قال : فقال المقدام : أما أنا فلا أبرح اليوم حتى أغيطك ، وأسمعك ماتكره ، ثم قال : يا معاوية ، إن أنا صدقتُ فصدقتُ ، وإن أنا كذبتُ فكذبتُ ، قال : أَفْعَلُ ، قال فأنشدك بالله : هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب ؟ قال : نعم ، قال : فأنشدك بالله : هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير ؟ قال :

نعم ، قال : فأشددك بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها ؟ قال : نعم ، قال : فوالله لقد رأيت هذا كله في بيتك يامعاوية ، فقال معاوية : قد علمتُ أني لن أنجو منك يا مقدام ، قال خالد : فأمر له معاوية بما لم يأمر لصاحبيه ، وفرض لابنه في المائتين ، ففرقها المقدام : قال : ولم يعط الأسدئ أحدًا شيئًا مما أخذ ، فبلغ ذلك معاوية . فقال : أما المقدام : فرجل كريم بسط يده ، وأما الأسدئ : فرجل حسن الإمساك لشيئته .
وأخرجه النسائي مختصرًا

وفي إسناده : بقية بن الوليد ، وفيه مقال .

٣٩٦٩ - وعن أبي المليح بن أسامة ، عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع » .

٣٩٦٩ - قال الشيخ : قد يحتج بنهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك من يرى أن الدباغ لا يعمل إلا في جلد ما يؤكل لحمه .

وهو قول الأوزاعي وسائر من حكينا قولهم بدياً^(١)

وتأويل الحديث عند غيرهم : أن النهى عنه أن يستعمل قبل الدباغ .

وتأوله أصحاب الشافعي ، ومن ذهب مذهبه ، في أن الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها : على أنه إنما نهى عن استعمالها من أجل شعرها . لأن جلود النمر والجر ونحوها إنما تستعمل مع بقاء الشعر عليها ، وشعر الميتة نجس عندهم .

وقد يكون النهى عنها أيضاً من أجل أنها مراكب أهل الشرف والخيلاء . وقد جاء النهى عن ركوب جلود النمر نصاً ، وقد ذكره أبو داود في هذا الباب .

فأما إذا دبغ الجلد وتنف شعره فانه طاهر على مذهبه . ولا ينكر تخصيص العموم بدليل يوجبه .

وأخرجه الترمذى والنسائى وزاد فى حديث الترمذى « أن تفتش » .
وقال : ولا نعلم عن أبى المليلح عن أبيه غير سعيد بن أبى عروبة .
وأخرجه عن أبى المليلح عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل . وقال :
وهذا أصح .

باب فى الاعتلال [١١٧ : ٤]

٣٩٧٠ - عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : « كُنَّا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفرٍ ، فقال : أَكْثَرُوا مِنَ النَّعَالِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اتَّعَلَّ ^(١) » .
وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٩٧١ - وعن أنس - وهو ابن مالك رضى الله عنه - « أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَهَا قِبَالَانِ ^(٢) » .

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٩٧٢ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : أَنْ يَنْتَعَلَ الرَّجُلُ قَائِمًا » .

٣٩٧٣ - قال الشيخ : يشبه أن يكون إنما نهى عن ليس النعل قائماً . لأن لبسها قاعداً أسهل عليه وأمكن له . وربما كان ذلك سبباً لانقلابه إذا لبسها قائماً . فأمر بانقود له ، والاستعانة باليد ليأمن غائلته . والله أعلم .

(١) يريد صلى الله عليه وسلم : الراكب فى خفة المشقة والتعب والراحة من مقاساة خشونة الأرض ، وأذى مايطأ عليه من حجارة وشوك ونحوه . من هامش المنذر

(٢) « قِبَالَانِ » القبال - بزة كتاب - هو الزمام ، وهو السير الذى يعقد فيه الشمع الذى يكون بين إصبعى الرجل ، الوسطى والى تليها ، فى العادة ، وقال الجزرى « كان لنعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبالان يضع أحدهما بين الإبهام والى تليها ، ويضع الأخرى بين الوسطى والى تليها » ومجمع السير إلى السير الذى على وجه قدمه هو الشراك .

٣٩٧٣ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ، لِيَنْعَلِمَا جَمِيعاً ، أَوْ لِيُخْلِعِمَا جَمِيعاً » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

٣٩٧٤ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، حَتَّى
يُصْلِحَ شِسْعَهُ . وَلَا يَمْشِي فِي خُفٍّ وَاحِدٍ ، وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ » .
وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٩٧٣ - قال الشيخ : وهذا قد يجمع أموراً .

منها : أنه قد يشق عليه المشى على هذه الحال . لأن وضع أحد القدمين منه على الحذاء
إنما يكون مع التوقى والتهيب لأذى يصيبه ، أو حجر يَصُدِّمُهُ . ويكون وضعه القدم على
خلاف ذلك من الاعتماد به والوضع له من غير محاشاة أو تَقِيَّةٍ . فيختلف من أجل ذلك
مشيه . ويحتاج معه إلى أن ينتقل عن سَجِيَّةِ المشى وعادته المعتادة فيه . فلا يأمن عند ذلك
العثار والغتة .

وقد يتصور فاعله عند الناس بصورة مَنْ إحدى رجليه أقصر من الأخرى . ولا خفاء
بقبح منظر هذا الفعل . وكل أمر يشتهر عند الناس ، ويرفون إليه أبصارهم . فهو مكروه
مرغوب عنه .

قلت : وقد يدخل فى هذا المعنى كل لباس ينتفع به كالخفين وإدخال اليد فى السكين ،
والتردى بالرداء على المنكبين . فلو أرسله على إحدى المنكبين وعرَّى منه الجانب الآخر .
كان مكروهاً على معنى الحديث .

ولو أخرج إحدى يديه من كمه وترك الأخرى داخل السكم الآخر كان كذلك
فى السكراة . والله أعلم .

٣٩٧٥ - وعن أبي نَهِيك ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « من السنة إذا جلس الرجل : أن يَحْلَمَ نعليه ، فيضعهما بجانبه » .

أبو نَهِيك : لا يعرف اسمه . سمع من عبد الله بن عباس ، وأبي زيد عمرو بن أخطب الأنصارى . روى عنه قتادة بن دعامة وزيد بن سعد والحسين بن واقد . وهو بفتح النون وكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها كاف .

٣٩٧٦ - وعن الأعرج ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، لِتَسْكُنَ الْيَمْنَى أَوْ لَهَا تُنْتَعَلَ ، وَآخِرُهُمَا نَزْعٌ » .
وأخرجه البخارى والترمذى .

وأخرج مسلم من حديث محمد بن زياد الأحمسي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ » .

وأخرجه ابن ماجه بنحوه .

٣٩٧٧ - وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ : فِي طُهُورِهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وَنَعْلِهِ ، قَالَ مُسْلِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَسِوَاكَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ » .

٣٩٧٨ - قال الشيخ : إذا كان معلوماً أن لبس الخذاء صيانة للرجل ووقاية لها . فقد أعلم أن التبذية به لليمن زيادة في كرامتها ، وكذلك التبقية لها بعد خلع اليسرى .
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ في لبوسه وطهوره بيمينه ، ويقدمها على مياسره .

وقال أبو داود : رواه عن شعبة معاذ . ولم يذكر « سواكه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٣٩٧٨ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إِذَا لَبِسْتُمْ ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ ، فَأَبْدَأُوا بِأَيَامِكُمْ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : وقد روى غير واحد هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد عن أبي هريرة موقوفاً ، ولانعلم أحداً رفعه غير عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة .

باب فى الفُرُش [١١٩ : ٤]

٣٩٧٩ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال : « ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفُرُشَ فَقَالَ : « فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ ، وَفِرَاشٌ لِلْمَرْأَةِ ، وَفِرَاشٌ لِلضَّيْفِ ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ » .
وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٩٨٠ - وعن سماك - وهو ابن حرب - عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال :
« دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ ، فَرَأَيْتُهُ مُتَّكِئًا عَلَى وَسَادَةٍ - زَادَ ابْنُ الْجَرَّاحِ ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ - عَلَى يَسَارِهِ » .
قال أبو داود : رواه إسحاق بن منصور عن إسرائيل أيضاً « على يساره » .
وأخرجه الترمذى ، وقال . حسن غريب .

وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل عن سماك عن جابر بن سمرة ،

٣٩٧٩ - قال الشيخ : فيه دليل على أن المستحب فى أدب السنة : أن يبيت الرجل وحده على فراش ، وزوجه على فراش آخر . ولو كان المستحب لهما أن يبيتا معاً على فراش واحد لكان لا يرخص له فى اتخاذه فراشين لنفسه ولزوجه . وهو إنما يحسن له على مذهب الاقتصاد والافتصار على أقل ما تدعو إليه الحاجة . والله أعلم .

قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكئاً على وسادة » ولم يذكر « على يساره » ثم ذكره كذلك . وقال غُتيبة : حديث صحيح .

٣٩٨١ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه رأى رُقَّةً من أهل اليمن ، رَحَالُهُمُ الْأَدَمَ ، فقال : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَشْبَهِ رُقَّةِ كَانُوا بِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَؤُلَاءِ » .

٣٩٨٢ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتَّخَذْتُمْ أَنْعَامًا ؟ قلت : وأئى لنا الأنعام ؟ قال : أَمَا إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ أَنْعَامٌ ^(١) » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .
وفى لفظ لمسلم : قال جابر « وعند امرأتى نَمَطٌ . فأنا أقول : نَحْيَةٌ عَنِي ، وتقول : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنها ستكون . فأدعُها » .
وفى البخارى والترمذى نحوه .

٣٩٨٣ - وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « كانت وسادة رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال ابن منيع ، وهو أحمد - التى ينام عليها بالليل من أَدِيمٍ ، حَشَوُهَا لَيْفٌ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى بمعناه .
٣٩٨٤ - وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت « كانت ضِجَّةٌ ^(٢) رسول الله

(١) الْأَنْعَامُ : جمع نَمَط - كسبب وأسباب - وهو البساط الذى له حمل ، وأصله ظهارة الفرائش ، قيل : وهو المراد فى الحديث ، وقيل : ثوب من صوف يطرح على المهودج .

(٢) الضِجَّة - بكسر الضاد وسكون الجيم - من الاضطجاع . كالجلسة - بكسر الجيم - من الجلوس . وهى ما كان يضطجع عليه ، وفى الكلام مضاف محذوف ، تقديره : كانت ضِجَّعته ، أو ذات اضطجاعه ، من هامش التنرى

صلى الله عليه وسلم مِنْ أَدِيمِ حَشْوُهَا لَيْفٌ .

وأخرجه ابن ماجة بنحوه .

٣٩٨٥ - وعن ابنة أم سلمة ، عن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : « كان فراشها حيالَ مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه ابن ماجة وقال : عن زينب بنت أم سلمة .

باب في اتخاذ الستور [٤ : ١٢٠]

٣٩٨٦ - عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة رضى الله عنها ، فوجد على بابها سترًا ، فلم يدخل ، قال : وَقَلَمًا كَانَ يَدْخُلُ إِلَّا بَدَأَ بِهَا ، فجاء على رضى الله عنه ، فرآها مُهْتَمَّةً ، فقال : مَالِكٍ ؟ قالت : جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى فلم يدخل ، فأتاه على رضى الله عنه ، فقال : يا رسول الله ، إن فاطمة اشْتَدَّ عَلَيْهَا أَنَّكَ جِئْتَهَا فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا ، فقال : وَمَا أَنَا وَالذَّنْيَا ؟ وَمَا أَنَا وَالرَّقْمُ ؟ فذهب إلى فاطمة ، فأخبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : قل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا تَأْمُرُنِي بِهِ ؟ قال : قُلْ لَهَا : فَلْتُرْسِلْ بِهِ إِلَى بَنِي فُلَانٍ » .

٣٩٨٧ - وفي رواية : « وكان سِتْرًا مَوْشِيًّا ^(١) » .

٣٩٨٦ - قال الشيخ : أصل « الرِّقْم » الكتابة . قال الشاعر :

سأرقم في الماء القراح إليكم على بُعْدٍ ، إن كان الماء راقم
وقال فضيل بن غزوان : « كان سِتْرًا مَوْشِيًّا » .

(١) وشيت الثوب، فهو مَوْشِيٌّ وَمَوْشِيٌّ وَمَوْشِيٌّ، وهو النقش والزخرفة. وأصل الرِّقْم الكتابة

باب في الصليب في الثوب [١٢١ : ٤]

٣٩٨٨ - عن عائشة رضى الله عنها « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصْلِيبٌ إِلَّا قَضَبَهُ » .
وأخرجه البخارى والنسائى .

باب في الصور [١٢١ : ٤]

٣٩٨٩ - عن عبد الله بن جُبَيِّ ، عن أبيه ، عن عليّ رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه . وليس في حديث ابن ماجه « ولا جنب »
وقد تقدم في كتاب الطهارة .

وفي إسناده : عبد الله بن جُبَيِّ الحَضْرَمِى . قال البخارى : فيه نظر . هذا آخر كلامه .

٣٩٨٨ - قال الشيخ : قوله « قضبه » معناه : قطعه . والقَضَبُ : القطع .

والتصليب : ما كان على صورة الصليب .

٣٩٨٩ - قال الشيخ : قد فسرنا هذا فيما تقدم من الكتاب ، وذكرنا عن بعض العلماء أنه قال : إن الجنب في هذا الحديث : هو الذى يترك الاغتسال من الجنابة . ويتخذُه عادة . وأن السكب إنما يكره إذا كان اتخذُه صاحبه للهوى ولعب ، لا الحاجة وضرورة ، كمن اتخذُه لحراسة زرع أو غنم ، أو لقَنَص وصيد .

فأما الصور فهو كل ما تصور من الحيوان ، سواء في ذلك الصورة المنصوبة القائمة التى لها أشخاص ، وما لا شخص لهما من المنقوشة في الجدر والمصور فيها ، وفي القرش والأنماط . وقد رخص بعض العلماء فيما كان منها في الأنماط التى توطأ وتداس بالأرجل .

ونجى - بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء آخر الحروف .

٣٩٩٠ - وعن أبي طلحة الأنصاري رضى الله عنه ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَمَثَّلُ » . وقال : انطلق بنا إلى أم المؤمنين عائشة ، نسألها عن ذلك ، فانطلقنا ، فقلنا : يا أم المؤمنين ، إن أبا طلحة حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا . فهل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك ؟ قالت : لا ، ولكن سأحدثكم بما رأيته فعل ، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه ، وكنت أتحنن قفوله ، فأخذت نمطاً كان لنا ، فسترته على العرس^(١) فلما جاء استقبلته ، فقلت : السلام عليك يا رسول الله ، ورحمة الله وبركاته . الحمد لله الذي أعزك وأكرمك فنظر إلى البيت ، فرأى النمط ، فلم يرد علي شيئاً ، ورأيت الكراهية في وجهه ، فأتى النمط حتى هتكه ، ثم قال : إن الله لم يأمرنا فيما رزقنا أن نكسو الحجارة واللبن . قالت : فقطعته ، وجعلته وسادتين ، وحشوتهما ليفاً فلم ينكر ذلك على »

٣٩٩١ - وفي رواية « فقلت : يا أمه ، إن النبي صلى الله عليه وسلم قال »

وأخرجه مسلم بطوله . وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة ببعضه .

٣٩٩٠ - قال الشيخ : « العرس » هو الخشبة المعترضة ، يسقف بها البيت ، يوضع عليها أطراف الخشب الصغار . يقال : عرست البيت تعريصاً .

(١) العرس - بفتح العين آخره صاد مهملة ، ويقال فيه بالسین المهملة أيضاً - خشبة توضع على البيت عرضاً إذا أرادوا تسقيفه ثم تلقى عليه أطراف الخشب الصغار ، قاله الهروي . من هامش النذرى .

٣٩٩٢ - وعنه رضى الله عنه ، أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الملائكة لا تدخلُ بيتاً فيه صورةٌ - قال بُسر ، وهو ابن سعيد - ثم اشتكى زيد^(١) فعدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله الخولاني ربيب ميمونة^(٢) زوج النبي صلى الله عليه وسلم : ألم يُخبرنا زيدٌ عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : إلّا رَقماً في ثوبٍ ؟ »

وهو بعض الحديث الأول بمعناه .

٣٩٩٣ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه زَمَنَ الفتح ، وهو بالبطحاء^(٣) ، أن يَأْتِيَ الكعبةَ فَيَمْحُوَ كُلَّ صورة فيها ، فلم يدخلها النبي صلى الله عليه وسلم حتى مُحِيت كل صورة فيها » .

(١) هو زيد بن خالد الجهني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الراوى عن أبي طلحة هذا الحديث .

وبسر : بضم الباء الواحدة وسكون السين المهملة وبعدها راء مهملة - مدنى من زهاد التابعين .

(٢) هو عبيد الله بن الأسود الخولاني . وقوله « ربيب ميمونة » قال بعضهم : هو عندى أنها ربتة ، ليس أنه ابن زوجها في حجرها ، وقد روى ما يؤيد هذا القول ؛ وقيل : إنه مولى ميمونة ، وقيل فيه : عبيد الله بن أسد . من هامش النذرى .

(٣) بطحاء مكة - ممدود - وهو الأبطح ، ويضاف إلى مكة ومنى ؛ وهو واحد ، وهو الحصب ، وهو خيف بنى كنانة ؛ وكل مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، فهو أبطح ، وبطحاء . وقيل : الأبطح والبطحاء : الرمل المنبسط على وجه الأرض ، وقيل : الأبطح : أثر المسيل ، ضيقاً كان أو واسعاً .

وكان الفتح في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة .

ويقال : محامحو محوآ ، ومحامجى محيآ ، وقد جاء في هذا الحديث باللفظين . وفيه لغة ثالثة : محام محاه ، اه من هامش النذرى .

٣٩٩٤ - وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن جبريل عليه السلام كان وعدني أن يلقاني الليلة ، فلم يلقني ، ثم وقع في نفسه جُرؤُ كلبٍ تحت بساطٍ لنا . فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماءً ، فنضج به مكانه ، فلما لقيه جبريل عليه السلام قال : إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ، فأصبح النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكلاب ، حتى إنه ليأمر بقتل كلب الحائط الصغير ، ويترك كلب الحائط الكبير ^(١) . »
وأخرجه مسلم والنسائي . وهكذا وقع « تحت بساط » وفي صحيح مسلم « تحت فسطاط لنا ^(٢) » وهو موافق له .

٣٩٩٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٩٩٥ - قال الشيخ : « النضد » متاع البيت ، يُنضد بعضه على بعض ، أى يرفع بعضه فوق الآخر . ومنه قول النابغة :

رفّعته إلى السّجّفين فالنضد ^(٣)

(١) يقال : من الصباح إلى الظهر ، فقلت : الليلة ، ومن الظهر إلى الليل ، فقلت : البارحة . والبارحة : الليلة الزائلة الداهية . يقال : برح مكانه ، أي زال عنه وصار إلى البراح . وهو المتسع من الأرض ، لا زرع فيه ولا شجر و « الجرو » ولد الكلب والسباع ، وفيه ثلاث لغات : كسر الجيم وضمها وفتحها .

والحائط : هو الحديقة من النخل ، سمى كذلك للتحويط عليه ، وقوله « يترك كلب الحائط الكبير » يعنى للحاجة إلى حمايته ، بخلاف الصغير الذى يحميه ساكنه .

(٢) و « الفسطاط » شبه الحباء ، ويريد به هنا بعض حبال البيت ، بدليل قوله في الحديث الآخر « تحت سرير عائشة » وقيل : الفسطاط بيت من شعر ، وأصل الفسطاط : عمود الأخية التى تقام عليه ، وتقدمت لغاتها .

(٣) فى اللسان مادة « سَجَف » :

خَلَّتْ سَبِيلَ أَرْتِيَّ كَانَ يَحْبِسُهُ وَرَفَّعَتْهُ إِلَى السَّجْجَيْنِ فَالنُّضْدُ

قال : هما مصرعا الستر يكون فى مقدم البيت

« أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَقَالَ لِي : أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ ، فَلَمْ يَنْعْنِ أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلٌ ، فَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سَتَرٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمَرُّ بِرَأْسِ التَّمَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ : يُقَطِّعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ، وَمَرُّ بِالسَّيْرِ فَيَقَطِّعُ ، فَيَجْعَلُ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مَنبُودَتَيْنِ تُوَلِّدَانِ ، وَمَرُّ بِالْكَلْبِ فَيُخْرِجُ . فَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِذَا الْكَلْبُ الْحَسَنِ أَوْ حُسَيْنَ ، كَانَ تَحْتَ نَضْدِهِ لَمْ^(١) ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ » .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

[وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَالنَّضْدُ شَيْءٌ تَوْضَعُ عَلَيْهِ الثِّيَابُ شَبَهَ السَّرِيرِ]

آخر كتاب اللباس

و « الْمَنبُودَتَانِ » وَسَادَتَانِ لَطِيفَتَانِ . وَسَمِيَتَا مَنبُودَتَيْنِ لَخَفَتَهُمَا ، يَنْبُذَانِ وَيَطْرَحَانِ لِلْقَعْدِ عَلَيْهِمَا .

وفيه دليل : على أن الصورة إذا غيّرت ، بأن يقطع رأسها أو تُحَلَّ أوصالها حتى تتغير هيئتها عما كانت . لم يكن بها بعد ذلك بأس .

(١) « النضد » بفتح النون ، وبعدها ضاد معجمة مفتوحة ودال مهملة : السرير . وقيل : هو متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض . وقيل : تحت مشجب . نضدت عليه الثياب . ومضى السرير نضدا : لأن النضد يوضع عليه . من هامش النذرى

أول كتاب الترجل [١٢٤: ٤]

٣٩٩٦ - عن عبد الله بن مَعْفَل رضى الله عنه ، قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التَرْجُلِ إِلَّا غَبًا » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح . وأخرجه النسائى أيضاً مرسلًا . وأخرجه عن الحسن البصرى ومحمد بن سيرين قولهما وقال أبو الوليد الباجى : وهذا الحديث - وإن كان رواه ثقات - إلا أنه لا يثبت . وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغلغل فيها نظر . هذا آخر كلامه . وفيما قاله نظر . وقد قال الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازى : إن الحسن سمع من عبد الله بن مغلغل . وقد صحح الترمذى حديثه عنه ، كما ذكرناه . غير أن الحديث فى إسناده اضطراب .

٣٩٩٧ - وعن عبد الله بن بُريدة : « أن رجلاً من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم رَحَلَ إلى فَصَالَةَ بنِ عُبيد ، وهو بمصر ، فقدم عليه ، فقال : أما إني لم آتِكَ زائراً ، ولكنى سمعت أنا وأنتَ حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٣٩٩٧ - قال الشيخ : معنى « الإرفاء » الاستكثار من الزينة ، وأن لا يزال يهين نفسه . وأصله : من الرفه . وهو أن تَرِدَ الإبل الماء كل يوم . فإذا وردت يوماً ولم ترد يوماً فذلك الغِبُّ . وقد أُغْبِتَ فهى مُغَبَّة . فإذا جاوز ذلك صار ظمأ . وأوله الرِّبْع . ولا يقال فى الإطماء ثلث ، ومنه أخذت الرفاهية . وهى الخَفَضُ والدَّعَة .

كره رسول الله صلى الله عليه وسلم الإفراط فى التمتع والتدلك ، وانتدهن والترجل فى نحو ذلك من أمر الناس . فأمر بالتقص فى ذلك .

وليس معناه : ترك الطهارة والتنظيف . فإن الطهارة والنظافة من الدين . والله أعلم .

رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ ، قَالَ : مَا هُوَ ؟ قَالَ : كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : فَمَا لِي أَرَاهُ شَيْئًا ، وَأَنْتَ أَمِيرُ الْأَرْضِ ؟ قَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِثْمِ^(١) ، قَالَ : فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً ؟ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَقِيَ أَحْيَانًا .

٣٩٩٨ - وعن أبي أمامة - وهو ابن ثعلبة الأنصاري واسمه : إياس رضى الله عنه - قال : « ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنْ الْبَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ ، إِنْ الْبَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ » يَعْنِي التَّقَلُّ^(٢) .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده محمد بن اسحاق . وقد تقدم الكلام عليه . وقال أبو عمر التَّمَرِي : اختلف في إسناده قوله : « البذاذة من الإيمان » اختلافًا أسقط الاحتجاج به . ولا يصح من جهة الإسناد .

٣٩٩٨ - قال الشيخ : « البذاذة » سوء الهيئة ، والتجوز في الثياب ونحوها ، يقال : رجل باذٌ الهيئة وبذالهيئة إذا كان رَثَّ الهيئة واللباس .

(١) كَذَا فِي أَصْلِ النَّذْرِيِّ « الْإِثْمُ » بَرَاءٌ سَاكِنَةٌ وَفَاءٌ مُفْتُوحَةٌ وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ مَنْقُوطَةٌ ، وَقَالَ فِي هَامِشِهِ : وَقَعَ فِي الْأَصْلِ لِأَيِّ دَاوُدَ « الْإِثْمُ » كَمَا وَقَعَ فِي الشَّرْحِ عَلَيْهَا . وَفِي بَعْضِ النُّسخ « الْإِرْفَاءُ » بِالْهَمْزِ ، وَالْإِرْفَاءُ وَالْإِرْفَاءُ : كَثْرَةُ التَّعَمُّقِ .

(٢) التَّقَلُّ : تَسْكُفُ الْقُحُولِ . وَالْقُحُولُ هُوَ الْيَبَسُ وَالْجَفَافُ ، يُقَالُ : أَرْضٌ قَحْلَةٌ : يَابِسةٌ لَا نَبَاتَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ - إِنْ صَحَّ - : أَنَّ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَنِعْمَتِهِ ؛ وَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ سَخَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا لِلْإِنْسَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ الثَّيَابُ وَغَيْرُهَا - لَا يَجْعَلُ كُلُّهُمْ فِي ثِيَابِهِ وَمُظْهِرِهِ ، فَيُغْلِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ حَتَّى يَصِيرَ مُسْتَعْبِدًا لَهَا ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ « تَعَسَّ عَبْدُ الْحَيَّةِ وَالْقَطِيفَةِ » بَلْ يَكُونُ اِهْتِمَامُهُ بِجَمَالِ مَعْنَاهُ ، وَكَلَامِ عَقْلِهِ وَرُوحِهِ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَالْأَدَبِ السَّامِيِّ ، وَالْخُلُقِ السَّكْرِيِّ ، وَمَنْ خَبَرَ النَّاسَ الْيَوْمَ ، وَمَا مِمَّ عَلَيْهِ مِنْ اسْتِعْبَادِ الظَّاهِرِ لَهُمْ - فَهِيَ مَعْنَى الْحَدِيثِ .

قيل : البذاذة : التواضع في اللباس ، وفي هيئته . وهي ترك الزينة . كره رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإفراط في التمتع والدهن والترجل . وأمر بالقصد في ذلك . وليس معناه ترك الطهارة والتنظيف . فإن الطهارة والنظافة من الدين . والله عز وجل أعلم .

الْمَتَقَحَّل : الرجل اليبس الجلد السيء الحال .

باب ما جاء في استجباب الطيب [٤ : ١٢٥]

٣٩٩٩ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : « كانت للنبي صلى الله عليه وسلم سُكَّةٌ ^(١) يَتَطَيَّبُ مِنْهَا » .
وأخرجه الترمذى .

باب في إصلاح الشعر [٤ : ١٢٥]

٤٠٠٠ - عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ » .

٤٠٠٠ - ذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : حديث « من كان له شعر فليكرمه » وذكر قول المنذرى فيه إلى آخره ، ثم قال :
وهذا لا يحتاج إليه .

والصواب : أنه لا تعارض بينهما بحال ، فإن العبد مأور بإكرام شعره ، ومنعى عن المبالغة والزيادة في الرفاهية والتمتع ؛ فيكرم شعره ، ولا يتخذ الرفاهية والتمتع ديدنه ، بل يترجل غباً .
هذا أولى ما حمل عليه الحديثان ، وبالله التوفيق .

(١) السك : طيب مجموع من أخلاط قد جمعت . والسكة : يحتمل أن تكون من السك .
ويحتمل أن تكون وعاء .

[يمارضه : ظاهر حديث « الترجل إلا غيباً » وحديث « البذاذه » على تقدير صحتهما

فيجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون النهي عن الترجل إلا غيباً : محمولاً على من يتأذى بآدمان ذلك لمرض ، أو شدة برد . فنهاه عن تكلف ما يضُرُّ به .
ويحتمل أنه نهى من يعتقد أن ما كان يفعله أبو قتادة « من وهنه مرتين » أنه لازم : فأعلمه أن السنة من ذلك الإغباب به . لا سيما لمن يمنعه ذلك من تصرفه وشغله ، وأن مازاد على ذلك ليس بلام . وإنما يعتقد أنه مباح . من شاء فعله ومن شاء تركه ^(١)] .

باب في الخضاب للنساء [٤ : ١٢٥]

٤٠٠١ - عن كريمة بنت همام : « أن امرأة أتت عائشة رضي الله عنها . فسألتها عن خضاب الحناء ؟ فقالت : لا بأس به ، ولكني أكرهه ، كان حبيبي صلى الله عليه وسلم يكره ريحه » .

وأخرجه النسائي . وقد وقع لنا هذا الحديث . وفيه : « وليس عليكم أخواتي أن تختضبن » .

٤٠٠٢ - وعن عائشة رضي الله عنها : « أن هنداً بنت عتبة قالت : يابني الله بايعني ، قال : لا أبأيعك ، حتى تُغيِّرِي كَفِّيكِ ، كَأَنَّهُمَا كَفَأَسْبُعُ » .

٤٠٠٣ - وعنها رضي الله عنها قالت : « أَوُمَّاتِ امْرَأَةٍ مِنْ وَرَاءِ سِتْرٍ ، يَبْدِيهَا

(١) زدتها من هامش المنذرى . لأن الظاهر أنها من كلامه ، ويشير إلى ذلك قول ابن القيم أنه ذكر المنذرى كلاماً على هذا الحديث .

كتاب، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبضَ النبي صلى الله عليه وسلم يده ، فقال : مَا أَدْرِي : أَيُّدُ رَجُلٍ ، أَمْ يَدُ امْرَأَةٍ ؟ قالت : بل امرأة ، قال : لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً لَغَيَّرْتُ أَظْفَارَكَ » يعنى بالحناء .
وأخرجه النسائي .

باب في صلة الشعر [١٢٦ : ٤]

٤٠٠٤ - عن محمد بن عبد الرحمن ، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان - عام حج ، وهو على المنبر ، وتناول قُصَّةً من شعر ، كانت في يد حَرَسِيٍّ - يقول : « يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ ، وَيَقُولُ : إِنَّمَا هَلَبَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٤٠٠٥ - وعن عبد الله - وهو ابن عمر رضى الله عنهما - قال « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٠٠٦ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود رضى الله عنه - قال « لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ - قال محمد ، وهو ابن عيسى - وَالْوَاصِلَاتِ - وقال عثمان ، وهو ابن أبي شيبة - وَالْمُتَنَصِّصَاتِ - ثم اتفقا : وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ ، الْمُغَيَّرَاتِ

٤٠٠٦ - قال الشيخ : « الْوَاشِمَاتِ » من الوشم في اليد . وكانت المرأة تَغْرِزُ بِمِغَصَمٍ يَدَهَا بِإِبْرَةٍ أَوْ مَسَلَّةٍ حَتَّى تُدْمِيَهُ ، ثُمَّ تَحْشُوهُ بِالْكَحْلِ ، فَيُخَضَّرُ ، فَيَعْمَلُ ذَلِكَ بَدَارَاتٍ وَنُقُوشَ ،

خَلَقَ اللهُ عز وجل ، فبلغ ذلك امرأةً من بنى أسد ، يقال لها : أم يعقوب - زاد عثمان : كانت تقرأ القرآن ، ثم اتفقا - فأتته . فقالت : بلغني عنك أنك لعنت الواشمات ، والمستوشمات - قال محمد : والواصلات ، وقال عثمان : والمتنمصات ، ثم اتفقا - والمتفلجات - قال عثمان : للحسن ، المغيرات خلق الله تعالى - فقال : ومالى لا ألن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى كتاب الله تعالى ؟ قالت : لقد قرأت ما بين لَوْحَيْ المصحف ، فما وجدته ، فقال : والله إن كنتِ قرأتيه لقد وجدتيه ، ثم قرأ (٥٩ : ٧ ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) قالت : إني أرى بعضَ هذا على امرأتك ، قال : فادخلى ، فانظرى ، فدخلت ، ثم خرجت ، فقال : مارأيتِ ؟ وقال عثمان : فقالت : مارأيتُ ، فقال : لو كان ذلك ما كانت معنا ^(١) .

يقال : منه : وشمت تشيم ، فهي واشمة .

و « المستوشمة » هى التى تسأله ، وتطلب أن يفعل ذلك بها .

و « الواصلات » هن اللواتى يصلن شعورهن بشعور غيرهن من النساء ، يردن بذلك

(١) بهامش النذرى : وقع فى الصحيح « لو كان ذلك لم أجامعها » فقيل : يحتمل لم أطأها

وقيل : أظهر مافيه : لم أبق معها ، وهذا اللفظ الذى فى رواية أبى داود يصحح الثانى .

قال بعضهم : وهذا المنهى عنه المتوعد على فعله : فيما يكون باقياً ، لأنه من تغيير خلق الله .

فأما ما لا يكون باقياً . كالكحل ، فلا بأس به .

وقال غيره : لا يجوز للمرأة تغيير شئ من خلقها الذى خلقها الله عليه زيادة أو نقص ، التماس الحسن لزوج أو غيره ، سواء أكان لها سن زائدة ، فقلعتها ، أم أسنان طوال فقطعت أطرافها طلب التحسين ، ولا يجوز لها حلق لحية ، أو شارب ، أو عنققة ، لأن ذلك تغيير لخلق الله .

وقال غيره : من خلق بأصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز له قطعه ولا نزعه إلا أن يكون

هذا الزائد مما يؤذيه ويؤلمه ، فلا بأس بنزعه .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٠٠٧ - وعن ابن عباس - وهو عبد الله رضى الله عنهما - قال : « لُعِنَت الواصلة والمستوصلة ، والنامصة والمتنمصة ، والواشمة والمستوشمة ، من غير داء »
قال أبو داود : وتفسير الواصلة : التى تصل الشعر بشعر النساء ، والمستوصلة المعمول بها ، والنامصة : التى تنقش الحجاب حتى تُرَقَّه ، والمتنمصة : المعمول بها ، والواشمة : التى نجعل الخيلان فى وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة : المعمول بها .

قال أبو داود : كان أحمد يقول : القرامل^(١) ليس به بأس .

باب فى رد الطيب [٤ : ١٢٨]

٤٠٠٨ - عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

طول الشعر ، يوهن أن ذلك من أصل شعورهن . فقد تكون المرأة زعراء قليلة الشعر ، أو يكون شعرها أصهب ، فتصل شعرها بشعر أسود ، فيكون ذلك زوراً وكذباً ، فنهى عنه فأما « القرامل » فقد رخص فيها أهل العلم ، وذلك أن الغرور لا يقع بها ، لأن من نظر إليها لم يشك فى أن ذلك مستعار .
و « المتنصات » من النَّمَص ، وهو تنف الشعر من الوجه ، ومنه قيل : المنقاش : المناص :

و « والنامصة » هى التى تنف الشعر بالمناص .

و « المتنصة » هى التى يفعل ذلك بها .

و « المتفلجات » هن اللواتى يعالجن أسنانهن حتى يكون لها تحدّد وأثر ، يقال : ثغر

أفلج .

(١) القرامل : خفاف من حرير أو صوف ، أو غير ذلك تصل به المرأة شعرها .

« مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ ، فَإِنَّهُ طَيْبٌ الرِّيحُ خَفِيفُ الْحَمَلِ » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

ولفظ مسلم « من عرض عليه ريحان فلا يردده »

باب في المرأة تطيب للخروج [١٢٨ : ٤]

٤٠٠٩ - عن أبي موسى - وهو الأشعري رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا اسْتَمَطَرَتِ الْمَرْأَةُ ، فَمَرَّتْ عَلَى الْقَوْمِ لِيَجِدُوا رِيحَهَا . فَهِيَ كَذَا وَكَذَا » قال قولاً شديداً .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح .

ولفظ النسائي « فهي زانية »

٤٠١٠ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال « لَقِيتُهُ امْرَأَةً وَجَدَ مِنْهَا رِيحَ الطَّيِّبِ ، وَلَذِيْلُهَا إِعْصَارٌ ، فَقَالَ : يَا أُمَّةَ الْجَبَّارِ ، جِئْتِ مِنَ الْمَسْجِدِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : وَلَهُ تَطْيِيبٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : إِنِّي مَعْتِ حَيِّي أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ لِمَرْأَةٍ تَطْيِيبَتْ لِهَذَا الْمَسْجِدِ ، حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْتَسِلَ غُسْلَهَا مِنَ الْجَنَابَةِ »

[قال أبو داود : الإِعْصَارُ : غَبَارٌ] .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده : عاصم بن عبيد الله العمري . ولا يحتج بحديثه .

٤٠١١ - وعن بُسْرِ بن سعيد ، عت أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَيْمًا امْرَأَةً أَصَابَتْ بِحُجُورًا فَلَا تَشْهَدَنَّ مَعَنَا الْعِشَاءَ - قَالَ ابْنُ نُفَيْلٍ : الْآخِرَةُ »

وأخرجه النسائي ، وقال النسائي : لا أعلم أحداً تابع يزيد بن خُصيفة عن بُسر بن سعيد على قوله « عن أبي هريرة » وقد خالفه يعقوب بن عبد الله بن الأشج رواه عن زينب الثقفية ، ثم ساق حديث بسر عن زينب الثقفية من طرق .

باب في الخلوق للرجال [٤ : ١٢٨]

٤٠١٢ - عن يحيى بن يعمر ، عن عمار بن ياسر رضى الله عنه ، قال « قدمت على على أهلى ليلاً . وقد تشققَت يداى ، نخلقونى بزعفران ، فعدوت على النبى صلى الله عليه وسلم ، فسامت عليه ، فلم يردَّ علىَّ ، ولم يُرحِّبْ بي ، فقال : اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ . فذهبتُ فغسلته ، ثم جئتُ ، وقد بقيَ علىَّ منه رَدْعٌ ، فسامت فلم يردَّ علىَّ ، ولم يرحبْ بي ، وقال : اذهب فاغسل أثر هذا عنك . فذهبت فغسلته ، ثم جئت ، فسامت عليه . فردَّ علىَّ ورحَّبْ بي ، وقال : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ بِخَيْرٍ ، وَلَا التَّضْمِخَ بِالزَّعْفَرَانِ ، وَلَا الْجَنْبَ ، قَالَ : وَرَخَّصَ لِلْجَنْبِ إِذَا نَامَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ » .

فى إسناده : عطاء الخراسانى . وقد أخرجه له مسلم متابعة . ووثقه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم الرازى : لا بأس به ، صدوق يحتج بحديثه . وكذبه سعيد بن المسيب ، وقال ابن حبان : كان ردىء الحفظ ، يخطئ ، ولا يعلم . فبطل الاحتجاج به .

٤٠١٢ - قال الشيخ : « الردع » لطح من بقية لون الزعفران ، والتضْمِخُ التلطيخ به . وفيه دلالة على أن الجنب الذى لا تحضره الملائكة : هو الذى لم يتوضأ بعد الجنابة . قيل : هو الذى لا يغتسل من الجنابة ، ويتخذ عادة له ، فهو فى أكثر أوقاته جنب .

٤٠١٣ - وعن يحيى بن يعمر عن رجل أخبره عن عمار بن ياسر رضى الله عنهما ،
أن عمارا قال « تَخَلَّقْتُ - بهذه القصة »

والأول أتم بكثير ، فيه ذكر الغسل ، قال : قلت لعمر - يعنى ابن عطاء
بن أبي الخوار - وهم حُرْم ؟ قال : لا ، القوم مقيمون
فى إسناده مجهول

٤٠١٤ - وعن الربيع بن أنس - وهو الخراسانى - عن جَدِّهِ قَالَا : سمعنا
أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ خُلُوقٍ »
قال أبو داود : جَدَّاه زيد وزيد .

فى إسناده : أبو جعفر الرازى : عيسى بن عبد الله بن ماهان ، وقد اختلف
فيه قول على بن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين .

فقال ابن المدينى مرة : ثقة ، ومرة : كان يخلط .

وقال الامام أحمد : ليس بالقوى . ومرة : صالح الحديث .

وقال يحيى بن معين : مرة : ثقة ، ومرة : يكتب حديثه ، إلا أنه يخطئ .

وقال أبو زرعة الرازى : كان يهيم كثيرا .

وقال الفلاس : سيء الحفظ .

٤٠١٥ - وعن أنس رضى الله عنه ، قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن التَّرَعُّرِ للرجال - وقال عن إسماعيل ، وهو ابن عليّه - أن يَتَرَعَّرَ الرجلُ »
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

[قال اسماعيل بن عليّة : روى شعبة بن الحجاج حديثاً واحداً ، قال . وَهَمَ فيه حَدَّثْتَهُ عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزرعفر الرجل » فقال شعبة « نهى عن التزعفر » إنما أنكر على شعبة لأنه رواه على لفظ العموم . وإنما النهى للرجال خاصة ، دون النساء . فأبيح للنساء الذهب والحريز وغير ذلك من الزينة ، وحرمت على الرجال] .

٤٠١٦ - وعن الحسن بن أبي الحسن ، عن عمار بن ياسر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ : جِيفَةُ الْكَافِرِ ، وَالتَّمَضُّجُ بِالْخُلُقِ ، وَالْجَنْبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ »
الحسن : لم يسمع من عمار . فهو منقطع .

٤٠١٧ - وعن عبد الله الهمداني ، عن الوليد بن عتبة - وهو ابن أبي معيط - رضى الله عنه قال « لما فتح نبي الله صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم ، فيدعو لهم بالبركة ، ويمسح رؤوسهم ، قال : نجى ، بى إليه ، وأنا مُخَلَّقٌ ، فلم يَمَسْنِي من أجل الخلق »

هكذا ذكره أبو داود عن عبد الله الهمداني عن الوليد بن عتبة .

وقال فيه غيره : عن أبي موسى الهمداني عن الوليد بن عتبة .

وقال البخارى : عن عبد الله الهمداني عن أبي موسى الهمداني . ويقال :

الهمداني . قاله جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج . ولا يصح حديثه .

وقال الحافظ أبو القاسم الدمشقي : إن عبد الله الهمداني : هو أبو موسى .

وقال الحاكم أبو أحمد الكرايسي : وليس يعرف أبو موسى الهمداني ،

ولا عبد الله الهمداني ، وقد خولف في هذا الاسناد .

وقال ابن أبي خيثمة : أبو موسى الهمداني اسمه عبد الله .

وهذا حديث مضطرب الاسناد . ولا يستقيم عن أصحاب التواريخ : أن الوليد كان يوم فتح مكة صغيراً . وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ساعياً إلى بني المصطلق » وشكته زوجته إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وروى أنه قدم في فداء من أسرى يوم بدر .

وقال أبو عمر النري : وهذا الحديث رواه جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن أبي موسى الهمداني ، ويقال : الهمداني - كذلك ذكره البخاري ، على الشك - عن الوليد بن عقبة .

قالوا : وأبو موسى - هذا - مجهول . والحديث منكر مضطرب ، لا يصح . ولا يمكن أن يكون من بُعث مُصَدِّقاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صبياً يوم الفتح .

ويدل على فساد ما رواه أبو موسى المجهول : أن الزبير بن بَكَّار وغيره ذكروا أن الوليد وعمار ابني عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم عن الهجرة . وكانت هجرتها في الهدنة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة . ومن كان غلاماً مُخْلَقاً يوم الفتح ليس يحىء منه مثل هذا . ثم قال : وله أخبار فيها نكارة وشناعة .

٤٠١٨ - وعن سلم العلوي عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن رجلاً دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليه أَمْرٌ صُفْرَةٌ ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قَلَمًا يواجه رجلاً في وجهه شيء يكرهه ، فلما خرج قال : لَوْ أَمَرْتُمْ هَذَا أَنْ يَغْسِلَ ذَا عَنهُ . »

وأخرجه الترمذى والنسائى .

وقال أبو داود : وإيس هو علوى . كان ينظر فى النجوم . وشهد عند عديّ ابن أرتاة على رؤية الهلال ، فلم يُجزّ شهادته .

وقال يحيى بن معين : ثقة . وقال مرة : ضعيف .

وقال ابن أبى عدى : لم يكن من أولاد على بن أبى طالب ، إلا أن قومًا بالبصرة كانوا بنى علي . فنسب هذا إليهم .

وقال ابن حبان : كان شعبة يحمل عليه ، ويقول : كان سلمّ العلوى يرى الهلال قبل الناس بيومين . منكر الحديث على قِلَّتِهِ ، لا يحتاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد ؟

باب ماجاء فى الشعر [٤ : ١٣١]

٤٠١٩ - عن البراء - وهو ابن عازب رضى الله عنهما - قال « مارأيتُ من ذى لَمَّةٍ أَحْسَنَ فى نُحْلَةٍ حمراءَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم - زاد محمد ، وهو ابن سليمان الأنبارى - له شعر يضرب منكبيه »

قال أبو داود : كذا رواه إسرائيل « يضرب منكبيه »

وقال شعبة « يبلغ شحمة أذنيه »

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٠٢٠ - وعنه رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعرٌ يبلغ شحمة أذنيه »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٤٠٢١ - وعن ثابت ، عن أنس رضى الله عنه ، قال « كان شعرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شحمة أذنيه »

وأخرجه النسائي .

٤٠٢٢ - وعن حميد - وهو الطويل - عنه رضى الله عنه قال « كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنصاف أذنيه » وأخرجه مسلم والنسائي .

٤٠٢٣ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت « كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ودون الجمّة » وأخرجه الترمذى وابن ماجه .

وفى حديث الترمذى « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم » وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

وقد روى من غير وجه : عن عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد » ولم يذكروا فيه هذا الحرف « وكان له شعر فوق الجمّة » وإنما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وهو ثقة حافظ . هذا آخر كلامه .

وعبد الرحمن بن أبي الزناد - عبد الله بن ذكوان - مدنى ثقة . سكن بغداد وحدث بها إلى حين وفاته . وكنيته : أبو محمد . وثقه الامام مالك بن أنس ، واستشهد به البخارى . وتكلم فيه غير واحد .

قيل : الجمع بين هذه الألفاظ فى شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ما يلي منها الأذن : هى التى تبلغ شحمة أذنيه . وهى التى بين أذنيه وعاتقه . وما خلفه منها : هو الذى يضرب منكبيه .

وقيل : بل ذلك لاختلاف الأوقات . فاذا ترك تقصيرها بلغت المنكب . وإذا قصر : كانت إلى أنصاف الأذنين ، وبحساب ذلك يطول ويقصر .

والعائق : ما بين المنكب والعنق .
 وشحمة الأذن : ما لأن من أسفلها . وهو مُعلّق القُرط .
 وفي حديث عائشة « كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة
 ودون الجمّة » وهي توضّح معنى اختلاف الألفاظ .
 وفي حديث عائشة : ما يدل على أن الجمّة : أطول من الوفرة . وهو الذى
 قاله العلماء .

والوفرة : إلى شحمة الأذن .
 واللّمة : هى التى أملت بالمنكبين .
 والجمّة : ماسقط على المنكبين .
 وقال بعضهم : الوفرة ، ثم الجمّة ، ثم اللمة .

باب ما جاء فى الفرق [٤ : ١٣١]

٤٠٢٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال « كان أهل الكتاب - يعنى
 يَسُدُّونَ أشعارهم - وكان المشركون يَفَرِّقُونَ رؤوسهم . وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يُعْجِبُهُ مُوَافَقَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فيما لم يُؤْمَرْ فيه ، فَسَدَّلَ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ناصيته ، ثم فَرَّقَ بَعْدُ »
 وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٠٢٥ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت « كنت إذا أردت أن أفرق رأس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صَدَعْتُ الْفَرْقَ من يافوخه ، وأرسلُ ناصيته
 بين عينيه »

فى إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه

باب في تطويل الجُمَّة [٤ : ١٣٢]

٤٠٢٦ - عن وائل بن حُجْر رضى الله عنه ، قال « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيَّ شَعْرٍ طَوِيلٍ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ذُبَابٌ ذُبَابٌ . قَالَ : فَرَجَعْتُ فِجْزَ زَنْهُ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ . فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ ، وَهَذَا أَحْسَنُ » وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

وفي إسناده : عاصم بن كليب الجَرَمِيُّ ، وقد احتج به مسلم في صحيحه .
وقال الامام أحمد : لا بأس بحديثه .
وقال أبو حاتم الرازي : صالح .
وقال علي بن المديني : لا يحتج به إذا انفرد .

باب الرجل يعقص شعره [٤ : ١٣٢]

٤٠٢٧ - عن أم هانئ رضى الله عنها ، قالت : « قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ ، وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ ، تَعْنِي عَقَائِصَ » .

وأخرجه الترمذی وابن ماجة .
وفي حديث ابن ماجة : « تعني ضفائر » .
وقال الترمذی : غريب .

وأخرجه الترمذی أيضاً من حديث إبراهيم بن نافع المكي وهو من الثقات . وفيه : « وله أربع غدائر » قال : وقال حسن . وقال محمد - يعني البخاري - لا أعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ .

باب في خلق الرأس [٤ : ١٣٣]

٤٠٢٨ - عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتيهم ، ثم أتاهم فقال : لَا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ . ثم قال : ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي ، فجئ بَنَّاكَانَا أَفْرُخٌ . فقال : ادْعُوا لِي الْخَلْقَ . فأمره : فخلق رعو سنا . »
وأخرجه النسائي .

باب في الذؤابة [٤ : ١٣٣]

٤٠٢٩ - عن نافع - مولى عبد الله بن عمر - عن ابن عمر ، رضى الله عنهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الْقَزَعِ ، وَالْقَزَعُ : أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ فَيَتْرَكَ بَعْضُ شَعْرِهِ . »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه .
وحكى في صحيح مسلم التفسير من كلام نافع .
وفي رواية : من كلام عبيد الله بن عمر .

وفي البخارى : « وما القزع ؟ قال : فأشار لنا عبيد الله ، قال : إذا حُلِقَ الصَّبِيُّ تَرِكَ هَهُنَا شَعْرًا ، وَهَهُنَا وَهَهُنَا » فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وحافتي رأسه . قيل لعبيد الله : فالجارية والغلام ؟ قال : لا أدري ، هكذا قال « الصبي » قال عبيد الله : وعادوته - يعنى نافعاً - فقال : نعم . فأما الْقُصَّةُ والقفا للغلام : فلا بأس بهما ، ولكن القزع : أن يترك بناصيته شعر ، وليس في رأسه غيره . وكذلك شِقُّ رَأْسِهِ هَذَا ، أَوْ هَذَا .

٤٠٣٠ - وعنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن القَزَع ، وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة » .

٤٠٣١ - وعنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صَبِيًّا قد حُلِقَ بعضُ شعره وتركَ بعضُهُ ، فنهاهم عن ذلك ، وقال : اخلِّقُوهُ كُلَّهُ ، أو اتركُوهُ كُلَّهُ » .
وأخرجه النسائي . وأخرجه مسلم بالإسناد الذي أخرجه به أبو داود ، ولم يذكر لفظه .

وذكر أبو مسعود الدمشقي في تعليقه : أن مسلماً أخرجه بهذا اللفظ .

باب في الرخصة [٤ : ١٣٤]

٤٠٣٢ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : « كانت لي ذؤابةٌ . فقالت لي أمي : لا أجزئها ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدُّها ، ويأخذُ بها » .

٤٠٣٣ - وعن الحجاج بن حَسَّان . قال : « دخلنا على أنس بن مالك ، فحدثني أختي التَّغَيْرَةُ . قالت : وأنت يومئذ غلام ، ولك قرنان ، أو قُصَّتَانِ ، فسح رأسك ، وبرَّكْ عليك ، وقال : اخلِّقوا هَذَيْنِ ، أو قُصُّوهمَا ، فإنَّ هذا زِيُّ الْيَهُودِ » .

٤٠٣٠ - قال الشيخ : هكذا جاء تفسيره في الحديث .

وأصل « القَزَع » قطع السحاب المتفرقة ، شبه تناريق الشعر في رأسه إذا حلق بعضه وأبقى بعضه بطخاير السحاب ^(١) .

(١) في اللسان « الطخر » بفتح الطاء وسكون الحاء - الغيم الرقيق . والطخار - بضم الطاء - من السحاب قطع مستدقة رقاق . واحدها : طخور وطرخورة . والطخاير أيضاً : سحببات متفرقة .

باب في أخذ الشارب [٤ : ١٣٥]

٤٠٣٤ - عن أبي هريرة - يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم - « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ ،
أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الْخَتَانُ ، وَالْإِسْتِحْدَادُ ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ،
وَقَصُّ الشَّارِبِ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٠٣٥ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَرَ بِإِخْفَاءِ الشَّوَارِبِ ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيِ » .
وأخرجه مسلم والترمذي .

٤٠٣٦ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : « وَقَتَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلْقَ الْعَانَةِ ، وَتَقْلِيمَ الْأُظْفَارِ ، وَقَصَّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفَ الْإِبْطِ : أَرْبَعِينَ
يَوْمًا مَرَّةً » .

وأخرجه الترمذي .

وفي إسناده : صدقة بن موسى ، أبو المغيرة . ويقال : أبو محمد السلمي

٤٠٣٤ - قال الشيخ : معنى « الفطرة » ههنا السنة .

و « الاستحداد » حلق العانة بالحديدة ، وهي الموسي .

٤٠٣٥ - قال الشيخ : إخفاء الشارب : أن يؤخذ منه حتى يمضي ويرق .

وقد يكون أيضاً معناه : الاستقصاء في أخذه ، من قولك : أحفيت في المسألة ، إذا
استقصيت فيها .

و « إعفاء اللحية » توفيرها . من قولك : عفا النبات إذا طال . ويقال : عفا الشيء
بمعنى كثر . قال الله تعالى (٧ : ٩٤ حتى عفوا) أى كثروا ، والله أعلم .

البصرى الدقيق . قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال مرة : ضعيف . وقال النسائي : ضعيف . وقال الترمذى : وصدة بن موسى ليس عندهم بالحافظ . وقال أبو حاتم الرازى : لئن الحديث ويكتب حديثه ، ولا يحتج به ، ليس بقوى . وقال أبو حاتم الرازى ، محمد بن حبان البستى : كان شيخاً صالحاً ، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته . فكان إذا روى قلب الأخبار ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

وقال أبو داود : رواه جعفر بن سليمان عن أبي عمران عن أنس . لم يذكر النبى صلى الله عليه وسلم قال « وَقَّتْ لَنَا » . وهذا الذى ذكره أبو داود معلقاً : أخرجه مسلم فى صحيحه ، وابن ماجه فى سننه كذلك .

وأخرجه الترمذى والنسائى من حديث جعفر بن سليمان . وفيه : « وَقَّتْ لَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقال الترمذى : هذا أصح من الحديث الأول . يريد بالأول : حديث صدقة بن موسى .

وقال أبو عمر النمرى : لم يروه إلا جعفر بن سليمان ، وليس بحجة ، لسوء حفظه ، وكثرة غلطه . وفيما قاله نظر ، فقد وافقه عليه صدقة بن موسى . وأخرجه أبو داود والترمذى من حديث صدقة .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي الجرجاني : رواه عن أبي عمران : صدقة بن موسى وجعفر بن سليمان . وقال صدقة : « وَقَّتْ لَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقال جعفر : « وَقَّتْ لَنَا فى حلق العانة - فذكره » ما أعلم رواه عن أبي عمران غيرها . هذا آخر كلامه .

وقد اختلف على جعفر فيه .

وأخرجه مسلم في صحيحه وابن ماجه من حديثه . ولفظه « وَقَّتْ لَنَا »
وأخرجه الترمذى والنسائى . ولفظه « وَقَّتْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم »
كما قدمناه .

٣٠٣٧ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : « كُنَّا نَعْنِي
السَّبَّالَ ، إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ . »

باب فى تف الشيب [٤ : ١٣٦]

٤٠٣٨ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، رضى الله عنهما ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَتَنَفَّوْا الشَّيْبَ ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشَيْبُ شَيْبَةً
فِي الْإِسْلَامِ - قَالَ عَنْ سَفِيَّانَ : إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَقَالَ فِي حَدِيثٍ
يُحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدِ الْقَطَانَ - : إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً ، وَحَطَّ عَنْهُ
بِهَا خَطِيئَةٌ »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن .
وقد أخرجه مسلم فى الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال
« كَانَ يَكْرَهُ تَفُّ الرَّجُلِ الشَّعْرَةَ الْبَيْضَاءَ مِنْ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ . »

باب فى الخضاب [٤ : ١٣٦]

٤٠٣٩ - عن أبى هريرة رضى الله عنه يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم - قال
« إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ ، نَحْنُ الْفُؤَمُ »

٤٠٣٩ - ذكر المنذرى : أحاديث الخضاب والخلاف فيه . ثم قال شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
والصواب أن الأحاديث فى هذا الباب لا اختلاف بينها بوجه ، فإن الذى نهى عنه النبى
صلى الله عليه وسلم من تغيير الشيب أمران : أحدهما : تنفه . والثانى : خضابه بالسواد ، كما تقدم

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٤٠٤٠ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال : « أَتَى بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ ، وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ يَبَاصًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : غَيِّرُوا هَذَا بَشْيًّا ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ »
وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٤٠٤١ - وعن أبي ذر ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ أَحْسَنَ مَا غُيِّرَ بِهِ هَذَا الشَّيْبُ : الْحِنَّاءُ وَالسَّكَمُ »

٤٠٤٠ - قال الشيخ : « الثغامة » نبات له نور أبيض .

٤٠٤١ قال الشيخ : يقال : إن « السكَم » الوَسْمَةُ . ويشبه أن يكون إنما أراد به استعمال

والذى أذن فيه : هو صبغه وتغييره بغير السواد ، كالحناء والصفرة ، وهو الذى عمله الصحابة رضى الله عنهم .

قال الحكم بن عمرو الغفارى « دخلت أنا وأخى رافع على عمر بن الخطاب ، وأنا مخضوب بالحناء ، وأخى مخضوب بالصفرة ، فقال عمر : هذا خضاب الإسلام ، وقال لأخى : هذا خضاب الإيمان »

وأما الخضاب بالسواد : فكرهه جماعة من أهل العلم ، وهو الصواب بلا ريب لما تقدم .
وقيل للامام أحمد : تكره الخضاب بالسواد ؟ قال : إى والله .

وهذه المسألة من المسائل التى حلف عليها ، وقد جمعها أبو الحسن ، ولأنه يتضمن التلبيس ، بخلاف الصفرة .

ورخص فيه آخرون ، منهم أصحاب أبى حنيفة ، وروى ذلك عن الحسن والحسين ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن جعفر ، وعقبة بن عامر .

وفى ثبوته عنهم نظر ، ولو ثبت فلا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنته أحق بالاتباع ، ولو خالفها من خلفها .

ورخص فيه آخرون للرأى تزين به لبعلا ، دون الرجل . وهذا قول إسحاق بن راهويه وكأنه رأى أن النهى إنما جاء فى حق الرجال ، وقد جوز للرأى من خضاب الدين والرجلين ما لم يجوز للرجل ، والله أعلم .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح
 ٤٠٤٢ - وعن أبى رُمثة رضى الله عنه قال « انطلقتُ مع أبى نحوَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذا هو ذو وَفْرَةٍ ، بها رَدْعُ حِثَاءٍ ، وعليه بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ »
 ٤٠٤٣ - وعنه - فى هذا الخبر ، قال : فقال لهُ أبى : « أرنى هذا الذى بظَهْرِكَ ، فإني رجلٌ طَيِّبٌ ، قال : الله طيبٌ ، بل أنت رجلٌ رفيقٌ ، طيبها الذى خَلَقَهَا »

وأخرجه الترمذى والنسائى مختصرا ومطولا ، وقال الترمذى : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن إِيَاد .
 وأبو رُمثة التيمى : اسمه حبيب بن حَيَّان . ويقال : اسمه رفاعة بن يَثْرِبِى . هذا آخر كلامه .
 وقد قيل فى اسمه غير ذلك .

وقوله « التيمى » يريد : تَيْمُ الرِّبَابِ .
 وذكر أبو موسى الأصبهاني حديث أبى رُمثة . وفيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعرٌ مخضوبٌ بالحناء والكتم » وقال : وهذا حديث ثابت رواه الثورى وغير واحد عن إِيَاد . هذا آخر كلامه .
 وقد قيل : إن أبا رُمثة ، هذا تيمى من ولد امرئ القيس زيد بن مناة بنى تَيْمِ .

كل واحد منهما منفرداً عن غيره . فإن الحناء إذا غُلِيَ بالكتم جاء أسود .
 ويقال : إن الكتم : نوع آخر غير الوسمه .

٤٠٤٤ - وعنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وأبني ، فقال لرجل ،
أو لأبيه : من هذا ؟ قال : ابني ، قال : لا تجئني عليه . وكان قد لَطَخَ لحيته بالحناء »
وأخرجه الترمذي والنسائي بإسناد ما قبله .

٤٠٤٥ - وعن أنس رضي الله عنه « أنه سُئِلَ عن خِضَابِ النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر : أنه لم يَخْضُبْ ، ولكن خَضَبَ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما »
وأخرجه البخاري بنحوه . وليس فيه ذكر أبي بكر وعمر .
وأخرجه مسلم ، وفيه « وقد اختضب أبو بكر رضي الله عنه بالحناء
والكم . واختضب عمر رضي الله عنه بالحناء بحتا » .

باب ما جاء في خضاب الصفرة [٤ : ١٣٩]

٤٠٤٦ - عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يَلْبَسُ
النعال السَّبْتِيَّةَ ، وَيُصَفِّرُ لحيته بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ ، وكان ابن عمر يفعل ذلك »
وأخرجه النسائي .

في إسناده : عبد العزيز بن أبي رَوَاد . وقد استشهد به البخاري ، وقال
يحيى بن معين : ثقة ، كان يعلن الإرجاء . هذا آخر كلامه .
وكان مشهورا بالإرجاء ، وتكلم فيه غير واحد .

وذكر ابن حبان : أنه روى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعتها
إذا سمعها : أنها موضوعة . كان يحدث بها توها لا تعمدا . ومن حدث على
الحسبان وروى على التوهم ، حتى كثر ذلك منه ، سقط الاحتجاج به . هذا
آخر كلامه .

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصبغ الشعر» وقال آخرون «يُصَفِّرُ ثيابه» ووقع في بعض طرقه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخضب بها» ولفظ «الخصاب» ظاهر في الشعر.

٤٠٤٧ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «مرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ قَدْ خَضَبَ بالحناء، فقال: مَا أَحْسَنَ هَذَا، قال: فرَّ آخر قد خضب بالحناء والكمِّ. فقال: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا. قال: فرَّ آخر قد خضب بالصفرة. فقال: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ»

وأخرجه ابن ماجه. وفي حديثه قال «وكان طاوس يصفر»
في إسناده حميد بن وهب القرشي الكوفي. قال البخاري: حميد بن وهب القرشي الكوفي عن ابن طاوس في الخضب: منكر الحديث، روى عنه محمد بن طلحة الكوفي.

وقال ابن حبان: حميد بن وهب القرشي، يروى عن ابن طاوس، روى عنه محمد بن طلحة الكوفي. كان ممن يخطيء، حتى خرج عن حد التعديل. ولم يغلب خطأه صوابه، حتى استحق الترك. وهو ممن يحتاج به إلا بما انفرد.

باب ما جاء في خضب السواد [٤ : ١٣٩]

٤٠٤٨ - عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يَكُونُ قَوْمٌ يُخَضِّبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».

وأخرجه النسائي.

في إسناده عبد الكريم ، ولم ينسبه أبو داود ولا النسائي . فذكر بعضهم أنه عبد الكريم بن أبي المخارق ، أبو أمية . وضعف الحديث بسببه . وذكر بعضهم : أنه عبد الكريم بن مالك الجزري ، أبو سعيد . وهو من الثقات . اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

وقول من قال : إنه عبد الكريم بن مالك الجزري - هو الصواب . فإنه قد نسب بعض الرواة في هذا الحديث فقال فيه « عن عبد الكريم الجزري » . وعبد الكريم بن أبي المخارق : من أهل البصرة نزل مكة .

وأيضاً فإن الذي روى عن عبد الكريم هذا الحديث هو عبيد الله بن عمر الرقي . وهو مشهور بالرواية عن عبد الكريم الجزري . وهو أيضاً من أهل الجزيرة .

باب ما جاء في الارتفاع بالعاج [١٤٠ : ٤]

٤٠٤٩ - عن سليمان المُنبَهي ، عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر كان آخر عهده بإنسان من أهله : فاطمة ، وأول من يدخل عليها إذا قدم : فاطمة ، فقدم من غزاة له ، وقد علقت مسحاً . أو سترأ على بابها . وحلت الحسن والحسين قُلَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ . فَقَدِمَ . فلم يدخل ، فظننت أنما منعه أن يدخل ما رأى ، فهتكت الستر ، وفكت

٤٠٤٩ - قال الشيخ : قال الأصمعي : العاج الذَّبل . ويقال هو : عظم ظهر السلحفاة البحرية . فأما العاج الذي تعرفه العامة : فهو عظم أنياب الفيلة ، وهو ميتة لا يجوز استعماله . و « العَصَب » في هذا الحديث : إن لم يكن هذه الثياب اليمانية ، فلست أدري ما هو ؟ وما أدري أن الفلادة تكون منه .

الْقُلُوبِينَ عَنِ الصَّبِيِّينَ ، وَقَطَعْتَهُ بَيْنَهُمَا ، فَانْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَمَا يَكِيَانُ ، فَأَخَذَهُ مِنْهُمَا ، وَقَالَ : يَا ثَوْبَانُ ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى آلِ فُلَانٍ - أَهْلُ بَيْتِ الْمَدِينَةِ - إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ يَتِي ، أَا كَرُهُ أَنْ يَأْكُلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا . يَا ثَوْبَانُ ، اشْتَرِ لِفَاطِمَةَ قِلَادَةً مِنْ عَصَبٍ وَسِوَارَيْنِ مِنْ عَاجٍ » .

فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ الشَّامِيُّ ، وَسَلِيمَانُ الْمُنْبَهِّي . قَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ : قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : مُحَمَّدُ الشَّامِيُّ الَّذِي يَرَوِي حَدِيثَ ثَوْبَانَ عَنْ سَلِيمَانَ الْمُنْبَهِّي ؟ فَقَالَ : مَا أَعْرِفُهُمَا .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدِ الشَّامِيِّ هَذَا . مِنْ هُوَ ؟ قَالَ : لَا أَعْرِفُهُ .

آخر كتاب الترجل

أول كتاب الخاتم [١٤١:٤]

٤٠٥٠ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال « أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى بعض الأعاجم ، فقبل له : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا بخاتم . فأتخذ خاتماً من فضة ، ونقش فيه : محمد رسول الله » .

٤٠٥١ - وفي رواية : فكان في يده حتى قبض ، وفي يد أبي بكر حتى قبض ، وفي يد عمر حتى قبض ، وفي يد عثمان . فبينما هو عند بئر إذ سقط في البئر . فأمر بها فترحت . فلم يُقدّر عليه » .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى بنحوه مختصراً .

٤٠٥٢ - وعنه قال « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من ورق ، فصّه حبشي »
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٠٥٣ - وعنه قال « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من فضة كله ، فصّه منه » .

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى بنحوه .

٤٠٥٤ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال « اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب ، وجعل فصه مما يلي بطن كفه ، ونقش فيه « محمد رسول الله » فاتخذ الناس خواتيم الذهب ، فلما رأهم قد اتخذوها رمى به ، وقال : لا ألبسه أبداً . ثم اتخذ خاتماً من فضة نقش فيه « محمد رسول الله » ثم لبس الخاتم بعده أبو بكر ، ثم لبسه بعد أبي بكر عمر ، ثم لبسه بعده عثمان حتى وقع في بئر أريس »
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

٤٠٥٥ - وعنه في هذا الخبر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « فنقش فيه » محمد رسول الله » ، وقال : لا ينقش أحد على خاتمي هذا - ثم ساق الحديث .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٠٥٦ - وعنه ، بهذا الخبر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فالتسوه فلم يحدوه ، فاتخذ عثمان خاتما ونقش فيه » محمد رسول الله « قال : فكان يحتم به ، أو يتختم به » .

وأخرجه النسائي .

في إسناده المغيرة بن زياد الموصلي . وقد وثقه وكيع بن الجراح ، ووثقه يحيى بن معين مرة . وقال مرة : لا بأس به . له حديث واحد منكر .

وقال الإمام أحمد : مضطرب الحديث ، منكر الحديث . وقال أيضاً : كل حديث رفعه مغيرة بن زياد . فهو منكر .

وسئل أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عنه ؟ فقالا : شيخ . فقلت : يحتاج بحديثه ؟ فقالا : لا .

باب ما جاء في ترك الخاتم [٤ : ١٤٣]

٤٠٥٧ - عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أنس رضي الله عنه « أنه رأى في يد النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورقٍ يوماً واحداً ، فصنع الناس ، فلبسوا ، وطرح النبي صلى الله عليه وسلم . فطرح الناس » .

٤٠٥٧ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث طرح خاتم الفضة ، وكلام المنذرى إلى آخره ثم قال :

ويدل على وهم ابن شهاب : ما رواه البخاري في صحيحه من حديث عبيد الله عن نافع عن

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

وقال أبو داود : رواه عن الزهرى زياد بن سعد ، وشعيب ، وابن مسافر ،
كلهم قال « من ورق » هذا آخر كلامه .

ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ، فجعل فيه مما يلي كفه ،
فأخذته الناس ، فرمى به ، واتخذ خاتماً من ورق أو فضة »

فهذا يدل على أن الذى طرحه النبي صلى الله عليه وسلم : هو خاتم الذهب ، ويدل على أن
خاتم الفضة استمر فى يده ولم يطرحه ، ولبسه بعده أبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته .
وقال النسائى : أخبرنا محمد بن معمر حدثنا أبو عاصم عن المغيرة بن زياد حدثنا نافع عن ابن
عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من ذهب ثلاثة أيام ، فلما رآه أصحابه فشت
خواتيم الذهب ، فرمى به ، فلا يدرى ما فعل ؟ ثم أمر بخاتم من فضة ، فأمر أن ينقش فيه :
محمد رسول الله ، وكان فى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ، وفى يد أبى بكر حتى
مات ، وفى يد عمر حتى مات . وفى يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كذب عليه (١) دفعه
إلى رجل من الأنصار ؛ فكان ينغم به ، فخرج الأنصارى إلى قليب لعثمان ، فسقط ، فالتمس ،
فلم يوجد ، فأمر بخاتم مثله ونقش فيه : محمد رسول الله »

وفى الصحيحين من حديث الليث (٢) عن نافع عن عبد الله « أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم اصطنع خاتماً من ذهب ، وكان يجعل فيه فى باطن كفه إذا لبسه ، فصنع الناس ، ثم إنه
جلس على المنبر فزعه ، وقال : إني كنت ألبس هذا الخاتم وأجعل فيه من داخل ، فرمى به ،
وقال : والله لا ألبسه أبداً ، فنبذ الناس خواتيمهم » فهذا الحديث متفق عليه ، وله طرق
عديدة فى الكتابين .

وقد روى عن البراء بن عازب ، وطلحة بن عبيد الله ، وسعد بن أبى وقاص ، وأبى بكر
بن محمد بن عمرو بن حزم « أنهم لبسوا خواتيم الذهب »
وهذا - إن صح عنهم - فلعلهم لم يبلغهم النهى . وهم فى ذلك كمن رخص فى لبس الحرير
من السلف . وقد صحت السنة بتحريمه على الرجال وإباحته للنساء . والله أعلم .

(١) فى سنن النسائى « فلما كثرت عليه الكتب »

(٢) فى صحيح البخارى : باب من جعل فص الخاتم فى بطن كفه ، حدثنا موسى بن إسماعيل
حدثنا جويرية عن نافع أن عبد الله حدثه ، وانظر كلام الحافظ عليه فى الفتحة (١٠: ٢٥٢)

وهؤلاء الذين ذكرهم أبو داود قد أشار إليهم البخارى فى صحيحه .
وقد أخرج البخارى ومسلم من حديث يونس بن يزيد عن الزهرى ، وفيه
« من ورق » هؤلاء خمسة من ثقات أصحاب الزهرى . روه عنه كذلك .
وقد قيل : إن هذا عند جميع أصحاب الحديث : وهم من ابن شهاب « من
خاتم الذهب »

باب فى خاتم الذهب [١٤٣ : ٤]

٤٠٥٨ - عن ابن مسعود رضى الله عنه كان يقول : « كان نبي الله صلى الله عليه
وسلم يكره عَشْرَ خِلَال : الصُّفْرَة - يعنى الخُلُوق - وتغيير الشيب ، وجَرُّ

٤٠٥٨ - قال الشيخ : أما كراهية الخُلُوق : فأما هى للرجال خاصة ، دون النساء .

وتغيير الشيب إنما يكره بالسواد دون الحمرّة والصفرة .

والتختم بالذهب محرم على الرجال .

والتبرج للزينة لغير محلها . وهو أن تنزين المرأة لغير زوجها .

وأصل التبرج : أن تظهر المرأة محاسنها للرجال ، يقال : تبرجت المرأة ^(١) ، ومنه

قوله تبارك وتعالى (٣٣ : ٣٣) وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى .

وأما عزل الماء لغير محله : فقد سمعت فى هذا الحديث عزل الماء عن محله . وهو أن

يعزل الرجل ماءه عن فرج المرأة . وهو محل الماء .

وإنما كره ذلك : لأن فيه قطع النسل .

والمسكروه منه ما كان من ذلك عن الحرائر بغير إذنهن ، فأما المالك : فلا بأس

بالعزل عنهن ، ولا إذن لهن مع أربابهن .

(١) وأصله : من البروج . وهى الأبنية المرتفعة الظاهرة

الإزار ، والتختم بالذهب ، والتبرج بالزينة لغير محلها ، والضرب بالكعب^(١) ،
والرُّقَى إلا بالمعوذات ، وعقد التمام ، وعزل الماء لغير ، أو غير محله ، وفساد الصبي ،
غير محرمة » .
وأخرجه النسائي .

في إسناده : القاسم بن حسان الكوفي عن عبد الرحمن بن حرملة عن ابن
مسعود . قال البخاري : القاسم بن حسان : سمع زيد بن ثابت عن عمه عبد الرحمن
ابن حرملة ، عن ابن مسعود . ولا نعلم سمع من عبد الرحمن أم لا ؟
وقال البخاري أيضاً في ترجمة عبد الرحمن : روى عنه قاسم بن حسان ،
لم يصح حديثه في الكوفيين .

وقال علي بن المديني : حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يكره عشرَ خلال » هذا حديث كوفي . وفي إسناده من لا يعرف .
وقال ابن المديني أيضاً : عبد الرحمن بن حرملة : روى عنه الرُّكَيْنِ بن
الربيع ، لا أعلم روى عن عبد الرحمن هذا شيء إلا من هذا الطريق . ولا نعرفه
في أصحاب عبد الله .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بحديثه بأس .
وإنما روى حديثاً واحداً ، ما يمكن أن يعتبر به . ولم أسمع أحداً ينكره
أو يظن عليه .

وفساد الصبي : هو أن يبطأ المرأة المرضع . فإذا حملت فسد لبنها ، وكان في ذلك
فساد الصبي .

وقوله « غير محرمة » معناه : أنه قد كره ذلك . ولم يبلغ في الكراهة حد التحريم .
(١) الكعب - بكسر الكاف - جمع كعب . وهي فصوص الترد . وفي الجامع الصغير
من رواية أحمد وأبي داود وابن ماجة والحاكم « من لعب بالترد فقد عصى الله ورسوله » .

وأدخله البخارى فى كتاب الضعفاء . وقال أبى : يحول منه .
هذا آخر كلامه .

وفى الرواة : عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو ، أبو حرملة الأسلمى مدنى .
روى عن سعيد بن المسيب وغيره . أخرج له مسلم ، وتكلم فيه غير واحد .

باب فى خاتم الحديد [١٤٤ : ٤]

٤٠٥٩ — عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه رضى الله عنهما « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه خاتم من شبه . فقال : مَالِي أَجَدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ ؟ فطرحه ، ثم جاء ، وعليه خاتم من حديد ، فقال : مَالِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ . فطرحه ، فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُتَّخَذَ ؟ قَالَ : أُتَّخَذَ مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تُتِمَّهُ مَثْقَالًا » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : هذا حديث غريب . وقال :
وعبد الله بن مسلم : يكنى أبا طيبة . وهو مروزى . هذا آخر كلامه .
وعبد الله بن مسلم أبو طيبة السلمى المروزى : قاضى مرو . روى عن عبد الله بن بريدة وغيره .

قال أبو حاتم الرازى : يكتب حديثه ، ولا يحتج به

٤٠٥٩ — قال الشيخ : إنما قال فى خاتم الشَّيْبَةِ « أجَدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ » لِأَنَّ الْأَصْنَامَ كَانَتْ تَتَخَذُ مِنَ الشَّيْبَةِ (١) .

وأما الحديد فقد قيل : إنما كره ذلك من سُهْوِكَته وريحه .

ويقال : معنى « حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ » أَنَّهُ زِيٌّ بَعْضُ الْكَفَّارِ ، وَهُمْ أَهْلُ النَّارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) الشَّيْبَةُ — بفتح الشين وفتح الباء الموحدة وبكسر الشين وسكون الباء — النحاس يصنع

بدواء يصفره فيشبه الذهب

٤٠٦٠ - وعن إياس بن الحارث بن المُعْتَقِب ، وجده من قبل أمه أبو ذباب ^(١) ، عن جده ، قال « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد مَلَوَى عليه فضة ، قال : فربما كان في يدي . قال : وكان المُعْتَقِبُ على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرجه النسائي .

٤٠٦١ - وعن علي رضي الله عنه ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « قُلِ : اللَّهُمَّ أَهْدِنِي وَسَدِّدْنِي ، وَاذْكُرْ بِالْهُدَايَةِ : هِدَايَةَ الطَّرِيقِ ، وَاذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَكَ السَّهْمِ . قال : ونهاني أن أضع الخاتم في هذه ، أو في هذه ، للسبابة والوسطى ، شكَّ عاصم - يعني ابن كليب - ونهاني عن القسيَّة والميثرة . قال أبو بردة - وهو ابن أبي موسى الأشعري - قفلنا لعلَّ : ما القسيَّة ؟

٤٠٦١ - قال الشيخ : قوله « وَاذْكُرْ بِالْهُدَى : هِدَايَةَ الطَّرِيقِ » معناه : أن سالك الطريق والفتلة إنما يؤم سَمَتِ الطريق . ولا يكاد يفارق الجادة . ولا يعدل عنها يَمَنَةً وَيَسْرَةً ، خوفاً من الضلال . وبذلك يصيب الهداية ، وينال السلامة .

يقول : إذا سألت الله الهدى فأخطر بقلبك هداية الطريق ، وسل الله الهدى والاستقامة ، كما تتحرر في هداية الطريق إذا سلكتها .

وقوله « وَاذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَكَ السَّهْمِ » معناه : أن الراي إذا رمى غَرَضاً سَدَّدَ بالسهم نحو الغرض ، ولم يعدل عنه يَمِيناً وَلَا شِمَالاً ليصيب الرمية ، فلا يطيش سهمه ، ولا يَحْتَقِ سعيه .

يقول : فأخطر المعنى بقلبك حين تسأل الله السداد ليكون ما تنويه من ذلك على شاكلة ما استعمله في الرمي .

وقد فسرنا القسيَّة والميثرة فيما مضى من الكتاب .

(١) في عون العبود : هذا تفسير من نوح بن ربيعة ، أو ممن دونه . لأن إياس بن الحارث يروي هذا الحديث عن جده . فكان يلتبس على السامع : هل يروي عن جده من قبل أبيه - وهو العتيق بن أبي فاطمة الدوسي - أو يروي عن جده من قبل أمه : أبي ذباب ؟ فصرح بأن المراد بجده في هذا الحديث : هو العتيق .

قال : ثيابُ تأتيننا من الشام ، أو من مصر ، مُضَلَّعة ، فيها أمثالُ الأترج ، قال :
والمِثْرَةُ شَيْءٌ كَانَتْ تَصْنَعُهُ النِّسَاءُ لِبَعُولَتِهِنَّ .

أخرج البخارى قولَ أبي بردة إلى آخره تعليقاً .
وأخرجه مسلم حديث وضع الخاتم وما بعده في اللباس . وحديث الدعاء
في الدعوات .

وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

باب في التخنم في اليمين أو اليسار [١٤٦ : ٤]

٤٠٦٢ - عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي رضي الله تعالى عنه ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال شريك - وهو ابن أبي نمر - وأخبرني أبو سامة
ابن عبد الرحمن : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتخنم في يمينه » .
وأخرجه الترمذى والنسائى .

٤٠٦٣ - وعن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما :
« أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يتخنم في يساره ، وكان فَصُّهُ في باطن كَفِّهِ » .
قال أبو داود : قال ابن إسحاق وأسامه - يعنى ابن زيد - عن نافع « في يمينه »
عبد العزيز بن أبي رَوَّاد : تكلم فيه غير واحد من الأئمة . وهو مشهور
بالأرجاء . واستشهد به البخارى . ومحمد بن إسحاق : فيه مقال . وقد تقدم الكلام
على ذلك .

وأسامه بن زيد - هذا - هو الليثى مولاهم المدنى . وقد احتج به مسلم .
واستشهد به البخارى .

٤٠٦٤ - وعن عبيد الله - وهو ابن عمر بن حفص - عن نافع : « أن ابن عمر كان
يلبَسُ خَاتَمَهُ في يده اليسرى » .

٤٠٦٥ - وعن محمد بن إسحاق ، قال : « رأيت على الصلت بن عبد الله بن نوفل ابن عبد المطلب خاتماً في خنصره اليمنى ، فقلت : ما هذا ؟ قال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا ، وجعل فصه على ظهرها ، قال : ولا يُخال ابن عباس إلا كان يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتمه كذلك » .

وأخرجه الترمذى . وقال : قال محمد بن إسماعيل - يعنى البخارى - حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل : حديث حسن .

وأخرج مسلم فى صحيحه من حديث ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « كان خاتم النبى صلى الله عليه وسلم فى هذه ، وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى » وأخرجه النسائى بنحوه .

وأخرج النسائى أيضاً من حديث قتادة عن أنس قال : « كأنى أنظر إلى يابض خاتم النبى صلى الله عليه وسلم فى إصبعه اليسرى » ورجال إسناده محتج بهم فى الصحيح .

وأخرج الترمذى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه قال : « كان الحسن والحسين يتختمان فى يسارهما » وقال : هذا صحيح .

وأخرج مسلم فى صحيحه من حديث يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتم فضة فى يمينه . فيه فص حبشى ، كان يجعل فصه مما على كفه » قال الدارقطنى : هذا حديث محفوظ عن يونس . حدث به الليث وابن وهب وعثمان بن عمر وغيرهم عنه لم يذكروا فيه « فى يمينه » والليث وابن وهب أحفظ من سليمان - يعنى ابن بلال - ومن طلحة بن يحيى . ومع ذلك : فالراوى له عن سليمان : إسماعيل - يعنى ابن أبى أولس . وهو ضعيف . رماه النسائى بأمر قبيح حكاه عن سلمة عنه . فلا يحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان ولا عن غيره .

وأما طلحة بن يحيى : فشيخ . والليث وابن وهب : ثقتان متقنان صاحباً كتاب . فلا تقبل زيادة بن أبي أويس عن سليمان إذا انفرد بها . فإن كان مسلم أجاز هذا ، فقد ناقض في حديث بهذا الاسناد رواه ثقتان حافظان عن عمرو بن الحرث عن الزهري عن أنس . فزاد أحدهما على الآخر زيادة حسنة غير منكورة باخراج الحديث الناقص دون التام .

والرجلان : موسى بن أعين ، وعبد الله بن وهب : رواه عن عمرو عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا وضع العشاء - زاد موسى : وأحدم صائم - فابدؤا به قبل أن تصلوا » فأخرج حديث ابن وهب . ولم يخرج حديث موسى . اللهم إلا أن يكون لم يبلغه حديث موسى بن أعين ، الذي فيه الزيادة . فيكون عذراً له في تركه .

وأما حديث الخاتم : فقد رواه جماعة عن الزهري حفاظ ، منهم زياد بن سعد ، وعقيل ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وإبراهيم بن سعد . وابن أخي الزهري ، وشعيب ، وموسى بن عقبة . وابن أبي عتيق ، وغيرهم . ولم يقل أحد منهم : « في يمينه » هذا آخر كلامه .

وهذا فصل مفيد جداً ، وقد كان الدارقطني رحمه الله من أئمة هذا الشأن وثقاده . والخصوص في معرفة العلل . فانه مقدم فيها على أقرانه .

ويمكن أن يقال : إن مسلماً قد أخرج حديث إبراهيم بن سعد ، وزياد بن سعد عن الزهري ، وليس فيهما ذكر الزيادة .

وأخرج أيضاً حديث عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد ، وليس فيه ذكر الزيادة . وأتى بحديث الزيادة بعد ذلك ليبين اطلاعاً على ألفاظ الحديث ، واختلاف الرواة فيه . وجاء به في الطبقة الثانية .

وأما اسماعيل بن أبي أويس : فإن البخارى ومسلما قد حَدَّثَا عنه في صحيحهما محتجين . وروى مسلم عن رجل عنه . وهذا في غاية التعظيم له . ولم يؤثر عندهما ما قيل فيه .

وطلحة بن يحيى : فقد احتج به أيضا مسلم .

فالحديث ثابت على شرطه على ما ذكرناه . والزيادة من الثقة مقبولة . وهما عنده ثقتان .

وأما إخراج مسلم الزيادة في حديث الخاتم ، وتركه الزيادة في حديث العشاء : ففيه ما يدل على تبخُّره في هذا الشأن وجودة قريحته . فإن الزيادة في حديث الخاتم لها شواهد .

منها : حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم صنع خاتما من ذهب . فتختم به في يمينه . ثم جلس على المنبر - الحديث » أخرجه الترمذى ، وقال : حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر بنحو هذا من غير هذا الوجه . ولم يذكر فيه أنه تختم في يمينه .

ومنها : حديث حماد بن سلمة ، قال « رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه ، فسألت عن ذلك ؟ فقال : رأيت عبد الله بن جعفر يتختم في يمينه . قال عبد الله بن جعفر : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه » أخرجه الترمذى . وقال : قال محمد بن اسماعيل - يعنى البخارى - هذا أصح شيء روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب .

وأخرج النسائى وابن ماجه المسند منه فقط .

ومنها : حديث قتادة عن أنس رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يتختم في يمينه » أخرجه الترمذى في الشمائل . وأخرجه النسائى في سننه ورجال إسناده ثقات .

وأما حديث العشاء : فقد روى من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه ، وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، وعائشة رضى الله عنها ، وغيرهم من طرق ليس في شيء منها ذكر هذه الزيادة . وهى زيادة غريبة .

وفى كلام الدارقطنى ما يدل على غرابتها . فانه جوز على مسلم أن لا يكون بلغته ، مع معرفة الدارقطنى بسعة رحلة مسلم ، وكثرة ما حصل من السنن ، وقوله « صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة » والله عز وجل أعلم .

باب فى الجلال [٤ : ١٤٧]

٤٠٦٦ - عن عامر بن عبد الله بن الزبير : « أن مولاة لهم ذهبت بابنة الزبير إلى عمر بن الخطاب ، وفى رجلها أجراس ، فقطعها عمر ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنَّ مع كلِّ جرسٍ شيطاناً » .
« مولاة لهم » مجهوله . وعامر بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر .

٤٠٦٧ - وعن بُنانة - مولاة عبد الرحمن بن حسان الأنصارى - عن عائشة رضى الله عنها قالت : « بينما هى عندها إذ دُخِلَ عليها بجارية ، وعليها جلاجلٌ يُصَوِّن ، فقالت : لا تَدْخِلْنَهَا عَلَيَّ ، إِلَّا أَنْ تَقْطَعُوا جِلاجلها ، وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ » .

[بُنانة - بضم الباء الموحدة وبعدها نون مفتوحة ، وبعد الألف مثلها ، وتاء تأنيث - وقد تقدم فى الجزء السادس عشر من حديث أبى هريرة (رقم ٢٤٤٥)]

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصحب الملائكة رُفقةً فيها كلب ، أو جرس » . وأخرجه مسلم والترمذى . وتقدم الكلام عليه هناك .
والجلجل : كل شيء علق في عنق دابة أو رجل صبي يُصَوّت . وجمعه : جلاجل . وصوته : الْجَلْجَلَةُ ^(١) .

باب ربط الأسنان بالذهب [١٤٨ : ٤]

٤٠٦٨ - عن عبد الرحمن بن طرفة : « أن جده عَرْجَةَ بن أسعد قُطِعَ أنْفُهُ يوم الكُلابِ ، فَأَتَّخَذَ أنْفًا من وَرَقٍ ، فَأَتَّيَّنَ عليه ، فَأَمَرَهُ النبي صلى الله عليه وسلم ، فَأَتَّخَذَ أنْفًا من ذهب » .

٤٠٦٩ - وفي رواية قال يزيد - يعنى ابن هارون - قلت لأبي الأشهب : أدرك عبد الرحمن بن طرفة جدَّه عَرْجَةَ ؟ قال : نعم .
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن ، إنما نعرفه من

٤٠٦٨ - قال الشيخ « يوم الكُلاب » يوم معروف من أيام الجاهلية ، ووقعة مذكورة من وقائعهم ^(١) .

و « الورق » مكسورة الراء : الفضة ، والورق بفتح الراء : المال من الإبل والغنم .
وفيه : إباحة استعمال اليسير من الذهب للرجال عند الضرورة ، كربط الأسنان به ، وما جرى مجراه مما لا يجرى غيره فيه مجراه .

(١) ما بين الربيعين من هاشم المنذرى . وهو بكلامه أشبه .

(٢) فى اللسان « الكلاب » بضم الكاف وتخفيف اللام : اسم ماء كانت عنده ووقعة العرب .
قال الرماح بن خالد التغلبى :

إن الكلاب ماؤنا غلوه وساجرآ والله لن نعلوه

وساجر اسم ماء يجتمع من السيل . وقالوا : الكلاب الأول والكلاب الثانى ، وهما يومان مشهوران . قال أبو عبيد : يومان بين ملوك كندة وبنى تميم

حديث عبد الرحمن بن طرفة . وقد روى سلم بن زُرَيْد عن عبد الرحمن بن طرفة
نحو حديث أبي الأشهب . هذا آخر كلامه .

وأبو الأشهب - هذا - هو جعفر بن الحرث ، أصله من الكوفة . سكن
واسط ، وكان مكفوفاً . ضعفه غير واحد .

وسلم بن زُرَيْد ، أبو يونس المطاردى البصري : احتج به البخارى ومسلم .
والكلاب - بضم الكاف وتخفيف اللام ، وباء واحدة : موضع كان فيه
يومان من أيام العرب المشهورة . الكلاب الأول ، والكلاب الثانى . واليومان
فى موضع واحد . وقيل : هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليال من اليمامة .
فكانت به وقعة فى الجاهلية .

والكلاب أيضاً : اسم واد بتهلال لبني العرجاء من بني نعيم . به نخل ومياه .

باب فى الذهب للنساء [٤ : ١٤٨]

٤٠٧٠ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « قدمت على النبى صلى الله عليه
وسلم حليّة من عند النجاشى ، أهداها له فيها خاتم من ذهب ، فيه فص حبشيّ ،
فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعُودٍ ، مُعْرِضاً عنه ، أو يعض أصابعه ،
ثم دعا أُمّامة ابنة أبي العاص ، ابنة ابنته زينب ، فقال : تَحَلَّى بهذا يا بُنَيَّةَ » .
وأخرجه ابن ماجه .

وفى إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار ^(١) .

٤٠٧١ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحَلَّقَ حَبِيبُهُ بِحَلْقَةٍ مِنْ نَارٍ فَلْيُحَلِّقْهُ حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ

(١) قال فى عون العبود : لكنه صرح هنا بالتحديث فىكون حديثه هذا حجة . والله أعلم .

أَحَبَّ أَنْ يُطَوَّقَ حَبِيبَهُ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَلْيُطَوِّقْهُ طَوْقًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَوِّرَ حَبِيبَهُ سِوَارًا مِنْ نَارٍ فَلْيُسَوِّرْهُ بِسِوَارٍ مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُوبُ بِهَا » .

٤٠٧٢ - وعن رُبَيْعِ بْنِ خِرَاشٍ عَنْ امْرَأَتِهِ ، عَنْ أُخْتِ حَذِيفَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ، أَمَا لَكُنَّ فِي الْفِضَّةِ مَا تَحْلَيْنَ بِهِ ؟ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تَحْلَى ذَهَبًا تُظَهِّرُهُ إِلَّا عُذِّبَتْ بِهِ » .
وأخرجه النسائي .

وامرأة ربعى : مجهولة . وأخت حذيفة اسمها : فاطمة . وقيل : خولة .
وفى بعض طرقه : عن ربعى عن امرأة عن أخت حذيفة . وكان له أخوات قد أدركن النبي صلى الله عليه وسلم .

وذكرها أبو عمر النمرى ، وسماها فاطمة ، وقال : ورؤى عنها حديث فى كراهية تحلى النساء بالذهب - إن صح - فهو منسوخ . وقال : ولحذيفة أخوات قد أدركن النبي صلى الله عليه وسلم . هكذا ذكرها فى حرف الفاء .

وقال فى حرف الخاء : خولة بنت اليمان أخت حذيفة . روى عنها أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا خير فى جماعة النساء إلا عند ميت . فانهن إذا اجتمعن قلن وقلن »
فهما عنده اثنتان خلاف ما تقدم .

وخيراش : بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وبعد الألف شين .

٤٠٧٣ - وعن أسماء بنت يزيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أيما امرأة تَقَلَّدَتْ قِلَادَةً مِنْ ذَهَبٍ قُلِدَتْ فِي عُنُقِهَا مِثْلُهَا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ جَعَلَتْ فِي أُذُنِهَا خُرْصًا مِنْ ذَهَبٍ جُعِلَ فِي أُذُنِهَا مِثْلُهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

٤٠٧٣ - قال الشيخ : «الخرص» الحلقة . وهذا يتأول على وجهين .

أحدهما : أنه إنما قال ذلك في الزمان الأول ، ثم نسخ وأبيح للنساء التحلي بالذهب .

٤٠٧٣ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث «أيما امرأة جعلت في أذنها خرصاً من ذهب» ثم قال المنذرى : وأخرجه النسائي ثم قال :

قال ابن القطان : وعلة هذا الخبر أن محمود بن عمرو - راويه عن أسماء - مجهول الحال ، وإن كان قد روى عنه جماعة .

وروى النسائي عن أبي هريرة قال «كنت قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم . فأتته امرأة فقالت : يا رسول الله ، سواران من ذهب ؟ قال : سواران من نار . قالت : طوق من ذهب ؟ قال : طوق من نار . قالت : قرطان من ذهب ؟ قال قرطان من نار . قال : وكان عليها سواران من ذهب فرمت بها فقالت : يا رسول الله ، إن المرأة إذا لم تترن لزوجها صلفت عنده (١) . فقال : ما يمنع إحداكن أن تصنع قرطين من فضة ، ثم تصفره بزعفران أو بغير» قال ابن القطان : وعلة أن أبا زيد راويه عن أبي هريرة مجهول ، ولا نعرف روى عنه غير أبي الجهم . ولا يصح هذا .

وفي النسائي أيضاً عن ثوبان قال «جاءت بنت هبيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها فتخ . فقال : كذا ، في كتاب أى : خواتم ضخام . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب يدها . فدخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو إليها الذي صنع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب . قالت : هذه أهداها إلى أبو حسن . فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلسلة في يدها . قال :

(١) هكذا في الأصل ، ولعله من الصلف ، ومعناه : ثقلت عليه فلم تحظ عنده .

وأخرجه النسائي .

والخرص : الحلقة . وحمله بعضهم على أنه قال ذلك في الزمان الأول ، ثم نسخ ، وأبيح للنساء التحلي بالذهب ، لقوله صلى الله عليه وسلم «هذان حرام على ذكور أمتي ، حلٌّ للإناث» .

وقد ثبت «أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر ، وفي إحدى يديه ذهب ، وفي الأخرى : حرير ، فقال : هذان حرام على ذكور أمتي حلال للإناث» .

يا فاطمة أبغرك أن يقول الناس : ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها سلسلة من نار ؟ ثم خرج ، ولم يقعد . فأرسلت فاطمة بالسلسلة إلى السوق فباعتها ، واشترت بشمها غلاماً - وقال مرة عبداً . وذكر كلمة معناها : فأعتقته ، فحدث بذلك . فقال : الحمد لله الذي أنجى فاطمة من النار »

قال ابن القطان وعلته : أن الناس قد قالوا : إن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام الرحبي منقطعة على أن يحيى قد قال : حدثني أبو سلام ، وقد قيل : إنه دلس ذلك ، ولعله كان أجازه زيد بن سلام فجعل يقول : حدثنا زيد

وفي النسائي أيضا عن عقبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم . كان يمنع أهله الحلبة والحرير ويقول : إن كنتم تحبون حلبة الجنة وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا »
فاختلف الناس في هذه الأحاديث وأشككت عليهم .
فظائفة : سلكت بهذا مسلك التضعيف ، وعللتها كلها ، كما تقدم

· طائفة : ادعت أن ذلك كان أول الإسلام ثم نسخ . واحتجت بحديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أحل الذهب والحرير للإناث من أمتي ، وحرم على ذكورها» قال الترمذي : حديث صحيح

ورواه ابن ماجه في سننه من حديث علي وعبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة : حملت أحاديث الوعيد على من لم يؤد زكاة حليها . فأما من أدته فلا يلحقها هذا الوعيد

واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن امرأة من الين أتت رسول الله

وقيل : هذا الوعيد فيمن لا يؤدي زكاة الذهب ، دون من أداها . والله عز وجل أعلم .

والوجه الآخر : أن هذا الوعيد إنما جاء فيمن لا يؤدي زكاة الذهب ، دون من أداها . والله أعلم .

صلى الله عليه وسلم ، ومعها ابنة لها ، وفي يد ابنتها مسكتان ^(١) غليظان من ذهب فقال لها : تؤدين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قال : نخلعتهما ، فألقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : هما لله ولرسوله »

وبما روى أبو داود عن أم سلمة قالت « كنت ألبس أوصاحاً ^(٢) من ذهب . فقلت : يارسول الله أكنز هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى ، فليس بكنز » وهذا من أفراد ثابت بن عجلان ، والذي قبله من أفراد عمرو بن شعيب وطائفة من أهل الحديث حملت أحاديث الوعيد على من أظهرت حليتها وتبرجت بها ، دون من تزينت بها لزوجها

قال النسائي في سننه وقد ترجم على ذلك الكراهة للنساء في إظهار الحلى والذهب - ثم ساق أحاديث الوعيد . والله أعلم

ثم ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث ميمون ، وفيه « وعن لبس الذهب إلا مقطوعاً » إلى قول المنذرى : ففيه الانقطاع في موضعين ثم قال :

وقد رواه النسائي من حديث أبي البهرس بن فهدان ^(٣) عن أبي شيخ الهنائي عن معاوية وقد تقدم الكلام على هذا الاسناد في الحج ورواه عن أبي شيخ عن أبي حمان أنه سمع معاوية ورواه النسائي أيضاً من حديث بهنس بن فهدان أنا أبو شيخ قال : سمعت ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب إلا مقطوعاً »

(١) المسكة - بفتحات - السوار والخلخال ونحوها .

(٢) الوضع - بفتح الواو والضاد - الظهور والبيان . والوضح : نوع من الحلى أصله يعمل من الفضة البيضاء ، سمي بذلك لبياضه .

(٣) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة وفتح الهاء بن فهدان - ثنية فهد . الهنائي عن أبي شيخ الهنائي . وقد رواه النسائي عن قتادة وعن مطر عن أبي شيخ عن معاوية .

٤٠٧٤ - وعن ميمون القنَاد ، عن أَبِي قَلَابَةَ ، عن معاوية بن أَبِي سفيان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عن ركوب التَّمَار ، وعن لبْسِ الذهب إلا مُقَطَّعًا » .

وأخرجه النسائي ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : ميمون القنَاد : قد روى هذا الحديث . وليس بمعروف .

وقال البخاري : ميمون القنَاد عن سعيد بن المسيب وأبي قَلَابَةَ : مراسيل .

وقال أبو حاتم الرازي : أبو قَلَابَةَ : لم يسمع من معاوية بن أَبِي سفيان . هذا آخر كلامه .

٤٠٧٤ - قال الشيخ : أراد بالقطع الشيء اليسير ، نحو الشَّنْفِ والخاتم للنساء . وكره من ذلك الكثير الذي هو عادة أهل السرف وزينة أهل الخيلاء والكبر .
واليسير : هو ما لا تَجِبُ فيه الزكاة .

ويشبه أن يكون إنما كره استعمال الكثير منه ، لأن صاحبه ربما ضَنَّ بإخراج الزكاة منه ، فيأثم ويخرج ، وليس جنس الذهب بمحرم عليهن ، كما حُرِّم على الرجال ، قليله وكثيره .

وقد روي في حديث آخر احتج به أحمد في رواية الأثرم « من تعلى بخريصة ^(١) كوى بها يوم القيامة : فقال الأثرم : قلت : أى شيء خريصة ؟ قال شيء صغير مثل الشعيرة وقال غيره : من عين الجرادة

وسمعت شيخ الإسلام يقول : حديث معاوية في إباحة الذهب مقطوعاً : هو في التابع غير المفرد ، كالزُّرِّ والعلم ونحوه وحديث الخريصة : هو في الفرد ، كالخاتم وغيره . فلا تعارض بينهما . والله أعلم .

ففيه الانقطاع من موضعين .
والقناد : بفتح القاف . وبعدها نون مفتوحة مشددة ، وبعده الألف دال
مهملة .

ويريد بالمقطع : اليسير من الذهب ، نحو الشَّنْفِ والخاتم للنساء . وكره
الكثير الذي هو عادة أهل الترف والخيلاء .
واليسير : ما لا تجب فيه الزكاة .
ويشبه أن يكون إنما كره صلى الله عليه وسلم استعمال الكثير منه : أن
صاحبه ربما ضنَّ بإخراج الزكاة منه ، فيأثم .
« آخر كتاب الخاتم »

أول كتاب الفتن

ذكر الفتن ودلائلها [٤ : ١٥٠]

٤٠٧٥ - عن حذيفة - وهو ابن اليماني رضى الله عنهما - قال « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً . فأتى شيطاناً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدته ، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه ، قد علمه أصحابه هؤلاء ، وإنه ليكون منه الشيء ، فأذكروه ، كما يذكر الرجل وجه الرجل ، إذا غاب عنه . ثم إذا رآه عرفه » .

وأخرجه البخارى ومسلم .

٤٠٧٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة قال : « والله إنى لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة ، فيما بينى وبين الساعة . وما بى أن لا يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أسراً إلى في ذلك شيئاً لم يحدثه غيرى ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - وهو يحدث مجلساً أنا فيه عن القاتن - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعد الفتن : منهن ثلاث لا يكدن يدرن شيئاً . ومنهن فتن كريح الصيف . منها صغار . ومنها كبار . قال حذيفة : فذهب أولئك الرهط كلهم غيرى »

وفى الصحيحين عن شقيق عن حذيفة قال « كنا عند عمر ، فقال : أيكم يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتنة كما قال ؟ قال قلت : أنا . قال : إنك لجرىء . قال : وكيف ؟ قال قلت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره ، يكفرها الصيام والصلاة والصدقة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقال عمر : ليس هذا أريد : وإنما أريد التى تموج كموج البحر . قال فقلت : ومالك ولها ، يا أبا عبد المؤمنين ؟ إن بينك وبينها باباً مغلقاً . قال : أفيسكر الباب ، أم يفتح ؟ قال قلت : لا ، بل يسكر . قال : ذلك أحرى أن لا يفتح أبداً . قال فقلنا لحذيفة : هل كان عمر يعلم من الباب : قال : نعم ، كما يعلم أن دون غد ليلة . إنى حدثته حديثاً ، ليس بالأعاليط . قال : فهبنا أن نسأل حذيفة من الباب ؟ قلنا لمسروق : سل . فقال : عمر »

٤٠٧٦ - وعن رجل ، عن عبد الله - وهو ابن مسعود رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَرْبَعُ قِتَنٍ ، فِي آخِرِهَا الْفَنَاءُ » . فيه رجل مجهول .

٤٠٧٧ - وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « كنا قُعُوداً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الفتن ، فأكثر في ذكرها ، حتى ذكر فِتْنَةَ الْأَحْلَاسِ ^(١) فقال قائل : يا رسول الله وما فتنة الأحلاس ؟ قال : هِيَ هَرَبٌ وَحَرْبٌ ، ثُمَّ فِتْنَةُ السَّرَّاءِ ، دَخَنُهَا مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنِّي ، وليس مني ، وإنما أوليائي الْمُتَّقُونَ ، ثُمَّ يَصْطَلِحُ النَّاسُ عَلَى رَجُلٍ كَوَرَكٍ عَلَى ضِلْعٍ ^(٢) ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهْيَاءِ ^(٣) ، لَا تَدْعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا لَطَمَتَهُ لَطْمَةً . فإذا

٤٠٧٧ - قال الشيخ : قوله « فتنة الأحلاس » إنما أضيفت الفتنة إلى الأحلاس لدوامها ، وطول لبثها . يقال للرجل ، إذا كان يلزم بيته لا يبرح منه : هو جَلَسَ بَيْتَهُ ، لأن الجلوس يفترش ، فيبقى على المكان ما دام لا يرفع .

وقد يحتمل أن تكون هذه الفتنة إنما شبهت بالأحلاس لسواد لونها وظلفتها . و« الحرب » ذهاب المال والأهل ، يقال : حَرِبَ الرَّجُلُ فَهُوَ حَرِيبٌ ، إذا سُلِبَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ و« الدخن » الدخان يريد أنها تثور كال دخان من تحت قدميه . وقوله « كورك على ضلع » مثل ومعناه : الأمر الذي لا يثبت ولا يستقيم ، وذلك : أن الضلع لا يقوم بالورك ولا يحمله ، وإنما يقال في باب الملامة والمواقفة إذا وصفوا : هو ككف في ساعد ، وكساعد في ذراع ، أو نحو ذلك .

(١) « الأحلاس » جمع جلس - بكسر الحاء وسكون اللام . وهو السكاء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب .

(٢) الضلع : بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام ، وتسكن أيضاً .

(٣) الدهياء : تصغير الدهاء ، وهى الداهية . وصغرناها على مذهب المذمة لها ، ويحتمل أن يكون لتعظيمها ، وسميت بذلك لظلامها .

قيل : انقضت ، تبادت . يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا ، حَتَّى يَصِيرَ النَّاسُ إِلَى فُسْطَاطَيْنِ^(١) فُسْطَاطِ إِيْمَانٍ ، لَا نِفَاقَ فِيهِ ، وَفُسْطَاطِ نِفَاقٍ لَا إِيْمَانَ فِيهِ ، فَإِذَا كَانَ ذَاكُمْ فَانْتَظِرُوا الدَّجَالَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ غَدِهِ .

٤٠٧٨ - وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال « والله ما أدرى : أنسي أصحابي أم تناسوا ؟ والله ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من قائد فتنة إلى أن تنقضى الدنيا ، يبلغ من معه ثلاثمائة فصاعدا : إلا قد سَمَّاهُ لنا باسمه ، واسم أبيه ، واسم قبيلته »

في إسناده : ابن فروخ . وهو عبد الله بن فروخ ، كنيته : أبو عمر ، خراساني : من أهل مرو ، قدم مصر ، وخرج إلى المغرب . ومات بها . وقد تكلم فيه غير واحد .

٤٠٧٩ - وعن سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ « أَتَيْتُ الْكُوفَةَ فِي زَمَنِ فُتِحَتْ تُسْتَرٌ^(٢) أُجْلِبُ

يريد أن هذا الرجل غير خاليق للعلك ، ولا مستقل به .

« والدهيماء » تصغير الدِّهْمَاءِ . وصغرها على مذهب المذمة لها . والله أعلم .

٤٠٧٩ - قال الشيخ : وروى أبو داود في غير هذه الرواية : أنه قال « هدنة على دخن وجماعة على أقذاء » .

(١) الفسطاط : المدينة التي فيها يجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، ويكون الفسطاط مجتمع أهل السكورة حول جامعها ، ومنه : فسطاط مصر . وقيل : هو ضرب من الأبنية في السفر دون السرادق ، ويقال أيضاً للبصرة : الفسطاط ، وفيه ست لغات بضم الفاء ، وبالتاء بدل الطاء الأولى ، وبإسقاطها ، وكسر الفاء لغة فيهن .

(٢) بضم التاء وبعدها سين مهملة ساكنة وتاء مفتوحة وراء مهملة : مدينة مشهورة من بلاد خوزستان . نال الصحابة في فتحها جهد شديد . لأنها كانت من البلاد الحصينة . وهي الهامة بين العامة « شتر » فتحت في سنة عشرين في أيام عمر رضى الله عنه . من هامش النذرى .

منها بغالا ، فدخلتُ المسجدَ ، فإذا صدَّع من الرجال ، وإذا رجلٌ جالس ، تعرفُ إذا رأيته : أنه من رجال أهل الحجاز ، قال : قلت : من هذا ؟ فتجهَّنى القومُ ، وقالوا : ما تعرف هذا ؟ هذا حذيفة صاحبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال حذيفة : إن الناس كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، فأخذقه القومُ بأبصارهم ، فقال : إني قد أرى الذى تنكرون ، إني قلتُ : يا رسول الله ، أرايتَ هذا الخير الذى أعطانا الله ، أيكُونُ بعده شرٌّ ، كما كان قبله ؟ قال : نعم ، قلت : فإلصمهُ من ذلك ؟ قال : السيف ، قلت : يا رسول الله ، ثم ماذا ؟ قال : إن كان لله خليفةٌ فى الأرض ، فضربَ ظهرك وأخذ مالك ، فأطعته ، وإلا فمُتْ وأنتَ عاضٌّ بِجَذَلِ شجرة . قلت : ثم ماذا ؟ قال : ثم يخرج الدجال ، معه نهر و نار . فمن وقع فى ناره وجب أجرُهُ وحُطَّ وزرُهُ

الصدع من الرجال مفتوحة الدال : هو الشاب المعتدل التفتة ، ومن الوعول الفتى .
وقوله « هدنة على دخن » معناه : صلح على بقايا من الضغن ، وذلك أن الدخان أثر من النار دال على بقية منها .

وقوله « جماعة على أقداء » يؤكد ذلك . وقد جاء تفسيره فى الحديث : قال « قلت : يا رسول الله ، الهدنة على الدخن ما هى ؟ قال : لا ترجع قلوب أقوام على الذى كانت عليه » .

وأخبرنى إسماعيل بن راشد عن إسحق بن إبراهيم عن بعض رجاله أو عن نفسه قال : قلت لأعرابي : كيف ما بينك وبين قومك ؟ فأنشدنى :

وبين قومي ورجالها إحن إذا التقوا تحاملوا على ضَعَن
تحاملُ التبتُّ على وغيَسِ الدَّمَنُ ^(١)

(١) « الإحن » جمع إحنة وهى الحقد فى الصدر . و « الضغن » بفتح الضاد والغين مصدر ضغن . وهو أثر العداوة والبغضاء . و « الوعس » السهل اللين من الأرض . و « الدمن » جمع دمنة . وهى الأرض السبخة من آثار البحر والروث والأبوال . ويكنى بها عندهم عن الأرض الخبيثة المنتبت الوحيمة .

ومن وقع في نهره وجب وزره وحُطَّ أجره . قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : ثم هي قيام الساعة »

٤٠٨٠ - وعن خالد بن خالد اليشكري عن حذيفة - بهذا الحديث - قال : قلت « بعد السيف ؟ قال : تَقِيَّةٌ على أقداء ، وهُدْنَةٌ على دَخَنٍ - ثم ساق الحديث » .

قال : وكان قتادة يَضُمُّه على الرِّدَّة التي في زمن أبي بكر « على أقداء » يقول « قَذَى ، وهْدَنَةٌ » ثم يقول : « صلح على دخن » على ضغائن .

٤٠٨١ - وفي رواية ، قال : قلت « يارسول الله ، هل بعد هذا الخير شر ؟ قال : فتنة وشر . قال : قلت : يارسول الله ، هل بعد هذا الشر خير ؟ قال : يا حذيفة ، تَعْلَمُ كتابَ الله ، وَاتَّبِعْ ما فيه ^(١) - ثلاث مرار - قال : قلت : يارسول الله ، هل بعد هذا الشر خير ؟ قال : هُدْنَةٌ على دَخَنٍ . وجماعة على أقداء ، فيها ، أو فيهم . قلت : يارسول الله ، الهدنة على الدخن ما هي ؟ قال : لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه . قال : قلت : يارسول الله ، بعد هذا الخير شر ؟ قال : فتنة عمياء صماء ، عليها دُعاة على أبواب النار ، فإن تَمَتَّتْ يا حذيفة ، وأنت عاضٌّ على جذلٍ خيرٌ لك من أن تتبع أحداً منهم » وأخرجه النسائي .

« والجذل » أصل الشجرة إذا قطع أغصانها ، ومنه قول القائل من الأنصار « أنا جَذِيلُهَا الْحَكَّاءُ »

وكان قتادة يتأول هذا الحديث فيجعله على الردة في زمن أبي بكر رضي الله عنه

(١) في أصل المنذرى « وابتغ » بياء موحدة ثم تاء مشة ثم غين معجمة .

٤٠٨٢ - وفي رواية، عن سبيع بن خالد - بهذا الحديث - عن حذيفة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فان لم تجد يومئذ خليفة فاهرب حتى تموت ، وأنت عاضٌ - وقال في آخره - : قال : قلت : فما يكون بعد ذلك ؟ قال : لو أن رجلا تَبَجَّ فرسا لم تُتَبَجَّ حتى تقوم الساعة » .

وقد أخرج البخارى ومسلم في صحيحهما من حديث أبى إدريس الخولانى عابِدُ الله عن حذيفة رضى الله عنه قال « كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، مخافة أن يدركنى ذلك - الحديث بنحوه مختصرا »

وأخرج مسلم من حديث أبى سَلَامٍ مَطُور قال : قال حذيفة طرفا منه أيضا وذكر الدارقطنى أن أبا سلام لم يسمع من حذيفة ، فهو مرسل . وقد قال فيه : قال حذيفة .

٤٠٨٣ - وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةَ يَدِهِ ، وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فَلْيُطْعِمِهِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَأَضْرِبُوا رَقَبَةَ الْآخِرِ ، قلت : أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : سَمِعْتُهُ أَذْنَاى ، ووعاه قلبى ، قلت : هذا ابنُ عمك معاوية يأمرنا أن نفعل ونفعل ، قال : أَطِيعْهُ فى طاعة الله ، وأَعْصِهِ فى معصية الله ^(١) »

(١) عبد الله بن عمرو بن العاص : قرشى سهمى . ومعاوية بن أبى سفيان : قرشى أموى . ولهذا قال « ابن عمك »

وقوله « أن نفعل ونفعل » قد جاء مفسراً فى صحيح مسلم « أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا ، والله عز وجل يقول (٤ : ٢٩ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، ولا تقتلوا أنفسكم إنه كان بكم حريماً) =

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه مطولاً بمعناه .

٤٠٨٤ - وعن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وَيَلُ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ ، أَفْلَحَ مَنْ كَفَّتْ يَدُهُ »

قوله صلى الله عليه وسلم « ويل للعرب من شر قد اقترب » أخرجه البخارى ومسلم والترمذى من حديث زينب بنت جحش رضى الله عنها ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مطولاً .
ورجال إسناده حديث أبي هريرة هذا محتج بهم .

٤٠٨٥ - وعن ثوبان رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنْ اللَّهَ زَوَى لَى الْأَرْضِ ، فَرَأَيْتُ مُشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا ، وَإِنْ مُلْكُ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ »

٤٠٨٥ - قوله « زوى لى الأرض » معناه : قبضها وجمعها ، ويقال : انزوى الشيء إذا انقبض وتجمع .

وقوله « ما زوى لى منها » يتوهم بعض الناس أن حرف « مِنْ » ههنا معناه التبعية فيقول : كيف اشترط فى أول كلام الاستيعاب ، ورد آخره إلى التبعية .

وليس ذلك على ما يقدرونه ، وإنما معناه التفصيل للجملة المتقدمة . والتفصيل لا يناقض الجملة ، ولا يبطل شيئاً منها . لكنه يأتي عليها شيئاً شيئاً ، ويستوفى جزءاً جزءاً .

وقيل : إنما أوردته حينما سمعه يذكر الحديث فى منازعة الخلافة . فاعتقد ذلك فيه لمنازعته علماً رضى الله عنه ، وقد تقدمت بيعته ، فرأى أن النفقة فى حربته ومنازعته والقتال فيه من أكل أموال الناس بالباطل وقتل النفس .

وقول عبد الله بن عمرو لعبد الرحمن بن عبد رب الكعبة « أطلع فى طاعة الله ، واعمه فى معصية الله » يدل على أن هذا لازم فى الملوك الثوار الذين لم يتقدمهم خليفة ولا تقدموا بإجماع ولا عهد ، والأحاديث الصحيحة كلها حجة فى منع الخروج على أمراء الجور ، ولزوم طاعتهم وبذل النصيحة لهم . انتهى من هامش المنذرى .

ما زَوَىٰ لِي مِنْهَا، وَأَعْطَيْتُ الْكَزْنَ: الْأَحْمَرُ وَالْأَبْيَضُ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي
لَأُمْتِي: أَنْ لَا يَهْلِكُمْ بَسَنَةٌ بِعَامَةٍ؛ وَلَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ
فَيَسْتَبِيحَ يَبْضَتَهُمْ، وَإِنْ رَبِّي قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ فَاتِهِ لَا يَرُدُّ،
وَلَا أَهْلَكُهُمْ بَسَنَةٌ بِعَامَةٍ، وَلَا أُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ.
فَيَسْتَبِيحَ يَبْضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ: مَنْ
بِأَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَحَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَسْتَبِيحُ
بَعْضًا، وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمْتِي الْأَيَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وُضِعَ السِّيفُ فِي أُمْتِي
لَمْ يُرْفَعْ عَنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قِبَائِلُ مَنْ أُمْتِي
بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ قِبَائِلُ مَنْ أُمْتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمْتِي كَذَابُونَ
ثَلَاثُونَ: كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْأَرْضَ زَوَيْتُ جَمَلَتَهَا لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً. فَرَأَاهَا. ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُ جِزءٌ مِنْهَا،
حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا كُلُّهَا. فَيَكُونُ هَذَا مَعْنَى التَّبَعِيضِ فِيهَا.
وَالْكَزْنَانِ: هُمَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

وقوله « لا يهلككم بسنة بعامة » فإن السنة القحط والجذب . وإنما جرت الدعوة
بأن لا تعمهم السنة كافة ، فيهلكوا عن آخرهم ، فأما أن يجذب قوم ويخصب آخرون :
فإنه خارج عما جرت به الدعوة . وقد رأينا الجذب في كثير من البلدان وكان عام الرمادة
في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١) . ووقع الغلاء بالبصرة أيام زياد . ووقع ببغداد
في عصرنا الغلاء ، فهلك خلق كثير من الجوع ، إلا أن ذلك لم يكن على سبيل العموم
والاستيعاب لكافة الأمة . فلم يكن في شيء منها خلف للخبر .

(١) كان في السنة الثامنة عشرة من الهجرة . وسُميت الرمادة . لما علا الوجوه من الغبرة
من أثر الجوع ، حتى كأن عليها الرماد .

من أمتي على الحق - قال ابن عيسى، وهو محمد : ظاهرين - ثم اتفقوا - لا يضرهم من خالفهم ، حتى يأتي أمر الله »

وأخرجه مسلم والترمذي مختصرا .

وأخرج مسلم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تزال طائفة » في موضع آخر ، وأخرجه ابن ماجة بتمامه .

« زوى » بفتح الزاى ، ويعدها واو مفتوحة مخففة : أى جمعت وقبضت لى وفى هذا الحديث : عَلم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، لظهوره كما قال صلى الله عليه وسلم ، وأن ملك أمته اتسع فى المشارق والمغارب ، كما أخبر به صلى الله عليه وسلم ، من أقصى بحر طَنْجَة ومنتهى عمارة المغرب إلى أقصى المشرق مما وراء خراسان ونهر جَيْجُون ، وكثير من بلاد الهند والسِّند . ولم يتسع ذلك الاتساع من جهة الجنوب والشمال الذى لم يذكر صلى الله عليه وسلم أنه أَرِيَهُ ، وأن ملك أمته سيبلغه .

وقال بعضهم : وقوله « ما زوى لى منها » يتوهم بعض الناس : أن « من » ههنا معناه التبعض . فيقول : كيف اشترط فى أول الكلام الاستيعاب ، ورد آخره إلى التبعض ؟

وليس ذلك على ما يُقدرونه ، وإنما معناه : التفصيل للجملة المتقدمة . والتفصيل لا يناقض الجملة ، لكنه يأتي عليها شيئا شيئا . والمعنى : أن الأرض زُويت جملتها مرة واحدة . فراها . ثم يفتح له جزء جزء منها ، حتى يأتي عليها كلها . فيكون هذا معنى التبعض فيها .

وقوله « بعامة » أى بشدة تستأصلهم ، وتهلك جميعهم . والباء فى « بعامة » زائدة . زيادتها فى قوله تعالى (٢٢ : ٢٥) وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ يَأْخُذْ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ

عذاب أليم) ويجوز أن لا تكون زائدة، ويكون قد أبدل «عامّة» من «سنة» بإعادة العامل . تقول : مررت بأخيك بعمر . ومنه قوله تبارك وتعالى (٧ : ٧٥) قال الذين استكبروا للذين استضعفوا : لمن آمن منهم) .

و «بيضتهم» أى جماعتهم ، وأصلهم ، وأصله : من بيضة الطائر . لأنها أصله ، والبيضة أيضاً : العز . والبيضة أيضاً : الملك .

وقيل : أراد الخوذة . فكأنه شبه مكان إجماعهم والتآمر بهم ببيضة الحديد .
وقيل : موضع سلطانهم . وبيضة الدار : وسطها ومعظمها .

و «الكزان» الذهب والفضة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم «إذا منعت العراق درهمها وقفيزها ، ومنعت الشام درهمها ودينارها» فأضاف الفضة إلى العراق ، وهى مملكة كسرى . والدينار الأحمر إلى الشام . وهى مملكة قيصر .
وقيل أراد بالكنزين : كنز كسرى وقيصر وقصورها وبلادها . يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «وَلْتُنْفِقْنَ كَنُوزَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وقوله «لتفتحن عصابة من المسلمين كنز آل كسرى الذى بالأبيض» .

فقد بان أن الكنز الأبيض كنز كسرى ، ويكون الأحمر كنز قيصر
و «السنة» الجذب . وقد يقع الجذب فى بعض البلاد إلا أنه لا يعم .

٢٠٨٦ - وعن أبى مالك - يعنى الأشعرى - رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ : لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيكُمْ قَهْلِكُمْ أَجْمَعًا ، وَأَنْ لَا يُظْهَرَ أَهْلُ بَاطِلٍ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ، وَأَنْ لَا يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ» .

فى إسناده : محمد بن إسماعيل بن عياش الحمصى عن أبيه . قال أبو حاتم الرازى : لم يسمع من أبيه شيئاً ، حملوه على أن يُحَدِّثَ عنه حَدَّثَ . هذا آخر كلامه .

وأبوہ إسماعیل بن عیاش : قد تکلم فیہ غیر واحد .

وأبو مالک الأشعری : اسمه عیید . ویقال : عمرو . ویقال : کعب .
ویقال : الحرث . له صحبة یُعَدُّ فی الشامیین .

٤٠٨٧ - وعن البراء بن ناجیة ، عن عبد الله بن مسعود رضی الله عنه ، عن النبی صلی الله علیه وسلم قال « تدور رَحَى الإسلام لحس وثلاثین ، أوسِتِ وثلاثین ،

٤٠٨٧ - قال الشیخ : قوله « تدور رَحَى الإسلام دوران الرحی » کنایة عن الحرب والقتال .
شبهها بالرحی الدوارة التي تطحن الحب ، لما یکون فیها من تلف الأرواح وهلاك الأنفس
قال الشاعر یصف حرباً :

فدارت رحانا ، واستدارت رحام
سَراة التهار ما تولى المناكب^(١)
وقال زهير :

فَتَمَرَّ كَکَم عَرَكِ الرَحَى بِفِغَالِهَا وَتَلَفَحَ كِشَافًا ثُمَّ تَنْتَجُ فَنَيْتِمِ^(٢)
وقال صعصعة جدُّ الفرزدق « أتیت علیَّ بن أبی طالب رضی الله عنه حین رمع یده
عن مَرَحَى الجبل » یرید حرب الجبل .

وقوله « وإن یق لم دینهم » یرید بالدين ههنا الملك ، قال زهير :

لئن حلتُ بِجَوْرِ فی بنی أسد فی دین عمرو ، وحالت بیننا فَدَکُ^(٣)

(١) فی اللسان : سَراة التهار : وسطه یعنی حین ترتفع الشمس إلى کبد السماء ویعم ضوءها
کل شیء فیضح .

(٢) الفتل : الجلجلة تجعل حول الرحی تمسک الدقیق . وفی اللسان : وتلفح کشافاً ثم
تعمل فتتم .

(٣) « الجو » الأرض الفضاء الواسعة . و « فدک » قرية بخیر . وقیل : بناحية الحجاز ،
فیها عین ونخل أفاءها الله علی نبيه صلی الله علیه وسلم ، وكان علی والعباس یتنازعاها . وسلمها
عمر رضی الله عنه الیهم . فذكر علی أن النبی صلی الله علیه وسلم كان جعلها فی حیاته لفاطمة
وولدها . وأبی العباس ذلك . ولعل زهیرا یرید عمرو بن العاص رضی الله عنه . والله أعلم .

أو سبع وثلاثين ، فإن يَهْلِكُوا فسيبِلُ من هَلَك ، وإن يَقُمْ لهم دينهم يَقُمْ لهم سبعين عاماً . قال : قلت : أَيْمًا بَقِي ، أو مما مضى ؟ قال : مما مضى .

قال البخارى : البراء بن ناجية الكاهلى : قال لى ابن أبى شيبة عن قبيصة - وهو المحاربى - وقال ابن عينة : الكاهلى عن ابن مسعود : لم يذكر سماعاً من ابن مسعود رضى الله عنه .

٤٠٨٨ - وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ ، وَيَنْقُصُ الْعِلْمُ ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ ، وَيُلْقَى الشُّحُّ ، وَيَكْثُرُ الْمَرْجُ . قيل : يا رسول الله ، أَيْمًا هُوَ ؟ قال : الْقَتْلُ ، الْقَتْلُ » . وأخرجه البخارى ومسلم .

يريد : ملك عمرو : ولايته

قلت : ويشبه أن يكون أريد بهذا ملك بني أمية وانتقاله عنهم إلى بني العباس رضى الله عنه . وكان ما بين أن استقر الأمر لبني أمية إلى أن ظهرت الدعوة بخراسان وضعف أمر بني أمية ، ودخل الوهن فيهم نحواً من سبعين سنة .

٤٠٨٨ - قال الشيخ : قوله « يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ » معناه : قصر زمان الأعمار ، وقلة البركة فيها . وقيل : هو دنو زمان الساعة .

وقيل : هو قصر مدة الأيام والليالى . على ما روى « أن الزمان يتقارب حتى تكون السنة كالشهر ، والشهر كالجمعة ، والجمعة كاليوم ، واليوم كالساعة ، والساعة كاحترق السَّعَةِ »

والمرج أصله : القتال ، يقال : رأيتهم يتهارجون : أى يتقاتلون .

وقوله « أَيْمًا هُوَ » يريد ما هو ، وأصله « أَيْمًا . هو » خفف الياء وحذف الألف .

كما قيل : إيش ترى ، فى : أى شئ ترى .

« يتقارب الزمان » معناه : قصر مدة زمان الأعمار . وقلة البركة فيها .
وقيل : دنو زمان الساعة . وقيل : قصر مدة الأيام ، على ما روى « تكون السنة
كالشهر - الحديث »

قيل : معناه : تطيب تلك الأيام حتى لا تكاد تستطال ، بل تقصر .

وقيل : بل هو على ظاهره من قصر مددها .

ويؤيده الحديث في سؤالهم عن الصلاة في اليوم الطويل « هل تجزىء فيه
صلاة يوم ؟ » .

وقيل : معنى تقارب الزمان : تقارب أحوال أهله في قلة الدين ، حتى لا يكون
منهم من يأمر بمعروف ، ولا ينهى عن منكر ، بل غلبة الفسق وظهور أهله .

وقال الطحاوي : قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة والرضى بالجهل .
وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم . لأن درج العلم تتفاوت . قال الله تعالى :
(١٢ : ٧٦ وفوق كل ذي علم عليم) وإنما يتساوون إذا كانوا جهالا .

و « الشح » البخل . وقيل : الشح عام ، كالجنس . والبخل خاص في أفراد
الأموار ، كالنوع له .

وقيل : الشح لازم كالطبع .

وقيل : الشح : الحرص على ما ليس عندك . والبخل بما عندك . قال الله تعالى
(٣٣ : ١٩ أشحَّ عليكم) قيل : يأتون الحرب معكم لأجل الغنيمة .

و « المهرج » بفتح الهاء وسكون الراء المهملة : القتل ، كما جاء في الحديث .
وقيل : المهرج الفتنة والاختلاط .

وأصله : الكثرة في الشيء والاتساع .

وجاء في بعض طرقه تفسيره « القتل : بلغة الحبشة » فقوله « بلغة الحبشة » وهم من بعض الرواة . وهى عربية صحيحة . قاله أبو الفضل اليخضبي . وقد قال أبو منصور بن الجواليقي في كتاب العرب من الكلام الأعجمي تصنيفه : وبلغني عن الحرابي قال : حدثنا اسحاق بن اسماعيل حدثنا سفيان عن جامع عن أبي وائل عن أبي موسى قال : الحبشة يدعون القتل الهرج .

وهذا الذى حكاه ابن الجواليقي عن أبي موسى - وهو الأشعري - لا ينعى أن تكون الكلمة عربية . والله عز وجل أعلم .

٤٠٨٩ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يُوشِكُ المسلمون أن يُحَاصِرُوا إلى المدينة ، حتى يكون أبعدُ مسالحهم ^(١) سَلَاَحٌ »

قال فيه أبو داود « حَدَّثْتُ عن ابن وهب » وهذه رواية عن مجهول .
قال الزهرى « وسَلَاَحٌ » قريب من خير .

باب النهى عن السعى في الفتنة [٤ : ١٦١]

٤٠٩٠ - عن مسلم بن أبي بكر ، عن أبيه رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ يَكُونُ الْمُضْطَجِعُ فِيهَا خَيْرًا مِنَ الْجَالِسِ ، وَالْجَالِسُ خَيْرًا مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ خَيْرًا مِنَ الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي خَيْرًا مِنَ السَّاعِي . »

(١) « مسالحهم » جمع مسلحة ، وهى فى الأصل موضع السلاح ، ثم أطلقت على الثغر من الثغور ، وهو المراد فى هذا الحديث ، وربما أطلقت على القوم يحفظون الثغور من العدو . لأنهم ذوو سلاح .

قال : يا رسول الله ، ما تأمرني ؟ قال : مَنْ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِهِ . قال : فَرَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال فَلْيَعْمِدْ إِلَى سَيْفِهِ فَلْيَضْرِبْ بِحَدِّهِ عَلَى حَرَّةٍ ، ثُمَّ لِيَنْجُو مَا اسْتَطَاعَ النِّجَاءُ »
وأخرجه مسلم .

وأخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه .

٤٠٩١ - وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، قال : « فقلت يا رسول الله ، أرايت إن دخل علي بيتي وبسط يده ليقْتُلني ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كُنْ كَأَبْنِ آدَمَ » وتلا يزيد - يعني ابن خالد الرملي - (٥ : ٢٨ لَنْ يَسُطَّ إِلَى يَدِكَ) الْآيَةَ .

٤٠٩٢ - وعن وابصة - وهو ابن مَعْبَدَ ، وله صحبة - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - فذكر بعض حديث أبي بكر - قال « قَتَلَاهَا كُلَّهُمْ فِي النَّارِ . قال : قلت : متى ذاك يا ابن مسعود ؟ قال : تِلْكَ أَيَّامُ الْهَرَجِ ، حَيْثُ لَا يَأْمَنُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ ، قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك الزمان ؟ قال : تَكْفُ لِسَانَكَ وَيَدَكَ ، وَتَكُونُ حِلْسًا مِنْ أَحْلَاسِ يَتَكَ ، فلما قُتِلَ عُمَانُ طَارَ قَلْبِي مَطَارَهُ ، فَرَكِبْتُ حَتَّى أَتَيْتُ دِمَشْقَ ، فَلَقِيتُ خُرَيْمَ بْنِ فَاتِكٍ ، فَخَدَّمْتُهُ ، خَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ : لَسِمِعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا حَدَّثَنِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ » .

في إسناده : القاسم بن غزوان . وهو شيء مجهول .

وفيه أيضاً : شهاب بن خراش أبو السَّلَطِ الحوشبي ، قال ابن المبارك : ثقة .
وقال الإمام أحمد وأبو حاتم الرازي : لا بأس به . وقال ابن حبان : كان رجلاً
صالحاً ، وكان ممن يُخطىء كثيراً ، حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به ، إلا عند
الاعتبار ، وقال ابن عدى : وفي بعض رواياته ما ينكر عليه .

٤٠٩٣ - وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ قِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ . يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا
مُؤْمِنًا وَيُؤْمِنِي كَافِرًا . وَيَمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا . الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ،
وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، فَاكْسِرُوا قِسِيَّكُمْ ، وَاقْطَعُوا أَوْتَارَكُمْ ، وَاضْرِبُوا
سِوْفَكُمْ بِالْحِجَارَةِ ، فَإِنْ دُخِلَ - يَعْنِي عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ - فَلْيَكُنْ خَيْرَ ابْنِي آدَمَ » .
أخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب .

وعبد الرحمن بن ثروان : هو أبو قيس الأودى . هذا آخر كلامه .
وعبد الرحمن بن ثروان - هذا - تكلم فيه بعضهم ، ووثقه يحيى بن معين
واحتج به البخارى .

٤٠٩٤ - وعن عبد الرحمن - وهو ابن سُمَيْر - قال : « كُنْتُ آخِذُ بِيَدِ ابْنِ عَمْرِو
فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ ، إِذْ أَتَى عَلَى رَأْسِي مَنْصُوبٌ ، قَالَ : شَقِيٌّ قَاتِلٌ هَذَا ،
فَلَمَّا مَضَى قَالَ : وَمَا أَرَى هَذَا إِلَّا قَدْ شَقِيَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ : مَنْ مَشَى إِلَى رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي لِيَقْتُلَهُ ، فَلْيَقِلْ : هَكَذَا ، فَالْقَاتِلُ فِي النَّارِ ،
وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ » .

وحكى أبو داود اختلاف الرواة في اسم والد عبد الرحمن : سُمَيْر ، وَسُمَيْرَة ،
وَسُمَيْرَة ، وَسَبْرَة ، وَسُمرَة .

وذكر البخارى فى تاريخه الكبير : عبد الرحمن - هذا - وذكر الخلاف فى اسم أبيه . وقال : حديثه فى الكوفيين . وذكر له هذا الحديث مقتصر آمنه على المسند .

وقال الدارقطنى : تفرد به أبو عوانة عن رقية بن مصقلة عن عون بن أبى جحيفة عنه ، يعنى عبد الرحمن بن سمير .

٤٠٩٥ - وعن أبى ذر رضى الله عنه ، قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر ، قلت : لبيك يارسول الله ، وسعديك - وذكر الحديث - قال فيه : كيف أنت إذا أصاب الناس موتٌ يكون البيت فيه بالوصيف ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، أو قال : ما خار الله لى ورسوله ، قال : عليك بالصبر - أو قال تصبر - ثم قال : يا أبا ذر ، قلت : لبيك وسعديك ، قال : كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم ؟ قلت : ما خار الله لى ورسوله ، قال : عليك

٤٠٩٥ - قال الشيخ : « البيت » ههنا القبر . « والوصيف » الخادم . يريد : أن الناس يشغلون عن دفن موتاهم ، حتى لا يوجد فيهم من يحفر قبراً لميت ، ويدفنه ، إلا أن يعطى وصيفاً أو قيمته . والله أعلم .
وقد يكون معناه : أن مواضع القبور تضيق عنهم . فيبتاعون لموتاهم القبور كل قبر بوصيف .

وقوله « يبهرك شعاع السيف » معناه : يغلبك ضوءه وبريقه « والباهر » المضىء الشديد الإضاءة . قال الشاعر :

❖ بيضاء مثل القمر الباهر ❖

وقد يحتاج بهذا الحديث من يذهب إلى وجوب قطع النقاش . وذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم سعى القبر بيتاً . فدل على أنه حرز كالبيوت .

بمن أنت منه . قلت : يا رسول الله ، أفلا آخذ سيفي فأضعه على عاتقي ؟ قال :
 شاركتَ القومَ إذن . قلت : فما تأمرني ؟ قال : تَلَزَّمْ يَتَكَ . قلت : فان دُخِلَ
 عليَّ بيتي ؟ قال : فان خَشِيتَ أَنْ يَبْهَرَكَ شِعَاعُ السِّيفِ ، فَأَلْقِ تَوْبَكَ عَلَى
 وَجْهِكَ يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِهِ »
 وأخرجه ابن ماجه .

٤٠٩٦ - وعن أبي كبشة ، قال : سمعت أبا موسى يقول : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم « إِنَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ . يُصْبِحُ الرَّجُلُ
 فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا . وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ
 الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، قَالُوا : فَمَا
 تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : كُونُوا أَحْلَاسَ يَوْمَتِكُمْ »

قال الحافظ أبو أحمد الكرايسي : فيمن يعرف بكنيته ولا يقف على اسمه
 « أبو كبشة » سمع أبا موسى . روى عنه عاصم ، كناه لنا أبو الحسين العلوي .
 حدثنا محمد - يعني ابن اسماعيل .

وقال الحافظ أبو القاسم في الإشراف : أبو كبشة : أظنه البراء بن قيس
 السَّكُونِي عن أبي موسى . وذكر هذا الحديث .

وذكر الأمير أبو نصر بن ماكولا أبا كبشة البراء بن قيس . وذكر
 بعده أبا كبشة السَّكُونِي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ثم قال : وأبو كبشة
 عن أبي موسى الأشعري : روى عنه عاصم الأحوال . ذكره الدارقطني : أخشى
 أن يكون الذي قبله .

وقال في البراء بن مالك : من قال غير ذلك : فقد صَحَّفَ .

يشير بذلك إلى الرد على من قال في البراء بن مالك : إنه أبو كيّسة . بالياء
آخر الحروف والسين المهملة .

٤٠٩٧ - وعن المقداد بن الأسود ، رضى الله عنه قال « أَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنَّبَ الْفِتَنَ ، إِنَّ السَّعِيدَ
لَمَنْ جُنَّبَ الْفِتَنَ ، إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنَّبَ الْفِتَنَ ، وَلَمَنْ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ ، فَوَاهَا »

باب في كف اللسان [٤ : ١٦٥]

٤٠٩٨ - عن أبي هريرة ، رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
سَتَكُونُ فِتْنَةٌ صَّمَاءٌ بِكَمَاءٍ عَمِيَاءٍ مَنْ أَشْرَفَ لَهَا اسْتَشْرَفَتْ لَهُ ، وَإِشْرَافُ
اللِّسَانِ فِيهَا كَوُتُوعِ السَّيْفِ »

في إسناده : عبد الرحمن بن اليملاني ، ولا يحتاج بحديثه .

٤٠٩٩ - وعن رجل يقال له : زيادة ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنها ستكون فتنة تستنطف العرب ، قتلها
في النار ، اللسان فيها أشد من وقع السيف »
وحكى أبو داود عن بعضهم : أنه الأعجم : أعنى زياداً .
وحكى أيضاً قال زياد سيمين كوش^(١)

٤٠٩٧ - قال الشيخ : « واهاً » كلمة معناها : التلief . وقد بوضع أيضاً موضع الإعجاب
بالشيء . فإذا قنت « وياهاً » كان معناها : الإغراء .

(١) ماحكاه أبو داود أولاً : رواه عن الثوري عن ليث عن طاوس عن الأعجم ، وثانياً : عن
محمد بن عيسى الطباع عن عبد الله بن عبد القدوس ، أى : قال عبد القدوس في روايته : زياد
سيمين كوش ، مكان أن يقول : رجل يقال له زياد ، وقوله « سيمين كوش » لفظ فارسي .
معناه : أبيض الأذن ، وقيل : هذا هو زياد الأعجم ، وقيل : زياد بن سيمين كوش ، وبهامش
المنذرى « سيمين كوش » أذن الفضة : وسيمين : الفضة ، وكوش : الأذن .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث غريب . سمعت محمد بن إسماعيل يقول : لا يعرف لزياد بن سيمين كوش غير هذا الحديث . ورواه حماد بن سلمة عن ليث ، فرفعه . ورواه حماد بن سلمة عن ليث فوقه . هذا آخر كلامه .

وذكر البخارى فى تاريخه : أن حماد بن سلمة رواه عن ليث ورفعه . ورواه حماد بن زيد وغيره عن عبد الله بن عمرو قوله . وهذا أصح من الأول . وهكذا قال فيه « زياد بن سيمين كوش » وقال غيره « زياد سيمين كوش » كما قدمناه .

وليث - هذا - هو ابن أبى سليم . أخرج له مسلم حديثاً مقروناً بأبى إسحاق الشيبانى . واستشهد به البخارى ، وكان من العباد . ولكنه اختلط فى آخر عمره ، حتى كان لا يدري ما يحدث به ، وتكلم فيه غير واحد .

وقد أخرج البخارى ومسلم من حديث سعيد بن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ستكون قنن القاعد فيها خير من القائم - وفيه - من تشرف لها تستشرفه »

قيل : هو من الإشراف . يقال : تشرفت الشيء وأشرفته ، أى علوته . يريد : من انتصب لها انتصبت له ، وصرعتة .

وقال الهروى : أشرفت الشيء : أى علوته . وأشرفت على الشيء : اطلعت عليه من فوق . وقيل : هو من المخاطرة والتخريب ، والإشفاء على الهلاك . أى من خاطر بنفسه فيها أهلكته . يقال : أشرف المريض : إذا أشقى على الموت . فيه الحث على العزلة فى أيام الفتنة والهرب منها ، فإنه أسلم للدين .

وفيه علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم . لأنه أخبر عما يكون في آخر الزمان ، فوجد كما أخبر به .

باب ما يرخص فيه من البِدَاوة في الفتنة [٤ : ١٦٦]

٤١٠٠ - عن أبي سعيد الخدري : رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمًا يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ ، يَفِرُّ بدينه من الفتن »
وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه .

باب النهى عن القتال في الفتنة [٤ : ١٦٦]

٤١٠١ - عن الأحنف بن قيس رضى الله عنه ، قال « خرجت وأنا أريد - يعنى في قتال - فلقيني أبو بكر ، فقال : ارجع . فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار : قال : يا رسول الله هذا القاتل ؟ فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

قال بعضهم : لهذا الحديث : قعد من قعد من الصحابة رضى الله عنهم عن الدخول في الفتنة ، ولزموا بيوتهم .
وقوله « القاتل والمقتول في النار » معناه : أن جازاهما الله تعالى وعاقبهما .
وهذا مذهب أهل السنة .
وقوله « تواجه » أى ضرب كل واحد منهما وجه صاحبه .

٤١٠٠ - قال الشيخ : « شَعَفَ الْجِبَالِ » أعاليها .

وفيه الحث على العزلة أيام الفتن .

وفيه : حجة للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني رحمه الله ومن وافقه أن العزم على الذنب والعقد على عمله : معصية ، بخلاف المهمل دون العزم . فانه معفو عنه .

ومن خالفهم يقول : هذا قد فعل أكبر من العزم ، وهو المواجهة والقتال

باب في تعظيم قتل المؤمن [٤ : ١٦٧]

٤١٠٢ - عن خالد بن دهقان ، قال : كنا في غزوة القُسْطَنْطِينِيَّة بِذُلَيْفَةِ^(١) ، فأقبل رجلٌ من أهلِ فِلَسْطِين : من أشرافهم وخيارهم ، يعرفون ذلك له ، يقال له : هانئ بن كلثوم بن شريك الكِنَانِي ، فسلم على عبد الله بن أبي زكريا . وكان يعرف له حقه ، قال لنا خالد : فحدثنا عبد الله بن أبي زكريا . قال : سمعت أمَّ الدرداء تقول : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ ، إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا ، أَوْ مُؤْمِنًا قَتَلَ

٤١٠٢ - قال الشيخ : قوله « فاعتبط قتله » يريد : أنه قتله ظلمًا لا عن قصاص . يقال : عبطت الناقة ، واعتبطتها : إذا نحرتها من غير داء أو آفة تكون بها . ومات فلان عبطة إذا كان شابًا . واحتضر قبل أوان الشيب والمهرم . قال أمية بن أبي الصلت :
من لم يمت عبطة يمت هرمًا .

وقوله « معنقًا » يريد خفيف الظهر يُعْنَقُ في مشيه ، سِيرِ الْمَخِفِّ ، و « العنق » ضرب من السير وسيع . يقال : أعنق الرجل في سيره ، فهو معنق ، ورجل معنق . وهو من نعمت المبالغة .

و « بَلَّحَ » معناه أغيأ وانقطع ، ويقال : بَلَّحَ عَلَى النَّزِيمِ إذا قام عليك فلم يعطك حَقَّكَ . وَبَلَّحَتِ الرُّكْبَةُ إذا انقطع ماؤها .

(١) بضم التال واللام وسكون القاف وفتح الياء التحتية : إسم مدينة بالروم . كذا في شرح القاموس والمجمع . وفي متعنى الأدب ، بضم التال وفتح واللام وسكون الزاي .

مؤمنًا متمعدًا . فقال هاني بن كلثوم : سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عبادة ابن الصامت ، أنه سمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « من قتل مؤمنًا فاعتبط ^(١) بقتله لم يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً » قال لنا خالد : ثم حدثنا ابن أبي زكرياء ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال المؤمن مُعْنَقًا ^(٢) صالحًا ، ما لم يصب دمًا حرامًا . فإذا أصاب دمًا حرامًا بَلَحَ » وحدث هاني بن كلثوم ، عن محمود بن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثله سواء .

وذكر عن خالد بن دهقان قال : سألت يحيى بن يحيى النساني عن قوله « اعتبط بقتله » قال : الذين يقاتلون في الفتنة ، فيقتل أحدهم فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله ، يعني من ذلك .

[قال أبو داود : وقال : فاعتبط : يصبُّ دمه صبا]

٤١٠٣ - وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : نزلت هذه الآية (٤ : ٩٣) ومن يقتل مؤمنًا مُتَمَعَّدًا فجزاؤه جهنم خالداً فيها) بعد التي في الفرقان (٢٥ : ٦٨) والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حَرَّمَ الله (إلّا بالحق) بستة أشهر . وأخرجه النسائي . وفي إسناده : عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد . وهو الملقب بعباد ، قرشي مولاهم . ويقال : ثقي مديني . نزل البصرة . أخرج له مسلم عن الزهري . واستشهد به البخاري . وتكلم فيه غير واحد . وقال الإمام أحمد : وروى عن أبي الزناد أحاديث منكرة .

(١) في أصل المنذرى « فاغتبط » بالغين المعجمة : من الغبطة والسرور .

(٢) أى خفيف الظهر سريع السير ، و « بلح » بتضعيف اللام وآخره حاء مهملة —

أى : أعيا واقطع .

٤١٠٤ - وعن سعيد بن جبير ، قال : سألت ابن عباس فقال « لما نزلت التي في الفرقان (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق) قال مشركو أهل مكة : قد قتلنا النفس التي حرم الله ، ودعونا مع الله إلهاً آخر ، وأتينا الفواحش . فأنزل الله (إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً . فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) فهذه لأولئك ، قال : وأما التي في النساء (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) الآية ، قال : الرجل إذا عرّف شرائع الإسلام ، ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم . لا توبة له ، فذكرت هذا لمجاهد ، فقال : إلا من ندم » .
وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه .

٤١٠٥ - وعنه عن ابن عباس - في هذه القصة - في (الذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر) أهل الشرك ، قال : ونزل (٣٩ : ٥٣) يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله - الآية) .
٤١٠٦ - وعنه عن ابن عباس ، قال (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) قال : مانسختها شيء .
وأخرجه البخاري ومسلم أتم منه .

٤١٠٧ - وعن أبي مجلز - وهو لاحق بن حميد - في قوله (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) قال : هي جزاؤه ، فإن شاء الله أن يتجاوز عنه فعل .
مجاز - بكسر الميم وسكون الجيم ، وبعد اللام المفتوحة زاي . قد روى عن ابن عباس « أن توبة القاتل المسلم غير مقبولة . وأن آية النساء ناسخة لآية الفرقان » وروى هذا أيضاً عن زيد بن ثابت ، كما ذكر في الأصل وقال جماعة من العلماء : إن له توبة .

منهم عبد الله بن عمر ، وهو أيضاً مروى عن عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت . وهو الذى عليه جماعة السلف ، وجميع ما روى عن بعض السلف مما ظاهره خلاف هذا . فهو على التغليظ والتشديد . والآية خبر . والأخبار لا يدخلها النسخ .

وقد قيل : إن ابن عباس إنما أفنى بأنه لا توبة للقاتل : أنه ظن أن السائل سأل ليقتل ، فأراد زجره عن هذا والتغليظ عليه ليمتنع .

وقيل : أمره إلى الله عز وجل ، تاب أو لم يتب ، وعليه الفقهاء : أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعى أيضاً يقول فى كثير من هذا : إلا أن يعفو الله عنه ، أو معنى هذا .

وقيل : معناه : جزاؤه - إن جازاه - وهو مذكور عن أبي مجلز فى الأصل ، وضعف هذا القول بعضهم .

وقيل : معناه : ومن يقتل مؤمناً متعمداً مستحلاً لقتله .

وقيل : إنه قول عكرمة . لأنه ذكر أن الآية نزلت فى رجل قتل مؤمناً متعمداً ، ثم ارتد .

وقيل : المعنى : خلودٌ دون خلودٍ ، إن لم يعف الله عنه من دخولها .

باب ما يرجى فى القتل [٤ : ١٦٩]

٤١٠٨ - عن سعيد بن زيد رضى الله عنه ، قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم . فذكر فتنة . فعظم أمرها ، فقلنا أو قالوا : يا رسول الله ، لئن أدرَكْتْنَا هذه لتُهْلِكُنَا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كَلَّا . إِنَّ بِحَسْبِكُمُ الْقَتْلَ . »

قال سعيد^(١) : فرأيت إخواني قتلوا .

٤١٠٩ - وعن أبي موسى - وهو الأشعري رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ . لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ . عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا : الْفِتْنُ ، وَالزَّلَازِلُ ، وَالْقَتْلُ » .

في إسناده : المسعودي . وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عقبة بن مسعود الهذلي الكوفي . استشهد به البخاري . وتكلم فيه غير واحد . وقال العقيلي : تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ . في حديثه اضطراب .

وقال ابن حبان البستي : اختلط حديثه . فلم يتميز . فاستحق الترك .
« آخر كتاب الفتن »

(١) هو سعيد بن زيد ، أحد العشرة الشهود لهم بالجنة ، كنيته : أبو الأعور ، وهو ابن عم عمر بن الخطاب ، وزوج أخته فاطمة بنت الخطاب ، وأبوه : هو زيد بن عمرو بن نفيل . جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيه « إنه يبعث يوم القيامة أمة وحده » مات قبل البعثة ، قتله قبيلة كلب مرجعه من الشام ، إذ كان يطلب ديناً خيراً مما عليه قريش .

أول كتاب المهدي [٤ : ١٧٠]

٤١١٠ - عن إسماعيل - يعني ابن أبي خالد - عن أبيه ، عن جابر بن سمرة ، رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ، كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ - فسمعت كلاما من النبي صلى الله عليه وسلم لم أفهمه ، قلت لأبي : ما يقول ؟ قال : كلهم من قريش »

ذكر البخاري : أن أبا خالد سمعا والد إسماعيل : سمع أبا هريرة . سمع منه ابنه إسماعيل .

وقوله « كلهم من قريش » من مسند سمرة بن جندادة . وقيل : سمرة بن عمرو السَّوَّائِي ، والد سمرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه الترمذي - وفيه « فسألت الذي يليني ؟ فقال : قال : كلُّ من قريش » وليس فيه « قلت لأبي » وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وذكر أبو عمر النمرى : سمرة - هذا - وقال : روى عنه ابنه حديثا واحدا . ليس له غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم « يكون بعدى اثنا عشر خليفة كلهم من قريش » لم يرو عنه غيره . وابن جابر بن سمرة : صاحب له رواية . توفي جابر سنة ست وستين رضي الله عنه .

٤١١٠ ، ٤١١٢ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : ما قال المنذرى : حديث « الخلافة بعد ثلاثون سنة » وحديث « اثنا عشر خليفة » ثم قال : فان قيل : فكيف الجمع ؟

قيل : لا تعارض بين الحديثين فان الخلافة المقدره بثلاثين سنة هي : خلافة النبوة ، كما في حديث أبي بكر ، ووزن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر ورجحانه . وسيأتي ، وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « خلافة نبوة . ثم يؤتى الله الملك من يشاء »

[قيل : أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه ؛ لأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه . وأشار بذلك إلى مدة ولاية بنى أمية . ويكون المراد بالدين : الولاية والملك إلى أن يذهب اثنا عشر خليفة . ثم تنتقل الامارة . وهذا على شرح الحال في استقامة السلطنة ، لا على طريق المدح . فأولهم : يزيد بن معاوية ، ثم ابنه معاوية بن يزيد - ولا يذكر ابن الزبير لكونه من الصحابة ولا مروان لكونه يبيع له بعد ابن الزبير - ثم عبد الملك ، ثم الوليد بن سليمان ، ثم عمر بن عبد العزيز ، ثم يزيد بن عبد الملك ، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، ثم يزيد بن الوليد ، ثم إبراهيم بن محمد ، ثم مروان بن محمد .

وقيل : هذا إنما يكون بعد خروج المهدي الذي يخرج في آخر الزمان . وفي كتاب دانيال ما يدل على ذلك .

وقيل : أراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الخلافة إلى يوم القيامة ، يعملون بالصواب ، وإن لم تتوالى أيامهم . فقد يكون الرجل منصفاً ، ويأتي بعده من يحور .

وقيل : يكون اثنا عشر أميراً نصف الخلافة العلوية مرضيين .

وقوم يقولون : تتوالى إمارتهم

وقوم يقولون : يكونون في زمن واحد ، كلهم من قريش .

وأما الخلفاء الاثنا عشر فلم يقل في خلافتهم : إنها خلافة نبوة . ولكن أطلق عليهم اسم الخلفاء ، وهو مشترك ، واختص الأئمة الراشدون منهم بخصيص في الخلافة ، وهي : خلافة النبوة وهي المقدرة ثلاثين سنة : خلافة الصديق : سنتين وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يوماً ، وخلافة عمر بن الخطاب : عشر سنين وستة أشهر وأربع ليال ، وخلافة عثمان : اثني عشر سنة إلا اثني عشر يوماً ، وخلافة علي : خمس سنين وثلاثة أشهر إلا أربعة عشر يوماً . وقتل علي : سنة أربعين . فبهذه خلافة النبوة ثلاثون سنة .

وأراد عليه الصلاة والسلام أن يخبرنا بأعاجيب ما يكون بعده من الفتن ، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً . وما زاد على الاثني عشر فهو زيادة في التعجب . والله عز وجل أعلم ^(١)

٤١١١ - وعن عامر - وهو الشعبي - عن جابر بن سُمرة ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» . قال : فكبر الناس وضجوا ، ثم قال كلمة خفيفة ، قلت لأبي : يا أبة ، ما قال ؟ قال : كلهم من قريش وأخرجه مسلم .

٤١١٢ - وعن الأسود بن سعيد الهمداني ، عن جابر بن سمرة - بهذا الحديث - زاد « فلما رجع إلى منزله أتمته قريش . فقالوا : ثم يكون ماذا ؟ قال : ثم يكون الهرج »

وأخرجه مسلم والترمذي من حديث سماك بن حرب عن جابر بن سمرة

وأما «الخلفاء : اثنا عشر» فقد قال جماعة منهم : أبو حاتم بن حبان وغيره - إن آخرهم عمر بن عبد العزيز ، فذكروا الخلفاء الأربعة ، ثم معاوية ، ثم يزيد ابنه ، ثم معاوية بن يزيد ، ثم مروان بن الحكم ، ثم عبد الملك ابنه ، ثم الوليد بن عبد الملك ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز . وكانت وفاته على رأس المائة . وهى القرن للفضل الذى هو خير القرون . وكان الدين في هذا القرن في غاية العزة . ثم وقع ماوقع .

والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أوقع عليهم اسم الخلافة بمعنى الملك في غير خلافة النبوة : قوله في الحديث الصحيح من حديث الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة « سيكون من بعدى خلفاء يعملون بما يقولون ويفعلون ما يؤمرون . وسيكون من بعدهم خلفاء يعملون بما لا يقولون ويفعلون ما لا يؤمرون . من أنكر برىء ومن أمسك سلم . ولكن من رضى وتابع »

(١) ما بين المربعين : بهامش أصل المنذرى ، ويشبه أن يكون من كلام المنذرى .

٤١١٣ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود رضى الله تعالى عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ - قَالَ زَائِدَةٌ ، وَهُوَ ابْنُ قَدَامَةَ - فِي حَدِيثِهِ : لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَبْعَثَ فِيهِ رَجُلًا مِنِّي ، أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، يُوَاطِيءُ اسْمَهُ اسْمِي ، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي - زَادَ فِي حَدِيثِ فِطْرٍ - وَهُوَ ابْنُ خَلِيفَةَ - يَلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا ، كَمَا مُلِئْتُ ظُلْمًا وَجَوْرًا ، » وَقَالَ فِي حَدِيثِ سَفِيَانَ - وَهُوَ الثَّوْرِيُّ - لَا تَذْهَبُ ، أَوْ لَا تَنْقُضِ ، الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ، يُوَاطِيءُ اسْمَهُ اسْمِي » وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٤١١٤ - وعن علي رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ ، لَبَعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَلُؤُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا » .

٤١١٥ - وعن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة ، رضى الله عنها ، قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « الْمَهْدِيُّ مِنْ عِزَّتِي ، مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ » وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ . وَلَفْظُهُ « الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ »

وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ - وَهُوَ الرِّقِيُّ - وَسَمِعْتُ أَبَا الْمَلِيحِ - يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ عُمَرَ الرِّقِيَّ - يَتَنَبَّأُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ نُفَيْلٍ ، وَيَذْكُرُ مِنْهُ صِلَاحًا . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : عَلِيُّ بْنُ نُفَيْلٍ : جَدُّ النُّفَيْلِيِّ : لَا بَأْسَ بِهِ .

٤١١٥ - قَالَ الشَّيْخُ : « الْعِتْرَةُ » وَلَدَ الرَّجُلَ لَصْلَبِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْعِتْرَةُ الْأَقْرَبَاءُ وَبَنِي الْعُمُومَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ السَّقِينَةِ « نَحْنُ عِتْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

وقال أبو جعفر العقيلي ، عن ابن تقييل : حرائي . هو جد النفيل عن سعيد بن المسيب في المهدي لا يتابع عليه . ولا يعرف إلا به . وساق هذا الحديث . وقال : وفي المهدي أحاديث جياذ ، من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ . بلفظ « رجل من أهل بيته » على الجملة مجملا . هذا آخر كلامه .

وفي إسناد هذا الحديث أيضا : زياد بن بيان . قال الحافظ أبو أحمد بن عدي : زياد بن بيان سمع علي بن تقييل جد النفيلي .

وفي إسنادة : نظر سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري وساق الحديث وقال : والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث . وهو معروف به . هذا آخر كلامه .

وقال غيره : وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب . والظاهر : أن زياد بن بيان وهم في رفعه .

٤١١٦ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المهديُّ مِنِّي ، أَجَلِي الجِبْهَةِ ، أَقْنَى الْأَنْفِ ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كما ملئت جورا وظلما . يملك سبع سنين »

في إسنادة : عمران القَطَّان . وهو أبو العوام عمران بن داود القطان

٤١١٦ - قال الشيخ : « الجلى » هو انخسار الشعر عن مقدم الرأس ، ويقال : رجل أجلى . وهو أبلغ في النعت من الأملح قال المعاج :
مع الجلا ولائح القتير^(١)

(١) في اللسان : « الجلى » بالقصر : انخسار الشعر عن مقدم الرأس . والأجلى : الحسن الوجه الأزرع . قال أبو عبيد : إذا انخسر الشعر عن نصف الرأس ونحوه فهو أجلى وأنشد : « مع الجلا ولائح القتير » و « القتير » الشيب ، أو أول ما يلوح منه .

البصري استشهد به البخاري . ووثقه عفان بن مسلم . وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان . وضعفه يحيى بن معين والنسائي .

٤١١٧ - وعن صالح أبي الخليل ، عن صاحب له ، عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ . فيخرج رجلٌ من أهل المدينة هارباً إلى مكة . فيأتيه ناسٌ من أهل مكة فيخرجونه ، وهو كاره ، فيبايعونه بين الرُّكْنِ والمقام ، ويُبْعَثُ إليه بمَثُ من الشام فيُخَصَّفُ بهم بالبيداء بين مَكَّةَ والمدينة . فإذا رأى الناسُ ذلك : أتاه أبدال الشام ، وعصائبُ أهل العراق ، فيبايعونه . ثم يَنْشَأُ رجلٌ من قُرَيْشٍ ، أخواله كَلْبٌ ، فيبعث إليهم بعثاً . فيظهرون عليهم . وذلك بَثٌ كَلْبٍ ، والخبية لمن لم يشهد غَيْبَةَ كَلْبٍ ، فيقسمُ المالَ ، ويعمل في الناسِ بَسَنَةَ نبهم صلى الله عليه وسلم ، ويُبْلَغُ الإِنْلَامُ بِحِرَانِهِ إلى الأرض . فيلبثُ سبع سنين ، ثم يُتَوَفَّى ، ويصلى عليه المسلمون » .

قال أبو داود : قال بعضهم عن هشام - يعني الدَّسْتَوَائِي - « تسع سنين » وقال بعضهم « سبع سنين » .

٤١١٨ - وذكره أيضاً من حديث هام - وهو ابن يحيى عن قتادة - وقال « تسع سنين » .

والرجل الذي لم يسمَّ فيه : قد سُمِّي في الحديث الذي بعده . ورفع الحديث .

٤١١٧ - قال الشيخ : « الجران » مقدم العنق . وأصله في البعير : إذا مَدَّ عنقه على وجه الأرض . فيقال : أتى البعير جِرَانَهُ ، وإنما يفعل ذلك إذا طال مقامه في مناخه ، فضرِبَ الجران مثلاً للإسلام إذا استقر قراره ، فلم يكن فتنه ، ولا هَيْج . وجرت أحكامه على العدل والاستقامة .

٤١١٩ - وعن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن أم سلمة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بهذا .

في هذا الإسناد : أبو العوام ، وهو عمران بن ذؤر . وقد تقدم الكلام عليه .

٤١٢٠ - وعن عبيد الله بن القبطيَّة ، عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم - بقصة جيش الخسف - قلت « يا رسول الله ، فكيف بمن كان كارهاً ؟ قال يُخَسَفُ بِهِمْ ، ولكن يبعث يوم القيامة على نَبْتِهِ » . وأخرجه مسلم .

٤١٢١ - وعن أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السبيعي - قال : قال علي رضي الله عنه ، ونظر إلى ابنه الحسن - فقال « إن ابني هذا سيِّدٌ ، كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم ، سيخرج من ضلِّبه رجل يُسمَّى باسم نبيكم . يشبهه في الخلق . ولا يشبهه في الخلق - ثم ذكر قصة - : يعلأ الأرض عدلاً » . هذا منقطع . أبو إسحاق السبيعي رأى علياً رضي الله عنه زوياً . وقال فيه أبو داود : حَدَّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمَغيرة .

٤١٢٢ - وعن هلال بن عمرو ، قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم « يخرج رجل من وراء النهر ، يقال له : الحارثُ ، حرَّاثٌ ، عَلَى مَقْدَمَتِهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : منصور ، يُوَاطِيءُ ، أَوْ يُمَكِّنُ لَيْلَ مُحَمَّدٍ ، كَمَا مَكَّنْتُ قُرَيْشٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ نَصْرُهُ ، أَوْ قَالَ : إِيَابَتُهُ » .

وهذا أيضاً منقطع . قال فيه أبو داود : قال هارون - يعني ابن المغيرة -

وقال الحافظ أبو القاسم الدمشقي : هلال بن عمرو - وهو غير مشهور -

عن علي . [« آخر كتاب المهدي »]

أول كتاب الملاحم

باب ما يذكر في قرْن المائة [٤ : ١٧٨]

٤١٢٣ - عن شراحيل بن يزيد الماعفرى ، عن علقمة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه - فيما أعلم - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُهَا دِينَهَا » .

قال أبو داود : رواه عبد الرحمن بن شريح الاسكندراني ، لم يُحِزْ فيه شراحيل الرازى ، لم يُحْزَمْ برفعه .

وعبد الرحمن بن شريح الاسكندراني : ثقة . اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه . وقد عضل الحديث ^(١) .

باب ما يذكر من ملاحم الروم [٤ : ١٨٢]

٤١٢٤ - عن حَسَّان بن عطية ، قال : مال مكحول وابنُ أبي زكريا إلى خالد بن معدان ، ومِلْتُ معهم ، فحدثنا عن جبير بن نفير ، قال : قال جبير « انطلق بنا إلى ذى ثِجَرٍ ، رجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتيناه ، فسأله جبير عن الهدنة ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ستصالحون الرومَ صلحاً آمناً . فَتَغْزُونَ أُنْتُمْ وَهُمْ عَدُوٌّ مِنْ وَرَائِكُمْ . فَتَنْصَرُّوْنَ ، وَتَغْنَمُونَ ، وَتَسْلَمُونَ ، ثُمَّ تَرْجِعُونَ حَتَّى تَنْزِلُوا بِمَرْجِ ذِي ثُلُولٍ ، فِيرْفَعُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ النِّصْرَانِيَةِ الصَّلِيبَ ، فيقول : غَابَ الصَّلِيبُ ، فيغضبُ رجلٌ من المسلمين فيدُقُّه ، فعند ذلك تَعْدِرُ الرومُ وتجمعُ للملحمة » .

(١) الحديث المضل : هو الذى سقط من إسناده اثنان فأكثر ، بشرط التوالى . والمعنى : أن عبد الرحمن أسقط أبا علقمة وأبا هريرة .

٤١٢٥ - وفي رواية : « ويشور المسلمون إلى أسلحتهم ، فيقتلون ، فيُكْرِمُ الله تلك العصابة بالشهادة » .

وأخرجه ابن ماجه . وقد تقدم في كتاب الجهاد .

باب في أمارات الملاحم . [٤ : ١٨٣]

٤١٢٦ - عن معاذ بن جبل رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عُمُرَانُ بَيْنَتِ المقدسِ خَرَابٌ يَثْرَبُ ، وَخَرَابٌ يَثْرَبُ خُرُوجُ المَلْحَمَةِ . وخروج المَلْحَمَةِ فَتَحُ قُسْطَنْطِينِيَّةَ ، وَفَتَحَ القُسْطَنْطِينِيَّةَ خُرُوجُ الدِّجَالِ . ثم ضرب بيده عَلَى نِخْذِ الذى حَدَّثَهُ ، أَوْ مَنْكِبِهِ ، ثم قال : إن هذا الحق ، كما أنك هاهنا ، أو كما أنك قاعد » يعنى معاذ بن جبل .

في إسناده : عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان . وكان رجلا صالحا . وثقه بعضهم . وتكلم فيه غير واحد .

باب في تواتر الملاحم [٤ : ١٨٣]

٤١٢٧ - عن معاذ بن جبل رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المَلْحَمَةُ الكُبْرَى ، وَفَتَحُ القُسْطَنْطِينِيَّةَ ، وَخُرُوجُ الدِّجَالِ : في سبعة أشهر » . وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه . هذا آخر كلامه .

وفي إسناده : أبو بكر بن أبي مريم . وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم النسافى الشامى . قيل : اسمه بكير . وقيل : اسمه كنيته . وقيل : بكر . وقيل : عبد السلام ، ولا يحتج بحديثه .

٤١٢٨ - وعن عبد الله بن بسر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بَيْنَ المَلْحَمَةِ وَفَتْحِ المَدِينَةِ سِتُّ سنين ، ويخرجُ المسيحُ الدَّجَالُ في السابعة » .

قال أبو داود : هذا أصح من حديث عيسى - يعني ابن يونس
يريد الحديث الذي قبل هذا . وفي إسناده هذا : بنية بن الوليد . وفيه
مقال . وقد تقدم الكلام عليه .

باب في تداعى الأمم على الإسلام [٤ : ١٨٤]

٤١٢٩ - عن أبي عبد السلام ، عن ثوبان رضى الله عنه . قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم «يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها .
فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال : بل أنتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء
كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن
في قلوبكم الوهن . فقال قائل : يارسول الله ، وما الوهن ؟ قال : حب الدنيا ،
وكرهية الموت » .

أبو عبد السلام - هذا - هو صالح بن رستم الهاشمي مولا حم الدمشقي .
سئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : مجهول لا نعرفه .

باب في المعقل من الملاحم [٤ : ١٨٥]

٤١٣٠ - عن جبير بن نفير ، عن أبي الدرداء رضى الله عنه : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « إن فسطاط المسلمين يوم الملحمة بالغوطة ، إلى جانب
مدينة يقال لها دمشق ، من خير مدائن الشام » .

وله طرق . وقد روى مرسلًا عن جبير بن نفير : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ، وقال يحيى بن معين - وقد ذكروا عنده أحاديث من ملاحم
الروم - فقال يحيى : ليس من حديث الشاميين شيء أصح من حديث صدقة
ابن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم « معقل المسلمين أيام الملاحم : دمشق » .

٤١٣١ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوشكُ المسلمون أن يُحَاصِرُوا إلى المدينة ، حتى يكون أبعَدُ مسالحهم سَلَاَح » .

قال الزهرى : « سَلَاَح قريب من خير » .

قال فيه أبو داود : حُدِّثَتْ عن ابن وهب . وهى رواية عن مجهول . وقد تقدم فى آخر الجزء السادس والعشرين ^(١) .

٤١٣٢ - وعن عوف بن مالك رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ سَيْفَيْنِ : سَيْفًا مِنْهَا ، وَسَيْفًا مِنْ عَدُوِّهَا » .

فى إسناده : إسماعيل بن عياش . وفيه مقال . وقد تقدم الكلام عليه .

ومن الحفاظ من فرق بين حديثه عن الشاميين وحديثه عن غيرهم . فصحيح حديثه عن الشاميين . وهذا الحديث شامى الإسناد .

باب فى النهى عن تهيج الترك والحبشة [٤ : ١٨٦]

٤١٣٣ - عن أبى سُكَيْنَةَ - رجل من المحرَّرين - عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « دَعُوا الْهَبْشَةَ مَا وَدَّعُوكُمْ وَاتْرَكُوا التُّرْكَ مَا تَرَكُوكُمْ » .

وأخرجه النسائى أتم منه .

وأبو سُكَيْنَةَ - هذا - روى حديثه يحيى بن أبى عمرو الشيبانى . ولم أجده من رواية غيره ولا من سماء .

باب فى قتال الترك [٤ : ١٨٦]

٤١٣٤ - عن سهيل - يعنى ابن أبى صالح - عن أبيه ، عن أبى هريرة رضى الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تقوم الساعة حتى يُقاتل المسلمون الترك ، قومًا وجوههم كالمجان المطرقة ، يلبسون الشعر » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

٤١٣٥ - وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر ، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا صغار الأعين ، ذلف الأنف . كأن وجوههم المجان المطرقة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

٤١٣٦ - وعن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فى حديث « يُقاتلكم قوم صغار الأعين - يعنى الترك - قال : تسوقونهم ثلاث مرار ، حتى تلحقوهم بجزيرة العرب ، فأما فى الساقة الأولى : فينجو من هرب منهم ، وأما فى الثانية : فينجو بعض ويهلك بعض ، وأما فى الثالثة : فيصطلمون » أو كما قال :

الاصطلام : الاقتال من الصلَم . وهو القطع المستأصل .

٤١٣٥ - قال الشيخ : قوله « ذلف » يقال : أنف أذلف إذا كان فيه غلظ وانبطاح . وأنوف ذُلف .

و « المجان » جمع المجن . وهو الترس .

و « المطرقة » التى قد علت بطارق . وهو الجلد الذى يشاه . وشبه وجوههم فى عرضها وتواء وجناتها بالترس قد ألبست الأطرقة .

٤١٣٦ - قال الشيخ : « الاصطلام » الاستئصال . وأصله من الصلَم وهو القطع .

باب ذكر البصرة [١٨٩ : ٤]

٤١٣٧ - عن مسلم بن أبي بكرة رضى الله عنهما ، قال : سمعت أبي يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يَنْزِلُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي بِغَائِطٍ ، يُسَمُّونَهُ الْبَصْرَةَ ، عِنْدَ نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ دِجْلَةٌ ، يَكُونُ عَلَيْهِ جِسْرٌ ، يَكْثُرُ أَهْلُهَا . وَتَكُونُ مِنْ أَمْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ - قَالَ ابْنُ يَحْيَى ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ - قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ : وَتَكُونُ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ ^(١) ؛ فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ جَاءَ بَنُو قَنْطُورَاءَ ، عِرَاضُ الْوُجُوهِ ، صَنَارُ الْأَعْيُنِ ، حَتَّى يَنْزِلُوا عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ ، فَيَتَفَرَّقُ أَهْلُهَا ثَلَاثَ فُرُقٍ : فِرْقَةٌ يَأْخُذُونَ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَالْبَرَّةِ وَهَلَكُوا ، وَفِرْقَةٌ يَأْخُذُونَ أَنْفُسَهُمْ وَكَفَرُوا ، وَفِرْقَةٌ يَجْعَلُونَ ذُرَارِيَهُمْ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ ، وَيَقَاتِلُونَ ، وَهُمْ الشَّهَدَاءُ » .

فِي إِسْنَادِهِ : سَعِيدُ بْنُ جُهَانَ . وَثَقَّهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ . وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : شَيْخٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ .

البصرة : وَيُقَالُ لَهَا الْبُصَيْرَةُ ، وَالْمَوْتَفَكَةُ - قَالَ هِشَامٌ - وَهُوَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ : إِنَّمَا سُمِّيَتِ الْبَصْرَةُ ، لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا قَدَمُوا نَظَرُوا إِلَى الْحَصْبَاءِ . فَقَالُوا : إِنَّ هَذِهِ أَرْضُ بَصْرَةَ ، يَعْنِي حَصْبِيَّةً .

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْبَصْرَةُ : حَجَارَةٌ رَخْوَةٌ إِلَى الْبَيَاضِ مَا هِيَ . وَبِهَا سُمِّيَتِ الْبَصْرَةُ .

٤١٣٧ - قَالَ الشَّيْخُ : « الْغَائِطُ » الْبَطْنُ الْمَطْمُنُ مِنَ الْأَرْضِ .

و « الْبَصْرَةُ » الْحَجَارَةُ الرَّخْوَةُ وَبِهَا سُمِّيَتِ الْبَصْرَةُ .

و « بَنُو قَنْطُورَاءَ » هُمُ التُّرْكُ ، يُقَالُ : إِنْ قَنْطُورَاءَ اسْمٌ جَارِيَةٌ . كَانَتْ لِإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا جَاءَ مِنْ نَسْلِهِمُ التُّرْكُ .

(١) فِي أَصْلِ التَّنْفَرِيِّ « لِلْمُهَاجِرِينَ » فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَهُوَ غَلَطٌ .

وقال : فإذا أسقطت منه الماء قلت بَصْرَ - بالكسر - قال : والبصرتان : الكوفة والبصرة .

وقال غيره : العراقان : الكوفة والبصرة .

وبنى البصرة عقبةُ بنُ غَزْوَان في سنة سبع عشرة من الهجرة على المشهور في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وقيل : إنها لم يعبد بأرضها صنم .

وقيل : سميت بالبصرة والبَصْر والبَصْر ، وهو الكدَّان . كان بها عند اختطاطها .

وقيل : البَصْر : الطين المَلَك .

وقيل : الأرض الطيبة الحمراء .

وقال صاحب الجامع في اللغة : البَصْر والبَصْر والبُصرة : حجارة الأرض الغليظة .

٤١٣٨ - وعن موسى بن أنس ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « يا أنس ، إن الناس يُمَصِّرُونَ أمصارا ، وإن مصراً منها يقال له : البُصرة ، أو البُصيرة ، فإن أنت مررت بها ، أو دخلتها ، فإياك وسِيَاخَهَا وكَلَاءَهَا^(١) وسُوقَهَا ، وبَابُ أَمْرَائِهَا ، وعليك بضواحيها ؛ فإنه يكون فيها خَسْفٌ وَقَذْفٌ وَرَجْفٌ ، وقوم يبيتون يُصْبِحُونَ قِرْدَةً وخنازير »

(١) البكلاء - بالثشديد والد - شاطئ النهر ، والموضع الذى تربط فيه السفن ، وقال المهلبى : كلاء : ينصرف ولا ينصرف ، وقال الجوهري : كلاء البصرة : اسم من كل ، على فعلاء ، ولا يصرفونه ، والمعنى : أنه موضع يكل فيه الريح عن عمله في غير هذا الموضع . اهـ من هامش المنذرى .

لم يحزم الراوى به . قال : لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس .

٤١٣٩ - وعن إبراهيم بن صالح بن درهم ، قال : سمعت أبي يقول « انطلقنا حاجين ، فاذا رجل ، فقال لنا : إلى جنبكم قرية يقال لها : الأبلّة ! قلنا : نعم ، قال : من يضمن لى منكم أن يصلي في مسجد العشار^(١) ركعتين أو أربعا . ويقول : هذه لأبي هريرة ؟ سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله يبعث من مسجد العشار يوم القيامة شهداء ، لا يقوم مع شهداء بدر غيرهم » .

[قال أبو داود : هذا المسجد ياب النهر] .

وذكره أبو جعفر العقيلي . وقال فيه : إبراهيم - هذا - وأبوه ليسا بالمشهورين والحديث غير محفوظ .

وذكر الدارقطني : أن إبراهيم هذا ضعيف .

باب النهى عن تهيج الحبشة [٤ : ١٩١]

٤١٢٠ - عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتركوا الحبشة ما تركوكم ، فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة » .

٤١٤٠ - قال الشيخ : « ذو السويقتين » هما تصغير الساق والساق مؤنث . فلذلك أدخل في تصغيرها التاء .

وعامة الحبشة في سوقهم دقة رحوشة .

(١) في نسخة بهامش الأصل الندرى « العشار » بكسر العين وفتح الشين مخففة .

وقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما من حديث سعيد بن المسيب عن
أبى هريرة رضى الله عنهم . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يخرب
السكبة ذو الشويقتين من الحبشة » .

باب أمارات الساعة [١٩١ : ٤]

٤١٤١ - عن أبى زرعة - وهو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي ، واسمه :
هرم . ويقال : عمرو . ويقال : عبد الرحمن . ويقال : عبيد الله - قال « جاء نفر
إلى مروان بالمدينة ، فسمعوه يحدث فى الآيات : أن أولها الدجال ، قال : فانصرفت
إلى عبد الله بن عمرو ، فحدثته ، فقال عبد الله : لم يقل شيئا ، سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : إِنَّ أَوَّلَ الآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ،
أَوِ الدَّابَّةُ عَلَى النَّاسِ ضُحًى ، فَأَيُّهُمَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالْآخَرَى عَلَى أَثَرِهَا .
قال عبد الله - وكان يقرأ الكتب - وأظن أولهما خروجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ
من مغربها » .

وأخرجه مسلم وابن ماجه . وليس فى حديث ابن ماجه قصة مروان يتحدث .
٤١٤٢ - وعن حذيفة بن أسيد الفزارى رضى الله عنه ، قال « كنا قعودا فى ظلِّ
غُرْفَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فذكرنا الساعة ، فارتفعت أصواتنا ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَنْ تَكُونَ ، أَوْ لَنْ تَقُومَ ، حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهُمَا
عَشْرُ آيَاتٍ : طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ
وَمَأْجُوجَ ، وَالدَّجَالُ ، وَعِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ، وَالدَّخَانُ ، وَثَلَاثَةُ خُسُوفٍ : خُسُوفٍ
بِالْمَغْرِبِ ، وَخُسُوفٍ بِالشَّرْقِ ، وَخُسُوفٍ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَآخِرُ ذَلِكَ : تَخْرُجُ نَارٌ
مِنَ الْيَمَنِ مِنْ قَعْرِ عَدَنَ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ »
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وفي لفظ لمسلم « موضع نزول عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم وريح تلقى الناس في البحر » وأخرجه هكذا من كلام حذيفة موقوفا ، لا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي لفظ الترمذى « والعاشرة : إماريح تطرحهم في البحر ، وإما نزول عيسى بن مريم » .

ولفظ النسائى « تخرج من قعر عدن » .

ولفظ ابن ماجة « ونار تخرج من قعر عدن أبين »

قيل : قعر عدن : أقصى أرضها . وقعر الشيء : نهاية أسفله .

وقيل : القعر أيضا : جوبة من الأرض يصعب فيها الصعود والحدود .

وعدن : من مدن اليمن المشهورة . وقد نُسب إليها غير واحد من الأئمة

والرواة .

وهي عدن أبين : على وزن أبيض . بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة ،

وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة ونون - هذا هو المشهور في تفسيرها .

وذكرها سيبويه بكسر الهمزة . وجَوَّزَ فيها الفتح .

قيل : إنها سميت برجل من حمير ، عَدَن بها : أى أقام ومنه جنة عدن ، أى

جنة إقامة .

وقال الطبرى : « إن عدن وأبين » هما ابنا عدنان أخو معد .

وحكى هشام بن الكلبي عن شَرَقِي : أنها سميت عدن اليمن : بعَدَن بن سبأ

بن بقيشان بن إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام .

وذكر الأمير أبو نصر بن ماكولا وغيره : أن « أبين » هو أبين بن زهير

بن أيمن بن الهُمَيْسَع بن حَمِير بن سبأ .

وبالمن أيضا : قرية لطيفة ، يقال لها : عدن - بالعين المهملة - بها ظهرت دعوة المصريين باليمن .

٤١٤٣ - وعن أبي زُرعة - وهو ابن عمرو - عن أبي هريرة ، رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ آمِنٌ مِنْ عَلَيْهَا ، فَذَلِكَ حِينَ (٦ : ١٥٨) لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

باب حَسْرَ الْفِرَاتِ عَنْ كَنْزٍ [٤ : ١٩٦]

٤١٤٤ - عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يُوشِكُ الْفِرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ فَنَ حُضْرَهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

٤١٤٥ - وعن الأعرج ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثله ، إلا أنه قال « يَحْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ »

وأخرجه مسلم والترمذى . وأخرجه البخارى تعليقا

باب خروج الدجال [٤ : ١٩٦]

٤١٤٦ - عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ^(١) ، قَالَ « اجْتَمَعَ حَذِيفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ . فَقَالَ حَذِيفَةُ : لَأَنَا عَامَعَ الدَّجَالِ أَعْلَمُ مِنْهُ ، إِنَّ مَعَهُ بَحْرًا مِنْ مَاءٍ وَنَهْرًا مِنْ نَارٍ ، فَالَّذِي تَرَوْنَ أَنَّهُ نَارٌ : مَاءٌ . وَالَّذِي تَرَوْنَ أَنَّهُ مَاءٌ : نَارٌ . فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ فَلْيَشْرَبْ

(١) حراش - بكسر الحاء المهملة ، وبعدها راء مهملة أيضا مفتوحة . وبعدها الألف :

من الذى يُرى أنه نار . فانه سيجده ماء . قال أبو مسعود البدرى : هكذا هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « وأخرجه البخارى ومسلم بمعناه مختصراً ومطولاً .

٤١٤٧ - وعن قتادة . قال : سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما بُعث نبيٌّ إلا قد أُنذِرَ أُمَّتُهُ الدَّجَالَ الأعورَ الكَذَّابَ . ألا إنه أعور . وإنَّ ربَّكم ليس بأعور . وإن بين عينيه مكتوباً : كافر » .

٤١٤٨ - وفي رواية : « ك ف ر » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

٤١٤٩ - وعن شعيب بن الحبّاب ، عن أنس رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فى هذا الحديث ، قال « يقرؤه كل مسلم » . وأخرجه مسلم .

[وفي رواية « يقرؤه من كره عمله » أو « يقرؤه كل مؤمن » .

فقيل : هو على ظاهره . فقد يعنى الله تعالى عنه أبصار من أراد ضلّاته وبصيرته ، كما أعمّاهم عن عوره وتصويره .

وقيل : هو مجاز ، وأنها إشارة إلى سماء الحدث عليه .

ويدل عليه : الرواية الأخرى قوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب »^(١)

٤١٥٠ - وعن عمران بن حصين رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سمع بالدجالِ فليَأتِنا عنه . فوالله إنَّ الرجلَ ليأتيه وهو يحسبُ

(١) من هامش المنذرى . وهو بكلام المنذرى أشبه .

أَنَّهُ مُؤْمِنٌ ، فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ ، أَوْ لِمَا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ هَكَذَا ^(١) قَالَ .

٤١٥١ - وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنِّي حَدَّثْتُكُمْ عَنِ الدَّجَالِ ، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ لَا تَعْقِلُوا ، إِنَّ مَسِيحَ الدَّجَالِ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَفْحَجُ جَعْدٌ ، أَعُورٌ مَطْمُوسُ الْعَيْنِ . لَيْسَ بِنَائِثَةٍ وَلَا جَحْرَاءَ ، فَإِنْ أَلْبَسَ عَلَيْكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورٍ » .
وأخرجه النسائي ، وفي إسناده : بقیة بن الوليد . وفيه مقال .

٤١٥٢ - وعن الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ « ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّجَالَ . فَقَالَ : إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ ، فَأَنَا حَاجِبُهُ دُونَكُمْ ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ ، فامرؤٌ حَجِيجٌ نَفْسُهُ ، وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، فَمَنْ أَدْرَكُكُمْ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ ، فَإِنَّهَا جَوَارِكُمْ مِنْ فَتْنَتِهِ . قُلْنَا : وَمَا بُنِيَ فِي الْأَرْضِ ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ يَوْمًا : يَوْمَ كَسَنَةٍ ، وَيَوْمَ كَشْمَرٍ ، وَيَوْمَ كَجَمْعَةٍ ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ . فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي كَسَنَةٍ : أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؟ قَالَ : لَا ، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ ، فَيَدْرِكُهُ عِنْدَ بَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤١٥١ - قَالَ الشَّيْخُ : « الْأَفْحَجُ » الَّذِي إِذَا مَشَى بَعْدَ بَيْنِ رَجُلَيْهِ .
و « الْجَحْرَاءُ » الَّذِي قَدْ انْخَسَفَتْ فِيهِ مَكَانُهَا غَائِرًا كَالْجَحْرِ . يَقُولُ : إِنْ عَيْنُهُ سَادَّةٌ لِمَكَانِهَا ، مَطْمُوسَةٌ ، أَيْ مَسْحُوحَةٌ لَيْسَتْ بِنَائِثَةٍ وَلَا مَنْخَسَفَةٍ .

(١) فِي نَسْخَةٍ مِنَ السَّنَنِ قَالَ : هَكَذَا قَالَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٤١٥٣ - وعن أبي أمامة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحوه ، وذكر الصلوات مثل معناه^(١) .

٤١٥٤ - وعن معدان - وهو ابن أبي طلحة - عن حديث أبي الدرداء ، يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » .

٤١٥٥ - وفي رواية « مَنْ حَفِظَ مِنْ خَوَاتِيمِ سُورَةِ الْكَهْفِ » .

٤١٥٦ - وفي رواية : « آخِرُ الْكَهْفِ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

ولفظ مسلم « مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ » .

وفي لفظ « مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ » .

وفي لفظ « مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ » .

ولفظ الترمذى « مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ ، عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » .

ولفظ النسائى « مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » .

وفي لفظ « مَنْ قَرَأَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنَ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » .

وفي لفظ « مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » .

فتنة الدجال .

(١) هذا الحديث ليس فى أصل المنذرى . وقد ذكر فى عون المعبود : أن إسناده كلهم

تقات . ثم قال : وقال المنذرى : أخرجه ابن ماجه .

٤١٥٧ - وعن عبد الرحمن بن آدم ، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس بيني وبينه نبيٌّ - يعنى عيسى - وإنه نازلٌ ، فإذا رأيتموه ، فاعرفوه : رجلٌ مرْبُوعٌ ، إلى الحُمْرَةِ والبياض ، بين مُمَصَّرَتَيْنِ ^(١) ، كأن رأسه يَقْطُرُ ، وإن لم يُصِبْه بلل ، فيقاتل الناسَ على الإسلام ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ ، ويقتل الخنزير ، وَيَضَعُ الجِزْيَةَ ، وَيُهْلِكُ الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام ، وَيُهْلِكُ المسيح الدجال . فيمكث في الأرض أربعين سنة . ثم يُتَوَفَّى . فَيَصِلِي عليه المسمون » .

عبد الرحمن بن آدم - هذا - أخرج له مسلم في صحيحه حديثا عن جابر بن عبد الله . وهو بصرى . يقال فيه : ابن بُرْثُنْ ، وابن بُرْثَم . ويقال فيه : ابن أم بُرْثُنْ . ويقال فيه : مولى أم برثن . يعرف بصاحب السقاية . وهو بضم الباء الموحدة وتسكين الراء وضم الثاء المثلثة . وبعدها نون في قول ، وميم في قول .

٤١٥٨ - قال الشيخ : « المصّر » من الثياب الملون بالصفرة . وليست صفرة بالمشبعة . وقوله « ويقتل الخنزير » فيه دليل على وجوب قتل الخنازير . وبيان أن أعيانها نجسة .

وذلك : أن عيسى صلوات الله عليه إنما يقتل الخنزير في حكم شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . لأن نزوله إنما يكون في آخر الزمان . وشريعة الإسلام باقية .

وقوله « ويضع الجزية » معناه : أنه يضعها عن النصارى ، وأهل الكتاب . ويحملهم على الإسلام ، ولا يقبل منهم غير دين الحق . فذلك معنى وضعها . والله أعلم .

(١) « ممصرتين » تثنية مصصرة ، والممصرة من الثياب هى التى فيها صفرة خفيفة ، أى : ينزل عيسى بين ثوبين فيهما صفرة خفيفة .

وقال الدارقطني : عبد الرحمن بن آدم : إنما نسب إلى آدم أبي البشر ولم يكن له أب يعرف .

وقال غيره : إن أم بُرثن كانت امرأة من بنى ضبيعة ، تعالج الطب ، وتخالط نساء عبيد الله بن زياد . فكلمت عبيد الله . فولاه . وكان يقال له : ابن أم بُرثن .

باب في خبر الجساسة [٢٠٧ : ٤]

٤١٥٨ - عن أبي سلمة ، عن فاطمة بنت قيس رضی الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج العشاء الآخرة ذات ليلة ، ثم خرج ، فقال : إنه حبسني حديثٌ كان يُحدثنيهِ تميم الداري عن رجلٍ كان في جزيرة من جزائر البحر . فإذا بامرأة تجرُّ شعرها ، قال : ما أنت ؟ قالت : أنا الجساسة ، اذهب إلى ذلك القصر ، فأتيته ، فإذا رجلٌ يجرُّ شعره ، مُسَلَّسٌ في الأغلال ، يزُو فيما بين السماء والأرض ، فقلت : من أنت ؟ قال : أنا الدجال ، خرج نبي الأميين بعدُ ؟ قلت : نعم ، قال : أطاعوه أم عصوه ؟ قلت : بل أطاعوه ، قال : ذاك خيرٌ لهم .

في إسناده : عثمان بن عبد الرحمن . وهو أبو عبد الرحمن . ويقال : أبو عبد الله ، عثمان بن عبد الرحمن القرشي مولاهم الحراني ، المعروف بالطرائقي . قيل له ذلك ، لأنه كان يتنصع طرائق الحديث .

قال ابن مُنير : كذاب . وقال أبو عروبة : عنده عجائب . وقال ابن حبان البُستي : لا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حال من الأحوال . وقال إسحاق بن منصور : ثقة . وقال أبو حاتم الرازي : صدوق . وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء ، وقال : يُحوّل منه .

١٥٩ - وعن عبد الله بن بريدة ، قال حدثنا عامر بن شراحيل الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ، قالت « سمعت منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى : إن الصلاة جامعة ، فخرجت ، فصليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته ، جلس على المنبر ، وهو يضحك ، قال : لِيَلْزِمُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَصْلَاهُ ، ثم قال : هل تدرون لم جئتكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : إني ما جمعتكم لرغبة ولا رغبة ، ولكن جمعتكم : أن تميما الداري كان رجلا نصرانيا ، فجاء فبايع وأسلم ، وحدثني حديثا وافق الذي حدثكم عن الدجال ، حدثني : أنه ركب في سفينة بحرية ، مع ثلاثين من نَحْمٍ وَجُذَامٍ ، فلعب بهم الموجُ شهراً في البحر ، وأرْفُتُوا إلى جزيرة حين مغرب الشمس ، فجلسوا في أقرب السفينة ، فدخلوا الجزيرة ، فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كثيرة الشعر ، قالوا : ويلك ما أنت ؟ قالت : أنا الجساسة ، انطلقوا إلى هذا الرجل في هذا الدير ، فانه إلى خبركم بالأشواق ، قال : لما سَمَتُ لنا رجلا فَرَقْنَا منها أَنَّ تكون شَيْطَانَةٌ ، فانطلقنا سراعاً حتى دخلنا الدير ، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قطُ خَلْقًا ، وأشدَّ وثاقًا ، مجموعةٌ يده إلى عنقه - فذكر الحديث -

١٥٩ - قال الشيخ : قوله « أرْفُتُوا إلى جزيرة » معناه : أنهم قربوا السفينة إليها . يقال : أرْفَتَ السفينة : إذا قربتها من الساحل . وهذا مرفأ السفن .
و « أقرب السفينة » يريد بها القوارب . وهن سفن صغار تكون مع السفن البحرية . كالجنائب لها ، تتخذ لحوائجهم . واحداها : قارب .
وأما « الأقرب » فانه جمع على غير قياس .
والجساسة يقال : إنها تجسس الأخبار للدجال . وبه سميت جساسة .
و « الأهلب » الكثيرة الهلب ، وهو الشعر .

وسألهم عن نُحْلَ يَدَسَانَ ، وعن عَيْنِ زُغَرَ ، وعن النبي الأُمِّي صلى الله عليه وسلم ، قال : إني أنا المسيح الدجال ، وإنه يُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : وإنه فِي بَحْرِ الشَّامِ ، أَوْ بَحْرِ الْهِنِ ، لَا بَلَّ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ - مرتين - وأوماً يَبْدُو قَبْلَ الْمَشْرِقِ ، قالت : حفظت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم - وساق الحديث .

وأخرجه مسلم .

٤١٦٠ - وعن مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ ، عن عامر الشعبي ، قال : حدثتني فاطمة بنت قيس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ صَعِدَ الْمَنْبِرَ ، وَكَانَ لَا يَصْعَدُ عَلَيْهِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ يَوْمِئِذٍ - ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ » .
وأخرجه ابن ماجه .

ومجالد بن سعيد : فيه مقال . وقد تقدم الكلام عليه .

وأخرجه الترمذی من حديث قتادة بن دعامه عن الشعبي بنحوه ، وفي ألفاظه اختلاف . وقال : حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي .
وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس .

وأخرجه النسائي من حديث داود بن أبي هند عن الشعبي بنحوه من حديث مسلم .

٤١٦١ - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ذات يوم على المنبر - « إِنَّهُ يَمِينًا أَنْاسٌ يَسِيرُونَ فِي الْبَحْرِ . فَفَدَّ طَعَامُهُمْ ، فَرُفِعَتْ لَهُمْ جَزِيرَةٌ ، فَخَرَجُوا يَرِيدُونَ الْخُبْرَ ، فَلَقِيَتْهُمْ الْجَسَاسَةُ . قُلْتُ لِأَبِي سَلَمَةَ : وَمَا الْجَسَاسَةُ ؟ قَالَ : امْرَأَةٌ تَجْرُ شَعْرَ جِلْدِهَا . قَالَتْ : فِي هَذَا الْقَصْرِ ؟ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَسَأَلَ عَنْ

نَحْلَ يَسَّانَ ، وَعَيْنَ زُغَرَ ، قَالَ : هُوَ الْمَسِيحُ ، فَقَالَ لِي ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ : إِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْئًا مَا حَفَظْتُهُ ، قَالَ : شَهِدَ جَابِرٌ أَنَّهُ ابْنُ صَيَّادَ ، قُلْتُ : فَانْهَ قَدَمَاتِ ، قَالَ : وَإِنْ مَاتَ ، قُلْتُ : فَانْهَ أَسْلَمَ ، قَالَ : وَإِنْ أَسْلَمَ ، قُلْتُ : فَانْهَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ قَالَ : وَإِنْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ . » .

فِي إِسْنَادِهِ : الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ الزَّهْرِيُّ السَّكُوفِيُّ ، احْتِجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يَحْدِثُنَا عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ . فَلَمَّا كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِقَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَنْهُ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَانَ الْبُسْتِيُّ : تَفَرَّدَ عَنِ الْأَثْبَاتِ بِمَا لَمْ يَشْهَدْ حَدِيثَ الثَّقَاتِ . فَلَمَّا تُخَشَّيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ بَطَلَ الْاحتِجَاجُ بِهِ .

وَذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ فِي كِتَابِ الضَّعْفَاءِ . وَقَالَ ابْنُ عَدَى الْجَرَّانِيُّ : وَلِلْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ أَحَادِيثٌ . وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : عَنْهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ حَدِيثَ الْجَسَاسَةِ بِطَوْلِهِ ، وَلَا يَرَوْنَهُ غَيْرَ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ هَذَا .

خبر ابن صائد [٤ : ٢١٠]

٤١٦٢ - عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِابْنِ صَائِدٍ فِي نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ ، وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ

٤١٦٢ - قَالَ الشَّيْخُ : « الْأُطَم » بِنَاءٌ مِنَ الْحَجَارَةِ مَرْفُوعٌ كَالْقَصْرِ . وَأَطَامَ الْمَدِينَةَ حَصُونَهَا . وَ« الدَّخْ » الدَّخَانُ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :
عِنْدَ رَوَاقِ الْبَيْتِ يَغْشَى الدَّخَا
وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ابْنِ صَيَّادٍ اخْتِلَافًا شَدِيدًا ، وَأَشْكَلَ أَمْرُهُ . حَتَّى قِيلَ فِيهِ كُلُّ قَوْلٍ .

وَقَدْ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا . فَيَقَالُ : كَيْفَ يَقْرَأُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَدْعَى

الغلمان عند أطم بني مَعَالَةَ^(١)، وهو غلام، فلم يشعر، حتى ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره بيده. ثم قال: أتشهد أني رسول الله؟ قال: فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأميين، ثم قال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم: أتشهد أني رسول الله؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: آمنت بالله ورسوله. ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: ما يأتيك؟ قال: يأتيني صادق وكاذب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: خلط عليك الأمر، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني قد خبأت لك خبيثة، وخبا له (١٠:٤٤) يوم تأتي السماء بدخان مبين (قال ابن صياد: هو الدخ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اخسأ. فلن تعدو قدرك. فقال عمر: يا رسول الله، انذن لي فأضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن يكن فلن تسلط عليه - يعني الدجال - وإلا يكن فلا خير في قتله.

النوبة كاذباً، ويتركه بالمدينة يساكنه في داره، ويجاوره فيها؟ وما معنى ذلك؟ وما وجه امتحانه إياه بما خبا له من أنه الدخان؟ وقوله بعد ذلك «اخسأ فلن تعدو قدرك» والذي عندي: أن هذه القصة إنما جرت معه أيام مهادنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود وحلفائهم. وذلك أنه بعد مقدمه المدينة كتب بينه وبين اليهود كتاباً صالحهم فيه على أن لا يهاجوا، وأن يتركوا على أمرهم، وكان ابن صياد منهم، أو دخيلاً في جملتهم. وكان يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره وما يدعيه من الكهانة، ويتعاطاه من الغيب. فامتنحه صلى الله عليه وسلم بذلك ليزور به أمره. ويخبر شأنه. فلما كله علم أنه مبطل، وأنه من جملة السحرة أو الكهنة، أو من يأتيه رثي من الجن، أو يتعاهده شيطان فيلتي على لسانه بعض ما يتكلم به. فلما سمع منه قوله «الدخ» زبره. فقال «اخسأ فلن

(١) «الأطم» الحصون المرتفعة، أو البيوت العالية. و«بنو مَعَالَةَ» من الأنصار. ومَعَالَةَ: امرأة نسبوا إليها.

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى ، وليس فى حديثهم « وخبأ له (يوم تأتى السماء بدخان مبين) » .

والإسناد الذى خرّجه به أبو داود رجاله ثقات .

قال بعضهم : كيف ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعى النبوة كاذباً بالمدينة يساكنه ويجاوره ؟

قيل : إنما جرى هذا معه أيام مهادنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود وحلفائهم . وكان ابن الصياد منهم ، أو دخيلاً فى جملتهم .

وقيل : إنما لم يقتله لأنه كان غلاماً صغيراً فى ذلك الوقت يلعب مع الصبيان ، كما قارب الحلم .

تعدو قدرك . يريد أن ذلك شيء اطلع عليه الشيطان فألقاه إليه ، وأجراه على لسانه . وليس ذلك من قبل الوحي الساوى . إذ لم يكن له قدر الأنبياء الذين أوحى الله إليهم من علم الغيب ، ولا درجة الأولياء الذين يلهمون العلم ، فيصيبون بنور قلوبهم ، وإنما كانت له تارات يصيب بعضها ويخطئ فى بعض ، وذلك فى معنى قوله « يأتينى صادق وكاذب » فقال له عند ذلك « قد خلط عليك » .

والجملة : أنه كان فتنة قد امتحن الله به عباده المؤمنين ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حيى عن بينة ، وقد امتحن قوم موسى عليه السلام فى زمانه بالعجل ، فافتن به قوم ، وهلكوا ، ونجا من هداه الله وعصمه منهم . وقد اختلفت الروايات فى أمره ، وما كان من شأنه بعد كبره .

فروى أنه قد تاب عن ذلك القول ، ثم إنه مات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ، وقيل لهم : اشهدوا .

وروى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه قال : « شتمت ابن صياد فقال : ألم نسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل الدجال مكة . وقد حججت معك ؟ . وقال : لا يولد له ، وقد ولد لى ؟ » .

ولم يأت أنه ادعى مثل هذا بعد بلوغه . بل نشأ بعد على الإسلام . وظهرت منه علامات الخير .

وترجم الطبرى وغيره عليه فى تراجم الصحابة .
واختلف الناس فى أمره بعد كبره .

فقيل : تاب ومات بالمدينة . ومُؤَقِف على عينه هناك . وقد فقد فى الحرّة ، كما ذكر فى الأصل .

وكان عمر وجابر يحلفان بالله : أنه الدجال كما هو مذكور فى الأصل .
وقال بعضهم : كان فتنة امتحن الله به عباده المؤمنين ، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيّ عن بينة .

٤١٦٣ - وعن نافع ، قال : كان ابن عمر يقول « والله ما أشك أن المسيح الدجال ابن صياد » .

٤١٦٤ - وعن محمد بن المنكدر ، قال « رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله : أن ابن صائد الدجال ، فقلت : تحلف بالله ؟ فقال : إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يُنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وكان ابن عمر وجابر بن عبد الله رضى الله عنهما فيما روى عنهما « يحلفان أن ابن صياد هو الدجال . لا يشكان فيه ، فقيل لجابر : إنه أسلم فقال : وإن أسلم ، فقيل : إنه دخل مكة وكان بالمدينة ، قال : وإن دخل . » .

وقد روى عن جابر أنه قال « فقدنا ابن صياد يوم الحرّة » .
قلت : وهذا خلاف رواية من روى أنه مات بالمدينة . والله أعلم .

وأخرجه البخارى ومسلم .

٤١٦٥ - وعن سالم - وهو ابن أبي الجعد - عن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - قال « قَدَدْنَا ابْنَ صَيَّادٍ يَوْمَ الْحَرَّةِ ^(١) » .

٤١٦٦ - وعن العلاء - وهو ابن عبد الرحمن - عن أبيه ، عن أبي هريرة رضى الله عنهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلَاثُونَ دَجَّالُونَ ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ » .

٤١٦٧ - وعن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلَاثُونَ كَذَّابًا دَجَّالًا . كُلُّهُمْ يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ » .

٤١٦٨ - وعن إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - قال : قال عبيدة السلماني - بهذا الخبر - قال : فذكر نحوه ، فقلت له : « أترى هذا منهم ؟ يعنى المختار ، فقال عبيدة ^(٢) : أَمَا إِنَّهُ مِنَ الرُّعُوسِ » .

وقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث : جابر بن سمرة رضى الله عنه .

(١) الحرة : حجارة سود بين جبلين - ويحيط بالمدينة حرتان - ويوم الحرة : يوم مشهور من أيام يزيد بن معاوية . كان فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين من الهجرة . وسميت الحرة حرة : لشدة حرها ووهج الشمس فيها .

(٢) عبيدة - بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة - وهو ابن عمرو . ويقال ابن قيس السلماني الكوفي : أسلم فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره . وسلمان - بفتح السين المهملة وسكون اللام . وقد تحرك . والأول المشهور - حى من مراد على المشهور .

والمختار : هو ابن أبي عبيد الثقفى . ولد عام الهجرة . وليست له صحبة . وكان - كما قيل فيه - : المختار غير مختار . وله أخبار غير مرضية جداً . كنيته أبو إسحاق . وأبوه : أبو عبيد ، اسمه مسعود . وكان من جملة الصحابة . وأخته : صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر بن الخطاب . كانت امرأة سالحة .

قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن بين يدي الساعة كذابين »
وفي رواية : قال جابر « فاحذروهم » .

باب الأمر والنهي [٢١٣ : ٤]

٤١٦٩ - عن أبي عبيدة - وهو ابن عبد الله بن مسعود - عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أول ما دخل النقص
على بني إسرائيل : كان الرجل يلقي الرجل فيقول له : اتق الله ، ودع ما تصنع .
فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد . فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه
وقعيدة . فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قال :
(٥ : ٧٨) لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم
- إلى قوله - فاسقون) ثم قال : كلاً والله ، لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن
المنكر ، ولتأخذن على يدي الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطراً ، ولتقصرنه
على الحق قصراً » .

٤١٧٠ - وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه ، زاد « أو ليضربن
الله بقلوب بعضهم على بعض ، ثم ليعننكم كما لعنهم » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن غريب . وذكر

٤١٦٩ - قال الشيخ : قوله « لتأطرنه » معناه : لتردنه عن الجور ، وأصل الأطر : العطف
أو التني . ومنه تأطر العصى ، وهو تثنيه ، قال عمر بن أبي ربيعة :
خَرَجَتْ تَأَطَّرَ فِي الثِّيابِ كَأَنَّهَا أَيْمٌ تَسْتَنْتَ عَنْ كَثِيبٍ أَهْيَلًا ^(١)

(١) « الأيم » الحية اللطيفة . و « تسنت » أى علت وارتفعت . وفعلها « سنا »
« الكتيب » ما اجتمع من الرمل واحدودب . و « أهيل » أفعل تفضيل من الانهال . هذا
وفي الديوان « ربح » مكان « أيم » .

أن بعضهم رواه عن أبي عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .
وأخرجه ابن ماجة أيضًا مرسلًا .

وقد تقدم أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه . فهو منقطع
٤١٧١ - وعن قيس - وهو ابن أبي حازم - قال : قال أبو بكر - بعد أن حمد الله
وأثنى عليه - يا أيها الناس ، إنكم تقرأون هذه الآية ، وتضمنونها على غير موضعها
(١٠٥ : ٥) عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) قال عن خالد - وهو
الطحان - وإنا سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا الظالم ،
فلم يأخذوا على يديه : أوشك أن يعصمهم الله بعقاب - وقال عمرو - وهو ابن عون -
عن هشيم : وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من قوم
يُعملُ فيهم بالمعاصي ، ثم يَقْدروا على أن يُغَيِّرُوا . ثم لا يغيروا إلا يُوشِكُ أن
يُعصمهم الله منه بعقاب .

٤١٧٢ - وفي رواية : « ما من قوم يُعملُ فيهم بالمعاصي هم أكثرُ ممن يَعْمَلُهُ » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه . وقال الترمذى : حسن
صحيح . وذكر أن بعضهم رواه مرفوعا . وبعضهم رواه عن أبي بكر قوله -
ولم يرفعه .

٤١٧٣ - وعن ابن جرير ، عن جرير - وهو ابن عبد الله البجلي رضى الله عنه -
قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من رجل يكون في قوم
يُعملُ فيهم بالمعاصي يَقْدرونَ على أن يُغَيِّرُوا [عليه . فلا يغيروا] إلا أصابهم الله
بعقابٍ من قَبْلِ أن يموتوا » .

ابن جرير - هذا - لم يسم . وقد روى : المنذرى بن جرير عن أبيه أحاديث .
واحتج به مسلم .

٤١٧٤ - وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ يَدُهُ فَلْيَغَيِّرْهُ يَدُهُ » .

وقطع هَئاد - وهو ابن السرى - بقية الحديث - يعنى وأتى به محمد بن العلاء أبو كريب بتمامه - « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلْسَانُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلْسَانِهِ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَاكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة مختصراً ومطولاً . وقد تقدم فى كتاب الصلاة .

٤١٧٥ - وعن أبي أمية الشَّعبانى ^(١) - واسمه يُحْمَد ^(٢) ، شامى - قال « سألت أبا ثعلبة الخُشَنَّى فقلت : يا أبا ثعلبة ، كيف تقول فى هذه الآية (١٠٥ : ٥) عليكم أنْفُسُكُمْ ؟ قال : أما والله لقد سألت عنها خيراً ، سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بَلِ اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنَافَؤُا عَنِ الْمُنْكَرِ ، فَإِذَا

(١) « الشعبانى » بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة ، وبعدها باء بواحدة ، وبعد الألف نون : منسوب إلى شعبان بن عمرو بن قيس قبيلة من حمير . واسم شعبان : حسان . وسمى شعبان : لأنه مات ودفن بموضع يدعى ذا شعبين . وقيل : شعبة . جبل باليمن ، وهو ذو شعبين نزله حسان هذا وولده . فتنسبوا إليه . فمن كان منهم بالكوفة يقال لهم : شعبيون . منهم عامر الشعبي . ومن كان بالشام يقال لهم : شعبانيون . ومن كان بمصر والغرب يقال لهم : الأشعوبة . ومن كان باليمن يقال لهم : آل ذى الشعين . وكلهم يريد شعبان هذا . وقيل : إن عامراً الشعبي منسوب إلى شعب همدان . اهـ من هامش للنذرى .

(٢) « يحمّد » بضم الياء آخر الحروف ، وسكون الحاء المهملة وبعدها ميم مكسورة ودال مهملة . هكذا قيده الأمير أبو نصر وغيره وقيده بعضهم بفتح الياء . « والخشنى » منسوب إلى خشين . بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وباء آخر الحروف ساكنة ونون . وهو خشين بن النمر بن وبرة ، بطن من قضاة ، وعامتهم بالشام ، وفى فزارة أيضاً : خشينى . اهـ . من هامش للنذرى .

رَأَيْتَ شُحًّا مَطَاعًا، وَهَوًى مَتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ
فَعَلَيْكَ - يَعْنِي بِنَفْسِكَ - وَدَعَّ عَنْكَ الْعَوَامَّ. فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ الصَّبْرُ فِيهَا
مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ -
وَزَادَنِي غَيْرُهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ»

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَبُو ثَعْلَبَةَ: اسْمُهُ جَرُثُومٌ. وَأَبُو أُمِيَّةٍ: اسْمُهُ يُحْمَدُ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ.

وَفِي اسْمِ أَبِي ثَعْلَبَةَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ. قِيلَ: جَرُثُومَةٌ. وَقِيلَ: جُرْهُمٌ. وَقِيلَ:

عَمْرُو. وَقِيلَ: الْأَشْرُ. وَقِيلَ: الْأَشْقُ. وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِي اسْمِ أَبِي أُمِيَّةٍ اخْتِلَافٌ. قِيلَ فِيهِ: نَاشِرٌ، وَنَاشِبٌ، وَجَرْمٌ. وَقِيلَ:

غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ «وَزَادَنِي غَيْرُ عَتَبَةٍ - وَذَكَرَ

مَا تَقْدُمُ»

وَعَتَبَةٌ - هَذَا - هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ: عَتَبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ الْهَمْدَانِيُّ الشَّامِيُّ. وَثَقَّهُ

غَيْرُ وَاحِدٍ. وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

٤١٧٦ - وَعَنْ عِمَارَةَ بْنِ عَمْرٍو - وَهُوَ عِمَارَةُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ

النَّجَّارِيِّ الْمَدَنِيِّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «كَيْفَ بَكُمْ بَرِّمَانٍ - أَوْ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَنٌ - يُغْرَبَلُ

النَّاسُ فِيهِ غَرَبَلَةٌ^(١)، تَبْقَى خِثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ، قَدْ مَرَجَّتْ عُيُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ،

(١) أَيْ يَذْهَبُ بِخِيَارِهِمْ، وَيَبْقَى أَرَاذِلُهُمْ، كَمَا يَفْعَلُ مِنَ يَغْرِبَلُ الطَّعَامَ بِالْغَرَبَالِ. وَالْمَغْرِبَلُ:

الْمُتَقَيِّ. كَأَنَّهُ نَقِيٌّ بِالْغَرَبَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْغَرَبَلَةِ. وَهِيَ: الْقَتْلُ. وَمِنْهُ:

أَيْدِي الْمُلُوكِ عِنْدَهُ مَغْرِبَلَةٌ تَقْتُلُ ذَا الذَّنْبِ وَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ

وَاخْتَلَفُوا ، فَكَانُوا هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - فَقَالُوا : كَيْفَ بَنَى رَسُولُ اللَّهِ ؟
 قَالَ : تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّةٍ - كُمْ
 وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّةٍكُمْ .
 وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

١٧٧ ٤ - وعن عكرمة - مولى عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - عنه ، قال « بينما
 نحن حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ ذَكَرَ الْفِتْنَةَ ، فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ النَّاسَ
 قَدْ مَرَجَتْ عُهْدُهُمْ ، وَخَفَّتْ أَمَانَاتُهُمْ وَكَانُوا هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - قَالَ :
 فَقُمْتُ إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ أَفْعَلُ عِنْدَ ذَلِكَ ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ؟ قَالَ : الْزِمْ بَيْتَكَ
 وَأَمْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ ، وَخُذْ بِمَا تَعْرِفُ ، وَدَعْ مَا تُنْكِرُ . وَعَلَيْكَ بِأَمْرِ خَاصَّةٍ
 نَفْسِكَ ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ » .
 وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

وفى إسناده : هلال بن خبَّاب أبو العلاء ، وثقه الامام أحمد ويحيى بن معين
 وقال أبو حاتم الرازى : ثقة صدوق . وكان يقال : تغير قبل موته من كبر السن .
 وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .
 وقال أبو جعفر العقيلي : كوفى ، فى حديثه وهم . وتغير بأخرية ، وذكر
 له هذا الحديث .

١٧٨ ٤ - وعن عطية العوفى ، عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه ، قال :

١٧٨ ٤ - قال الشيخ : إما صار ذلك أفضل الجهاد ، لأن من جاهد العدو ، وكان متردداً بين
 رجاء وخوف لا يدرى : هل يُغْلِبَ أَوْ يُغْلَبُ ؟ وصاحب الساطان مقهور فى يده ، فهو إذا
 قال الحق ، وأمره بالمعروف ، فقد تعرَّضَ للتلغ ، وأهدف نفسه للهلاك ، فصار ذلك أفضل
 أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف . والله أعلم .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَفْضَلُ الْجِهَادِ : كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ،
أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ . »

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب من هذا
الوجه . هذا آخر كلامه .
وعطية العوفى : لا يحتج بحديثه .

٤١٧٩ - وعن عدى بن عدى ، عن الثرسى - وهو ابن عميرة الكندى - عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا عُثِمَتِ الْخَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ كَانَ مَنْ شَهِدَهَا
فَكَرَّهَا - وَقَالَ مَرَّةً : أَنْكَرَهَا - كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهَا . وَمَنْ غَابَ عَنْهَا
فَرَضِيهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا » .

٤١٨٠ - وعن عدى بن عدى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحوه ، قال
« مَنْ شَهِدَهَا فَكَرَّهَا كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهَا »
وهذا مرسل .

٤١٨١ - وعن أبي البختري - وهو سعيد بن فيروز الطائى - قال : أخبرنى مَنْ
سمع النبي صلى الله عليه وسلم - وقال سليمان ، وهو ابن حرب - قال :
حدثنى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « لَنْ يَهْلِكَ النَّاسُ حَتَّى يَعْذِرُوا ، أَوْ يُعْذِرُوا ، مِنْ أَنْفُسِهِمْ » .

٤١٨١ - قال الشيخ : فسر أبو عبيد فى كتابه ، وحكى عن أبى عبيدة أنه قال : معنى
« يعذروا » أى تكثر ذنوبهم وغيوبهم ، قال : وفيه لفتان ، يقال : أعذر الرجل إعذاراً
إذا صار ذا عيب وفساد ، قال : وكان بعضهم يقول : عذر يعذر بمعناه ، ولم يعرفه الأصمعى .
قال أبو عبيد : وقد يكون يعذروا - بفتح الياء - بمعنى يكون لمن بعدهم العذر فى ذلك
والله أعلم .

[باب قيام الساعة ^(١)] [: ٢١٩]

٤١٨٢ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام . فقال : أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هذه ؟ فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد . قال ابن عمر : فوهل الناس من مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك . فيما يتحدّثون عن هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض ، يريد أن ينخرم ذلك القرن » . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

[قد أخرج مسلم في صحيحه « أن أبا الطفيل ، عامر بن واثلة - آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأن وفاته : كانت سنة مائة من الهجرة » .

وذكر غيره : أن أبا الطفيل مات سنة عشر ومائة . وكان تحرم ذلك القرن في هذا التاريخ ، كما أخبر صلى الله عليه وسلم ^(٢)] .

٤١٨٣ - وعن أبي ثعلبة الخشنى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَنْ يَعْبُرَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ » .

٤١٨٤ - وعن سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إني لأرجو أن لا تعجز أمتي عند ربها : أن يؤخرهم نصف يوم . قيل لسعد : وكم نصف ذلك اليوم ؟ قال : خمسمائة سنة » .

« آخر كتاب الملاحم »

(١) العنوان زيادة من رواية ابن داسة .

(٢) من هامش النذرى . وهو أشبه بكلام النذرى .

أول كتاب الحدود

الحكم فيمن ارتد [٢٢٢ : ٤]

٤١٨٥ - عن عكرمة أن علياً رضي الله عنه « أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لم أكن لأحرقهم بالنار ، إن رسول الله صلى الله

٤١٨٥ - قوله « ويح ابن عباس » لفظه لفظ الدعاء عليه . ومعناه المدح له والاعجاب بقوله . وهذا كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبي بصير^(١) : « ويل أمه مسيرُ حَرْبٍ » وكقول عمر رضي الله عنه ، حين أعجبه قول الوداعي في تفضيل سُهان الخليل على المقاريف^(٢) « هَبَّت الوداعي أمه ، لقد أذكَّرت به » يريد ما أعلمه ، أو ما أصوب رأيته ، أو ما أشبه ذلك من الكلام . وكقول الشاعر :

هوت أمه ما يبعث الصبحُ غادياً وماذا يرد الليلُ حين يؤوب
ويقال : وَبِح ، وَوَيْس : بمعنى واحد . وقيل « ويح » كلمة رخعة . وروى ذلك عن الحسن .

وقد اختلف الناس فيما كان من على رضي الله عنه في أمر المرتدين . فروى عكرمة : أنه أحرقهم بالنار .

وزعم بعضهم : أنه لم يحرقهم بالنار ، ولكنه حفر لهم أسراباً ودَحَّن عليهم واستتابهم ، فلم يتوبوا حتى قتلهم الدخان .

(١) أبو بصير : هو عتبة بن أسيد الثقفي ، حليف بني زهرة ، كان مستضعفاً محبوباً بمكة . جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلح الحديبية . فأرسل أهل مكة رجلين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرداه ، فخرجا به حتى إذا كان بذى الحليفة خدع أحدهما حتى أخذ سيفه فضرب به عنقه ، ورجع الآخر يشتد حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ويل أمه مسير حرب » وفي رواية « ويل أمه محش حرب » ثم لحق أبو بصير بسيف البحر - في قصة طويلة في أسد الغابة وغيره من كتب السير .
(٢) المقرف من الخيل : الهجين الذي أمه برذونة وأبوه عربي ، أو بالعكس .

عليه وسلم قال : لَا تَعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ . وَكُنْتُ قَاتِلَهُمْ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ : وَيَيْحَ أُمِّ ابْنِ عَبَّاسٍ »

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصِرًا وَمَنْطُولًا .

٤١٨٦ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا يَأْخُذِي ثَلَاثُ : الثِّبْتُ الزَّأْنَى . وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجِبَاعَةِ »

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٤١٨٧ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

واحتج أهل الرواية الأولى بقول الشاعر فيهم :

ما أشدنا ابن الأعرابي عن أبي ميسرة عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن بعضهم

في هذه القصة :

لَتَرَّمْ بِي الْمَنَاسِيَا حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تَرَمْ بِي فِي الْحَضْرَتَيْنِ

إِذَا مَا قَرَّبُوا حَطْبًا وَنَارًا فَذَلِكَ الْمَوْتُ نَقْدًا غَيْرَ دِينِ

زَعَمُوا : أَنَّهُ حَقَّرَ لَهُمْ حَقْرًا وَأَشْعَلَ النَّارَ ، وَأَمَرَ أَنْ يرمى بِهِمْ فِيهَا .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ قَتَلَ رَجُلًا بِالنَّارِ ، فَأَحْرَقَهُ بِهَا : هَلْ يَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَحْرَقُ الْقَاتِلُ بِالنَّارِ .

وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَاسْحَقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ .

وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْمَزِيْزِ .

وَقَالَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : يَقْتُلُ بِالسَّيْفِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ .

٤١٨٧ - قلت : في هذا الحديث دلالة على أن الإمام البخاري في أمر الحارثيين بين أن يقتل ،

أو يصلب ، أو ينفى من الأرض .

« لَا يَحِلُّ دَمُ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، فَانْهَ يُرْجَمَ ، وَرَجُلٌ خَرَجَ مُحَارِبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ . فَإِنَّهُ يُقْتَلُ ، أَوْ يُصَلَّبُ ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ ، أَوْ يُقْتَلُ نَفْسًا فَيُقْتَلُ بِهَا »
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

٤١٨٨ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ

وإلى هذا ذهب مالك بن أنس وأبو ثور .

وروى عن الحسن ومجاهد وعطاء والنخعي .

وقال الشافعي : تقام عليهم الحدود بقدر جنائياتهم . فمن قتل منهم ، وأخذ مالا : قتل وصلب . وإذا قتل ، ولم يأخذ مالا : قتل ولم يصلب ، ودفع إلى أوليائه ليدفنوه . ومن أخذ مالا ولم يقتل : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وخُلِّي ، ومن حضر وهيب وكثر . أو كان رذءاً يدفع عنهم : عُرِّرَ وحبس .

وروى معنى ذلك عن ابن عباس ، إلا أنه قال « إن لم يقتل ولم يأخذ مالا : نفي » .

ومن ذهب إلى قول ابن عباس : قتادة والنخعي .

وقال الأوزاعي نحوه من ذلك .

ومذهب أبي حنيفة وأصحابه قريب من ذلك .

وفي قوله « أو يقتل نفساً فيقتل بها » مستدلٌّ من جهة العموم لمن رأى قتل الحر بالعبد .

٤١٨٨ - قلت : الظاهر من هذا الخبر : أنه رأى قتله من غير استتابة .

وذهب إلى هذا الرأي عبيد بن عمير وطاوس .

وقد روى ذلك أيضاً عن الحسن البصري .

وروى عن عطاء أنه قال : إن كان أصله مسلماً فارتد ، فإنه لا يستتاب . وإن كان

مشرکاً فأسلم ثم ارتد ، فإنه يستتاب .

أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ، فكلّاهما سأل العمل ، والنبي صلى الله عليه وسلم ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا موسى ؟ أو يا عبد الله بن قيس ؟ قلت : والذي بيمتك بالحق ما أظلماني على ما في أنفسهما ، وما شعرتُ أنهما يطلبان العمل ، قال : فكأنني أنظرُ إلى سِوَاكَه تحتَ شَفَتِهِ قَلَصْتُ ، قال : لن نَسْتَعْمِلَ أولَا نَسْتَعْمِلُ ، على علمنا من أَرَادَهُ ، ولكن اذهب أنت يا موسى ، أو يا عبد الله ابن قيس . فبعثه على اليمين . ثم أتبعه مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، قال : فلما قَدِمَ عليه معاذُ بن جبل قال : انزلْ ، وألّقِ له وِسَادَةً ، فإذا رجلٌ عنده مُوْتَقٌ ، قال : ما هذا ؟ قال : هذا كان يهودياً فأسلم ، ثم راجعَ دينه دينَ السَّوءِ ، قال : لا أجلسُ حتى يُقْتَلَ ، قضاءَ الله ورسوله ، قال : اجلس ، نعم ، قال : لا أجلسُ حتى يُقْتَلَ ، قضاءَ الله ورسوله . ثلاثَ مرارٍ - فأمر به فقتل ، ثم تذاكرا قيامَ الليل ، فقال

وقال أكثر أهل العلم : لا يقتل حتى يستتاب ، إلا أنهم اختلفوا في مدة الاستتابة . فقال بعضهم : يستتاب ثلاثة أيام . فإن تاب وإلا قتل .
 روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وبه قال أحمد بن حنبل وإسحق .
 وقال مالك بن أنس : أرى الثلاث حسناً ، وإنه ليمجبنى .
 وقال أبو حنيفة وأصحابه : يستتاب ثلاث مرات في ثلاثة أيام .
 وقال الشافعي في أحد قوليه : يستتاب . فإن تاب وإلا قتل مكانه ، قال : وهذا أقيس في النظر .

وعن الزهري : يستتاب ثلاث مرات . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .
 قلت : وروى أبو داود هذه القصة من طريق الحُمَّانِي عن بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى فقال فيها : « وكان قد استتيب قبل ذلك » فرواها من طريق المسعودي عن القاسم ، قال « فلم يترك حتى ضرب عنقه ، وما استتابه » .

أحدهما معاذُ بن جبل : أما أنا فأنام وأقوم ، أو أقوم وأنام ، وأرجو في نَوْمِي ما أرجو في قَوْمِي »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٤١٨٩ - وعن طلحة بن يحيى وبُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة ، عن أبي بُرْدَة ، عن أبي موسى رضى الله عنه : قال « قدم على معاذُ وأنا باليمن ، ورجلٌ كان يهودياً فأسلم ، وارتدَّ عن الإسلام ، فلما قدم معاذُ قال : لا أنزل عن دَابَّتِي حتى يقتل ، فقتل ، قال أحدهما : وكان قد استُتِيب قبل ذلك »

٤١٩٠ - وعن الشيبانى - وهو أبو إسحاق سليمان بن قَيْرُوز . ويقال : سليمان بن خاقان الكوفى - عن أبي بُرْدَة - بهذه القصة - قال « فُلِّقَ أبو موسى برجلٍ قد ارتد عن الإسلام ، فدعاه عشرين ليلة ، أو قريباً منها ، فجاء معاذُ ، فدعاه ، فأُتِيَ ، فَضْرَبَ عُنُقَهُ »

قال أبو داود : ورواه عبد الملك بن عُمَيْر عن أبي بُرْدَة ، لم يذكر الاستتابة وهذا الذى علَّقه أبو داود : قد أخرجه البخارى فى صحيحه مرسل عن أبي بُرْدَة ، قال : « بعث النبىُّ صلى الله عليه وسلم معاذاً » بطوله . وليس فيه ذكر الاستتابة .

قال أبو داود : رواه ابن فضيل عن الشيبانى عن سعيد بن أبي بُرْدَة عن أبيه عن أبي موسى ، لم يذكر فيه الاستتابة .

وهذا الذى علَّقه أيضاً أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحهما .

٤١٩١ - وعن المسعودى ، عن القاسم ، بهذه القصة ، قال « فلم ينزل حتى ضرب عنقه ، وما استتابه »

المسعودى - هذا - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عُثْبَة بن عبد الله بن

عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، المعروف بالمسعودي . وقد تكلم فيه غير واحد . وَتَغَيَّرَ بِأَخْرَجَ . واستشهد به البخاري .

والقاسم - هذا - هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي . وهو ثقة .

٤١٩٢ - وعن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال « كان عبد الله ابن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأزله الشيطان ، فَلَاحَقَ بالكفار ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يقتل يوم الفتح فاستجار له عثمان بن عفان ، فأجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وأخرجه النسائي .

وفي إسناده : علي بن الحسين بن واقد . وفيه مقال . وقد تابعه عليه علي بن الحسين بن شقيق ، وهو من الثقات .

٤١٩٣ - وعن سعد - وهو ابن أبي وقاص رضي الله عنه - قال « لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان ، فجاء به حتى أوقفه على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، بايع عبداً لله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ثلاثاً - كل ذلك يأتني ، فبايعه بعد ثلاث ، ثم أقبل على أصحابه فقال : أما كان فيكم رجل رشيد ، يقوم إلى هذا حين رآني كَفَفْتُ عن بيعته فيقتله ؟ فقالوا : ما ندرى يا رسول الله ما في نفسك . ألا أومأت لنا بعينك ؟ قال : إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين » . وأخرجه النسائي .

وفي إسناده : اسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي . وقد أخرج له مسلم . ووثقه الامام أحمد . وتكلم فيه غير واحد .

٤١٩٤ - وعن الشعبي ، عن جرير - وهو ابن عبد الله البجلي رضى الله عنه - قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى الشَّرِّكَ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ »

وأخرجه مسلم والنسائي .

ولفظ مسلم « أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ »

وفى لفظ « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ »

وفى لفظ « أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ »

وأخرجه النسائي باللفظ الذى ذكره أبو داود .

وفى لفظ له « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ . وَإِنْ مَاتَ مَاتَ كَافِرًا »

وَأَبَقَ غُلَامٌ لَجَرِيرٍ فَأَخَذَهُ فَضْرَبَ عُنُقَهُ .

وفى لفظ « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ » .

باب الْحَكْمِ فِيمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢٢٦ : ٤]

٤١٩٥ - عن ابن عباس رضى الله عنهما « أَنْ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلِدَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَقَعُ فِيهِ . فَيَنْهَاهَا . فَلَا تَنْتَهَى ، وَيَرْجُرُهَا ، فَلَا تَنْزَجِرُ ، قَالَ : فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ جَعَلَتْ تَقْعُقُ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَشْتُمُهُ ، فَأَخَذَ

٤١٩٥ - « الْمَقُولُ » شِبْهُ الْمِشْمَلِ . وَنَصَلَهُ دَقِيقٌ مَاضٍ .

وفيه بيان أن سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم مُهْدَرُ الدَّمِ .

وذلك أن السبَّ منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتداد عن الدين . ولا أعلم أحداً

من المسلمين اختلف فى وجوب قتله . ولكن إذا كان الساب ذمياً فقد اختلفوا فيه .

فقال مالك ابن أنس : من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل ،

إلا أن يسلم ، وكذلك قال أحمد بن حنبل .

المِقُول ، فوضعه في بطنها ، واتكأ عليها فقتلها ، فوقع بين رجلها طفلٌ ، فَلَطَنَتْ ما هناك بالدم ، فلما أصبح ذُكِرَ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجمع الناس فقال : أَنشد الله رجلاً فعل ما فعل ، لى عليه حقٌ ، إلا قام . قال : فقام الأعمى يَتَخَطَّى الناسَ ، وهو يَتَزَلَّزَلُ ، حتى قعد بين يَدَيِ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبُها ، كَانَتْ تَشْتِمُكَ وتَقَعُ فيكَ . فَأَنهاها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر ، ولِى منها ابنان مثلُ اللؤلؤتين ، وكانت بى رَفِيقَةٍ ، فلما كانت البارحة جعلتُ تَشْتِمُكَ وتَقَعُ فيكَ . فأخذت المِقُول فوضَعْتُهُ في بطنها واتَّكَأْتُ عليها حتى قتلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألا اشْهَدُوا : أَنَّ دَمَهَا هَدَرٌ

وأخرجه النسائي .

٤١٩٦ - وعن الشعبي ، عن علي رضي الله عنه « أن يهوديةً كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقع فيه ، خَفَقَهَا ^(١) رجلٌ ، حتى ماتت ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دَمَهَا »

ذكر بعضهم : أن الشعبي سمع من علي بن أبي طالب . وقال غيره : إنه رآه

وقال الشافعي : يقتل الذمي إذا سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وتبرأ منه الذمة .

واحتج في ذلك بخبر كعب بن الأشرف . وقد ذكرناه في كتاب الجهاد .

وحكى عن أبي حنيفة أنه قال : لا يقتل الذمي بشتم النبي صلى الله عليه وسلم ، ما هم عليه من الشرك أعظم .

(١) « الخفق » كل ضرب بشيء عريض . يقال : خفقه بالسيف يخفقه - يكسر الفاء ،

وضمها - إذا ضربه به ضربة خفيفة

٤١٩٧ - وعن أبي بَرزة - واسمه : نَضْلَةُ بن عبيد وقيل غير ذلك رضى الله عنه - قال « كنت عند أبي بكر رضى الله عنه . فتَغَيَّظَ على رجل ، فاشتدَّ عليه ، فقلت تأذنُ لى يا خليفةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أضربُ عنقه ؟ قال : فأذهبتُ كلتى غَضَبِهِ . فقام فدخل . فأرسل إلىَّ ، وقال : ما الذى قلتَ آنفاً ؟ قلت : اتذُنُ لى أضربُ عنقه ، قال : أكنتَ فاعلاً ، لو أمرتُك ؟ قلت : نعم ، قال : لا . والله ما كانت لبشرٍ بعد محمدٍ صلى الله عليه وسلم » وأخرجه النسائي .

[قال أحمد بن حنبل ، فى معنى هذا الحديث : أرى أنه لم يكن لأبى بكر أن يقتل رجلاً إلا بإحدى الثلاث التى قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس » وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقتل . وقال غيره : فيه دليل على أن التعزير ليس بواجب . وللإمام أن يعزر فيما يستحق به التأديب . وله أن يعفو ولا يفعل ذلك . ويحتمل أن يقال : إن تغَيَّظَهُ واشتداده عليه تعزير مثله . وفيه حجة على ذلك ^(١)]

٤١٩٨ - قلت : أخبرنى الحسن بن يحيى عن ابن المنذر قال : قال أحمد بن حنبل فى معنى هذا الحديث « أى لم يكن لأبى بكر أن يقتل رجلاً إلا بإحدى الثلاث التى قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم : كفر بعد إيمان ، وزناً بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس . وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقتل » . قلت : وفيه دليل على أن التعزير ليس بواجب . وللإمام أن يعزر فيما يستحق به التأديب . وله أن يعفو فلا يفعل ذلك .

(١) من هامش الأصل ويشبه كلام المنذرى .

باب في المحاربة [٢٢٧ : ٤]

٤١٩٨ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن قوماً من عُكْلٍ ، أو قال : من عُرَيْيَةَ ، قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاجتَوُوا المدينة ، فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بِلِقَاحٍ ، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا ، فلما صَحُّوا قتلوا راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستاقوا النَعَمَ ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم من أول النهار ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم ، فما ارتفع النهار حتى جىء بهم ، فأمر بهم : ففقطعت أيديهم وأرجلهم . وسَمَرُ أعينهم ، وألقوا في الحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فلا يُسْقُونَ » .

قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله » .

[« سمر أعينهم » بالميم المخففة . وقيدها بعضهم بالتشديد . والأول : أوجه ، يعنى كلهم بمسامير محماة .

و « سمل » باللام والراء . قيل : هما بمعنى واحد . والراء تبدل من اللام . وقيل : باللام : فقَوَّها بشوك أو غيره . وقيل : بحديدة محماة تُدَنَّى من العين ، حتى

٤١٩٨ - قوله « فاجتووا المدينة » معناه عافوا المقام بالمدينة . وأصابهم بها الجوى في بطونهم . يقال : اجتويت المسكان : إذا كرهت الإقامة به لضرر يلحقك فيه . واللقاح ذوات الدَّرِّ من الإبل واحدها : لِقْحة .

قوله « سمر أعينهم » يريد أنه كلهم بمسامير محماة . والمشهور من هذا في أكثر الروايات « سمل » باللام ، أى قفا أعينهم . قال أبو ذؤيب :

فالعين بَعدمُ كانَ جِدَاقها سَمِلَتْ بِشَوْكٍ . فعى عور تَدَمَعُ

يذهب نظرها . وعلى هذا تنفق مع رواية من قال : بالراء ، وقد تكون هذه الحديدية مسمارا . وكذلك أيضا : قد يكون فقؤها بالمسار . وسماها به ، كما يُفعل ذلك بالشوك .

وقوله « وما حسمهم » الحسم : كي العرق بالنار ، لينقطع الدم . قيل : لم يحسمهم النبي صلى الله عليه وسلم لأن قتلهم كان واجبا بالردة . فلا يحسم من تطلب نفسه . فان حسم نفسه لم يمنع . وأما من وجب عليه قطع يد : فالعلماء يجمعون على أنه لا بد من حسمها . لأنه أقرب إلى البرء وأبعد من التلف .

و « القافة » جمع القائف . وهو ههنا الذى يتبع الآثار ويعرفها ، ويطلب الضالة والهارب .

والقائف أيضا : الذى يعرف الأشباه : فيعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه . و « يكدم الأرض » يتناولها بفيه ، ويعض عليها بأسنانه . والكدم : العض بأدنى الفم . يقال : كدمه يكدمه ويكدمه .

وروى فى الحديث « فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إبل الصدقة » وفى رواية « ما أجِدُ لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتوها »

وفى الحديث من الفقه : أن إبل الصدقة قد يجوز لأبناء السبيل شرب ألبانها . وذلك أن هذه اللقاح كانت من إبل الصدقة ، روى ذلك فى هذا الحديث من غير هذا الطريق . حدثناه ابن الأعرابي حدثنا الزعفراني حدثنا عمر حدثنا حماد حدثنا حميد وقتادة وثابت عن أنس - فذكر القصة - وقال « فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إبل الصدقة » . وفيه إباحة التداوى بالحرم عند الضرورة . لأن الأوبال كلها نجسة من مأكول اللحم وغير مأكوله .

والروايتان صحيحتان . ووجه الجمع : أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له إبل من نصيبه من المغنم . وكان يشرب لبنها . وكانت ترعى مع إبل الصدقة ، فأخبر مرة عن إبله ، ومرة عن إبل الصدقة .

وترك سقى النبي صلى الله عليه وسلم لهم الماء عقوبة لما جازوا سقى النبي صلى الله عليه وسلم اللبن بالردة والحراية . أراد أن يعاقبهم على كفر هذا السقى بالإعطاش .

وروى عن سعيد بن المسيب - وذكر هذا الحديث - فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « عَطَشَ الله من عَطَشَ آل محمد الليلة ^(١) » فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته صلى الله عليه وسلم .

و «عكل» - بضم العين المهملة وسكون الكاف وبعدها لام - قبيلة نسبت إلى عُكْل ، وهي امرأة حَصَنَت ولد عوف بن إياس بن قيس بن عوف بن عبد مناة بن أد بن طابخة ، فغلبت عليهم . فنسبوا إليها .

و «عرينة» بطن من بجيلة . وهي بضم العين وفتح الراء المهملتين ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها نون مفتوحة ، وتاء تأنيث .

و «اجتووا المدينة» أصابهم الجوى . وهو داء الجوف إذا تطاول .

وقيل : «اجتووها» استوبلوها واستوخموها . وجاء ذلك مفسرا . ومعناه :

كرهوها للمرض الذى أصابهم بها .

ومتهم من فرق بين «اجتووا» و «استوبلوا» فجعل «اجتووا» كرهوا

الموضع ، وإن وافق و «استوبلوا» إذا لم يوافقهم .

(١) وهذا - والله أعلم - بعيد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يدعو على ضيفه . وما كان يعلم الغيب .

و « اللقاح » ذوات الألبان من الإبل . واحدها لقحة - بكسر اللام
وفتحها . وقيل : إنما يقال لقحة : بمد شهر أو شهرين ، أو ثلاثة بعد ولادتها .
ثم هي بمد ذلك لبون .

وقد روى عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال « إنما سمى النبي صلى الله
عليه وسلم أعين العرنيين ، لأنهم سمّوا أعين الرعاء ، رعاء النبي صلى الله عليه
وسلم ^(١) .

٤١٩٩ - وفي رواية : « فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْجِيَتْ ، فَكَحَلَهُمْ ، وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ
وَأَرْجُلَهُمْ ، وَمَا حَسَمَهُمْ » .

٤٢٠٠ - وفي رواية : « فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبهم قَافَةً .
قال : فَأُتِيَ بِهِمْ ، قال : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ (٥ : ٣٣) إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ
يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا - الْآيَةُ » .

٤٢٠٠ - « القافة » جمع القائف . وهو الذى يتبع الأثر ، ويطلب الضالة والهارب .
قلت : وقد اختلف الناس فيمن نزلت فيهم هذه الآية .
فروى مدرجاً في هذا الخبر : أنها نزلت في هؤلاء ، وقد ذكر أبو قلابة « أن هؤلاء
قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله » .
وذهب الحسن البصرى أيضاً : إلى أن الآية إنما نزلت في الكفار دون المسلمين .
وذلك : أن المسلم لم يحارب الله ورسوله .

وقال أكثر العلماء : نزلت الآية في أهل الإسلام ، والدليل على ذلك قوله
(٥ : ٣٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وَالْإِسْلَامُ
يَحْتَقِنُ الدَّمَّ قَبْلَ الْقُدْرَةِ وَبَعْدَهَا . فعمل أن المراد به المسلمون .

(١) ما بين الربيعين كان بطيارة ملحقة بأصل المنذرى . وهى أشبه بكلام المنذرى

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٤٢٠١ - وعن ثابتٍ وقتادةٍ ومُحمّد، عن أنس بن مالك - ذكر هذا الحديث -
 فقال أنس « لقد رأيتُ أحدَهم يَكْدِمُ الأرضَ بِفِيهِ عَطَشًا ، حتى ماتوا » .
 وأخرجه مسلم من حديث مُحمّد الطويل وعبد العزيز بن صُهيب عن أنس .
 وأخرجه البخارى تعليقاً من حديث قتادة عن أنس .
 وأخرجه الترمذى عن ثلاثهم .

فأما قوله « يحاربون الله ورسوله » فعناه يحاربون المسلمين الذين هم حزب الله وحزب
 رسوله . فأضيف ذلك إلى الله وإلى الرسول ، إذ كان هذا الفعل فى الخلاف لأمرهما راجعاً
 إلى مخالفتهما ، وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث القدسى « من آذى لى ولياً فقد
 بارزته بالمحاربة » .

٤٢٠١ - قوله « يكدم الأرض » أى يتناولها بضمه ، وبعض عليها بأسنانه ، وأصل السكدم :
 العض ، والعرب تقول فى قِلَّةِ المرعى : مابقيت عندنا إلا كدامة ترعاها الإبل . أى مقدار
 ماتتناوله بمقادير أسنانها .

وقد اختلف الناس فى تأويل هذا الصنيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 وقد روى عن ابن سيرين : أن هذا إنما كان منه قبل أن تنزل الحدود .
 وعن أبى الزناد أنه قال : « لما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بهم أنزل الله
 الحدود . فوعظه ونهاه عن المثلة . فلم يعد » .
 قلت : وروى سليمان التيمى عن أنس « أن النبى صلى الله عليه وسلم إنما سمل أولئك
 لأنهم سملوا أعين الرعاة » .

حدثني الحسن بن يحيى عن أبى المنذر عن الفضل بن سهل الأعرج عن يحيى بن غيلان
 عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمى .
 يريد أنه إنما اقتص منهم على مثال فعلهم .

وأخرجه النسائي من حديث قتادة وثابت .

وأخرجه ابن ماجة من حديث محمد عن أنس .

٤٢٠٢ - وعن قتادة ، عن أنس بن مالك ، بهذا الحديث ، نحوه ، زاد فيه :
« ثم نهى عن المثلثة » .

وأخرجه النسائي .

٤٢٠٣ - وعن ابن عمر رضی الله عنهما « أن ناساً أغاروا على إبل النبي صلى الله عليه وسلم . فاستاقوها ، وارتدوا عن الإسلام . وقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً ، فبعث في آثارهم ، فأخذوا ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، قال : ونزلت فيهم آية المحاربة ، وهم الذين أخبر عنهم أنس بن مالك الحجاج حين سأله » .
وأخرجه النسائي .

٤٢٠٤ - وعن أبي الزناد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه ، وسمل أعينهم بالنار ، عاتبه الله تعالى في ذلك ، فأنزل الله تعالى (٥ : ٣٣) إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو يُنفوا (الآية) » .

٤٢٠٣ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : قد ذكر مسلم في صحيحه عن أنس قال « إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين أولئك ، لأنهم سملوا أعين الرعاء »

وذكر ابن إسحق : أن هؤلاء كانوا قد مثلوا بالراعى ، فقطعوا يديه ورجليه ، وغرزوا الشوك في عينيه ، فأدخل المدينة ميتاً على هذه الصفة .

وترجمة البخارى في صحيحه تدل على ذلك ، فانه ساقه في باب « إذا حرق المسلم ، هل يحرق ؟ » فذكره .

وذكر البخارى أيضاً أنهم كانوا من أهل الصفة ، وذكر أنه لم يحسمهم حتى ماتوا .

وهذا مرسل . وأخرجه النسائي مرسلًا .

٤٢٠٥ - وعن محمد بن سيرين ، قال : « كان هذا قبل أن تنزل الحدود - يعني حديث أنس » .

٤٢٠٦ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقْتَلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنْفَوْا من الأرض - إلى قوله - غفور رحيم) . نزلت هذه الآية في المشركين ، فن تاب منهم قبل أن يُقَدَّرَ عليه لم يمنعه ذلك أن يُقامَ فيه الحد الذي أصابه .
وأخرجه النسائي .

وفى إسناده : على بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

باب في الحد يُشْفَعُ فيه [٤ : ٢٣٠]

٤٢٠٧ - عن عائشة رضى الله عنها « أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْخَزْمِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا ؟ تَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالُوا : وَمَنْ ؟

٤٢٠٧ - إنما أنكر عليه الشفاعة في الحد : لأنه إنما أَشْفَعَ إليه بعد أن بلغ ذلك رسول الله صلى عليه وسلم ، وارتفعوا إليه فيه ، فأما قبل أن يبلغ الإمام فإن الشفاعة جائزة ، والستر على المذنبين مندوب إليه .

وقد روى ذلك عن الزبير بن العوام ، وابن عباس رضى الله عنهما . وهو مذهب الأوزاعي .

وقال أحمد بن حنبل : تَشَفَّعَ في الحد ما لم يبلغ السلطان .

يَحْتَرِيءُ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أَسَامَةُ، أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ، فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِيمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٢٠٨ - وعنهما رضى الله عنها، قالت « كانت امرأة مخزومية ^(١) تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها - وقصّ نحو حديث الليث، يعنى الحديث الذى قبله - قال « فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها » وأخرجه مسلم .

وقال مالك بن أنس: من لم يُعرف بأذى الناس . وإنما كانت تلك منه زلة فلا بأس أن يشفع له ، ما لم يبلغ الإمام .
وفيه دليل : على أن القطع لا يزول عن السارق بأن يوهب له المتاع ، ولو كان ذلك مسقطاً عنه الحد لأشبه أن يطلب أسامة إلى المسروق منه أن يهبه منها . فيكون ذلك أعود عليها من الشفاعة .

٤٢٠٨ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث المخزومية ثم قال : وهذا الحديث قد ذهب إليه الإمام أحمد وإسحق .
وأعل بعض الناس الحديث بأن معمرآ تفرد من بين سائر الرواة بذكر « العارية » في هذا الحديث . وأن الليث ويونس وأيوب بن موسى رووه عن الزهرى، وقالوا « سرقته » ومعمر لا يقاومهم .
قالوا : ولو ثبت ، فذكر وصف العارية إنما هو للتعريف المجرد لا أنه سبب القطع .

(١) المخزومية هذه : هى فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد ، عمها أبوسلمة رضى الله عنه .

قال أبو داود : روى ابن وهب هذا الحديث عن يونس عن الزهري ،
وقال فيه ، كما قال الليث « إن امرأة سُرقت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في
غزوة الفتح »

وحديث ابن وهب - هذا - الذي علقه أبو داود : أخرجه البخاري ومسلم
والنسائي .

وقال أيضا : ورواه الليث عن يونس عن ابن شهاب ، بإسناده ، فقال
« استعارت امرأة » .

وهذا الذي علقه أيضا : قد ذكره البخاري تعليقا ، ولم يذكر لفظه .

فأما تعليقه بما ذكر : فباطل .

فقد رواه أبو مالك عمرو بن هاشم الجني الكوفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن
عمر « أن امرأة كانت تستعير الحلي للناس ثم تمسكه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
لتنب هذه المرأة إلى الله ورسوله ، وترد ما تأخذ على القوم - ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : قم يا بلال اغذي يديها ، فافطمها » ذكره النسائي ، ورواه شعيب بن إسحق عن عبيد الله
عن نافع بن خنوه سواء ، ذكره النسائي أيضا وقال فيه « لتنب هذه المرأة ، ولنؤذي ما عندها ،
مراراً ، فلم تفعل . فأمر بها فقطعت »

وهو يبطل قول من قال : إن ذكر هذا الوصف للتعريف المجرد .

ورواه سفيان عن أيوب بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كانت
مخزومية تستعير متاعاً وتبجده ، فرفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلم فيها ، فقال :
لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يديها » ذكره النسائي .

ورواه بشر بن شعيب : أخبرني أبي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « استعارت
امرأة - على السنة أناس يعرفون ؟ وهي لا تعرف - حلياً ، فباعته وأخذت ثمنه ، فأتي بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث - وقال في آخره : ثم قطع تلك المرأة » ذكره
النسائي أيضاً .

ورواه هشام عن قتادة عن سعيد بن يزيد عن سعيد بن السيب « أن امرأة من بني مخزوم
استعارت حلياً على لسان أناس ، فجحدته ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت » ذكره
النسائي أيضاً .

وقال أبو داود أيضاً: وروى مسعود بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الخبر ، قال « سَرَقَتْ قُطِيفَةً مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وهذا الذي علقه أيضاً قد أخرجه ابن ماجة في سننه . وفي إسناده محمد بن إسحاق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه .

وقال أبو داود أيضاً : ورواه أبو الزبير عن جابر « أن امرأة سُرقت ، فعَاذَتْ بِزَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

هكذا ذكر عن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذكر مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي الزبير عن جابر « فعَاذَتْ بِأُمِّ سَامَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ويحتمل أن تكون عَاذَتْ بهما . فذكر مرة إحداهما . وذكر مرة الأخرى . والله عز وجل أعلم .

فقد صح الحديث والله الحمد . ولا تنافي بين ذكر جحد العارية وبين السرقة ، فإن ذلك داخل في اسم السرقة .

فإن هؤلاء الذين قالوا « إنها جحدت العارية » ذكروا أن قطعها لهذا السبب ، قالوا : « إنها سُرقت » فأطلقوا على ذلك اسم السرقة .

فثبت لفة أن فاعل ذلك سارق ، وثبت شرعاً أن حده قطع اليد . وهذه الطريقة أولى من سلوك طريقة القياس في اللغة . فثبت كون الخائن سارقاً لفة ، قياساً على السارق ، ثم ثبت الحكم فيه .

وعلى ما ذكرناه: يكون تناول اسم السارق للجاحد لفة ، بدليل تسمية الصحابة له سارقاً . ونظير هذا سواء : ما تقدم من تسمية نبيذ التمر وغيره خمرأ : لفة لا قياساً . وكذلك تسمية النباش سارقاً .

وأما قولهم : إن ذكر جحد العارية للتعريف ، لا أنه المؤثر : فكلام في غاية الفساد ، لو صح مثله - وحاشي ، وكلا - لنهـب من أيدينا عامة الأحكام المترتبة على الأوصاف ، وهذه طريقة لا يرتضيها أئمة العلم ، ولا يردون بعثها السنن ، وإنما يسلكها بعض المتأخرين من الأتباع . ولو ثبت أن جاحد العارية لا يسمى سارقاً لكان قطعها بهذا الحديث جاريأ على وفق القياس .

[ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية إلى ظاهره . وقال : من استعار ما يجب فيه القطع ، ثم جحد : فمليه القطع . وخالفهم أهل المدينة والشافعي وأهل الكوفة ، وجمهور العلماء . وقالوا : لا قطع في المستعير . واحتجوا بحديث الليث بن سعد المذكور أول هذا الباب . وفيه « التي سبقت » وتابع الليث على روايته يونس بن يزيد وأيوب بن موسى ، فروياه عن الزهري كرواية الليث .

وقد قيل : إن معمر بن راشد تفرد بذكر العارية في هذا الحديث من بين سائر الرواة .

وقد ذكر أن بعضهم وافقه . لكنه لا يقاوم من ذكرناه .
وقد قيل : إن ذكر العارية ههنا إنما هو على قصد التعريف بالمرأة ، لا على أن القطع كان بسبب ذلك . بدليل الأحاديث التي صرح فيها بسرقها .
وذهب جماعة من العلماء إلى أن الحد إذا بلغ الإلمام : أنه يجب عليه إقامته . ولا يجوز الشفاعة فيه لهذا الحديث .

فإن ضرره مثل ضرر السارق أو أكثر ، إذ يمكن الاحتراز من السارق بالإحراز والحفظ وأما العارية : فالحاجة الشديدة - التي تبلغ الضرورة - ماسة إليها ، وحاجة الناس فيها بينهم إليها من أشد الحاجات . ولهذا ذهب من ذهب من العلماء إلى وجوبها . وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ، وأحد القولين في مذهب أحمد .

فترتب القطع على جاحدها طريق إلى حفظ أموال الناس ، وترك لباب هذا المعروف مفتوحاً وأما إذا علم أن الجاحد لا يقطع فانه يفضى إلى سد باب العارية في الغالب .

وسر المسألة : أن السارق إنما قطع - دون النتهب والمختلس - لأنه لا يمكن التحرز منه ، بخلاف النتهب والمختلس ، فانه إنما يفعل ذلك عند عدم احتراز المالك .

وقد ذكرنا أن العارية فيما بين الناس أمر تدعو إليه الحاجة ، فلا يمكن سده والاحتراز منه ، فكان قطع اليد في جنايته كقطعها في جناية السرقة ؛ وبالله التوفيق .

وأجاز أكثر أهل العلم الشفاعة في الحدود قبل وصولها إلى الإمام .
وكره ذلك طائفة .

وفرق مالك . فقال : لا بأس أن يشفع ما لم يبلغ الإمام . فأما من عرف
بشر وفساد في الأرض فلا أحب أن يشفع له أحد . ولكن يترك حتى يقام
عليه الحد .

وقال بعضهم : إن الشفاعة فيما ليس فيه حد ، وليس فيه حق لآدمي . فأما
هو التعزير ، فجائز عند العلماء ، بلغ الإمام أم لا ^(١)]
٤٢٠٩ - وعن عائشة رضی الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ »

وأخرجه النسائي . وفي إسناده : عبد الملك بن زيد العدوي . وهو ضعيف
الحديث . وذكر ابن عدي : أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، لم يروه غير
عبد الملك بن زيد .

قلت : وقد روى هذا الحديث من أوجه آخر ، ليس منها شيء يثبت .

باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان [٤ : ٢٣٢]

٤٢١٠ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن

٤٢٠٩ - قلت : قال الشافعي في تفسير « الهيئة » مَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِبِيَّةٌ .

وفيه دليل : على أن الإمام مخير في التعزير ، إن شاء عزر ، وإن شاء ترك . ولو كان
التعزير واجباً كالحد لكان ذو الهيئة وغيره في ذلك سواء .

(١) زيادة من هامش الأصل ، أشبه بكلام المنذري . وفي أصل المنذري قبل حديث عائشة
عنوان « باب الستر على أهل الحدود » وسيجيء هذا العنوان بعد باب

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تَعَاَفَوْا الْخُدُودَ فِيمَا يَبْنِيكُمْ ، فَأَبْلَغَنِي مِنْ حَدِّ فَقْدٍ وَجَبَ »

وأخرجه النسائي . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب .

باب في الستر على أهل الحدود [٤ : ٢٣٣]

٤٢١١ - عن يزيد بن نعيم ، عن أبيه « أن ماعزاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقرَّ عنده أربعَ مرَّاتٍ ، فأمر برَّجِه ، وقال لهزَّال : لو سترتهُ بثوبك كان خيراً لك » .

وأخرجه النسائي

ونعيم : هو ابن هزال الأسلمي . وقد قيل : لاصحبة له ، وإنما الصحبة لأبيه ، وصوبه بعضهم ^(١) .

وقد قيل : إن « ماعزاً » لقب . واسمه : عُريب .

(١) هزال - بفتح الهاء وتشديد الزاي وفتحها ، وبعد الألف لام - أسلمى له صحبة . سكن المدينة . وكان مالك - أبو ماعز - قد أوصي هزالاً بابنه ماعز . وكان في حجره يكفله . وماعز بن مالك الأسلمي - هذا - معدود في المدنيين . كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بإسلام قومه . روى عنه ابنه عبد الله بن ماعز حديثاً واحداً . وذكر أبو القاسم البغوي : أن الذي كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً هو ماعز ، رجل آخر . غير صاحب الذنب . وأنه أبو عبد الله بن ماعز .

وفي الرواة أيضاً ماعز الخيمي ، سكن البصرة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ، وجهاد في سبيله . ثم حجة بارة » .

وفي الحديث : الحض على ستر المسلم . وقد جاءت فيه أحاديث . وكلها محمول على المواضع التي يجوز الستر فيها .

والمرأة التي وقع عليها ماعز . هي فاطمة جارية هزال . اه من هامش المنذرى .

٤٢١٢ - وعن ابن المنكدر - وهو محمد - « أن هزالاً أمرَ ماعزاً أن يأتي النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم ، فيخبره »

هكذا ذكره أبو داود عن ابن المنكدر عن هزال . وبعضهم يقول : إن بين هزال وبين ابن المنكدر : نعيم بن هزال .

وذكر النَّمري : أن هزالاً روى عنه ابنه ومحمد بن المنكدر حديثاً واحداً ، قال : ما أظن له غيره : قولَ رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا هزال لو سترته بردائك » .

وقال أبو القاسم البغوي : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً - وذكر له هذا الحديث .

باب في صاحب الحديث فيقر [٢٣٣ : ٤]

٤٢١٣ - عن علقمة بن وائل ، عن أبيه « أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ، فتلقاها رجلٌ ، فتجلَّها ، ففَضَى حاجَتَهُ منها ، فصاحت ، وانطلق ، ومَرَّ بها رجلٌ ، فقالت : إنَّ ذاك فعلَ كذا وكذا ، ومَرَّت عِصَابَةٌ من المهاجرين ، فقالت : إنَّ ذاك الرجل فعلَ بِي كذا وكذا ، فانطلقوا ، فأخذوا الرجلَ الذي ظَنَّتْ أنه وقع عليها ، فَأَتَوْها به ، فقالت : نعم ، هو هذا ، فَأَتَوْا به النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أمرَ به قام صاحبُها الذي وقعَ عليها ، فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبُها ، فقال لها : اذهبي ، فَقَدَّ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ . وقال للرجل : قولاً حسناً ، فقالوا للرجل الذي وقعَ عليها : ارجُعي . فقال : لقد تاب توبة لو تابها أهلُ المدينة لُقبِلَ منهم » .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح غريب . هذا آخر كلامه .

وعلقمة بن وائل بن حُجْر سمع من أبيه . وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل . وعبد الجبار بن وائل : لم يسمع من أبيه . هذا آخر كلامه .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه بنحوه مختصراً . وقال الترمذى : غريب . وليس إسناده بمتصل .

وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه ، وقال : سمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول : عبد الجبار بن وائل بن حجر : لم يسمع من أبيه ، ولا أدركه . يقال : إنه وُلِدَ بعد موت أبيه بأشهر .

[فيه : دليل على جواز خروج النساء إلى المساجد ، مع إمكان أن يصيبهن مثل هذا .

وصياحها : يدل على جواز الشهرة عند الغلبة .

وقوله : « فَأَتُوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما أمر به لِيُرْجَم قام صاحبها » قال بعضهم : وفى هذا حكمة عظيمة ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر به ليرجم قبل أن يُقَرَّبَ بالزنى . أو يثبت ، ليكون ذلك سبباً فى إظهار ذلك لنفسه ، حين خشى أن يرجم . وهذا من غريب استخراج الحقوق . ولا يجوز ذلك لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأن غيره لا يعلم من البواطن ما علم هو صلى الله عليه وسلم الظاهر والباطن له فى ذلك ^(١)] .

باب فى التلقين فى الحد [٢٣٤ : ٤]

٤٢١٤ - عن أبي المنذر مولى أبي ذر ، عن أبي أمية المخزومى رضى الله عنه « أن

٤٢١٤ - قلت : وجه هذا الحديث عندى - والله أعلم - أنه ظن بالمعترف بالسرقة غفلة ، أو

النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلصاً قد اعترف اعترافاً . ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ . قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، فأمر به فُطِيع ، وجيء به . فقال : اسْتَغْفِرِ اللَّهَ ، وَتُبْ إِلَيْهِ . فقال : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، فقال : اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ - ثلاثاً » .

٤٢١٥ - وفي رواية : عن أبي أمية رجل من الأنصار عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وذكر الخطابي : أن في إسناد هذا الحديث مقالا والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ، ولم يجب الحكم به . هذا آخر كلامه .

يكون قد ظن أنه لا يعرف معنى السرقة . ولعله قد كان مالا له ، أو اختلسه ، أو نحو ذلك مما يخرج من هذا الباب عن معاني السرقة ، والمعترف به قد يحسب أن حكم ذلك حكم السرقة ، فوافقه رسول الله صلى الله عليه وسلم . واستثبت الحكم فيه ، إذ كان من سنته : أن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات ، وروى عنه أنه قال « اذْرَوْا الحدود ما استطعتم » وأمرنا بالستر على المسلمين ، فكره أن يهتكه ، وهو يجد السبيل إلى ستره . فلما تبين وجود السرقة منه يقيناً أقام الحد عليه ، وأمر بقطعه .

على أن في إسناد هذا الحديث مقالاً . والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة . ولم يجب الحكم به .

وقد روى تلقين السارق عن جماعة من الصحابة ، وأبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فبرجل ، فسأله « أسرقت ؟ قل : لا . قال : فقال : لا . فتركه . ولم يقطعه » .

وروى مثل ذلك عن أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهما . وكان أحمد وإسحاق لا يريان بأساً بتلقين السارق إذا أتى به ، وكذلك قال أبو ثور : إذا كان السارق امرأة أو مصعوقاً .

وكانه يشير إلى أن أبا المنذر - مولى أبي ذر - لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه .

باب في الرجل يعترف بحد ولا يسميه [٢٣٤ : ٤]

٢١٦ - عن أبي أمامة - وهو صُديّ بن نُجْلان الباهلي رضى الله عنه - « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني أصبتُ حَدًّا فَأَقِهْ عَلَيَّ ، قال : تَوَضَّأتَ حِينَ أَقْبَلْتَ ؟ قال : نعم ، قال : هَلْ صَلَّيْتَ مَعَنَا حِينَ صَلَّيْنَا ؟ قال : نعم . قال : اذْهَبْ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَفَا عَنْكَ » .

وأخرجه مسلم والنسائي مختصراً ومطولاً .

وقد أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود ، وسيأتي في الجزء الذي بعد هذا إن شاء الله .

وهذا الرجل هو أبو اليُسَر كعب بن عمرو الأنصاري السلمي .

باب في الامتحان بالضرب [٢٣٥ : ٤]

٤٢١٧ - عن أزهر بن عبد الله الحرازي « أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكِلَاعِيِّينَ سُرِقَ لَهُمْ مَتَاعٌ ، فَأَتَهُمُوا أَنْسَاءً مِنَ الْخَاكَةِ ، فَأَتَا النِّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَسَمَهُمْ أَيْامًا ، ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمْ ، فَأَتَا النِّعْمَانُ ، فَقَالُوا : خَلَّيْتَ سَبِيلَهُمْ بَغَيْرِ ضَرْبٍ وَلَا امْتِحَانٍ ، فَقَالَ النِّعْمَانُ : مَا شِئْتُمْ ، إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ ، فَإِنْ خَرَجَ مَتَاعُكُمْ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ مِثْلَ مَا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِهِمْ ، فَقَالُوا : هَذَا حَكْمُكَ ؟ فَقَالَ : هَذَا حَكْمُ اللَّهِ وَحَكْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده بقية بن الوليد . وفيه مقال .

باب ما يقطع فيه السارق [٤ : ٢٣٥]

٤٢١٨ - عن عمرة ، عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع في رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٢١٩ - وعن عروة وعمره ، عن عائشة رضى الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا »

قال أحمد بن صالح : القِطْعُ في ربع دينار فصاعداً .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٤٢٢٠ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع ، في حِجْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ » .

٤٢١٨ ، ٤٢١٩ - قوله « القِطْعُ في ربع دينار فصاعداً » معناه القِطْعُ : الذى أوجبه الله في السرقة إنما يجب فيما بلغ منها ربع دينار . وكان موردته مورد التهديد ، ولذلك عرّفه بالآلف واللام ، ليعقل أنه إشارة إلى معبود .

وهذا الحديث هو الأصل فيما يجب فيه قطع الأيدي ، وبه تعتبر السرقات ، وإليه ترد قيمتها ، ما كانت : من دراهم أو متاع أو غيرها .

وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وعائشة رضى الله عنهم .

وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وهو مذهب الأوزاعى والشافعى رحمهم الله .

وفيه إبطال مذهب أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه من إيجاب القِطْعِ في الكثير والقليل ، وهو مذهب الخوارج .

٤٢٢٠ - قلت : وذهب مالك إلى هذا ، وجعل الحد فيما يجب فيه القِطْعُ ثلاثة دراهم ، ورد إليها قيم السرقات ، ما كانت : ذهباً ، أو متاعاً ، أو ما كان من شيء .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٤٢٢١ - وعنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطعَ يدَ رجلٍ سَرَقَ تُرْسًا من صُفَّةِ النساءِ ، مُنَّهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ » .

وأخرجه مسلم والنسائى بمعناه .

٤٢٢٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « قطعَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يدَ رجلٍ في مِحْنٍ ، قيمَتُهُ دينار ، أو عشرة دراهم » .

وقال أحمد بن حنبل : إن سرق ذهباً فبلغ ربع دينار قطع ، وإن سرق فضة كان مبلغها ثلاثة دراهم قطع . وإن سرق متاعاً بلغ قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، قولاً بالخبرين معاً . قلت : المذهب الأول في رد التميم إلى ربع الدينار : أصح .

وذلك أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير ، فجاز أن يَقُومَ بها الدرام . ولم يجوز أن يَقُومَ الدنانير بالدرام ، ولهذا كُتِبَ في الصكوك قديماً « عشرة دراهم وزن سبعة » فصرفت الدرام بالدنانير وحصرت بها ، والدنانير لا يختلف فيها اختلاف الدرام ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ « خذ من كل عالم ديناراً » . وقد روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه : أنه « قطع سارقاً في أَرْجَةِ قَوْمَتِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ من صرف اثني عشر درهماً » .

فدل على أن العبرة للذهب . ومن أجل ذلك قومت الدرام بها . فقيل : من صرف اثني عشر درهماً بدينار .

وأما تقويم الحِجْنِ بالدرام : فقد يحتمل أن يكون ذلك من أجل أن الشيء النافه قد جرت العادة بتقويمه بالدرام ، وإنما تقوم الأشياء النفيسة بالدنانير . لأنها أنفس النقود وأكرم جواهر الأرض . فتسكون هذه الدرام الثلاثة التي هي ثمن الحِجْنِ قد تبلغ قيمتها ربع دينار . والله أعلم .

٤٢٢٣ - قلت : وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وجعلوه حداً فيما يقطع فيه اليد .

وهو قول سفيان الثوري .

في إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه .
وإذا كان السارق يقطع في ربع دينار فلأن يقطع بالدينار أولى .

باب ما لا قطع فيه [٢٣٧ : ٤]

٤٢٢٣ - عن محمد بن يحيى بن حَبَّان « أَنَّ عَبْدًا سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ ،
فغرسه في حائط سَيِّدِهِ ، فخرج صاحب الودِيَّ يَلْتَمِسُ وَدِيَّةَهُ ، فوجده ،
فاستعدى عَلَى الْعَبْدِ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ ، وهو أمير المدينة يومئذ ، فسجن مروانُ
العبد ، وأراد قطع يده ، فانطلقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، يُسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ ،
فأخبره : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا قُطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ .
فقال الرجل : إِنْ مَرْوَانُ أَخَذَ غُلَامِي ، وهو يريد قطع يده ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ تَمْشِيَ

وقد روى ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه .

قلت : وهذا حكم تنفيذ ، وليس في موضع التحديد ، لأنه إذا كان السارق مقطوعاً
في ربع دينار ، فلأن يكون مقطوعاً في دينار أولى ، وكذلك إذا قطع في ثلاثة دراهم يبلغ
قيمتها ربع دينار . فهو بأن يُقَطَعَ في عشرة دراهم أولى .

وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة : لا تقطع الخمس^(١) إلا في خمسة دراهم .

وقد روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، خلاف الرواية الأولى .

٤٢٢٣ - « الودى » صغار النخل ، واحديثها : وَدِيَّةٌ . و « الكثر » جَمَارُ النخل .

ومعنى « الثمر » في هذا الحديث : ما كان معلقاً بالنخل قبل أن يُجَدَّ ويمحز .

وتأوله الشافعى قال : حوائط المدينة : ليست بمحز ، وأكثرها يدخل من جوانبها .

ومن سرق من حائط شيئاً من ثمر معلق لم يقطع . فإذا آواه الجرير قطع ، ولم يفرق بين

الفاكهة والطعام والرطب ، وبين الدرهم والدينار ، وسائر الأمتعة في السارق إذا سرق منها
شيئاً من حرز أو غير حرز ، فبلغت قيمته ما يقطع به اليد . فإنه مقطوع .

(١) أى الخمس الأصابع . كنيهاً عن اليد

معى إليه ، فتخبره بالذى سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشئى معه رافع بن خديج حتى أتى مروان بن الحكم ، فقال له رافع : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا قطع فى ثمر ولا كثر . فأمر مروان بالعبد فأرسل .
٤٢٢٤ - وفى رواية ، قال : « فجلبه مروان جلداتٍ وخلق سبيله » .
وأخرجه النسائى مختصراً .

وذكر الشافعى رضى الله عنه فى القديم : أنه مرسل ، يعنى بين محمد بن يحيى ورافع بن خديج . حدث به الإمام الشافعى عن سفیان بن عينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبى صلى الله عليه وسلم موصولاً .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه موصولاً مختصراً كذلك .
وذكر اليزيدى : أن الإمام مالك بن أنس وغيره رضى الله عنهم لم يذكروا فيه عن واسع بن حبان .

وحبان : بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وبعد الألف نون .
٤٢٢٥ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ،

وقال مالك فى الثمر مثل قول الشافعى .
وقال أبو حنيفة بظاهر حديث رافع بن خديج ، فأسقط القطع عن سرق ثمر أو كثرأ من حرز ، أو غير حرز . وقاس عليهما سائر القواكه الرطبة ، واللحوم ، والجيون والألبان ، والأشربة ، وسائر ما كان فى معناها .
٤٢٢٥ - قلت : هذا يؤيد ماذهب إليه الشافعى فى معنى الحديث الأول . ويليق أن الحال لا تختلف فى الأموال من جهة أعيانها ، لكن تفرق من جهة مواضعها التى تؤبها ونحرزها .
وأما « الخبئة » فهو ما يحمله الرجل فى ثوبه ، ويقال : أصل الخبئة : دلائل التوب .

رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه سئل عن الثمر المعلق . فقال : مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ ، غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ثَمَنَ الْحِجْنِ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه . وقال الترمذى : حسن . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب رضى الله عنه . وتقدم الكلام على العقوبة فى الأموال فى باب الزكاة .

باب القطع فى الخلسة والخيانة [٤ : ٢٣٨]

٤٢٢٦ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَهْبِ قَطْعٌ ، وَمَنْ أَتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا » .

و « الجرین » البیدر . وهو حرز الثمار وما كان فى مثل معناها ، كما كان المراح حرز النعم .

و إنما تحرز الأشياء على قدر الإمكان فيها ، وجريان العادة فى الناس فى مثلها . ويشبه أن يكون إنما أباح لذى الحاجة الأكل منه ، لأن فى المال حق العشر . فإذا أدته الضرورة إليه أكل منه ، وكان محسوباً لصاحبه مما عليه من الصدقة ، وصارت يده فى التقدير كيد صاحبها لأجل الضرورة .

فأما إذا حمل منه فى ثوب أو نحوه : فإن ذلك ليس من باب الضرورة ، إنما هو من باب الاستحلال ، فيغرم ويعاقب ، إلا أنه لا قطع ، لعدم الحرز . ومضاعفة الغرامة نوع من الردع والتنكيل .

وقد قال به غير واحد من الفقهاء . وقد بينا أقوالهم فى ذلك فى باب الزكاة .

٤٢٢٦ - ٤٢٢٧ - قلت : أجمع عامة أهل العلم على أن الخنثى والخنثى لا يقطعان . وذلك

٤٢٢٧ - وبهذا الإسناد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ »

٤٢٢٨ - وفي رواية : « وَلَا عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ » .

قال أبو داود : هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير . وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال : إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات .

قال أبو داود : وقد رواهما المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه .

وحديث المغيرة بن مسلم - الذي ذكره أبو داود معلقاً - وقد أخرجه النسائي في سننه مسنداً .

وياسين الزيات - هو أبو خلف ياسين بن معاذ الكوفي - وأصله : يمامي . لا يحتج بحديثه .

والمغيرة بن مسلم - هو السراج خراساني - كنيته : أبو سلامة . قال ابن معين : صالح الحديث صدوق .

أن الله سبحانه إنما أوجب القطع على السارق ، والسرقة إنما هي أخذ المال المحفوظ سراً عن صاحبه ، والاختلاس غير محترز منه فيه .

وقد قيل : إن القطع إنما سقط عن الخائن . لأن صاحب المال قد أعان على نفسه في ذلك باثماً به إياه . وكذلك المختلس .

وقد يحتمل أن يكون إنما سقط القطع عنه لأن صاحبه قد يمكنه رفعه عن نفسه بمجاهدته والاستغناء بالناس ، فإذا قَصَرَ في ذلك ولم يفعل صار كأنه أتى من قبل نفسه .

وحكى عن إياس بن معاوية أنه قال : يقطع المختلس .

ويحكى عن داود أنه كان يرى القطع على من أخذ مالاً لغيره ، سواء أخذه من حرز أو غير حرز ، وهذا الحديث حجة عليه .

وقال أبو داود الطيالسي : حدثنا المغيرة بن مسلم ، وكان صدوقاً مسلماً .
وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذی : حسن صحيح .
ولفظ الترمذی والنسائي « لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ » .
ولفظ ابن ماجه في موضع « من اتَّهَبَ نَهْبَةً مشهورة فليس منا »
وفي موضع « لَا يَقْطَعُ الْخَائِنُ وَلَا الْمُتَّهَبُ وَلَا الْمُخْتَلَسُ » .
وقال أبو عبد الرحمن النسائي : وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج :
عيسى بن يونس ، والفضل بن موسى ، وابن وهب ، ومحمد بن ربيعة . ومحمد بن
يزيد ، وسلمة بن سعيد . فلم يقل أحد منهم فيه : حدثني أبو الزبير ، ولا أحسبه
سمعه من أبي الزبير . والله أعلم . هذا آخر كلامه .
وقد صححه الترمذی من حديث ابن جريج عن أبي الزبير .
وهذا يدل على أنه تَحَقَّقَ اتصاله ، وقد حَدَّثَ به عن أبي الزبير المغيرة
بن مسلم ، وأشار إليه أبو داود ، كما قدمناه . وأشار إليه أيضاً الترمذی .
والمغيرة بن مسلم : صدوق .

باب من سرق من حرز [٢٤٠ : ٤]

٤٢٢٩ - عن صفوان بن أمية رضي الله عنه ، قال : « كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ
عَلَى نَحِيصَةٍ لِي ، ثَمَّ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فجاء رجل ، فاختلسها مني ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ ،

٤٢٢٩ - قلت : في هذا دليل على أن الحرز معتبر في الأشياء ، حسماً تعارفه الناس في حرز مثلها .
وذلك : أن النائم في المسجد الذي يتنابه الناس ، ولا يُجِبُّ عن دخوله أحد : لا يقدر
من الاحتراز والتحفظ في ثوبه على أكثر من أن يبسطه فينام عليه ، أو يتوسده فيضع
أسه عليه ، أو يَشُدُّ طرفاً منه في طرف يديه ، إلى نحو ذلك من الأمور ، فإذا اغتاله مقتالٌ

فَأْتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ بِهِ لِيَقْطَعَ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : أَتَقْطَعُهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ؟ أَنَا أَيْعَهُ ، وَأَنْسَهُ عَنْهَا ، قَالَ : فَهَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » .

٤٢٣٠ - وفي رواية : « نام صفوان »

٤٢٣١ - وفي رواية : « أنه كان نائمًا . فجاء سارق ، فسرَق خِيصَةً مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ » .

٢٤٣٢ - وفي رواية قال : « فَاسْتَلَّه مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ ، فَاسْتَيْقِظَ ، فَصَاحَ بِهِ ، فَأَخَذَ السَّارِقُ ، فَجِئَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

فذهب به : كان سارقاً له من حرز يجب عليه ما يجب على سارق الأموال من الخزانين المستوثق منها بالأغلاق والأقفال .

وفي معناه : من وضع نفقته في كفه فطره^(١) إنسان ، فإنه سارق يقطع يده ، كما لو أخذها من صندوق ، أو خزانة . وكذلك هذا فيمن وضع ثوبه بين يديه واستنقع في ماء فأخذه أخذ على وجه السرقة .

ويدخل في ذلك : من أخرج متاعاً من جوالق ، أو حلّ بغيراً من قطار ، أو أخذ متاعاً من فسطاط مضروب ، أو من خيمة ضربها صاحبها ، فنام فيها أو على بابها . فهذا كله حرز .

وإنما يُنظر في هذا الباب إلى سيرة الناس وعاداتهم في إحراز أنواع الأموال على اختلاف أماكنها . فكل ما كان مأخوذاً من حرز مثله وكان مبلغه ما يجب فيه القطع وجب قطع يد سارقه .

واحتج من رأى أن المتاع المسروق لا قطع فيه . إذا ملكه السارق قبل أن يرفع إلى الإمام ، بقوله صلى الله عليه وسلم « فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به » .

باب في القطع في العارية إذا جحدت [٢٤١ : ٤]

٤٢٣٣ - عن ابن عمر رضى الله عنهما « أَنَّ امْرَأَةً تَخْزُومِيَّةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فَتَجَحِّدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فَقَطَّعَتْ يَدَهَا » .
وقد تقدم هذا الحديث مستقصى .

قال أبو داود : رواه جويرية ، عن نافع عن ابن عمر ، أو عن صفية بنت أبي عبيد - زاد فيه : « وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ خَطِيئًا فَقَالَ : هَلْ مِنْ امْرَأَةٍ تَائِبَةٍ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ ؟ - ثلاث مرات - وتلك شاهدة ، فلم تقم ، ولم تتكلم »

قالوا : فقد دل هذا على أنه لو وهب منه ، أو أبرأه من ذلك ، قبل أن يرفعه إلى الإمام سقط عنه القطع .

واختلف الفقهاء في هذا .

فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : لا يسقط عنه القطع ، وإن وهب منه المتاع ، أو باعه منه ، أو أبرأه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا رد السرقة إلى أهلها قبل أن يُرفع إلى الإمام ثم أتى به الإمام ، فشهد عليه الشهود : لم يقطع .

وقال أبو حنيفة : إذا وهب له السرقة . وأحسبه لا يُفَرِّقُ بين ذلك كان قبل رفعه إلى الإمام أو بعده .

٤٢٣٣ - قلت : مذهب عامة أهل العلم : أن المستعير إذا جحد العارية لم يقطع . لأن الله سبحانه إنما أوجب القطع على السارق . وهذا خائن ليس بسارق .

وفي قوله « لا قطع على الخائن » دلائل على سقوط القطع عنه .

وذهب اسحق بن راهوية إلى إيجاب القطع عليه . قولاً بظاهر الحديث .

وقال أحمد بن حنبل : لا أعلم شيئاً يدفعه ، يعني حديث الخزومية .

ورواه ابنُ غنَّجٍ^(١) عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد قال فيه «فَشَهِدَ عَلَيْهَا» قال البيهقي : والحديث الذي يروى عن نافع في هذه القصة : كما روى معمر يختلف فيه على نافع. فقيل : عنه عن ابن عمر . أو عن صفية بنت أبي عبيد . وقيل عنه : عن صفية بنت أبي عبيد . وحديث الليث أولى بالصحة . كما ذكرنا من توابمه . والله أعلم .

يريد بحديث معمر : هذا الحديث الذي في أول هذا الباب .
وقد تقدم أيضاً .

ويريد بحديث الليث : الحديث الذي تقدم ، وفيه « التي سرت »
ويريد بتوابمه : الأحاديث التي جاءت مصرحاً فيها بالسرقة .

وقد تقدم ذلك في باب في الحديث يشفع فيه . والله عز وجل أعلم .

٤٢٣٤ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « استعارتِ امرأةً - تَعْنِي حُلِيًّا - على أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُعْرِفُونَ ، وَلَا تُعْرَفُ هِيَ ، فَبَاعَتْهُ ، فَأُخِذَتْ ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا ، وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ » .
وأخرجه النسائي .

قلت : وهذا الحديث مختصر . وليس مستقصى لنظرة وسياقه . وإنما قُطِعَتِ الْحُزُومِيَّةُ لأنها سرت . وذلك بَيِّنٌ في حديث عائشة رضي الله عنها ، الذي رواه أبو داود في باب قبل هذا .

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن غنَّج المدني ، نزيل مصر . روى عنه الليث بن سعد نحو ستين حديثاً . قال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال ابن حبان في الثقات : حدث عن نافع بنسخة مستقيمة . له في مسلم حديث ابن عمر في الخابرة فقط . اه تهذيب .

٤٢٣٥ - وعنها قالت : « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتَجَحِّدُه ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها - وقَصَّ نحو حديث قتيبة عن الليث عن ابن شهاب ، زاد - : فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها » .
وقد تقدم .

باب في المجنون يسرق ، أو يصيب حدا [٤ : ٢٤٣]
٤٢٣٦ - عن عائشة رضی الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٤٢٣٥ - قولها « أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت » يفصح بالسرقة . ويصرح بذكرها ويثبت أنها سبب القطع . لا جحد العارية . وإنما ذكرت الاستعارة والجحد في هذه القصة تعريفاً لها بخاص صفتها . إذ كانت كثيرة الاستعارة ، حتى عرفت بذلك ، كما عرفت بأنها مخزومية ، إلا أنها لما استمر بها هذا الصنيع تَرَقَّتْ إلى السرقة . وتجرات حتى سرقت ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعها .

وقد روى مسعود بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الخبر قال « سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قلت : وبيان هذا الحديث في حديث عائشة رضی الله عنها من رواية الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إنما هلك من كان قبلكم بأنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه . وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعتم يدها » .
أفلا تراه يتمثل بالسرقة ، ويذكرها مرة بعد أخرى؟ .

وفي ذلك بيان لما قلناه .

وإنما خلا بعض الروايات عن ذكر السرقة : لأن القصد إنما كان في سياق هذا

٤٢٣٧ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « أُتِيَ عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها أناساً . فأمر بها عمرُ أن ترجم ، فَرَّ بها عَلَى عَلِيٍّ بن أَبِي طالب ، رضوان الله عليه ، فقال : ما شأنُ هذه ؟ قالوا : مجنونةٌ بنى فلان زنت ، فأمر بها عمر أن ترجم ، قال : فقال : ارجعوا بها ، ثم أتاه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أما علمتَ أن القلمَ قد رُفِعَ عن ثلاثة : عن المجنون حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يعقل ؟ قال : بلى ، قال : فما بالُ هذه تُرجم ؟ قال : لا شيء ، قال : فَأَرْسِلْهَا ، قال : فَأَرْسَلَهَا ، قال : فجعل يُكَبِّرُ . »

٤٢٣٨ - وفي رواية « حتى يعقل » ، وقال : عن المجنون « حتى يفيق » ، قال : فجعل عمر يُكَبِّرُ .

٤٢٣٩ - وفي رواية عن ابن عباس ، قال : « مُرَّ عَلِيٌّ بن أَبِي طالب رضى الله عنه - بمعنى عثمان ، يعنى : ابن أبي شيبة - قال : أَوْمًا تذكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال : رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله ،

الحديث إلى إبطال الشفاعة في الحدود ، والتغليظ لمن رام تعطيلها . ولم تقع العناية بذكر السرقة وبيان حكمها ، وما يجب على السارق من القطع . إذ كان ذلك من العلم المشهور المستفيض في الخاص والعام . وقد أتى ما يجب على السارق من القطع . إذ كان قد أتى الكتاب على بيانه . فلم يضر ترك ذكره والسكوت عنه ههنا . والله أعلم .

٤٢٣٧ - قلت : لم يأمر عمر رضى الله عنه بجرم مجنونة مطبق عليها في الجنون . ولا يجوز أن يخفى هذا عليه ، ولا على أحد من حضراته ، ولكن هذه امرأة كانت تُجنُّ مرة ، وتفريق أخرى فرأى عمر رضى الله عنه : أن لا يسقط عنها الحد لما يصيبها من الجنون . إذ كان الزنا منها في حال الإفاقة ، ورأى على رضى الله عنه أن الجنون شبهةٌ يُدْرَأُ بها الحد عن يبتلى به . والحدود تدْرَأُ بالشبهات . فلعلها قد أصابت ما أصابت وهي في بقية من بلائها . فوافق اجتهد عمر رضى الله عنه اجتهداه في ذلك . فدْرَأَ عنها الحد . والله أعلم بالصواب .

وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ؟ قال : صدقت ، قال :
نخلّي عنها .

وأخرجه النسائي .

٤٢٤٠ - وعن أبي ظبيان - وهو حصين بن جندب - رضى الله عنه ، قال :
« أتى عمرُ بامرأة قد جفرت ، فأمر برجمها ، فر على رضى الله عنه ، فأخذها ، فخلّى
سبيلها ، فأخبر عمر رضى الله عنه بذلك ، فقال : ادعوا لي عليّاً ، فجاء على رضى الله
عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، لقد علمت أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن
المعتوه حتى يبرأ . وإن هذه معتوهة بنى فلان ، لعل الذى أتاها أتاها وهى فى
بلائها ، فقال عمر : لا أدري ، فقال على : وأنا لا أدري . »

وأخرجه النسائي .

وفى إسناده : عطاء بن السائب . قال أيوب : هو ثقة . وأخرج له البخارى
حديثاً مقروناً بأبى بشر جعفر بن أبى وحشية . وقال يحيى بن معين : لا يحتج
بحديثه . وقال الإمام أحمد : من سمع منه قديماً فهو صحيح . ومن سمع منه حديثاً
لم يكن بشيء ، ووافق الإمام أحمد على هذا ابنُ معين وغيره وسمع منه قديماً
شعبة وسفيان ، وسمع منه حديثاً جرير بن عبد الحميد وغيره . وهذا الحديث
من رواية جرير عنه .

وأخرجه النسائي من حديث أبى حصين عثمان بن عاصم الأسدى عن
أبى ظبيان عن علىّ قوله . وقال : وهذا أولى بالصواب من حديث عطاء بن السائب .
وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب .

٤٢٤١ - وعن أبي الضحى : وهو مسلم بن صبيح - عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ »
 هذا منقطع . أبو الضحى : لم يدرك علي بن أبي طالب .
 قال أبو داود : رواه ابن جريج عن القاسم بن يزيد عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، زاد فيه : « وَالتَّحْرِيفِ »
 وهذا الذي ذكره مُعَلِّقًا ، أخرجه ابن ماجة مسندًا .
 وهو أيضًا منقطع . لأن القاسم بن يزيد لم يدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٤٢٤١ - ٤٢٤٢ - قلت : اختلف أهل العلم في حد البلوغ الذي إذا بلغه الصبي أقيم عليه الحد . فقال الشافعي : إذا احتلم الغلام ، أو بلغ خمس عشرة سنة . فإن حكمه حكم البالغين في إقامة الحد عليه . وكذلك الجارية إذا بلغت خمس عشرة سنة أو حاضت .
 وأما الإنبات : فإنه لا يكون حدًّا للبلوغ . وإنما يُفْصَلُ به بين أهل الشرك ، فيقتل مقاتليهم ، ويترك غير مقاتليهم بالإنبات .
 وقال الأوزاعي وأحمد بن حنبل ، في بلوغ الغلام خمس عشرة سنة ، مثل قول الشافعي . وقال أحمد واسحق : الإنبات بلوغ ، يقام به الحد على من أنبت .
 وحكى مثل ذلك عن مالك بن أنس في الإنبات .
 فأما في السن : فإنه قال : إذا احتلم الغلام أو بلغ من السن ما لا يتجارزه غلام إلا احتلم فحكمه حكم الرجال . ولم يجعل الخمس عشرة سنة حدًّا في ذلك .
 وقال سفيان : سمعنا أن الحُلُم أدناه أربع عشرة . وأقصاه ثمان عشرة سنة . فإذا جاءت الحدود أخذنا بأقصاها .

باب في الغلام يُصيب الحد [٤ : ٢٤٥]

٤٢٤٢ - عن عطية القرظي رضى الله عنه ، قال : « كنتُ من سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون . فن أنبت الشعرَ قتلَ ومن لم يُنبت لم يُقتل : فكنتُ فيمن لم يُنبت »

٤٢٤٣ - وفي رواية ، قال : « فكشفوا عاني ، فوجدوها لم تنبت ، فجعلوني في السبي »

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح .
٤٢٤٤ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم عرّضه يوم أحد - وهو ابن أربع عشرة - فلم يحزه ، وعرضه يوم الخندق - وهو ابن خمس عشرة - فأجازه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .
٤٢٤٥ - وعن نافع قال : حَدَّثْتُ بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز ، فقال : « إن هذا حَدٌّ بين الصغير والكبير » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

وذهب أبو حنيفة إلى أن حد البلوغ في استكمال ثمانى عشرة سنة ، إلا أن يحتل قبل ذلك وفي الجارية : استكمال سبع عشر سنة ، إلا أن تحيض قبل ذلك .
قلت : يشبه أن يكون المعنى - عند من فرق بين أهل الإسلام وبين أهل الكفر حين جعل الإنبات في الكافر بلوغاً ، ولم يعتبره في المسلمين - : هو أن أهل الكفر لا يوقف على بلوغهم من جهة السن ، ولا يمكن الرجوع إلى قولهم . لأنهم متهمون في ذلك لدفع القتل عن أنفسهم .

فأما المسلمون وأولادهم : فقد يمكن الوقوف على مقادير أسنانهم . لأن أسنانهم محفوظة ، وأوقات المواليد فيهم مؤرخة .

وفي حديث البخارى ومسلم والترمذى « وكتب إلى عُثْمَانِ : أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة »

وعند مسلم « وما كان دون ذلك فاجعلوه في العيال .
وذكر الترمذى : أن في حديث ابن عينة « هذا حد بين الذرية والمقاتلة »

باب الرجل يسرق في الغزو : أيقطع ؟ [٢٤٦ : ٤]

٤٢٤٦ - عن جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّة ، قال : « كنا مع بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ ، فَأُتِيَ بِسَارِقٍ يُقَالُ لَهُ : مُصَدَّرٌ ، قَدْ سُرِقَ بُخْتِيَّةٌ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ : وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَطَعْتَهُ »
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : غريب . وقال فيه : عن بسر بن أَرْطَاة . قال : ويقال : بسر بن أبي أَرْطَاةَ أيضاً . هذا آخر كلامه .

٤٢٤٦ - قلت : يشبه أن يكون هذا إنما سرق البُخْتِيَّةُ فِي الْبَرِّ ، وَرَفَعُوهُ إِلَيْهِ فِي الْبَحْرِ . فقال عند ذلك هذا القول .

وهذا الحديث - إن ثبت - فإنه يشبه أن يكون إنما أسقط عنه الحد . لأنه لم يكن إماماً . وإنما كان أميراً أو صاحب جيش . وأمير الجيش لا يقيم الحدود في أرض الحرب ، على مذاهب بعض الفقهاء ، إلا أن يكون الإمام ، أو يكون أميراً واسع المملكة ، كصاحب العراق والشام ، أو مصر ونحوها من البلدان ، فإنه يقيم الحدود في عسكره . وهو قول أبي حنيفة .

وقال الأوزاعى : لا يقطع أمير العسكر ، حتى يقفل من الدرب . فإذا قفل قطع .
وأما أكثر الفقهاء : فانهم لا يفرقون بين أرض الحرب وغيرها ، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبها ، كما يرون وجوب القرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواء .

وبسر - هذا - بضم الباء الموحدة ، وسكون السين المهملة ، وبعدها راء مهملة قريشى عامرى . كنيته : أبو عبد الرحمن . اختلف في صحبته . وقيل : له صحبة . وقيل : لا صحبة له . وأن مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين وله أخبار مشهورة . وكان يحيى بن معين : لا يحسن الثناء عليه . وهذا يدل على أنه عنده لا صحبة له . والله عز وجل أعلم . ونغزه الدارقطنى .

باب فى قطع النباش [٢٤٧ : ٤]

٤٢٤٧ - عن أبى ذر ، رضى الله عنه ، قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر . قلت : لبيك ، يا رسول الله وسعديك ، قال : كيف أنت إذا أصاب الناس موتٌ يكون البيت فيه بالوصيف - يعنى القبر - قلت : الله ورسوله أعلم ، أو ماخار الله لى ورسوله ، قال : عليك بالصبر . أو قال : تصبر » وأخرجه ابن ماجه .

٤٢٤٧ - قلت : موضع استدلال أبى داود من الحديث : أنه سمي القبريتا . والبيت جرز ، والسارق من الحرز مقطوع إذا بلغت سرقة مبلغ ما تقطع فيه اليد . و « الوصيف » العبد . يريد أن الفضاء من الأرض يضيق عن القبور ، ويشغل الناس بأنفسهم عن الحفر لموتاهم ، حتى تبلغ قيمة القبر قيمة العبد . وقد اختلف الناس فى قطع النباش .

فذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل واسحق : إلى أنه يقطع إذا أخذ من القبر ما يكون فيه القطع .

وبه قال أبو يوسف . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وحماد بن أبى سليمان .

وقال أبو حنيفة وسفيان الثورى : لا قطع عليه .

وقد تقدم أتم من هذا في أوائل الجزء السابع والعشرين .
قال أبو داود : قال حماد بن أبي سليمان : يقطع النباش ، لأنه دخل على الميت بيته .

باب في السارق يسرق مرلرا [٤ : ٢٤٧]

٤٢٤٨ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « جىء بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اقْتُلُوهُ . فقالوا : يا رسول الله ، إنما سرق ، فقال : اقْطَعُوهُ . قال : فُقُطِع ، ثم جىء به الثانية . فقال : اقْتُلُوهُ . فقالوا : يا رسول الله ،

٤٢٤٨ - قلت : هذا في بعض إسناده مقال .

وقد عارض الحديث الصحيح الذى بإسناده وهو « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يجل دُمُ امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : كفر بعد إيمان . وزنى بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس » والسارق ليس بواحد من الثلاثة . فالوقوف عن دمه واجب .
لا أعلم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق ، وإن تكررت منه السرقة مرة بعد

٤٢٤٨ - ذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : حديث « فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » وكلام المنذرى إلى قوله : والإجماع من الأمة على أنه لا يقتل - ثم قال :

وهذا المعنى قد رواه النسائي من حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن النكدر عن جابر وهو المتقدم ، ورواه من حديث النضر بن شميل حدثنا حماد حدثنا يوسف عن الحرث بن حاطب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص ، فقال : اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله ، إنما سرق ، قال : قطعوا يده . قال : ثم سرق ، ففطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبى بكر حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضاً الخامسة ، فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال : اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه ، منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمارة ، فقال : أمروني عليكم ، فأمروه عليهم ، فكان إذا ضرب ضربوه ، حتى قتلوه »

قال النسائي : ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً .

إنما سرق، قال : اقطعوه . قال : فقطع ، ثم جيء به الثالثة ، فقال : اقلوه . فقالوا :
يارسول الله ، إنما سرق ، قال : اقطعوه . ثم أتى به الرابعة . فقال : اقلوه . فقالوا :
يارسول الله ، إنما سرق ، قال : اقطعوه . فأتى به الخامسة . فقال : اقلوه ، قال
جابر : فانطلقنا به ، فقتلناه ، ثم اجترأناه ، فألقيناه في بئر ، ورمىنا عليه الحجارة .»

أخرى ، إلا أنه قد يُخرَج على مذاهب بعض الفقهاء أن يباح دمه . وهو أن يكون هذا
من المفسدين في الأرض في أن للامام أن يجهد في تعزير المفسدين ، ويبلغ به ما رأى
من العقوبة . وإن زاد على مقدار الحد وجاوزه . وإن رأى القتل قتل .
ويعزى هذا الرأي إلى مالك بن أنس .

وهذا الحديث - إن كان له أصل - فهو يؤيد هذا الرأي .
وقد يدل على ذلك من نفس الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتله لما جيء
به أول مرة . ثم كذا في الثانية والثالثة والرابعة ، إلى أن قتل في الخامسة .
فقد يحتمل أن يكون هذا رجالاً مشهوراً بالفساد ، مخبوراً بالشر ، معلوماً من أمره :
أنه سيعود إلى سوء فعله ، ولا ينتهي عنه حتى ينتهي خبره .

وأما ما ذكره من قتل شارب الخمر بعد الرابعة : فقد قال طائفة من العلماء : إن الأمر
بقتله في الرابعة متروك بالإجماع ؛ وهذا هو الذي ذكره الترمذى وغيره .
وقيل : هو منسوخ بحديث عبد الله بن حمار «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله في الرابعة»
وقال الإمام أحمد - وقد قيل له : لم تركته ؟ - فقال : لحديث عثمان « لا يحل دم امرئ
مسلم إلا بإحدى ثلاث »
وفي ذلك كله نظر .

أما دعوى الإجماع على خلافه : فلا إجماع .
قال عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو « اتفونى به في الرابعة ، فعلي أن أقتله »
وهذا مذهب بعض السلف .
وأما ادعاء نسخه بحديث عبد الله بن حمار : فإنما يتم بثبوت تأخره ، والإتيان به بعد
الرابعة ، ومنافاته للأمر بقتله .

وأخرجه النسائي . وقال : هذا منكر . ومصعب بن ثابت ليس بالقوى
في الحديث . هذا آخر كلامه .

ومصعب بن ثابت - هذا - هو أبو عبد الله ، مصعب بن ثابت بن عبد الله
بن الزبير بن العوام القرشي العدوي المدني . وقد ضعفه غير واحد من الأئمة .

ويحتمل أن يكون ما فعله - إن صح الحديث - فإنما فعله بوحي من الله سبحانه ،
واطلاع منه على ما سيكون منه . فيكون معنى الحديث خاصاً فيه . والله أعلم .
وقد اختلف الناس في السارق إذا سرق مرة فقطعت يده اليمنى . ثم سرق مرة
فقطعت رجله اليسرى .

فقال مالك والشافعي وأسحق بن راهوية : إن سرق الثالثة : قطعت يده اليسرى ،
وإن سرق الرابعة : قطعت رجله اليمنى ، وإن سرق بعد ذلك : عزز وحبس . وقد حكى
مثل ذلك عن قتادة .

وقال الشعبي ، والنخعي وحماد بن أبي سليمان والأوزاعي وأحمد بن حنبل : إذا سرق
قطعت يده اليمنى . فإن سرق الثانية : قطعت رجله اليسرى . فإن سرق الثالثة : لم يقطع .
واستودع السجن .

وقد روى مثل ذلك عن علي رضي الله عنه .

وأما دعوى نسخه بحديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » : فلا يصح ، لأنه
عام . وحديث القتل خاص .

والذي يقتضيه الدليل : أن الأمر بقتله ليس حتماً ، ولكنه تعزير بحسب المصلحة ، فإذا
أكثر الناس من الحجر ، ولم ينزجروا بالحد ، فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل ، ولهذا كان عمر
رضي الله عنه ينفى فيه مرة ، ويحلق فيه الرأس مرة ، وجلد فيه ثمانين ، وقد جلد فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه أربعين .

فقتله في الرابعة : ليس حداً ، وإنما هو تعزير بحسب المصلحة ، وعلى هذا يتخرج حديث
الأمر بقتل السارق ، إن صح ؛ والله أعلم .

باب في تعليق يد السارق في عنقه [٢٤٨ : ٤]

٤٢٤٩ - عن عبد الرحمن بن محيرز، قال : « سألنا فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في العنق للسارق : أمِن السنة ؟ قال : أتى رسول الله عليه وسلم بسارق ، فَقَطَّعَت يده ، ثم أمر بها ، فَعُلِّقَت في عنقه »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن على المقدمى عن الحجاج بن أرطاة .

وعبد الرحمن بن محيرز - هو أخو عبد الله بن محيرز شامى .

وقال النسائى : الحجاج بن أرطاة ضعيف . لا يحتج بحديثه . هذا آخر كلامه .

والحجاج بن أرطاة : هو النخعي الكوفي . كنيته : أبو أرطاة . وهذا الذى قاله غير واحد من الأئمة .

قال بعضهم : وكأنه من باب التطويق والإشادة بذكره ليرتدع به . ولو ثبت لكان حسنا صحيحا . ولكنه لم يثبت .

[باب بيع المملوك إذا سرق] ^(١) [٢٤٨ : ٤]

٤٢٥٠ - عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا سَرَقَ الْمَمْلُوكُ فَبِعْهُ ، وَلَوْ بِنَشٍّ ^(٢) » .

٤٢٥٠ - فيه دليل : على أن السرقة عيب فى المالك ، يردون بها . ولذلك وقع الخط من ثمنه والنقص من قيمته .

وليس فى هذا الحديث دلالة على سقرط القطع عن المالك إذا سرقوا من غير ساداتهم .

(١) العنوان ليس من رواية الأولوى .

(٢) النش - بفتح النون وتشديد الشين - نصف أوقية . وهو عشرون درهما .

وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال النسائي : عمر بن أبي سلمة ليس بالقوى في الحديث ، هذا آخر كلامه .

وعمر بن أبي سلمة : هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى وقد وضعه شعبة ويحيى بن معين . وقال أبو حاتم الرازى : لا يحتج به .

باب في الرجم [٢٤٨ : ٤]

٢٥١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (٤ : ١٥) واللاتى يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا) وذكر الرجل بعد المرأة ، ثم جمعهما فقال : (٤ : ١٦) واللذان يأتياها منكم فأذوهما ، فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما) فنسخ ذلك بآية الجلد ، فقال : (٢ : ٢٤) الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)

في إسناده على بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

٢٥٢ - وعن مجاهد ، قال : « السبيل : الحد » .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم » . وقال عامة الفقهاء : يقطع العبد إذا سرق .

وإنما قصد بالحديث إلى أن العبد السارق لا يملك ولا يصحب . ولكن يباع ، ويستبدل به من ليس بسارق .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن العبد لا يقطع إذا سرق » . وحكى مثل ذلك عن شريح . وسائر الناس على خلافه .

٤٢٥٣ - وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قد جعلَ الله لهنَّ سبيلا : الثيب بالثيب جلدٌ مائة ورميٌ بالحجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفيُّ سنة » .

٤٢٥٣ - قوله « خُذُوا عَنِّي ، قد جعلَ الله لهنَّ سبيلا » إشارة إلى قوله سبحانه (١٥:٤) أو يجعل الله لهن سبيلا) ثم فسر السبيل ، فقال « الثيب بالثيب » يريد إذا زنى الثيب بالثيب وكذلك قوله « البكر بالبكر » يريد إذا زنى البكر بالبكر . واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ، ووجه ترتيبه على الآية . وهل هو ناسخ للآية ، أو مبين لها ؟

فذهب بعضهم إلى النسخ ، وهذا على قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة . وقال آخرون : بل هو مبين للحكم الموعود ببيانه في الآية . فكأنه قال : عقوبتهن الحبس إلى أن يجعل الله لهن سبيلا . فوقع الأمر بحبسهن إلى غاية . فلما انتهت مدة الحبس ، وحين وقت نجيء السبيل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خُذُوا عَنِّي تفسير السبيل وبيانه » ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه ، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل منظوياً عليه . فأبان المبهم منه . وفصل الجمل من لفظه . فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة . وهذا أصوب القولين . والله أعلم .

وفي قوله « جلد مائة . ورمي بالحجارة » حجة لقول من رأى الجمع بين الحد والرمح على الثيب المحصن إذا زنى .

وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أنه قد استعمل ذلك في بعض الزناة ، وقال « جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وإلى هذا ذهب الحسن البصرى .

وبه قال اسحق بن راهوية . وهو قول داود وأهل الظاهر . وروى « أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه رجم ولم يجلد » . وإلى ذهب عامة الفقهاء ، ورأوا أن الجلد منسوخ بالرجم .

٤٢٥٤ - وفي رواية « جلد مائة والرجم » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٤٢٥٥ - وعن عبادة بن الصامت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم - بهذا الحديث -
فقال ناس لسعد بن عبادة : « يا أبا ثابت ، قد نزلت الحدود ، لو أنك وجدت

وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزاً ولم يجلده . ورجم اليهوديين ، ولم يجلدهما .
واحتج الشافعى فى ذلك بحديث أبى هريرة فى « الرجل الذى استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ابنه الذى زنى بامرأة الرجل ، فقال له : على ابنك جلد مائة
وتغريب عام . وعلى المرأة الرجم . واغذُ يا أنيس على المرأة . فان اعترفت فارجمها . فندا
عليها فاعترفت . فرجمها » .

قال : فهذا الحديث آخر الأمرين . لأن أبا هريرة قد رواه . وهو متأخر الإسلام .
ولم يعرض للجلد بذكر ، وإنما هو الرجم فقط . وكان فعله ناسخاً لقوله الأول .

٤٢٥٥ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وقد روى ابن حبان فى صحيحه من حديث
زيد بن أبى أنيسة عن أبى الزبير عن عبد الرحمن بن المفضاض الدوسى عن أبى هريرة قال :
« جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : الأبعد قد زنا ، فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم : وما يدريك ما الزنا ؟ ثم أمر به فطرد ، وأخرج . ثم أتاه الثانية
فقال : يارسول الله ، إن الأبعد قد زنا ، فقال : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟ فطرد وأخرج ،
ثم أتاه الثالثة ، فقال : يارسول الله ، إن الأبعد قد زنا ، قال : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟
قال : أتيت من امرأة حراماً مثل ما يأتى الرجل من امرأته ، فأمر به فطرد ، وأخرج . ثم أتاه
الرابعة ، فقال : يارسول الله ، إن الأبعد قد زنا ، قال : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟ قال :
أدخلت وأخرجت ؟ قال : نعم ، فأمر به أن يرجم - فذكر الحديث - وقال فيه « إنه الآن
لنى نهر من أنهار الجنة يتغمس »

وهذا صريح فى تعدد الإقرار ، وأن مادون الأربع لا يستقل بإيجاب الحد .
وفيه حجة لمن اعتبر تعدد المجلس .

وقد روى ابن حبان أيضاً فى صحيحه من حديث أيوب عن أبى الزبير عن جابر « أن النبي
صلى الله عليه وسلم لما رجم ماعز بن مالك قال : لقد رأيته يتخضض فى أنهار الجنة »

مع امرأتك رجلاً ، كيف كنت صانعا ؟ قال : كنت ضاربهما بالسيف حتى يَسْكُتَا ، أَفَأَنَا أَذْهَبُ فَأَجْعُ أَرْمَةً شُهْدَاءَ ؟ فإلى ذلك قد قَضَى الحاجة ، فانطلقوا ، فاجتمعوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ، ألم ترَ إلى أبي ثابت ، قال : كذا وكذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كَفَى بالسيف شاهداً . ثم قال : لا . لا ، أخاف أن يَتَنَاقِصَ فِيهَا السَّكَرَانُ وَالْعَيْرَانُ^(١) .

قال أبو داود : روى وكيع أول هذا الحديث عن الفضل بن دَلْهَمٍ عن الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإِنَّمَا هذا إسناد حديث ابن المحبق « أن رجلا وقع على جارية امرأته » . قال أبو داود : الفضل بن دَلْهَمٍ ليس بالحافظ . كان قصاباً بواسط .

٤٢٥٦ - وعن عبد الله بن عباس ، أن عمر - يعني ابن الخطاب - رضى الله عنه خطب ، فقال « إن الله بئس محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها وَوَعَيْنَاهَا ، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجمنا من بعده ، وإني خَشِيتُ إن طال بالناس الزمانُ أن يقول قائل : ما نجدُ آية الرِّجْمِ في كتاب الله ، فَيَضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ . فالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، إِذَا كَانَ مُحْصَنًا ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ تَحْمِلُ أَوْ اعْتَرَفَ ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ لَا أَن يَقُولَ النَّاسُ : زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ ، لَكُتِبَتْهَا » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً

(١) قال الحافظ المزى في الأطراف : هذا الحديث في رواية أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن داسة . ولم يذكره أبو القاسم الدمشقي . والتابع - بإيلاء المثابة من تحت - التابع في الشر والفساد .

٤٢٥٧ - وعن يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ، قال « كان ماعزُ بن مالك يتيمًا في حجر أبي ، فأصاب جاريةً من الحَيِّ ، فقال له أبي : أنتِ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته بما صنعت ، لَعَلَّهُ يستغفرُ لك ، وإنما يريد بذلك : رجاء أن يكونَ له مخرجًا قال : ، فأتاه فقال : يا رسول الله ، إني زَنَيْتُ . فَأَقِمَّ عَلَى كِتَابِ الله فَأَعْرَضَ عنه ، فعاد فقال : يا رسول الله ، إني زَنَيْتُ ، فَأَقِمَّ عَلَى كِتَابِ الله ، حتى قالمها أربع مراتٍ ، قال صلى الله عليه وسلم : إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَبِمَنْ ؟ قال : بفُلانة ، قال : هَلْ صَاحَبْتَهَا ؟ قال : نعم ، قال : هَلْ بَاشَرْتَهَا ؟ قال :

٤٢٥٧ - قلت : اختلف أهل العلم في هذه الأقاير للمكررة منه : هل كانت شرطًا في صحة الأقاير بالزنى ، حتى لا يجب الحكم إلا بها ، أم كانت زيادة في التبيين والاستنبات ، لشبهة عرضت في أمره ؟ .

فقال قوم : هي شرط في صحة الإقرار . لا يجب الحكم عليه إلا بتكريره أربع مرات . وإليه ذهب الحكم بن عيينة وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه ، وأحمد ابن حنبل واسحق بن راهوية .

واحتج من احتج منهم بقوله « إنك قد قلتها أربع مرات » إلا أنهم اختلفوا فيه إذا كان كله في مجلس واحد .

فقال أبو حنيفة وأصحابه : إقراره أربع مرات في مجلس واحد : بمنزلة إقراره مرة واحدة . وقال ابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل : إذا أقر أربع مرات في مجلس واحد رجم . وقال مالك والشافعي وأبو ثور : إذا أقر مرة واحدة رجم . كما إذا أقر مرة واحدة بالقتل قتل . وبالسرقة قطع .

وروى ذلك عن الحسن البصري وحامد بن أبي سليمان .

وذهب هؤلاء إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رده مرة بعد أخرى للشبهة التي داخلته في أمره . ولذلك سأل « هل به حِنَّةٌ أَوْ حَيْلٌ ؟ » وقال لهم « استنكوه » أي لعل

نعم ، قال : هل جامعتهما ؟ قال : نعم ، قال : فَأَمَرَ به أَنْ يُرْجَمَ ، فَأُخْرِجَ به إلى الْحُرَّةِ . فلما رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ [جَزَعٌ] ، فخرج يَشْتَدُّ ، فلقيه عبد الله بن أنيس ، وقد عَجَزَ أصحابه . فنزع له بَوْطِيفَ بَعِيرٍ ^(١) ، فرماه به فقتله ، ثم أتى

شرب ما ذهب عقله ، وجعل يستفسره الزنا فقال « لعلك قَبَلْتُ ، اهلك لمست » إلى أن أقر بصريح الزنا . فزال عند ذلك الشبهة . فأمر رجه . وإنما لزم الحكم عنده بإقراره في الرابعة . لأن الكشف إنما وقع به . ولم يتعلق بما قبله .

واستدلوا في ذلك بقول الجهمية « لعلك تريد أن تَرَدِّدَنِي كما رَدَدْتَ ماعزاً ؟ » فلم أن الترديد لم يكن شرطاً في الحكم ، وإنما كان من أجل الشبهة .

قالوا : وأما قوله « قد قتلها أربع مرات » فقد يحتمل أن يكون معناه : أنك قتلها أربع مرات . فتبينت عند إقرارك في الرابعة : أنك صحيح العقل ، ليست بك آفة تمنع من قبول قولك . فيكون معنى التكرار راجعاً إلى هذا .

وفي قوله « هلا تركتموه ؟ » دليل على أن الرجل إذا أقر بالزنا ثم رجع عنه دفع عنه الحد ، سواء وقع به الحد أو لم يقع .

وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباح والزهرى وحمام بن سليمان وأبو حنيفة وأصحابه . وكذلك قال الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية .

وقال مالك بن أنس وابن أبي ليلي وأبو ثور رحمهم الله : لا يقبل رجوعه . ولا يدفع عنه الحد . وكذلك قال أهل الظاهر .

وروى ذلك عن الحسن البصرى وسعيد بن جبير .

وروى مثل ذلك عن جابر بن عبد الله .

وتأولوا قوله « هلا تركتموه » أى لينظر في أمره ، ويستثبت للمنى الذى هرب من أجله . قالوا : ولو كان القتل عنه ساقطاً لصار مقتولاً خطأ . وكانت الدية على عوائلهم .

فلما لم تلزمهم ديته دل على أن قتله كان واجباً .

قلت : وفي قوله « هلا تركتموه ؟ » على معنى المذهب الأول : دليل على أنه لا شىء

(١) الوظيف : خنف البعير ، أو مستدق الدراع والساق من الخيل والإبل ونحوها .

النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال : هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ ، لَعَلَّه أَنْ يَتُوبَ ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ .

وقد تقدم الكلام على الاختلاف في صحة نعيم بن هرّال .

٢٥٨ - وعن محمد بن إسحاق ، قال « ذكرتُ لعاصم بن عمر بن قتادة ، قصةَ ماعز بن مالك ، فقال لي : حدثني حسن بن محمد بن عليّ بن أبي طالب ، قال : حدثني ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ مَنْ شِئْتُمْ »^(١) مِنْ رِجَالِ أَسْلَمَ مِنْ لَا أَتَمُّهُمْ ، قال : ولم أعرف الحديث ، قال : جئت جابر بن عبد الله ، فقلت : إن رجلاً من أسلم يحدثون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم - حين ذكروا له جَزَعُ ماعز بن مالك من الحجارة ، حين أصابته - : « أَلَا تَرَكَتُمُوهُ » وما أعرف الحديث ، قال : يا ابن أخي ، أنا أعلم الناس بهذا الحديث ، كنتُ فيمن رَجَمَ الرجلَ ، إِنَّا لما خرجنا به فرجناه . فوجد مَسَّ الحجارة صَرَخَ بنا : يا قوم ، رُدُّوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن قومي قَتَلُونِي ، وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي ، وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرُ قَاتِلِي ، فلم نَنزِعْ عنه حتى قَتَلْنَاهُ ، فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

على من رمى كافراً فأسلم قبل أن يقع السهم ، وكذلك المأذون له في قتل رجل قصاصاً فلما تنجَّى عنه . عفا وليُّ الدم عنه .

وكذلك قال هؤلاء في شارب الخمر إذا قال : كذبتُ . فإنه يكفُّ عنه . وكذلك السارق إذا قال : كذبت لم تقطع يده . ولكن لا تسقط الغرامة عنه . لأنها حق الآدمي .

(١) « من شئتم » فاعل حدثني ، والمعنى : أنه قد أخبر جماعة من رجال أسلم لا تهمهم بأن « هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ ؟ » من قول النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخبرناه ، قال « فهلا تركتموه وجئتوني به » لَيْسَتْ ثَبِتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ، فأما لَتَرَكَ حَدِّ : فلا ، قال : فمرفت وجه الحديث .
وأخرجه النسائي .

وفي إسناده محمد بن إسحاق . وقد تقدم اختلاف الأئمة في الاحتجاج به
وأخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن جابر طرأ منه بنحوه .

٤٢٥٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما « أن ماعز بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إنه زنى ، فأعرض عنه ، فأعاد عليه ، مراراً ، فأعرض عنه ، فسأل قومه : أمجنون هو ؟ قالوا : ليس به بأس ، قال : أفعلت بها ؟ قال : نعم ، فأمر به أن يُرجم ، فانطلق به . فرُجم ، ولم يُصلَّ عليه » .
وأخرجه النسائي مرسلًا .

٤٢٦٠ - وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : « رأيت ماعز بن مالك حين
جِيءَ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم : رجلاً قصيراً أعْضَلَ ، ليس عليه رداء ،
فشهد على نفسه أربع مرار : أنه قد زَنَى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
فَلَعَلَّكَ قَبْلَتْهَا . قال : لا والله ، إنه قد زنى الآخر ، قال : فرجّه . ثم خطب
فقال : أَلَا كَلِمًا نَقَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ

٤٢٦٠ - « نكثته عنهن » معناه : نكثته عليهن .

« الكثرة » القليل من اللبن .

وقوله « نكثته » معناه ردعته بالعقوبة ، والنكول في اليمين . وهو أن يرتدع
فلا يحلف ، يقال : نكل يُنكل ، ونكل ، ينكل لغتان^(١) .

(١) في القاموس : كضرب ونصر وعلم .

التيس ، يَنْحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُتْبَةَ ، أَمَا إِنَّ اللَّهَ إِنْ يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا نَكَلْتُهُ عَنْهُ » .

٤٢٦١ - وفي رواية قال « فرده عنهن » .

٤٢٦٢ - وفي رواية قال « فرده مرتين » .

قال سمالك - وهو ابن حرب - فحدثت به سعيد بن جبير فقال : « إنه رده أربع مرات »

وأخرجه مسلم والنسائي .

وحكى أبو داود عن شعبة أنه قال : فسألت سمالكاً عن الكُتْبَةِ ؟ فقال : اللبن القليل . وكذلك هي من غير اللبن .

والكُتْبَةُ : كل قليل جَمَعْتَهُ من طعام أو غيره .

٤٢٦٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لماعز بن مالك « أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ ؟ » قال : وما بلغك عني ؟ قال : بلغني عنك : أنك وقعت على جارية بني فلان ؟ قال : نعم ، فشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، فَأَمَرَ بِهِ ، فَرُجِمَ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٤٢٦٤ - وعنه قال : « جاء ماعزُ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرتين ، فطَرَدَهُ ، ثم جاء ، فشَهِدَ على نفسه بالزنا ، فقال : شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ » .

٤٢٦٥ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لماعز ابن مالك : « لَمَلَّكَ قَبَلْتَ ، أَوْ غَمَزْتَ ، أَوْ نَظَرْتَ ؟ » قال : لا ، قال : أَفَنِكَتَهَا ؟ قال : نعم ، قال : فعند ذلك أَمَرَ بِرَجْمِهِ » .

وأخرجه أيضاً مرسلًا . وأخرجه البخارى والنسائى مسنداً .

٤٢٦٦ - وعن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة ، أنه سمع أبا هريرة يقول : « جاء الأسامى نبي الله صلى الله عليه وسلم . فشهد على نفسه : أنه أصاب امرأة حراماً ، أربع مرات ، كل ذلك يُعرضُ عنه ، فأقبل في الخامسة ، فقال : أنيكنها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدرى ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراماً مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فأتريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تطهرنى ، فأمر به فرجيم ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه : أنظروا إلى هذا الذى ستر الله عليه ، فلم تدعه نفسه حتى رجم الكلب ، فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مرَّ بحيفة حمار سائل برجله ، فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذان يارسول الله ، قال : أنزلَا ، فكَلَّا من حيفة هذا الحمار . فقالا : يابى الله ، من يأكل من هذا ؟ قال : فإتلتما من عرض أخيكما آتفاً أشد من أكل منه ، والذى نفسى بيده ، إنه الآن لفي أنهار الجنة ينقمس ^(١) فيها . »
وأخرجه النسائى . وقال فيه « أنكحتها ؟ » .

قلت : عبد الرحمن - هذا - يقال فيه : ابن الصامت ، كما تقدم . ويقال فيه : ابن هضاد ، وابن الهضاهض . وصحح بعضهم ابن الهضاهض . وذكره البخارى

٤٢٦٦ - قوله « ينقمس » معناه : ينغمس ويغوص فيها ، والقاموس معظم الماء ، ومنه

قاموس البحر

(١) في أصل المنذرى « ينغمس » بالعين .

في تاريخه، وحكى الخلاف فيه . وذكر له هذا الحديث . وقال : حديثه في أهل الحجاز . ليس يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد .

٤٢٦٧ - وعن ابن عم أبي هريرة ، عن أبي هريرة ، بنحوه ، زاد : « واختلفوا ، فقال بعضهم : رُبط إلى شجرة ، وقال بعضهم : وقف ^(١) » .

٤٢٦٨ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : « أن رجلاً من أسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعترف بالزنا ، فأعرض عنه ، ثم اعترف فأعرض عنه ، حتى شهد على نفسه أربع شهادات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : أحصنت ؟ قال : نعم ، قال : فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرُجم في المصلّى ، فلما أذلقته الحجارة قرّاً ، فأدرك ، فرُجم حتى مات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً ، ولم يُصل عليه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وفي حديث البخارى « فصلى عليه » .

وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز من الجزء العشرين .

٤٢٦٨ - قوله « أذلقته الحجارة » معناه : أصابته بمحدها فمقرته ، وذلق كل شيء حذّه . يقال : أذلت السنان إذا أرهفتها ، والذلافة في اللسان : خِفَتُهُ وسرعة مروده على الكلام ، ويقال : لسان ذلق طلق ، والإذلاق أيضاً : سرعة الرمي .

فيكون معناه على هذا : أنه لما تتابع عليه وقع الحجارة وتناولته من كل وجه قرّاً . وقوله « أبك جنون » دليل على أنه قد ارتاب بأمره . ولذلك كان تردده إياه وتركه .
الاقتصار به على إقراره الأول .

وفيه دليل : على أن المحسن لا يرمم ولا يجلد .

(١) كما قال الحافظ المزي هذا الحديث من رواية أبي بكر بن داسة .

٤٢٦٩ - وعن أبي سعيد - وهو الخدرى رضى الله عنه - قال : « لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجم ماعز بن مالك ، خرجنا به إلى البقيع ، فوالله ما أوثقناه ولا حفرنا له ، ولكنه قام لنا - قال أبو كامل ، وهو الجحدري - قال : فرمينا بالعظام والمذر والخزف . فاشتد ، واشتدنا خلفه ، حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا فرمينا بجلاميد الحرة ، حتى سكت ، قال : فاستغفر له ، ولا سبه » .

٤٢٦٩ - قوله « سكت » يريد مات ، قال الشاعر عدئ بن يزيد :
ولقد شفى نفسى وأبرأ داءها أخذ الرجال بحلقه حتى سكت

٤٢٦٩ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه : فى حديث أبى سعيد : وقد اختلف فى حديث ماعز ، هل حفر له أم لا ؟

ففى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى قال « لما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرجم ماعز بن مالك ، خرجنا به إلى البقيع ، فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه ، ولكن قام لنا فرمينا بالعظام والخزف ، فاشتكى ، فخرج يشتد حتى انتصب لنا فى عرض الحرة - الحديث » وفى صحيح مسلم أيضاً عن ابن بريدة قال « جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني زنيث ، فأريد أن تطهرني ، فرده . فلما كان من الغد أتاه ، فقال : يا رسول الله ، إني قد زنيث ، فرده الثانية ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله ، فقال : هل تعلمون بعقله بأساً ، هل تتكفرون منه شيئاً ؟ فقالوا : مانعنا إلا وفى العقل من صالحنا ، فيأمرى ، فأناه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضاً ، فسأل عنه ، فأخبروه أنه لا بأس به ، ولا بعقله ، فلما كان الراجة حفر له حفرة ، ثم أمر به فرجم - فذكر الحديث » وهذا الحديث فيه أمران ، سائر طرق حديث مالك تدل على خلافهما .

أحدهما : أن الإقرار منه وترديد النبي صلى الله عليه وسلم كان فى مجالس متعددة ، وسائر الأحاديث تدل على أن ذلك كان فى مجلس واحد .

الثانى : ذكر الحفر فيه ، والصحيح فى حديثه : أنه لم يحفر له ، والحفر وهم ، ويدل عليه أنه هرب وتبعوه .

وهذا - والله أعلم - من سوء حفظ بشر بن مہاجر ، وقد تقدم قول الإمام أحمد : إن ترديدہ إنما كان فى مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ ابن مہاجر .

وأخرجه مسلم والنسائي بمعناه .

٤٢٧٠ - وعن أبي نضرة ، قال : « جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم - نحوه . وليس بتمامه - قال : ذهبوا يسبُّونه فتهام ، قال : ذهبوا يستغفرون له فتهام ، قال : هو رجلٌ أصاب ذنباً ، حسبيُّه الله » .
هذا مرسل .

٤٢٧١ - وعن ابن بريدة - وهو سليمان - عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم استنكّه ^(١) ماعزاً » .

وأخرجه مسلم بطوله . وفيه « فقام رجل فاستنكَّه » .
٤٢٧٢ - وعن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، قال : « كنا أصحاب رسول الله تحدث : أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما ، أو قال : لو لم يرجعا بعد اعترافهما ، لم يطلبهما ، وإنما رجمهما بعد الرابعة » .
وأخرجه النسائي بنحوه .

في إسناده : بشير بن مہاجر الكوفي . وسيجيء الكلام عليه .
٤٢٧٣ - وعن خالد بن اللجلاج ، أن اللجلاج أباه أخبره : « أنه كان قاعداً يَتَمَلُّ في السوق . فمرت امرأة تحمل صبياً . فثار الناس معها ، وثرتُ فيمن ثار ، فاتَّهيتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول : مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ ؟ فسكتت ، فقال شاب حَذُوها : أَنَا أَبُوهُ ، يَارَسُولَ اللَّهِ ، فأقبل عليها ، فقال :

٤٢٧١ - قلت : وفيه دلالة على أنه قد ارتاب بأمره .

وفيه حجة لمن لم يرتلِّق السكران طلاقاً ، وهو قول مالك بن أنس ، والزنبي .

(١) « استنكّه » أى : شم ريح فمه ، لعله يكون قد شرب ما أذهب عقله .

مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ؟ قَالَ الْفَتَى: أَنَا أَبُوهُ يَارَسُولَ اللَّهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَعْضِ مَنْ حَوْلَهُ يَسْأَلُهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا إِلَّا خَيْرًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، قَالَ: نَفَرْنَا بِهِ، كَفَرْنَا لَهُ، حَتَّى أَمَكُنَّا، ثُمَّ رَمَيْنَاهُ بِالْحِجَارَةِ، حَتَّى هَذَا. جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرْجُومِ. فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: هَذَا جَاءَ يَسْأَلُ عَنِ الْخَبِيثِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَهُوَ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ. فَإِذَا هُوَ أَبُوهُ، فَأَعْنَاهُ عَلَى غَسَلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ، وَمَا أَدْرَى: قَالَ: وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، أَمْ لَا؟» .
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

الجلال - هذا - له صفة . أسلم وهو ابن خمسين سنة ، وهو بفتح اللام وسكون الجيم ، وآخره جيم أيضًا . وهو عامري . كنيته : أبو العلاء . عاش مائة وعشرين سنة رضى الله عنه .

٤٢٧٤ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله رضى الله عنهما - « أن رجلاً زنى بامرأة ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُجِّلِدَ الْحَدَّ ، ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ » .

٤٢٧٥ - وعنه « أن رجلاً زنى بامرأة ، فلم يعلم باحصانه ، فجلد ثم علم باحصانه فرجم » باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة [٤ : ٢٥٩]

٤٢٧٦ - عن عمران بن حصين ، أن امرأة - قال في حديث أبان - وهو ابن يزيد : - « من جهينة ، أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إنها قد زنت ، وهى حُبْلَى ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ولياً لها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه

وسلم : أَحْسَنَ إِلَيْهَا ، فَإِذَا وَضَعْتَ نَجْيَءَ بِهَا . فلما أن وضعت جاء بها [فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها ، فرجمت ، ثم أمرهم ففصلوا عليها ^(١)] فقال عمر : يا رسول الله ، نُصِّلِي عليها ، وقد زنت ؟ قال : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا ؟ « لم يقل عن أبان : » فشكت عليها ثيابها .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .
وحكى أبو داود عن الأوزاعى ، قال : « فشكت عليها ثيابها » يعنى فشدت ٤٢٧٧ - وعن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه رضى الله عنهما : « أن امرأة - يعنى من غامد أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : لَأَنِّى قَدْ جَعَرْتُ ، فقال : ارجعى . فرجمت ، فلما كان الغد أتته ، فقالت : لعلك أن ترددنى كما رددتَ

٤٢٧٧ - قلت : أما الحديث الأول الذى رواه عمران بن حصين : قيه : أنه لم يستأن بها إلى أن ترضع ولدها ، ولكنه أمر برجمها حين وضعت .

وكذلك روى على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه فعل بشراحة : رجمها لما وضعت حملها وإلى هذا ذهب مالك والشافعى .
وهو قول أبى حنيفة وأصحابه .

وقال أحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية : تترك حتى تضع ما فى بطنها . ثم تترك حولين حتى تفتطه .

ويشبه أن يكونا قد ذهبا إلى هذا الحديث ، إلا أن إسناد الحديث الأول أجود .
وبشير بن المهاجر ليس بذلك .

وقال أحمد بن حنبل : هو منكر الحديث ، وقال فى أحاديث ما عز كلها : إن ترددهم

ت ، فوالله إني لحلي ، فقال لها : ارجعي . فرجعت ، فلما كان القدر
لها : ارجعي حتى تلدي ، فرجعت . فلما ولدت أخته بالصبي . فقالت :
لديته ، فقال لها : ارجعي ، فأرضعيه حتى تقطعيه . فجاءت به ، وقد
نساها شيء ، يأكله . فأمر بالصبي ، فدفع إلى رجل من المسلمين ،
فقبضها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : مثلاً
، لقد تأتت توبة لو تابها صاحب مكس كفر له .

وكانت من ربه
بأنه لا يهدي
الذين كفروا
إلا لظلمات
أعمى .

وحدث النسائي مختصر كالذي ههنا . ويشتمل على قصة ماعز ، وقصة الغامدية .
وفي إسناده : بشير بن المهاجر التغوي الكوفي . وليس له في صحيح مسلم

الحديث ، يحيى بالمعائب ، وقد وثقه يحيى بن معين . وقال الإمام أحمد : منكر
ترويه إنما كان في مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ : بشير بن المهاجر .
وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . ونمزه غيرهما .
ولا عيب على مسلم في إخراج هذا الحديث . فإنه أتى به في الطبقة الثانية
إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن مهاجر . وذلك عندى منكر الحديث .
قلت : قد ذكر في هذا الحديث « أنه قد كفر لها » وقد اختلفوا في ذلك .
فقال بعضهم : لا يخفى للرجل ، ويخفى للمرأة . وهو قول أبي يوسف وأبي ثور .
من أجل الرجل والمرأة جميعاً .
وقد قيل : يخفى له .

بعدما ساق طرق حديث ماز ، وأتى به آخراً ، ليبين اطلاعه
 بالحديث . والله عز وجل أعلم .
 وذكر بعضهم : أن حديث عمران بن حصين فيه « أنه أمر برجمه
 وضعت ، ولم يستان بها » .
 وكذا روى عن علي رضي الله عنه : « أنه فعل بشراً » .

وقال أحمد وأبو إسحق : ترك حتى تضع ماني بطني
 وقطعه .

ويشبه أن يكونا ذهبا إلى هذا الحديث . وحديث عمران بن حصين
 الحديث : رواية بشير بن المهاجر . وقد تقدم الكلام عليه .
 وقال بعضهم : يحتمل أن تكونا امرأتين ، إحداهما : وُجد لولدها كفيل
 رقبليها . والأخرى : لم يوجد لولدها كفيل ، أو لم يقبل . فوجب إمالتها حتى
 يستغنى عنها ثلاثاً يهلك بهلاكها .
 ويكون الحديث محمولا على حالتين . ويرقع الخلاف .

٤٢٧٨ - وعن ابن أبي بكرة ، عن أبيه رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رجم امرأةً فخر لها إلى الشدة » .
 قال أبو داود : أفهمني رجل عن عثمان - يعني بن أبي شيبة (١) -
 قال أبو داود : أفهمني رجل عن عثمان - يعني بن أبي شيبة (١) -

٤٢٧٩ - قال أبو داود : أفهمني رجل عن عثمان - يعني بن أبي شيبة (١) -
 ذكره ابن سليم ، بإسناده نحوه - زاد : « ثم رماها بمحصاة مثل الحصاة ، ثم قال :
 (١) يشبه أن يكون المعنى : أن حديث عثمان بن أبي شيبة لم يثبت .
 كما ينبغي وقت الدرس مع عثمان حتى أفهمته . »

ما عَزَّ بَرَأَتْهُمُ الْوَجْهَ . فَلَمَّا طَفِئَتْ أَخْرَجَهَا . فَصَلَّى عَلَيْهَا » .
أُتِيَته ، وَقَالَ فِي التَّوْبَةِ نَحْوَ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ .

هَذَا وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَسَمِيَ فِي حَدِيثِهِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ : عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي بَكْرَةَ وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ - فِي رَوَايَتِهِمَا - مَجْهُولٌ .

وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا : « حُدِّثْتُ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ » رَوَايَةٌ عَنْ مَجْهُولٍ .

٤٢٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَلْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « أَنَّ رَجُلَيْنِ
اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ أَحَدُهُمَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَقْضِ
بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ - وَكَانَ أَقْفَهُمَا - : أَجَلٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَقْضِ

٤٢٨٠ - قَوْلُهُ « وَاللَّهُ لَا قَاضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ » يُتَأَوَّلُ عَلَى وَجْهِهِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكِتَابِ : الْفَرَضُ وَالْإِجْبَابُ . يَقُولُ : لَا قَاضِينَ بَيْنَكُمَا بِمَا
فَرَضَهُ اللَّهُ وَأَوْجَبَهُ ، إِذْ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ذِكْرُ الرَّجْمِ مَنْصُوصًا مُتَوَلًّا ، كَذَكَرِ الْجُلْدِ ،
وَالْقَطْعِ ، وَالْقَتْلِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ .

وَقَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ بِمَعْنَى الْفَرَضِ . كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (٤ : ٢٤) كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَكَقَوْلِهِ (٢ : ١١٨) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ (أَيْ فَرَضَ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (٥ : ٤٥) وَكُتِبْنَا
عَلَيْهِمْ فِيهَا) أَيْ فَرَضْنَا وَأَوْجَبْنَا .

وَوَجْهُ آخَرٌ : وَهُوَ أَنْ ذَكَرَ الرَّجْمَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ بِاسْمِهِ الْخَاصِ - فَإِنَّهُ
مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَالْإِيْهَامِ . وَلَقَطِ التَّلَاوَةَ مُنْطَوًى عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُهُ
(٤ : ١٦) وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) وَالْأَذَى يَتَسَعُّ فِي مَعْنَاهُ لِلرَّجْمِ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ .
وَقَدْ قِيلَ : إِنْ هَذِهِ الْآيَةُ لَمْ نَسَخَتْ سَقَطَ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا وَبِمَعْنَاهَا .

وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ : وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ (٤ : ١٥) أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .
فَضَمِنَ الْكِتَابُ أَنْ يَكُونَ لَهُنَّ سَبِيلٌ فِيمَا بَعْدَ . ثُمَّ جَاءَ بَيَانُهُ فِي السَّنَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ

بيننا بكتاب الله ، واِئْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ ، قَالَ : تَكَلَّمْ . قَالَ : إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - وَالْعَسِيفُ الْأَجِير - فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ ، فَأَخْبَرُونِي : أَنْ عَلَى ابْنِي الرِّجْمَ ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ ، وَبِجَارِيَةٍ لِي ، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ ، فَأَخْبَرُونِي : أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَإِنَّمَا الرِّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، أَمَّا عَنْكُمْ وَجَارِيَتُكَ فَزِدْ إِلَيْكَ . وَجُلْدَ ابْنِهِ مِائَةً وَغَرْبَهُ عَامًا ، وَأَمْرُ أُنَيْسَا الْأَسْلَمِيِّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ . فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ ، فَارْجَمَهَا . »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وفي حديث الترمذي وابن ماجه : ذكر شبل مع أبي هريرة وزيد بن خالد .

وقد قيل ، إن شبلًا هذا لاصحبه له ، ويشبه أن يكون البخاري ومسلم تركاه لذلك .

صلى الله عليه وسلم « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرحم » .

ووجه رابع : وهو ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال « قرأناها فيما أنزل الله : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » وهو ما رفعت تلاوته وبقى حكمه . والله أعلم . وفي الحديث من الفقه : أن الرجم إنما يجب على المحصن دون من لم يحصن . وفيه دليل : على أن للحاكم أن يبدأ باستماع كلام أى الخصمين شاء .

وفيه : أن البيع الفاسد والصلح الفاسد ، وما جرى مجراهما من العقود : منتقض . وأن ما أخذ عليها مردود إلى صاحبه .

وفيه . أنه لم ينكر عليه قوله « فسألت أهل العلم » ولم يعب الفتوى عليهم في زمانه ، وهو مقبى بين ظهرائهم .

وقيل : لا ذكر له في الصحابة ، إلا في رواية ابن عينة ، ولم يتابع عليها .
وقال يحيى بن معين : ليست لشبل حجة . ويقال : إنه شبل بن معبد . ويقال :
ابن خُليد . ويقال : ابن حامد وصَوَّب بعضهم : ابن معبد .
وأما أهل مصر فيقولون : شبل بن حامد عن عبد الله بن مالك الأوسى عن
النبي صلى الله عليه وسلم .

قال يحيى : وهذا عندى أشبه ، لأن شبلا ليست له حجة .
وقال أبو حاتم الرازى : ليس لشبل معنى في حديث الزهري ، هذا آخر كلامه .
وأنيس : بضم الهزرة وفتح النون ، وسكون الياء آخر الحروف وسين
مهملة . قيل : هو ابن الضحاك الأسلمى ، يُعَدُّ في الشاميين ، ويُخَرَّج حديثه
عنهم . وقد حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفيه : إثبات التثني على الزاني والتغريب له سنة . وهو قول عامة العلماء من السلف
وأكثر الخلف .

وإنما لم ير التغريب منهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن .
وفيه : أنه لم يجمع على الحصن الرجم والجلد .
وفيه : أنه لما جاء الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفتياً عن ابنه ، مخبراً عنه
أنه زنا بأمرأته لم يجعله قاذفاً لها .

وفيه : أنه لم يوقع الفرقة بالزنا بينها وبين زوجها .
وفيه : أنه لم يشترط عليها في الاعتراف بالزنا : التكرار . وإنما علق الحكم بوجود
الاعتراف حسب .

وفيه دليل : على جواز الوكالة في إقامة الحدود . وقد اختلف العلماء فيها .
وفيه دليل : على أنه لا يجب على الامام حضور المرجوم بنفسه .
وفيه : إثبات الإجارة . والحديث فيها قليل . وقد أبطلها قوم . لأنها - زعموا - ليست
بمبن مرتبة ، ولا صفة معلومة

وفي الحديث دليل : على قبول خبر الواحد .

باب في رجم اليهوديين [٤ : ٢٦٢]

٤٢٨١ - عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « إن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأةً زنيا . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الزَّانَا ؟ فقالوا : نَقْضُهُمْ وَيُجْلَدُونَ ، فقال عبد الله بن سلام : كَذَبْتُمْ ، إن فيها الرِّجْمَ ، فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَفَشَرُوهَا . فجعل أحدهم يده على آية الرِّجْمِ ، ثم جعل يقرأ ما قبلها وما بعدها . فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يَدَكَ ، فرفعها . فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا :

٤٢٨١ - قلت : هكذا قال « يحنا » والمحموظ « يحنا » أى يُكَبُّ عليها ، يقال : حنا الرجلُ يحنا حنواً : إذا أكب على الشيء . قال كثير :
أَعَزَّةٌ لَوْ شَهِدَتْ غَدَاةٌ بِنَيْتِمْ حُنُوَ الْعَائِدَاتِ عَلَى وِسَادِي
فيه . من الفقه : ثبوت أنكحة أهل الكتاب . وإذا ثبت أنكحتهم ثبت طلاقهم وظهارهم وإبلاؤهم .

وفيه : دليل على أن نكاح أهل الكتاب يوجب التحصين . إذ لا رجم إلا على المحصن . ولو أن مسلماً تزوج يهودية أو نصرانية ، ودخل بها ، ثم زنا كان عليه الرجم . وهو قول الزهرى ، وإليه ذهب الشافعى .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : الكايبة لا تحصن المسلم .

وتأول بعضهم معنى الحديث : على أنه إنما رجمها بحكم التوراة ، ولم يحملها على أحكام الإسلام وشرائطه .

قلت : وهذا تأويل غير صحيح . لأن الله سبحانه يقول (٥ : ٤٠) وأن احكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جاءه القوم مستفتين ، طمعاً في أن يرخص لهم في ترك الرجم . ليعطوا به حكم التوراة . فأشار عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما كتّموه من حكم التوراة . ثم حكم عليهم بحكم الإسلام على شرائطه الواجبة فيه .

صَدَقَ بِأَمْرِهِ ، فِيهَا آيَةُ الرِّجْمِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرُجِمَا .
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنَأُ^(١) عَلَى الْمَرْأَةِ ، يَقِيهَا الْحِجَارَةَ .
 وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

٤٢٨٢ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَرَّ أَعْلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيٍّ قَدْ حُجِّمَ وَجْهَهُ ، وَهُوَ يُطَافُ بِهِ ، فَنَاشَدُهُمْ : مَا حَدَّثَ الزَّانِي فِي كِتَابِهِمْ ؟ قَالَ : فَأَحَالُوهُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَنَشَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا حَدَّثَ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ ؟ فَقَالَ : الرِّجْمُ ، وَلَكِنْ ظَهَرَ الزَّانَا فِي أَشْرَافِنَا ، فَكَرِهْنَا أَنْ يُتْرَكَ الشَّرِيفُ ، وَيَقَامَ عَلَى مَنْ دُونَهُ . فَوَضَعْنَا هَذَا عَنَّا . فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ

وَلَيْسَ يَخْلُو الْأَمْرُ فِيمَا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ مُخَالَفًا لَهُ .

فَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا : فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكَمَ بِالنَّاسِخِ ، وَيَتْرَكَ النَّاسِخَ .

وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لَهُ . فَهُوَ شَرِيعَتُهُ . وَالْحُكْمُ الْمَوْافِقُ لِشَرِيعَتِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ . وَلَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَابِعًا لِمَنْ سِوَاهُ .

وَفِيهِ دَلِيلٌ : عَلَى أَنَّ الْمَرْجُومَ لَا يُشَدُّ وَلَا يَرْبُطُ . وَلَوْ كَانَ مَرْبُوطًا لَمْ يُمْكِنَنَّ أَنْ يَحْنَأَ عَلَيْهَا وَيَقِيَهَا الْحِجَارَةَ .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ : بِأَلَاءِ الشَّاهِ الْمُفْتُوحَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ نُونٌ وَهَمْزَةٌ عَلَى الْأَلْفِ . وَبِهَامِشِهِ « يَحْنَأُ » بَفَتْحِ الْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبَعْدَهَا نُونٌ مُفْتُوحَةٌ وَهَمْزَةٌ . يُقَالُ : جَنَأَ الرَّجُلُ عَلَى الشَّيْءِ وَجَنَأًا عَلَيْهِ وَتَجَنَّأَ عَلَيْهِ : إِذَا أَكْبَ عَلَيْهِ . وَرَوَى بَضْمُ الْيَاءِ . يُقَالُ : أَجْنَأُ عَلَيْهِ يَجْنِي ، أَجْنَاءُ : إِذَا أَكْبَ عَلَيْهِ . وَرَوَى « يَجْنَأُ » عَلَيْهَا « مَفَاعَلَةٌ مِنْ جَنَأَ يَجْنَأُ » . وَرَوَى « يَجْنِي » بَفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، أَيْ يَكْبُ عَلَيْهَا . وَرَوَى « يَجْنَأُ » بِجِيمٍ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ . أَيْ يَرْكَعُ عَلَيْهَا . وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ « تَحْنِي » عَلَيْهَا « بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ نُونٍ » .

صلى الله عليه وسلم فرُجم ، ثم قال اللهم إني أول من أحيأ مآماً ثأوا من كتابك^(١) ،

٤٢٨٣ - وعن البراء بن عازب ، قال : « مرَّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودى مُحَمَّمٌ ، فدعاهم ، فقال : هكذا تجدون حدَّ الزانى ؟ فقالوا : نعم ، فدعا رجلاً من علمائهم ، قال : نَشَدْتُكَ الله الذى أنزل التوراة على موسى : أهكذا تجدون حدَّ الزانى فى كتابكم ؟ فقال : اللهم لا ، ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك ، نجد حدَّ الزانى فى كتابنا الرجم ، ولكنه كثر فى أشرافنا . فكُنَّا إذا أخذنا الرجلَ الشريفَ تركناه ، وإذا أخذنا الضعيفَ أقمنا عليه الحدَّ ، فقلنا : تَمَالَوْا نَجْتَمِعْ على شىءٍ نُقِيمه على الشريف والوَضِيع ، فاجتمعنا على التَّحْمِيمِ والجلد ، وتركنا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إني أول من أحيأ أمرَكَ ، إذ أَمَاتُوهُ . فَأمرَ به فرُجم ، فَأَنزل الله عز وجل (٤٠:٥ - ٤٧) يا أيها الرسول لا يُحْزُنْكَ الذين يُسَارِعُونَ فى الكفر - إلى قوله - يقولون : إن أوتيتهم هذا فخذوه . وإن لم تؤتوه فاحذروا - إلى قوله - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) فى اليهود - إلى قوله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) فى اليهود - إلى قوله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) قال : هى فى الكفار كلها ، يعنى هذه الآية . »

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجة بنحوه

٤٢٨٤ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال « أتى نفر من يهود ، فدعوا رسول الله

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . ولما لم يذكره النذرى . قال الحافظ المزى فى الأطراف : هو فى رواية أبى سعيد بن الأعرابى وأبى بكر بن داسة . ولم يذكره أبو القاسم الدمشقى .

صلى الله عليه وسلم إلى القُفِّ^(١) . فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ الْمَدْرَاسِ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ :
إِنَّ رَجُلًا مَنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ ، فَاحْكُمْ ، فَوَضَعُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً .
جَلَسَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : ائْتُونِي بِالتُّورَةِ ، فَأَتَى بِهَا ، فَزَعَّ الوَسَادَةَ مِنْ تَحْتِهِ ،
وَوَضَعَ التُّورَةَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : آمَنْتُ بِكَ وَبِمَنْ أُنْزِلَكَ . ثُمَّ قَالَ : ائْتُونِي
بِأَعْمَاسِكُمْ . فَأَتَى بِفَتَى شَابٍّ - ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ «
يعنى الحديث المذكور في أول هذا الباب .

٤٢٨٥ - وعن رجل من مُزَيْنَةٍ مِمَّنْ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ وَيَعْمَهُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ امْرَأَةً . فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : اذْهَبُوا
بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ ، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ بُعِثَ بِالْتَّخْفِيفِ . فَإِنْ أَفْتَانَا بِفُتْيَا دُونَ الرَّجْمِ قَبَلْنَاها ،
وَاحْتَجَجْنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ، قُلْنَا : فُتْيَا نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ ، قَالَ : فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

٤٢٨٥ - « التحميم » تسويد الوجه بالحجم .

« والتجبية » مفسر في الحديث .

ويشبه أن يكون أصله الحمز . وهو يجبا من التجبية . وهو الردع والزجر ، يقال :
جباة نجبا : أى ارتدع ، فقبلت الهمزة هاء ، والتجبية أيضاً : أن تنكس رأسه .
فيحتمل أن يكون المحمول على الحمار إذا فعل ذلك به نكس رأسه . فسمى ذلك الفعل
تجبية .

وقد يحتمل أيضاً أن يكون ذلك من الجنبه . وهو الاستقبال بالمكروه ، وأصل الجبهه
إصابة الجبهة . يقال : جبهت الرجل إذا أصبت جبهته . كما تقول : رأسته : إذا أصبت
رأسه .

(١) القف - بضم القاف وتشديد الفاء - اسم واد بالمدينة ، والمدراس : المكان الذى
يدرسون فيه .

عليه وسلم ، وهو جالس في المسجد في أصحابه ، فقالوا : يا أبا القاسم ، ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا ؟ فلم يكلمهم بكلمة حتى أتى بيتَ مِدراسهم ، فقام على الباب . فقال : أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى : ما تجدون في التوراة على من زنى إذا أحسن ؟ قالوا : يُحْمَمُ ، وَيُجَبَّهُ ، وَيُجْلَدُ ، وَالتَّجْبِيَةُ : أن يُحْمَلَ الزانيان على حمار ، وتُقَابِلَ أَقْفِيَتُهُمَا ، وَيُطَافَ بهما . قال : وسكت شابٌ منهم ، فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت أَلْظَ به النَّشْدَةُ ، فقال : اللهم إذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّا نَجِدُ في التوراة الرِّجْمَ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فَمَا أَوَّلُ مَا ارْتَخَصْتُمُ أَمْرَ اللَّهِ ؟ فقال : زنى ذوقرابة من مَلِكٍ من ملوكنا ، فأخَر عنه الرِّجْمَ ، ثم زنى رجل في أُسْرَةٍ من الناس فأراد رَجْمَهُ ، فحالَ قومه دونه . وقالوا : لا يُرْجَمُ صَاحِبُنَا حتى تَجِيءَ بصاحبك فترجه ، فاصطلحوا على هذه العقوبة بينهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فَإِنِّي أَحْكُمُ بما في التوراة . فأمر بهما فرجا .

قال الزهري : فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم (٥ : ٤٤) إنا أنزلنا التوراة فيها هُدًى وَنُورٌ ، يحكم بها النبيون الذين أسلموا) كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم .

وقوله « أَلْظَ به النَّشْدَةُ » معناه : القسم . وألح عليه في ذلك . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أَنْظُوا بِيَاذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » أى سلوا الله بهذه الكلمة ، وواظبوا على المسئلة بها . و« الأسرة » عشيرة الرجل وأهل بيته .

وفى قوله « فَإِنِّي أَحْكُمُ بما في التوراة » حجة لمن قال بقول أبي حنيفة . إلا أن الحديث عن رجل لا يعرف .

وقد يحتمل أن يكون معناه : أحكم بما في التوراة : اجتجاجاً به عليهم . وإنما حكم بما كان في دينه وشريعته . فذكره التوراة لا يكون علة للحكم .

فيه رجل من مُزينة ، وهو مجهول .

٤٢٨٦ - وعن الزهري ، قال : سمعت رجلاً من مزينة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال « زنى رجلٌ وامرأة من اليهود - وقد أُحصِنَا - حين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وقد كان الرجم مكتوباً عليهم في التوراة ، فتركوه ، وأخذوا بالتَّجْبِيهِ ، يُضْرَبُ مائةً بِحَبْلِ مُطْلَى بَقَارٍ ، وَيُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ وَجْهُهُ مِمَّا يَلِي دُبُرَ الْحِمَارِ ، فَاجْتَمَعَ أَحْبَارُهُمْ مِنْ أَجْبَارِهِمْ ، فَبِعَثُوا قَوْمًا آخَرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : سَلُوهُ عَنْ حَدِّ الزَّانِي - وَسَاقِ الْحَدِيثَ - قَالَ فِيهِ : قَالَ : وَلَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ دِينِهِ ، فَخُفِّمَ بَيْنَهُمْ ، فَخَفِيَ فِي ذَلِكَ . قَالَ : (٥ : ٤٤ : ٥) فَإِنْ جَاؤَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) » .

وفيه أيضاً مجهول .

٤٢٨٧ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال « جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال : اثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ . فَأَتَوْهُ بَابْنَى صُورِيَا ، فَشَدَّاهُمَا : كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ ؟ قَالَا : نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ : إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ : أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمَسْكَحَةِ رَجُلًا ، قَالَ : فَمَا يَنْتَعِمُ كَمَا أَنَّ تَرْمِجُوهُمَا ؟ قَالَا : ذَهَبَ سُلْطَانُنَا . فَكْرَهْنَا الْقَتْلَ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّهَوْدِ ، فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ . فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمَسْكَحَةِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا » .

وأخرجه ابن ماجة مختصراً . وفي إسناده : مجالد بن سعيد . وهو ضعيف .

٤٢٨٨ - وعن الشعبي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحوه ، ولم يذكر « فدعا بالشهود فشهدوا » .

وهذا مرسل .

٤٢٨٩ - وعن الشعبي ، بنحو منه .

وهو أيضا مرسل .

٤٢٩٠ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : قال « رجم النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اليهود وامرأة زنيا^(١) » .

باب في الرجل يزنى بحريمه [٤ : ٢٦٧]

٤٢٩١ - عن البراء بن عازب رضى الله عنهما ، قال « يَنْمُو أَنَا أَطُوفُ عَلَى إِبْلِ لِي صَلَّتْ ، إِذْ أَقْبَلَ رَكْبٌ ، أَوْ فَوَارِسٌ ، مَعَهُمْ لَوَاءٌ ، فَجَعَلَ الْأَعْرَابُ يُطِيفُونَ بِي

٤٢٩١ - قوله « أعرس » كناية عن النكاح . والبناء على الأهل . وحقيقته : الالمام بالمرءس . وفيه بيان : أن نكاح ذوات المحارم بمنزلة الزنى . وأن اسم العقد فيه لا يسقط الحد .

٤٢٩١ ساق الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : : كلام المنذرى إلى آخر الباب ، ثم قال : وهذا كله يدل على أن الحديث محفوظ ، ولا يوجب هذا تركه بوجه .

فإن البراء بن عازب حدث به عن أبي بردة بن نيار ، واسمه الحارث بن عمرو . وأبو بردة : كنيته ، وهو عمه وخاله ، وهذا واقع في النسب ، وكان معه رهط ، فاقصر على ذكر رهط مرة ، وعين من بينهم أبا بردة بن نيار باسمه مرة ، وبكنيته أخرى ، وبالعامة تارة ، وبالحولة أخرى .

فأى علة في هذا توجب ترك الحديث ؟ والله الموفق للصواب .
والحديث له طرق حسان يؤيد بعضها بعضاً .
منها : مطرف عن أبي الجهم عن البراء .

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . ولذا لم يذكره للمنذرى . وقال الحافظ أبو الحجاج يوسف المزى : حديث « رجم النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم ورجلا من اليهود وامرأة » عند مسلم وأبي داود في الحدود . وحديث أبي داود من رواية ابن الأعرابي وابن داسمة . ولم يذكره أبو القاسم الدمشقي .

لمنزلى من النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ اتوا قبة . فاستخرجوا منها رجلاً .
فضربوا عنقه ، فسألت عنه ، فذكروا أنه أعرس بامرأة أبيه .

٤٢٩٢ - وعن يزيد بن البراء ، عن أبيه ، قال « لقيت عُمَيٍّ ، ومعه راية ، فقلت :
أين تريد ؟ قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة
أبيه ، فأمرني أن أضرب عنقه ، وأخذ ماله » .

٤٢٩٢ - قلت : وفي هذا التصريح بذكر النكاح . وظاهره العقد .
وقد تأوله بعضهم على الوطاء بلا عقد .
وهذا تأويل فاسد .

ويدل على ذلك : ما حدثناه أحمد بن هشام الحضرمي حدثنا أحمد بن عبد الجبار
الطاطري حدثنا حفص بن غياث عن أشعث بن سواد عن عدى بن ثابت عن البراء
بن عازب قال « مرّ بي خالي . ومعه لواء . فقلت : أين تذهب ؟ فقال بعثني النبي صلى الله
عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه : آتية برأسه » .
قلت : فهذا جاء بلفظ التزويج . كما ترى .

ومن ادعى أن هذا النكاح شبهة ، فأسقط من أجلها الحد . فقد أبعد . لأن الشبهة إنما
تكون في أمر يشبه الحلال من بعض الوجوه . وذوات الحرم لا تحل بوجه من الوجوه .
ولا في حال من الأحوال . وإنما هو زنا محض ، وإن لُقّب بالنكاح . كمن استأجر أمة

ومنها : شعبة عن الركين بن الربيع عن عدى بن ثابت عن البراء .

ومنها : الحسن بن صالح عن السدي عن عدى عن البراء .

ومنها : معمر عن أشعث عن عدى عن يزيد بن البراء عن أبيه .

وذكر النسائي في سننه من حديث عبد الله بن إدريس حدثنا خالد بن أبي كريمة عن معاوية
بن قرة عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أباه جد معاوية إلى رجل عرس بامرأة
أبيه ، فضرب عنقه ، وخمس ماله »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب .
هذا آخر كلامه .

وقد اختلف في هذا اختلافاً كثيراً .

فروى عن البراء كما تقدم . وروى عنه عن عمه كما ذكرناه أيضاً .
وروى عنه ، قال : « مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنِ دِيَارٍ وَمَعَهُ لَوَاءٌ » وهذا
لفظ الترمذى فيه .

وروى عنه عن خاله . وسماه : هشيمٌ في حديثه : الحُرث بن عمرو . وهذا
لفظ ابن ماجه فيه .

فزنى بها . فهو زنا ، وإن لُقبَ باسم الإجارة . ولم يكن ذلك مستقطاً عنه الحد . وإن
كانت المنافع قد تستباح بالإجازات .

وزعم بعضهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بقتله لاستحلاله نكاح امرأة أبيه ،
وكان ذلك مذهب أهل الجاهلية . كان الرجل منهم يرى أنه أولى بامرأة أبيه من الأجنبية .
فيرثها كما يرث ماله . وفاعل هذا على الاستباحة له : مرتد عن الدين . فكان هذا جزاؤه
القتل لردته .

قلت : وهذا تأويل فاسد . ولو جاز أن يتأول ذلك في قتله لجاز أن يتأول مثله في
رجم من رجمه النبي صلى الله عليه وسلم من الزناة . فيقال : إنما قتله بالرجم لاستحلاله الزنا .
وقد كان أهل الجاهلية يستحلون الزنا . فلا يجب على من زنى بالرجم حتى يعتقد هذا الرأي .
وهذا ما لا يخفى بفساده . وإنما أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لزنائه ، ولتخطيئة الجريمة
في أمه ^(١) .

وقد أوجب بعض الأئمة تغليظ الدية على من قتل ذا محرم .
وكذلك أوجبوا على من قتل في الحرم . فالزموه دية وثلاثاً . وهو قول عثمان بن عفان
رضي الله عنه .

(١) كذا في الأصل . ولعلها « في امرأة أبيه التي هي مثل أمه » .

وروى عنه قال : « مَرَّ بِنَا نَاسٌ يَنْطَلِقُونَ » .

وروى عنه « إِنِّي لَأَطُوفُ عَلَى إِبْلِ صَلَّتْ لِي فِي تِلْكَ الْأَحْيَاءِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذْ جَاءَهُمْ رَهْطٌ مَعَهُمْ لَوَاءٌ » وهذا في لفظ النسائي .

باب في الرجل يزني بجارية امرأته [٤ : ٢٦٨]

٤٢٩٣ - عن حبيب بن سالم « أن رجلاً يقال له : عبد الرحمن بن حنين ، وقع على جارية امرأته ، فرفع إلى النعمان بن بشير ، وهو أمير على الكوفة ، فقال :

وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « أنه أتى بشارب في رمضان . فضربه حد السكر . وزاده عشرين » لا ارتكابه ما حرم الله عليه في ذلك الشهر .

وقد اختلف العلماء فيمن تكح ذات محرم .

فقال الحسن البصري : عليه الحد . وهو قول مالك بن أنس والشافعي .

وقال أحمد بن حنبل : يقتل . ويؤخذ ماله .

وكذلك قال إسحق ، على ظاهر الحديث ..

وقال سفيان : يدرأ عنه الحد إذا كان التزويج بشهود .

وقال أبو حنيفة : يعزر ولا يحد .

وقال أصحابه : أما نحن فترى عليه الحد إذا فعل ذلك متعمداً .

٤٢٩٣ - قلت : هذا الحديث غير متصل . وليس العمل عليه .

قال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل عنه ؟ فقال : أنا أنفي هذا الحديث .

وقد روى عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما « إيجاب الرجم على من وطئ جارية امرأته » .

وبه قال عطاء بن أبي رباح وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق .

وقال الزهري والأوزاعي : يجلد ولا يرمم .

وقال أبو حنيفة وأصحابه - فيمن أقر أنه زنا بجارية امرأته - : يحد . وإن قال : ظننت أنها تحل لي : لم يحد .

لَأُقْضَيْنَ فِيكَ بِقَضِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَكَ
جَلَدْتُكَ مِائَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحْلَتْهَا لَكَ : رَجَعْتُكَ بِالْحِجَارَةِ ، فَوَجَدُوهُ أَحْلَتْهَا لَهُ ،
فَجَلَدَهُ مِائَةً » .

قال قتادة : كتبتُ إلى حبيب بن سالم . فكتب إلي بهذا .

٤٢٩٤ - وعن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
في الرجل يأتي جاريةً امرأته ، أنه قال « إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَهُ : جَلَدْتُه مِائَةً ، وَإِنْ
لَمْ تَكُنْ أَحْلَتْهَا لَهُ : رَجَعْتُه » .

وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذی : حديث النعمان
في إسناده اضطراب . سمعتُ محمدًا - يعني البخاري - يقول : لم يسمع قتادة
من حبيب بن سالم هذا الحديث أيضًا . إنما رواه عن خالد بن عُرْفُطَةَ وأبو بشر :
لم يسمع من حبيب بن سالم هذا الحديث أيضًا . إنما رواه عن خالد بن عُرْفُطَةَ .
هذا آخر كلامه .

وخالد بن عُرْفُطَةَ ، قال أبو حاتم الرازي : هو مجهول .

وقال الترمذی أيضًا : سألتُ محمد بن إسماعيل عنه ؟ فقال : أنا أتقّي هذا الحديث

وعن الثوري أنه قال : إذا كان يُعرف بالجهالة يعزر ، ولا يحد .

وقال بعض أهل العلم ، في تخريج هذا الحديث : إن المرأة إذا أحلتها له فقد أوقع ذلك
شبهة في الوطء ، فدرى عنه الرجم ، وإذا درأنا عنه حد الرجم وجب عليه التعزير ، لما أتاه
من المحذور الذي لا يكاد يجهله أحد نشأ في الإسلام ، أو عرف شيئاً من أحكام الدين .
فزيد في عدد التعزير حتى بلغ به حد الزنا للبكر ، ردعاً له وتنكيلاً .

وكانه نحا في هذا التأويل نحو مذهب مالك . فإنه يرى للامام أن يبلغ بالتعزير مبلغ
الحد . وإن رأى أن يزيد عليه فعل .

وقال النسائي : أحاديث النعمان - هذه - مضطربة .

وقال الخطابي : هذا الحديث غير متصل . وليس العمل عليه . هذا آخر كلامه .

٤٢٩٥ - وعن قبيصة بن حُرَيْث ، عن سلمة بن المحَبَّق « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَضَى في رجل وَقَعَ عَلَى جارية امرأته : إن كان اسْتَكْرَهَها فهي حُرَّة . وعليه لسيديها مثلها ، وإن كانت طَاوَعَتْهُ فهي له . وعليه لسيديها مثلها » .

وأخرجه النسائي . وقال : لا تصح هذه الأحاديث .

وقال البيهقي : وقبيصة بن حُرَيْث : غير معروف .

ورويننا عن أبي داود : أنه قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : الذي رواه عن سلمة بن المحَبَّق : شيخ لا يُعرف ، لا يُحَدِّثُ عنه غير الحسن - يعني قبيصة بن حُرَيْث .

وقال البخاري في التاريخ : قبيصة بن حُرَيْث : سمع سلمة بن المحَبَّق .

في حديثه نظر .

٤٢٩٥ - قلت : هذا حديث منكر . وقبيصة بن حُرَيْث غير معروف . والحجة لا تقوم بمثله وكان الحسن لا يبالي أن يروى الحديث من سمع .

وقد روى عن الأشعث صاحب الحسن أنه قال : بلغني أن هذا كان قبل الحدود . قلت : لا أعلم أحدا من الفقهاء يقول به ، وفيه أمور تخالف الأصول .

منها : إيجاب المثل في الحيوان .

ومنها : استجلاب الملك بالزنا .

ومنها : إسقاط الحد عن البدن ، وإيجاب العقوبة في المال .

وهذه كلها أمور منكورة . لا تُخْرِجُ على مذهب أحد من الفقهاء ، وخليق أن يكون الحديث منسوخاً ، إن كان له أصل في الرواية : والله أعلم .

وقال ابن المنذر : لا يثبت خبر سامة بن المحبق .
 وقال الخطابي : هذا حديث منكر . وقبيصة بن حريث غير معروف .
 والحجة لا تقوم بمثله . وكان الحسن لا يبالي أن يروى الحديث ممن سمع .
 وقال بعضهم : هذا كان قبل الحدود .
 ٤٢٩٦ - وعن الحسن - وهو البصري - عن سامة بن المحبق ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحوه ، إلا أنه قال « وإن كانت طاوَعَتْهُ فهي له . ومثلها من ماله لسيدتها » .
 وأخرجه النسائي وابن ماجه .
 وقد اختلف في هذا الحديث عن الحسن .
 فقيل : عنه عن قبيصة بن حريث عن سامة بن المحبق .
 وقيل : عنه عن سامة ، من غير ذكر قبيصة .
 وقيل : عنه عن جَوْن بن قتادة عن سامة .
 وجون بن قتادة : قال الإمام أحمد : لا يعرف . هذا آخر كلامه .
 وجون : بفتح الجيم وسكون الواو وبعدها نون .

باب فيمن عمل عمل قوم لوط [٤ : ٢٦٩]

٤٢٩٧ - عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله

٤٢٩٧ ، ٤٢٩٨ - قلت : في هذا الصنع هذه العقوبة العظيمة . وكأن معنى الفقهاء فيه : أن الله سبحانه أُمطر الحجارة على قوم لوط ، فقتلهم بها . ورتبوا القتل المأمور به على معاني ما جاء فيه من أحكام الشريعة . فقالوا : يقتل بالحجارة رجماً ، إن كان محصناً . ويجلد مائة إن كان بكراً ، ولا يقتل .

صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدَتْهُمُوه يَمْعَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ
وَالْمَفْعُولَ بِهِ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة .

ولفظ النسائى : « لعن الله من عمل عمل قوم لوط . لعن الله من عمل عمل قوم لوط . لعن الله من عمل عمل قوم لوط » .

وقال الترمذى : وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه . وروى محمد بن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبى عمرو ، فقال : « ملعون من عمل عمل قوم لوط » لم يذكر القتل . هذا آخر كلامه .

وقد أخرجه النسائى بلفظ اللعنة ، كما قدمناه من حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي . عن عمرو بن أبى عمرو . وقال : عمرو ليس بالقوى . هذا آخر كلامه .

وعمر بن أبى عمر : مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومى المدنى : كنيته أبو عثمان .

وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبى رباح والنخعى والحسن وقبادة . وهو أظهر قولى الشافعى .

وحكى ذلك أيضاً عن أبى يوسف ومحمد .

وقال الأوزاعى : حكمه حكم الزانى .

وقال مالك بن أنس ، واسحق بن راهوية : يرمم إن أحسن أو لم يحسن . وروى ذلك عن الشعبي .

وقال أبو حنيفة : يعزر . ولا يحد . وذلك أن هذا الفعل ليس عندهم بزنا .

وقال بعض أهل الظاهر : لا شيء على من فعل هذا الصنيع .

واسم أبي عمرو ميسرة . وقد احتج به البخارى ومسلم . وروى عنه الإمام مالك . وتكلم فيه غير واحد . وقال يحيى بن معين : عمرو مولى المطلب : ثقة ، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » .

٤٢٩٨ - وعن سعيد بن جبير ومجاهد ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، فى « البكر يؤخذ على اللوطية » ، قال : يرجم .

وأخرجه النسائى ، وقال فيه : عن سعيد بن جبير وعكرمة .

وقال أبو داود : حديث عاصم يُضعف حديث عمرو بن أبي عمرو .

يريد : حديث عاصم بن أبي النجود ، الذى يأتى بعد .

باب فىمن أتى بهيمة [٤ : ٢٧١]

٤٢٩٩ - عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ،

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَأَقْتُلُوهُ . وَأَقْتُلُوهَا مَعَهُ . قال : قلت له : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما أراه إلا قال : ذلك : أنه كره أن

قلت : وهذا أبعد الأقاويل من الصواب ، وأدعاها إلى إغراء القجار به ، وتهوين ذلك بأعينهم . وهو قول مرغوب عنه ^(١)

٤٢٩٩ ، ٤٣٠٠ - قلت : يريد أن ابن عباس لو كان عنده فى هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخالفه .

وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو : ليس به بأس . وليس بالقوى .

(١) والأظهر - والله أعلم - هو قتل الفاعل والمفعول به ، كما هو ظاهر الحديث . لأن فى هذه الفاحشة القدرة إفساد أى إفساد للفطرة ، وعكسا للأوضاع . ولذلك جمع الله تعالى لأهلها الفاعلين والمفعول بهم عقوبتين عظيمتين : الحسف والحصب بحجارة من سجيل .

يُؤَكِّلَ لَحْمَهَا ، وَقَدْ نَحَلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ .
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو : صَدُوقٌ . وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ
مَنَاكِيرَ . وَقَالَ أَيْضًا : وَيُرْوَى عَنْ عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ فِي قِصَّةِ الْبَيْمَةِ . فَلَا أُدْرِي :
سَمِعَ أُمَ لَا ؟

وَأَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ تَحَرَّمَ فَاغْتُلُوهُ . وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْمَةٍ فَاغْتُلُوهُ
وَاغْتُلُوا الْبَيْمَةَ » .

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - هَذَا - هُوَ ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَنْصَارِيِّ مَوْلَاهُ الْمَدَنِيُّ .
كُنِيَّتُهُ : أَبُو إِسْمَاعِيلَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : ثِقَةٌ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .
وَضَعْفُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخِفَافِ .

٤٣٠٠ - وَعَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ :
« لَيْسَ عَلَى الذِّي يَأْتِي الْبَيْمَةَ حَدٌّ » .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : عَمْرُو صَدُوقٌ . وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ مَنَاكِيرَ . وَلَمْ يَذْكُرْ
فِي شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عِكْرَمَةَ .
قُلْتُ : وَقَدْ عَارِضَ هَذَا الْحَدِيثَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ الْحَيَوَانِ
إِلَّا لِمَا كَلَّهَ » .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ أَتَى هَذَا الْقَوْلَ .
فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ : يَقْتُلُ إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ . وَهُوَ يَعْلَمُ مَا جَاءَ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَإِنْ دَرَأَ عَنْهُ إِمَامُ الْقَتْلِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْرَأَ عَنْهُ جُلْدَ مِائَةٍ تَشْبِيهَا بِالزَّنَا .
وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : يَرْجَمُ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا . وَيَجْلَدُ إِنْ كَانَ بَكَرًا .

وأخرجه النسائي .

وهذا هو حديث عاصم الذي أشار إليه أبو داود في الباب الذي قبله .

وعاصم : هو ابن أبي النجود .

وأبو رزين : هو مسعود بن مالك الأسدي مولاهم الكوفي .

اختلف العلماء فيمن أتى بهيمة .

فمنهم من قال : إنه كالزنى . يفرق فيه بين البكر والمحسن . وهو قول الحسن البصري ، وأحد أقوال الشافعي .

ومنهم من قال : يجلد مائة ، بكرا كان أو ثيبا . وهو قول ابن شهاب الزهري .

ومنهم من قال : بكرا كان أم ثيبا من غير تفصيل . وهو قول الشافعي .

وقال إسحاق بن راهويه : يقتل إذا تعدد ذلك ، وهو يعلم ما جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فان دَرَأَ الإمام القتل ، فلا ينبنى له أن يدْرَأَ عنه جلد مائة ، تشبيها بالزنى .

وقال أكثر الفقهاء : يُعَزَّر . وبه قال عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي

ومالك ، وسفيان الثوري ، وأحمد وأصحاب الرأي . وهو قول الشافعي . وهو الصحيح .

وقال الزهري : يجلد مائة ، أحسن أو لم يحسن .

ونال أكثر الفقهاء : يعزر . وكذلك قال عطاء والنخعي . وبه قال مالك وسفيان

الثوري وأحمد بن حنبل .

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه . وهو أحد قولَي الشافعي .

وقوله الآخر : أن حكمه حكم الزاني .

باب إذا أقرَّ الرجل ولم تُقرَّ المرأة [٢٧٢ : ٤]

٤٣٠١ - عن سهل بن سعد رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلاً أتاه ، فأقرَّ عنده : أنه زنى بامرأة سَمَّاها ، فبعثَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة ، فسألها عن ذلك ، فأنكرت أن تكون زنت ، فجلده الحدَّ ، وتركها » .

في إسناده : عبد السلام بن حفص ، أبو مصعب المدني . قال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بعرف .

٤٣٠٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رجلاً من بَكْرِ بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقرَّ : أنه زنى بامرأة أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فجلده مائة ، وكان بِكراً ، ثم سأله البَيِّنَةُ على المرأة ، فقالت : كذبَ واللهِ يا رسول الله ، فجلده حَدَّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ » .

وأخرجه النسائي . وقال : هذا حديث منكر . هذا آخر كلامه .
وفي إسناده : القاسم بن قِيَاض الأنباري الصنعاني . تكلم فيه غير واحد .
وقال ابن حبان : بطل الاحتجاج به .

باب في الرجل يصيب من المرأة دون الجماع

فيتوب قبل أن يأخذه الإمام [٢٧٣ : ٤]

٤٣٠٣ - عن عَلْقَمَةَ الْأَسْوَد ، قالَا : قال عبد الله - وهو ابن مسعود رضى الله عنه - « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني عاجِلْتُ امرأة من أَقْصَى الْمَدِينَةِ . فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا ، فَأَنَا هَذَا . فَأَقِمْ عَلَيَّ مَا شِئْتَ ، فقال عمر : قد سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم » .

عليه وسلم شيئاً ، فانطلقَ الرجلُ . فأتبعه النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فدعاه ، فتلا عليه (١١ : ١١٤) وأقيم الصلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ - إلى آخر الآية) فقال رجلٌ من القوم : يا رسول الله ، ألهُ خاصَّةٌ ، أم للناس كافة ؟ فقال : للناس كافة »

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .
وهذا الرجل : هو أبو اليسر كعب بن عمرو . وقيل : غير ذلك .

باب في الأمة ترني ولم تُحصَن [٤ : ٢٧٣]

٤٣٠٤ - عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ، ولم تُحصَن ؟ قال : إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعير »

٤٣٠٤ - فيه من الفقه : وجوب إقامة الحد على المالك . إلا أن حدودهم على النصف من حدود الأحرار . لقوله تعالى (٤ : ٢٥) فلهن نصف ما على المحصنات من العذاب) . ولا يرم المالك ، وإن كانوا ذوى أزواج لأن الرجم لا يتنصف . فلم أنهم لم يدخلوا في الخطاب به . ولم يُعنفوا بهذا الحكم .
وأما قوله « إذا زنت ولم تحصن » فقد اختلف الناس في هذه اللفظة . فقال بعضهم : إنها غير محفوظة .

وقد روى هذا الحديث من طريق غير هذا ، ليس فيه ذكر الإحصان . وقال بعضهم : إنما هو مسألة عن أمة زنت ولازوج لها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « تجلد » أي كما تجلد ذوات الزوج . وإتما هو اتفاق حال في المستول عنه ، وليس بشرط يتعلق به الحكم . فيختلف من أجل وجوده وعدمه .
وقد اختلف الناس في الملوكة إذا زنت ولا زوج لها .

قال ابن شهاب : لا أدري في الثالثة أو الرابعة . والضعيف : الحبل .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٤٣٠٥ - وعن سعيد بن أبي سعيد المقبرى ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا زَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَحْذَهَا ، وَلَا يُعَيِّرْهَا ، ثَلَاثَ مِرَاتٍ ، فَإِنْ عَادَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَلْيَحْذَهَا ، وَلْيُعَيِّرْهَا بِضْفِيرٍ ، أَوْ بِجَبَلٍ مِنْ شَعْرِ » .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .
وأخرجه البخارى تعليقا .

٤٣٠٦ - وعن سعيد بن أبي سعيد المقبرى ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضى الله

فروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أنه قال « لا حد عليها حتى تحصن » وكذلك قال طاوس .

وقرأ ابن عباس (٤ : ٢٥) فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَمَلِئْنَهَا مِنْ عَذَابٍ جَلِيلٍ (المحصنات من العذاب) وقرأها (أُحْصِنَ) بضم الألف .

وقال أكثر الفقهاء : تجلد ، وإن لم تزوج . ومعنى الإحصان فيهن : الإسلام .
وقرأها عاصم والأعشى وحمزة والكسائى « أُحْصِنَ » مفتوحة الألف ؛ بمعنى أسلمن .
و « الضفير » الحبل المفتول .

وفيه دليل : على أن الزنا عيب فى الرقيق يرد به . ولذلك حظ من القيمة ، وقصم من الثمن .

وفيه دليل : على جواز بيع غير المحجور عليه ماله بما لا يتغابن به الناس .

٤٣٠٦ - معنى « التثريب » التعمير والتبكيث . يقول : لا يقتصر على أن يبكثها بفعلها ،
أَوْ يَسُيَّهَا وَيُعْطَلَ الْحَدَّ الْوَاجِبُ عَلَيْهَا .

عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم - بهذا الحديث ، قال في كل مرة : « فليضربها »
كتاب الله ، ولا يُثَرَّبَ عليها ، وقال في الرابعة : فإن عادت فليضربها ، كتاب
الله ، ثم ليبيها ولو بجبل من شعر » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه .

وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من حديث محمد بن إسحاق عن سعيد .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث الليث بن سعد عن سعيد .

باب فى إقامة الحد على المريض [٤ : ٢٧٥]

٤٣٠٧ - عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف : أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الأنصار : « أنه اشتكى رجل منهم ، حتى أضنى . فعاد جليدة »

وفيه دليل : على أن للسيد أن يقيم الحد على مملوكه دون السلطان .

وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما والحسن البصرى والزهرى ، وبه
قال سفيان الثورى ومالك والأوزاعى والشافعى .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يرفعها إلى السلطان ، ولا يتولى إقامة الحد عليها .

وفى قولها « فليضربها كتاب الله » دليل على أن انضرب المأمور به هو تمام الحد
المذكور فى الكتاب الذى هو عقوبة الزانى ، دون ضرب التعزير والتأديب .

وقال أبو ثور : فى هذا الحديث إيجاب الحد . وإيجاب للبيع أيضاً ، لا يمسكها إذا
زنت أربعاً .

٤٣٠٧ - قوله « أضنى » معناه : أصابه الضنى ، وهو شدة المرض وسوء الحال ، حتى يتحل
بدنه ويهزل ، ويقال : إن الضنى : انتكاس العلة .

وقيه من الفقه : أن المريض إذا كان ميئوساً منه ومن معاودة الصحة والقوة إياه ،
وقد وجب عليه الحد ، فإنه يُتناول بالضرب الخفيف الذى لا يهذه .

عَلَى عَظْمٍ ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ جَارِيَةٌ لِبَعْضِهِمْ ، فَهَشَّ لَهَا . فَوَقَعَ عَلَيْهَا . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ قَوْمَهُ يُعِدُّونَهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ ، وَقَالَ : اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنِّي قَدْ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَةٍ دَخَلْتُ عَلَى ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالُوا : مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّرِّ مِثْلَ الَّذِي هُوَ بِهِ ، لَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَفَسَّخَتْ عِظَامُهُ ، مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذُوا لَهُ مِائَةَ شِمْرَايِخَ ، فَيَضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً .

وقد روى عن أبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري . وعن أبي أمامة

وعن قال من العلماء بظاهر هذا الحديث : الشافعي ، وقال : إذا ضربه ضربة واحدة بما يجمع له من الشاربخ . فلم أن قد وصلت كلها إليه ووقعت به : أجزأه ذلك . وكان بعض أصحاب الشافعي يقول : إذا كان السارق ضعيف البدن خيف عليه من القطع التلف : لم يقطع .

وقال بعضهم : هذا الحديث أصل في وجوب القصاص على من قتل رجلاً مريضاً بنوع من الضرب لو ضرب بمثله صحيحاً لم يهلك . فإنه يعتبر خلقه المقتول في الضعف والقوة وَبِنَيْتِهِ فِي احْتِمَالِ الْأَلَمِ ، فَإِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَوْ ضُرِبَ الضَّرْبُ الْمَبْرُحَ الشَّدِيدَ لاحتَمَلَهُ بِكَدِّهِ وَسَلِمَ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْتَمِلُهُ ، وَيَسْرِعُ إِلَيْهِ التَّلَفُ بِالضَّرْبِ الَّذِي لَيْسَ بِالْمَبْرَحِ الشَّدِيدِ . فَإِذَا مَاتَ هَذَا الضَّعِيفُ كَانَ ضَارِبُهُ قَاتِلًا لَهُ . وَكَانَ حَكْمُ الْآخِرِ بِخِلَافِهِ ، لِقُوَّةِ هَذَا وَضَعْفِ ذَلِكَ .

قلت : وهذا قول فيه نظر ، وضبط ذلك غير ممكن . واعتباره متعذر . والله أعلم . وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه : لا نعرف الحد إلا حداً واحداً . الصحيح والزمن فيه سواء .

قالوا : ولو جاز هذا لجاز مثله في الحامل : أن تُضْرَبَ بِشَارِيخِ النَّخْلِ ونحوه ، فلما أجمعوا أنه لا يجرى ذلك في الحامل كان الزمن مثل ذلك .

عن أبيه . وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة . وروى أيضاً عن أبي حازم عن سهل بن سعد .

٤٣٠٨ - وعن أبي جميلة - واسمه : ميسرة الطُّهَوِيُّ الكوفي - عن علي رضي الله عنه ، قال « جَرَتْ جاريةٌ لآلِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا علي ، انطلق ، فأقيم عليها الحدَّ . فانطلقتُ ، فإذا بها دَمٌ يسيل ، لم ينقطع ، فأتيتها ، فقال : يا علي ، أفرغتَ ؟ قلت : أتيتها ودُمها يسيل ، فقال : دعها حتى ينقطع دُمها ، ثم أقم عليها الحدَّ ، وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » .

قال أبو داود : كذلك رواه أبو الأحوص عن عبد الأعلى . ورواه شعبة عن عبد الأعلى ، فقال فيه : قال : « لا تضربها حتى تَضَع » والأول : أصح .

وأخرجه النسائي باللفظ الأول . واللفظ الثاني ، وفي إسناده : عبد الأعلى بن عامر الثعلبي : ولا يحتاج به . وهو كوفي .

وأبو الأحوص : هو سَلَّام بن سُلَيْم الحنفي ، كوفي ثقة .

والثعلبي : بالثاء المثلثة والعين المهملة .

وأبو الأحوص : بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة ، وبعد الواو المفتوحة :

صاد مهملة .

وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي عبد الرحمن السلمي - عبد الله بن حبيب - قال « خُطِبَ عَلَيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . فقال : أيها الناس ، أقيموا على أرقائكم الحدَّ ، من أحصن منهم ومن لم يحصن . فإن أمةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت ، فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديثة عهدٍ بنفاس . فخشيت إن أنا جلستها أن أقتلها . فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : أحسنت » .

وأخرجه الترمذى .

وفى رواية لمسلم « أتركها حتى تمأثل » ولم يذكر « من أحسن منهم ومن لم يحسن » .

باب فى حد القذف [٢٧٦ : ٤]

٤٣٠٩ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت « لما نزل عُذْرِي قام النبىُّ صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فذكر ذاك ، وتلا - تعنى القرآن - فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة ، فضرَبوا حَدَّهُم » .

٤٣١٠ - وفى رواية لم يذكر عائشة ، قال « فَأَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وامرأةٍ ممن تَكَلَّمَ بالفاحشة : حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ ، وَمِسْطَحَ بنِ أَثَمَةَ ، قال النفلى : ويقولون : المرأة حَمْنَةُ بنتُ جَحْشٍ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق . هذا آخر كلامه .
وقد أسنده ابن إسحاق مرة ، وأرسله أخرى . وقد تقدم الاختلاف فى الاحتجاج بحديث محمد بن إسحاق .

باب الحد فى الحجر [٢٧٦ : ٤]

٤٣١١ - عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَقْتِ فى الحجرِ حَدًّا » .

٤٣١١ - قلت : فى هذا دليل على أن حد الحجر أخف الحدود . وأن الخطب فيه أيسر منه فى سائر الفواحش .

وقد يَحْتَمَلُ أن يكون إنما لم يتعرض له بعد دخوله دار العباس رضى الله عنه من أجل أنه لم يكن ثبت عليه الحد بإقرار منه أو شهادة عدول ، وإنما لُقِيَ فى الفج يميل ، فظن به

وقال ابن عباس « شرب رجل فسكر، فَلُقِيَ عِيْلَ فِي الْفَجِّ، فَانْطَلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا حَازَى بَدَارَ الْعَبَاسِ انْقَلَتْ، فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَاسِ فَاتَّزَمَهُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَضَحِكَ، وَقَالَ: أَفْعَلَهَا؟ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ. » .

قال أبو داود: وهذا مما انفرد به أهل المدينة .

٤٣١٢ - وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجلٍ قد شرب، فقال: اضربوه. قال أبو هريرة: فَنَأَى الضَّارِبُ يَدَهُ، وَالضَّارِبُ بَنَلَهُ، وَالضَّارِبُ بَثَوَهُ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ. » .
وأخرجه البخاري .

٤٣١٣ - وفي رواية لأبي داود قال فيه بعد الضرب « ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: بَكِّثُوهُ. فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا اتَّقَيْتَ اللَّهُ، مَا خَشِيتَ اللَّهَ، وَمَا اسْتَحْيَيْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ أَرْسَلُوهُ. » وقال في آخره: وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ »

٤٣١٤ - وعن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم جَلَدَ فِي الْحَرِّ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا وَلِيَ عَمْرُؤُ دَعَا النَّاسَ، فَقَالَ

السكر، فلم يكشف عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه على ذلك. والله أعلم .
و « الفج » الطريق .

وقوله « لم يَتَّ » أى لم يوقت . يقال: وقت . يَتَّ . ومنه قول الله تعالى (١٠٣: ٤)
إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) .

لهم : إن الناس قد دَنَوْا^(١) من الرَّيِّف - وقال مسدد : من القرى والريف -
فَمَا تَرَوْنَ فِي حَدِّ الْحَرِّ ؟ فقال له عبد الرحمن بن عَوْف : نَرَى أَنْ تَجْعَلَهُ كَأَخْفِ
الحدود ، فجلد فيه ثمانين »
وأخرجه مسلم بتمامه .

وأخرج البخارى المسند وفعل الصديق فقط .

وأخرج ابن ماجة المسند منه فقط .

قال أبو داود : رواه ابن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم
« أَنَّهُ جُلِدَ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ »
وهذا مرسل .

قال : ورواه شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال
« ضَرْبُ بَجْرِيْدَيْنِ نَحْوِ الْأَرْبَعِينَ »

وحديث شعبة - هذا - الذى علقه أبو داود - أخرجه مسلم والترمذى .
وأخرجه البخارى ولم يذكر اللفظ .

٤٣١٥ - وعن حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِيِّ - وهو أبو ساسان - قال « شهدت
عثمان بن عفان ، وأُتِيَ بِالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ . فشهد عليه مُخْرَانٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، فشهد
أحدهما أَنَّهُ رَأَى يَشْرِبُهَا - يعنى الحمر - وَشَهِدَ الْآخَرُ : أَنَّهُ رَأَى يَتَّقِيَاهَا ، فقال

٤٣١٥ - قوله « وَلَّى حَارَهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَهَا » مثل . أَى وَلَّى الْعُقُوبَةَ وَالضَّرْبَ مِنْ تَوَلِيهِ
العمل والنفع . والقار : البارد .

وقال الأصمى : معناه : وَلَّى شَدِيدَهَا مِنْ تَوَلَّى هَيِّنَهَا . وكلاهما قريب .

وقول على رضى الله عنه عند الأربعين « حَسْبُكَ » دليل على أن أصل الحد فى الجمر
إنما هو أربعون ، وما وراءها تعزير .

(١) فى أصل المنذرى « أَرَى النَّاسَ ، إِنْ النَّاسَ قَدْ دَنَوْا » والظاهر أن الجملة زائدة .
فليست فى السنن . ولا يظهر لها معنى .

عثمان : إنه لم يَتَقَيَّأَهَا حتى شَرِبَهَا ، فقال لعلى رضى الله عنه : أَقِمَّ عليه الحدَّ ، فقال على للحسن : أقم عليه الحد . فقال : وَلَ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا ، فقال على لعبد الله بن جعفر : أقم عليه الحدَّ ، قال : فَأَخَذَ السَّوْطَ ، فجلَّده ، وعلى يُعَدُّ ، فلما بلغ أربعين ، قال : حَسْبُكَ ، جلَّده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، أَحْسِبُهُ قال : وجلد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكلُّ سُنَّةٍ ، وهذا أحبُّ إلى »
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

٤٣١٦ - وعن حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ ، عن رجل ^(١) ، قال « جلَّده رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحُجْر ، وأبو بكر أربعين ، وكَمَّلَهَا عمر ثمانين ، وكلُّ سُنَّةٍ »
قال أبو داود ، وقال الأصبغى « وَلَ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا » : وَلَ شَدِيدُهَا من تولى هَيَّيَّهَا .

باب إذا تتابع في شرب الحُجْر [٤ : ٢٨٠] ^(٢)

٤٣١٧ - عن أبي صالح - وهو ذكوان - عن معاوية بن أبي سفيان رضى الله

وللامام أن يزيد في العقوبة إذا أداه اجتهداه إلى ذلك ، ولو كانت الثمانون حداً ما كان لأحد فيه الخيار ، وإلى هذا ذهب الشافعى .

وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه : الحد في الحُجْر ثمانون . ولا خيار للامام فيه .
وقوله « وكلُّ سُنَّةٍ » يريد أن الأربعين سنة قد عمل بها النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ، والثمانون سنة رآها عمر رضى الله عنه ، ووافقه من الصحابة على ، فصارت سُنَّة .
وقد قال صلى الله عليه وسلم « اقتدوا باللذين من بعدي : أبى بكر وعمر » .

٤٣١٧ - قلت : قد يرد الأمر بالوعيد ، ولا يراد به وقوع الفعل ، فإنما يقصد به الردع والتحذير ، كقوله صلى الله عليه وسلم « من قتل عبده قتلناه ، ومن جدد عبده جددناه »

(١) وفي السنن « عن على رضى الله عنه »

(٢) العنوان زيادة من نسخة عون المعبود . والتتابع : الإسراع في الشر .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

قال أبو داود : وكذا حديث عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ،
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد
الرابعة فاقتلوه » هذا آخر كلامه .

وعمر بن أبي سلمة - هذا - هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري ،
مدني لا يحتاج بحديثه . وقع لنا حديثه هذا من رواية أبي عوانة عنه .

قال أبو داود : وكذا حديث سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم « إن شربوا الرابعة فاقتلوه » هذا آخر كلامه .

وحديث سهيل - هذا - وقع لنا من حديث عبد الرزاق عن معمر عن
سهيل . وفيه قال : « تحدث به ابن المنكر . فقال : قد ترك ذلك . قد أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن التَّعَمَّان ^(١) . فجلده ثلاثاً . ثم أتى به الرابعة .
فجلده . ولم يزد » .

قال : وكذا حديث ابن أبي نُعمٍ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وكذا حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . والشَّريد عن
النبي صلى الله عليه وسلم . وفي حديث الجُدِّي عن معاوية أَنَّ النبي صلى الله عليه
وسلم قال « فإن عاد في الثالثة ، أو الرابعة ، فاقتلوه » هذا آخر كلامه .
أما حديث عبد الله بن عمرو : فوقع لنا من حديث الحسن البصري عنه .
وهو منقطع .

(١) هذا الرجل الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم شارباً أربع مرات : هو
نعمان . ويقال : نعمان بن عمرو الأنصاري . قاله الخطيب وساق الشاهد على ذلك .

قال علي بن المديني : الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو شيئاً .
وأما حديث الجدلي عن معاوية : فقد وقع لنا من حديث أبي القاسم
الطبراني من طريقين . إحداهما : تتضمن ثلاثاً . والأخرى : تتضمن أربعاً .
واسم الجدلي - هذا - عبد بن عبد . ويقال : عبد الرحمن بن عبد . وكنيته :
أبو عبد الله . وقد تقدم حديث أبي صالح ذكر أن عن معاوية .

٤٣٢ - وعن قبيصة بن ذؤيب رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ شَرِبَ الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد في
الثالثة ، أو الرابعة ، فاقتلوه . فأتى برجل ^(١) قد شرب ، فجلده ، ثم أتى به فجلده ،
ثم أتى به فجلده ، ثم أتى به فجلده ، ورُفِعَ القتلُ ، وكانت رخصة » .

قال سفيان - وهو ابن عيينة - : حدث الزهري بهذا الحديث ، وعنده
منصور بن المعتمر ، ومحوّل بن راشد ، فقال لهما : كونا وإفدى أهل العراق
بهذا الحديث .

قال الإمام الشافعي رحمه الله : والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره .

وقال غيره : قد يرد الأمر بالوعيد ، ولا يُراد به وقوع الفعل ، وإنما يقصد
به الردع والتحذير . وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجباً ، ثم نسخ
بمصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل . هذا آخر كلامه .

وقال غيره : أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر . وأجمعوا أنه لا يقتل
إذا تكرر منه ، إلا طائفة شاذة . قالت : يقتل بعد حده أربع مرات . للحديث .
وهو عند الكافة منسوخ . هذا آخر كلامه .

(١) هذا الرجل الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم شارباً أربع مرات : هو نعيان
ويقال : نعيان بن عمرو الأنصاري . قاله الخطيب وساق الشاهد على ذلك . من هامش النذري

وقبيصة بن ذؤيب : ولد عام الفتح . وقيل : إنه ولد أول سنة من الهجرة ، ولم يذكر له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعده الأئمة في التابعين . وذكروا أنه سمع من الصحابة .

وإذا ثبت أن مولده في أول سنة من الهجرة أمكن أن يكون سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد قيل : إنه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، ليدعوه . وذكر عن الزهري : أنه كان إذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال : كان من علماء هذه الأمة .

وأما أبوه ذؤيب بن حَلَّة : فله صحبة .

٤٣٢١ - وعن علي رضي الله عنه - قال « لَا أَدِي ، أَوْ مَا كُنْتُ لِأَدِي مَنْ »^(١) أقمت عليه حداً ، إلا شارب الخمر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَسُنَّ فيه شيئاً ، إنما هو شيء قلناه نحن .

وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

٤٣٢٢ - وعن عبد الرحمن بن أَرْهَر رضي الله عنه ، قال « كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآنَ ، وَهُوَ فِي الرَّحَالِ ، يَلْتَمِسُ رَحْلَ خَالِدِ بْنِ

٤٣٢٣ - قلت : هكذا قال « المتيخة » الياء قبل التاء ، وهي اسم للعصا الخفيفة . وهي أيضاً المتيخة - التاء المعجمة من فوق قبل الياء - وسميت مَتيخة لأنها تتوخ ، أي تأخذ في المضروب من قولك : تآخت إصبعي في الطين .

(١) « أدى » مضارع وداه يديه ، إذا أعطى ديته ، وقوله « من أقمت عليه حدا » مفعول به .

الوليد ، فبينما هو كذلك إذ أتى برجل قد شرب الخمر ، فقال للناس : اضربوه .
فمنهم من ضربه بالنعال ، ومنهم من ضربه بالعصا ، ومنهم من ضربه بالمِيتَحَةِ -
قال ابن وهب : الجريدة الرطبة - ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثراباً من
الأرض فرمى به في وجهه » .

٤٣٢٣ - وعنه ، قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب ، وهو بُحْنَيْنٍ ، فحُفِيَ
في وجهه التراب ، ثم أمر أصحابه ، فضربوه بنعالهم ، وما كان في أيديهم ، حتى
قال لهم : ارفعوا . فرفعوا ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم جلدَ
أبو بكر في الخمر أربعين ، ثم جلدَ عمر أربعين صَدْرًا من إمارته ، ثم جلد ثمانين
في آخر خلافته ، ثم جلد عثمان الحدين كليهما : ثمانين ، وأربعين . ثم أُمِّت
معاويةُ الحدَّ ثمانين »

في هذين الطريقين انقطاع .

٤٣٢٤ - وعن عبد الرحمن بن أذهر ، قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
غَدَاةَ الفتح ، وأنا غلامٌ شابٌّ ، يتخلَّلُ الناسَ ، يسأل عن منزل خالد بن الوليد ،
فأتى بشارب ، فأمرهم ، فضربوه بما في أيديهم : فمنهم من ضربه بالسَّوْطِ ، ومنهم
من ضربه بعصا ، ومنهم من ضربه بَنَعلِه ، وحتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
التراب ، فلما كان أبو بكر أتى بشارب . فسألهم عن ضَرْبِ النبي صلى الله عليه
وسلم الذي ضربه ؟ فخرروه أربعين ، فَضَرَبَ أبو بكر أربعين ، فلما كان عمرُ
كتب إليه خالد بن الوليد : إن الناس قد انهمَكوا في الشرب ، وتحاقروا الحدَّ
والعقوبة ، قال : ثم عندك ، فسَلَّمُهم - وعنده المهاجرون الأولون - فسألهم ، فأجمعوا
على أن يُضْرَبَ ثمانين ، قال : وقال عليٌّ : إن الرجل إذا شرب انْتَرَى ،

فَأَرَى أَنْ يَجْهَلَهُ كَحَدِّ الْفَرِيَّةِ ^(١) .

قال أبو داود: أدخل عقيل بن خالد بين الزهري وبين ابن الأزر في هذا الحديث: عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزر عن أبيه .

باب في إقامة الحد في المسجد [٢٨٥ : ٤]

٤٣٢٥ - عن حكيم بن حزام رضى الله عنه ، أنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُسْتَقَادَ في المسجد ، وأن يُنْشَدَ فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود » في إسناده : محمد بن عبد الله بن المهاجر الشَّعْبِيُّ النَّصْرِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ، وقد وثقه غير واحد . وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ولا يحتج به .
والشَّعْبِيُّ : بضم الشين المعجمة ، وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها ثاء مثلثة .

والنَّصْرِيُّ : بالنون وسكون الصاد المهملة . ويقال فيه أيضا : العقبلى .

باب في التعزير [٢٨٥ : ٤]

٤٣٢٦ - عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبي بُرْدَةَ - وهو هانئ بن

٤٣٢٦ - قلت : قد اختلفت أقاويل العلماء في مقدار التعزير .

ويشبه أن يكون السبب في اختلاف مقاديره عندهم : ما رواه من اختلاف مقادير الجنائيات والإجرام ، فزادوا في الأدب ونقصوا منه على حسب ذلك .

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . ولما لم يذكره المنذرى قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير : رواه أبو داود والنسائي من طرق . والحاكم . وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي وأبا زرعة عنه ؟ فقالا : لم يسمعه الزهري من عبد الرحمن بن أزر انتهى . وقال المزى في الأطراف : أخرجه أبو داود والنسائي في الحدود . لحديث أبي داود في رواية أبي بكر بن داسة . ولم يذكره أبو القاسم الدمشقي . وحديث النسائي : في رواية ابن الأحمر ولم يذكره أبو القاسم : اه من عون المعبود .

دنيار الأنصارى رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يُجْلَدُ فوق عَشْر جَلَدَات إلا فى حَدٍّ من حدود الله عز وجل » .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وكان أحمد بن حنبل يقول : للرجل أن يضرب عبده على ترك الصلاة ، وعلى المعصية .
فلا يضرب فوق عشر جلدات ، وكذلك قال إسحاق بن راهوية .
وكان الشعبي يقول : التعزير ما بين سوط إلى ثلاثين .
وقال الشافعى : لا يبلغ بمقبوبته أربعين .
وكذلك قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن .
وقال أبو يوسف : التعزير على قدر عظم الذنب وصغره ، على قدر ما يرى الحاكم من احتمال المضروب فيما بينه وبين أقل من ثمانين .
وعن ابن أبى ليلى : إلى خمسة وسبعين سوطاً .
وقال مالك بن أنس : التعزير على قدر الجرم . فإن كان جرمه أعظم من القذف ضُرب مائة أو أكثر .
وقال أبو ثور : التعزير على قدر الجنابة . وتسرع الفاعل فى الشر ، وعلى ما يكون أتكل وأبلغ فى الأدب ، وإن جاوز التعزير الحد إذا كان الجرم عظيماً . مثل أن يقتل الرجل عبده ، أو يقطع منه شيئاً ، أو يعاقبه عقوبة يسرف فيها . فتكون العقوبة فيه على قدر ذلك . وما يراه الإمام إذا كان مأموناً عدلاً .
وقال بعضهم : لا يبلغ بالأدب عشرين . لأنها أقل الحدود . وذلك أن العبد يضرب فى شرب الخمر عشرون .
وقد تناول بعد أصحاب الشافعى قوله فى جواز الزيادة على الجلدات العشر إلى ما دون الأربعين : أنها لا تزداد بالأسواط . ولكن بالأيدى والنعال والتياب ونحوها على ما يراه الإمام . كما روى فيه حديث عبد الرحمن بن الأزهر .

٤٣٢٧ - وعن عبد الرحمن بن جابر ، أن أباه حدثه : أنه سمع أبا بريدة الأنصاري يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - فذكر معناه .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

تأوله بعض أصحاب الشافعي رحمه الله : على أن الزيادة على الجلدات العشر إلى ما دون الأربعين لا يكون بالأسواط ، لكن بالأيدي والنعال والسياب ونحوها ، على ما يراه الامام .

وتأوله غيرهم : على أنه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم . لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر .

وقيل : المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « في حدٍّ من حدود الله » أي حق من حقوقه ، وإن لم يكن من المعاصي المقدر حدودها . لأن المحرمات كلها من حدود الله .

وقال بظاهر الحديث : أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأشباه في بعض الروايات عنه . وأنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط .

ومذاهب العلماء في تقدير التعزير كثيرة .

وذكر ابن المنذر : أن في إسناد الحديث مقالا .

قلت : التعزير على مذاهب أكثر الفقهاء إنما هو أدب يقتصر عن مقدار أقل الحدود إذا كانت الجناية الموجبة للتعزير : قاصرة عن مبلغ الجناية الموجبة للحد ، كما أن أورش الجناية الواقعة في العضو أبداً قاصرة عن كمال ذلك العضو .

وذلك أن العضو إذا كان في كله شيء معلوم ، ف وقعت الجناية على بعضه كان معقولاً أنه لا يستحق فيه كل ما في العضو

وقال أبو محمد الأصيلي : اضطرب إسناد حديث عبد الرحمن بن جابر .
فوجب تركه لاضطرابه .

وقول ابن المنذر : يرجع إلى ما ذكره الأصيلي من الاضطراب . فإن رجال
إسناده ثقات .

والاضطراب الذي أشار إليه : هو أنه روى عن عبد الرحمن بن جابر بن
عبد الله عن أبي بردة .

وروى عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أبي بردة .
وروى عن عبد الرحمن بن جابر جميعا ممن سمع النبي صلى الله عليه وسلم .
وهذه الطرق كلها مُخَرَّجَةٌ في الصحيحين على الاتفاق والانفراد .

وروى أيضا عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي
صلى الله عليه وسلم .

وهذا الاختلاف لم يؤثر عند البخاري ومسلم . لأنه يجوز أن يكون سمعه
من أبيه عن أبي بردة . فحدث به مرة عن هذا ، ومرة عن هذا .

وقوله « ممن سمع النبي صلى الله عليه وسلم » يريد به أبا بردة .

وقوله « عن رجل من الأنصار » يريد به أيضا أبا بردة . فإنه - وإن كان
قُضَاعِيَا بَلَوِيًّا - فإنه حليف للأنصار . فنسبه إليهم ، وهو مشهور بالنسبة إليهم .
وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني : أن حديث عمرو بن الحارث المصري ،
الذي قال فيه « عن أبيه » صحيح ، لأنه ثقة ، وقد زاد رجلا . وتابعه أسامة
بن زيد .

فهذا الدارقطني قد صحح الحديث بعد وقوفه على الاختلاف . وجنح إلى
ما جنح إليه صاحبنا الصحيح رضي الله عنهما . والله عز وجل أعلم .

٤٣٢٨ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال « إذا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ » .

في إسناده : عمر بن أبي سلمة ، وقد تقدم أنه لا يحتج بحديثه .
وقد أخرجه مسلم من حديث الأعرج عن أبي هريرة ، وأخرجه أيضا
من طرق أخر بمعناه أتم منه .

« آخر كتاب الحدود »

كتاب الديات

باب النفس بالنفس [٤ : ٢٨٦]

٤٣٢٩ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « كان قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ ، وكان النضيرُ أشرفَ من قُرَيْظَةَ ، فكان إذا قتلَ رجلٌ من قُرَيْظَةَ رجلاً من النَّضِيرِ قُتِلَ به ، وإذا قتلَ رجلٌ من النضيرِ رجلاً من قُرَيْظَةَ فُودِيَ بِمِائَةِ وَسْقٍ من تمرٍ ، فلما بُعثَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قتلَ رجلٌ من النضيرِ رجلاً من قُرَيْظَةَ ، فقالوا : ادفَعوه إلينا نقتله ، فقالوا : بيننا وبينكم النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ؛ فَأَتَوْهُ ، فَنَزَلَتْ (٥ : ٤٢) وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ (والقِسْطُ : النفس بالنفس ثم نزلت (٥ : ٥٠) أَمْحِكُمْ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ ؟) » .
وأخرجه النسائي .

باب لا يُؤخذ أحدٌ بجزيرة أخيه أو أبيه [٤ : ٢٨٧]

٤٣٣٠ - عن أبي رَمْثَةَ - واسمه رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِيٍّ ، وقيل : غير ذلك - قال : « انطلقت مع أبي نحو النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، ثم إن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي : ابْنُكَ هَذَا ؟ قال : إِيْ ؛ وَرَبُّ الكَعْبَةِ ، قال : حَقًّا ؟ قال : أشهدُ به ، قال : فَتَبَسَّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ضاحكاً من ثَبَّتِ شَبَّهِي فِي أَبِي وَمِنْ حَلَفِ أَبِي عَلَيَّ ، ثم قال : أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ - وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) » .

وأخرجه الترمذی والنسائي مختصراً ومطولاً . وقال الترمذی : حسن غريب . لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن إباد . وقد تقدم في كتاب اللباس .
ورمته : بكسر الراء المهملة ، وبعدها ميم ساكنة ، وثاء مثلثة مفتوحة وطاء

تأنيث. ويثربى : بفتح الياء آخر الحروف، وسكون التاء المثلثة وكسر الراء المهملة وبعدها باء موحدة مكسورة وياء النسب .

باب الإمام يأمر بالغفو في الدم [٤ : ٢٨٧]

٤٣٣١ - عن أبي شريح الخزاعي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أُصِيبَ بِقَتْلِ أَوْ خَبَلٍ ^(١) فَإِنَّهُ يَخْتَارُ إِحْدَى ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ ، وَإِمَّا أَنْ يَعْفُو ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ نَفَدُوا عَلَى يَدَيْهِ ، وَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » .

وأخرجه ابن ماجه .

في إسناده : محمد بن إسحاق ، وقد تقدم الكلام عليه .

وفي إسناده أيضاً : سفیان بن أبى العوّاء السّلمى . قال أبو حاتم الرازى :

ليس بالمشهور .

وأبو شريح :- بضم الشين المعجمة ، وفتح الراء المهملة ، وسكون الياء آخر

الحروف . وبعدها حاء مهملة - اسمه خويلد بن عمرو . ويقال : كعب بن عمرو .

ويقال : هانىء . ويقال : عبد الرحمن بن عمرو . وقيل : غير ذلك . والأول :

هو المشهور .

٤٣٣٢ - وعن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال « ما رأيتُ النبي صلى الله عليه

وسلم رُفِعَ إليه شئٌ فيه قصاص إلا أمرَ فيه بالغفو » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٤٣٣٣ - وعن أبى هريرة قال « قَتَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم .

(١) الخبل - بفتح فسكون - هو فساد الأعضاء .

أُفْرِغَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ ، فَقَالَ الْقَاتِلُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْوَلِيِّ : أَمَّا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا ثُمَّ قَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ . قَالَ نَحْنُ سَبِيلَهُ ، قَالَ :
وَكَانَ مَكْتُوفًا بِنِسْعَةٍ ^(١) ، فَخَرَجَ يَجْرُ نِسْعَتُهُ ، فَسَمِيَ ذَا النَّسْعَةِ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .
٤٣٣٤ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جِيءَ بِرَجُلٍ قَاتِلٍ فِي عُنُقِهِ النَّسْعَةُ ، قَالَ : فِدَعَا وَلِيَّ الْمَقْتُولِ ، فَقَالَ :

٤٣٣٤ - قُلْتُ : فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : أَنَّ الْوَلِيَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْقَصَاصِ ، أَوْ أَخْذِ الدِّيَةِ .

وَفِيهِ دَلِيلٌ : عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْعَمْدِ تَجِبُ حَالَةً فِي مَالِ الْجَانِي .

وَفِيهِ دَلِيلٌ : عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَشَفَعَ إِلَى وَلِيِّ الدَّمِ فِي الْعَفْوِ بَعْدَ وَجُوبِ الْقَصَاصِ .

وَفِيهِ : إِبَاحَةُ الْأَسْتِثْقَاءِ بِالشَّدِّ وَالرِّبَاطِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ ، إِذَا خَشِيَ انْفِلَاتَهُ وَذَهَابَهُ

وَفِيهِ : جَوَازُ قَبُولِ إِقْرَارٍ مِنْ جِيءَ بِهِ فِي حَبْلِ أَوْ رِبَاطٍ .

وَفِيهِ دَلِيلٌ : عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ إِذَا عَفِيَ عَنْهُ لَمْ يَلْزِمِهِ التَّعْزِيرُ .

وَحَكَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ : يُضْرَبُ بَعْدَ الْعَفْوِ مِائَةٌ . وَيُجْبَسُ سَنَةٌ .

وَقَوْلُهُ « فَإِنَّهُ يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِ صَاحِبِهِ » مَعْنَاهُ : أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ إِثْمَهُ فِي قَتْلِ صَاحِبِهِ .

فَأَضَافَ الْإِثْمَ إِلَى صَاحِبِهِ . إِذَا صَارَ بِكَوْنِهِ مُحَادًّا لِلْقَتْلِ سَبَبًا لِإِثْمِهِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ

(٢٦ : ٢٧) إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَجْنُونَ) فَأَضَافَ الرَّسُولَ إِلَيْهِمْ . وَإِنَّمَا هُوَ

فِي الْحَقِيقَةِ رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ .

وَأَمَّا الْإِثْمُ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا : فَهُوَ إِثْمُهُ فِيمَا قَارَفَهُ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،

(١) النسعة - بكسر فسكون - قطعة جلد تجعل زماماً للبعير ، وقيل : هي سير مضفور

يحول زماماً .

أَتَعْفُو؟ قال : لا ، قال : أفتأخذ الدية؟ قال : لا ، قال : أفتقتل؟ قال : نعم ، قال : اذهب به . فلما وَلَّى قال : أتعفو؟ قال : لا ، قال : أفتأخذ الدية؟ قال : لا ، قال : أفتقتل؟ قال : نعم ، قال : اذهب به . فلما كان في الرابعة قال : أما إنك إن عفوت عنه يَبُوءُ يائمه وإثم صاحبه . قال : فعفا عنه ، قال : فأنا رأيته يَجْرُ النُّسْعَةُ .

وأخرجه النسائي .

٤٣٣٥ - وعنه قال : « جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بجبشي ، فقال : إن هذا قتل ابن أخي ، قال : كيف قتله؟ قال : ضربتُ رأسه بالفأس ، ولم أُرِدْ قتله ، قال : هل لك مالٌ تُؤدِّي دِيَتَهُ؟ قال : لا قال : أفرأيتك إن أرسلتك تسألُ الناس تجمع دِيَتَهُ؟ قال : لا ، قال : فواليك يعطونك دِيَتَهُ؟ قال : لا ، قال للرجل : خذه . فخرج به ليقته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إنه إن قتله كان مُشْلَةً . فبلغ به الرجل حيثُ يسمع قوله ، فقال : هو ذا ، فَرُفِيهِ ما شئتَ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أُرْسِلْهُ يَبُوءُ يائمه صاحبه وإثمه ،

سوى الإثم الذي قارفه من القتل ، فهو يَبُوءُ به إذا عفى عن القتل ، ولو قتل لكان القتل كفارة . والله أعلم .

٤٣٣٥ - قال الشيخ : قوله « أما إنه إن قتله كان مثله » يحتمل وجهين : أحدهما : أنه لم ير لصاحب الدم أن يقتله . لأنه ادعى أن قتله كان خطأ ، أو كان شبه العمد . فأورث ذلك شبهة في وجوب القتل . والوجه الآخر : أن يكون معناه : أنه إذا قتله كان مثله في حكم البواء . فصارا متساويين ، لا فضل للمقتص إذا استوفى حقه على المقتص منه .

فيكون من أصحاب النار . قال : فَأَرْسَلَهُ .

وأخرجه مسلم والنسائي .

٤٣٣٦ - وعن أبي أمامة بن سهل ، قال « كُنَّا مع عثمان ، وهو محصورٌ في الدار

وكان في الدار مدخلٌ ، مَنْ دخله سمع كلامَ مَنْ على البلاطِ ، فدخله عثمان ، فخرج

إلينا ، وهو مُتَغَيَّرٌ لَوْنُهُ ، فقال : إنهم لَيَتَوَاعَدُونِي بِالْقَتْلِ آتِفًا ، قلنا :

يَكْفِيكَمُ اللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، قال : وَلَمْ يَقْتُلُونِي ؟ سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ : كُفْرٌ

بعد إسلام ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس . فوالله ما زينتُ في

جاهلية ولا إسلام قطُّ ، ولا أحببت أن لي بدني بَدَلًا مِنْهُ هَدَانِي اللَّهُ ،

ولا قتلْتُ نفسًا ، فِيمَ يَقْتُلُونِي ؟ ^(١) »

قال أبو داود : عثمان وأبو بكر رضى الله عنهما تركا الجمر في الجاهلية .

٤٣٣٧ - وعن محمد بن جعفر - وهو ابن الزبير - أنه سمع زياد بن سعد بن ضُمَيْرَةَ

٤٣٣٧ - « الغير » الدية و « الشكّة » السلاح و « غرة الإسلام » أوله .

وقوله « اسنن اليوم ، وغير غدًا » مثلٌ يقول : إن لم تقتص منه اليوم لم تثبت سننك

غدًا . ولم يَنْفُذْ حُكْمَكَ بَعْدَكَ . وإن لم تفعل ذلك وجد القاتل سبيلًا إلى أن يقول مثل هذا

القول ، أعنى قوله « اسنن اليوم وغير غدًا » فتتغير لذلك سننك ، وتبديل أحكامها .

وفيه دليل : على أن ولي الدم مخير بين القصاص وأخذ الدية ، وأن للامام أن يطلب

إلى ولي الدم العفو عن القود على أخذ الدية .

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . ولنا لم يذكره اللندرى . قال المزى : هو من

رواية ابن داسة وغيره ، ولم يذكره أبو القاسم ، وأخرجه النسائي في المحاربة والترمذى في

الفتن وابن ماجة في الحدود .

السلمى وهذا حديث وهب - وهو ابن بيان - وهر أتم ، يُحَدِّثُ عروة بن الزبير عن أبيه - قال موسى ، وهو ابن اسماعيل - وجَدَّهُ ، وكانا شهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حُنَيْنًا - ثم رجعنا إلى حديث وهب « أَنَّ مُحَلِّمَ بْنَ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيَّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَشْجَعٍ فِي الْإِسْلَامِ ، وَذَلِكَ أَوَّلَ غَيْرِ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَكَلَّمَ عَيْنَةُ فِي قَتْلِ الْأَشْجَعِيِّ ، لِأَنَّهُ مِنْ غَطَفَانَ ، وَتَكَلَّمَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ^(١) دُونَ مُحَلِّمٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ خِنْدِفٍ ، فَارْتَقَعَتِ الْأَصْوَاتُ ، وَكَثُرَتْ الْخُصُومَةُ وَاللُّغَطُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَيْنَةُ ، أَلَا تَقْبَلُ الْغَيْرَ؟ ^(٢) فَقَالَ عَيْنَةُ : لَا ، يَا اللَّهُ ، حَتَّى أُدْخِلَ عَلَى نِسَائِهِ مِنَ الْحَرْبِ ^(٣) وَانْخَلَزَنَ مَا أُدْخِلَ عَلَى نِسَائِي ، قَالَ : ثُمَّ ارْتَقَعَتِ الْأَصْوَاتُ ، وَكَثُرَتْ الْخُصُومَةُ وَاللُّغَطُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَيْنَةُ ، أَلَا تَقْبَلُ الْغَيْرَ؟ فَقَالَ عَيْنَةُ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا ، إِلَى أَنْ قَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ ، يُقَالُ لَهُ : مُسَكِّتِلٌ ، عَلَيْهِ شِكَّةٌ . وَفِي يَدِهِ دَرَقَةٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَجِدْ لِمَا فَعَلَ هَذَا فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ مَثَلًا إِلَّا غَنَمًا وَرَدَتْ : فَرُمِيَ أَوَّلُهَا فَفَنَّرَ آخَرُهَا ، اسْتُنِيَ الْيَوْمَ وَغَيْرُ غَدَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَخْمِسُونَ فِي قَوَرِنَا هَذَا ، وَتَخْمِسُونَ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، وَ مُحَلِّمٌ رَجُلٌ طَوِيلٌ آدَمَ ، وَهُوَ فِي طَرَفِ النَّاسِ

(١) الْأَقْرَعُ : لِقَب . وَاسْمُهُ : فِرَاس .

(٢) الْغَيْرُ - بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْعِجْمَةُ وَفَتْحُ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ ، وَبَعْدَهَا رَاءٌ مَهْمَلَةٌ - جَمْعُ الْغَيْرَةِ . وَهِيَ الدِّيَّةُ . وَجَمْعُ الْغَيْرِ : أَغْيَارٌ . وَقِيلَ « الْغَيْرُ » الدِّيَّةُ . وَجَمْعُهَا أَغْيَارٌ ، مِثْلُ ضَلَعٍ وَأَضْلَاعٍ . وَغَيْرُهُ - بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ - إِذَا أَعْطَاهُ الدِّيَّةَ . وَأَصْلُهَا لِلْمَغَايِرَةِ . وَهِيَ لِلْمُبَادَلَةِ : لِأَنَّهَا يَدُلُّ عَلَى الْقَتْلِ .

(٣) الْحَرْبُ - بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ - نَهْبُ مَالِ الْإِنْسَانِ ، وَتَرْكُهُ لِأَشْيَاءٍ لَهُ . يُقَالُ : حَرَبَهُ يَحْرِبُهُ حَرْبًا . مِثْلُ طَلَبِهِ يَطْلُبُهُ طَلَبًا .

فلم يزلوا، حَتَّى تَخْلَصَ، فجلس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعيناه
تَدْمَعَانِ، فقال: يا رسول الله، إني قد فعلتُ الذي بلغك، وإني أتوب إلى الله
تبارك وتعالى، فَاسْتَغْفِرِ الله عز وجل لي يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: أَقْتَلْتَهُ بِسِلَاحِكَ فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ؟ اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ لِمُحَلِّمٍ - بصوت
عال - زاد أبو سامة - وهو موسى بن اسماعيل - فقام، وإنه ليتلقى دموعه
بطرفِ رِدَائِهِ، قال ابن إسحاق - وهو محمد - فزعم قومه: أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم استغفر له بعد ذلك «
وأخرجه ابن ماجة مختصرا.

وفي إسناده: محمد بن إسحاق، وقد تقدم الكلام عليه .
وفيه أيضا: عبد الرحمن بن أبي الزناد . وقد وثقه الإمام مالك . واستشهد
به البخاري . وتكلم فيه غير واحد .
وسعد بن ضُمَيْرَة ووالده ضُمَيْرَة بن سعد: لهما صحبة . وشهدا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم حُتَيْنَا .
وضُمَيْرَة: بضم الضاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء آخر الحروف ،
وبعدها راء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث .
ومحلم: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد اللام وكسرهما، وبعدها ميم .
وجثامة: بفتح الجيم، وتشديد التاء المثلثة وفتحها، وبعد الألف: ميم
مفتوحة، وتاء تأنيث .

وأشجع - بفتح الهَمْزة وسكون الشين المعجمة، وبعدها جيم مفتوحة
وعين مهملة - هو ابن رَيْث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان: بطن، وقال
الجوهري: قبيلة من غطفان .

وريث : بفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها ثاء مثلثة .
وخندف : بكسر الخاء المعجمة وسكون النون ، وبعد الدال المهملة
المكسورة فاء - هي زوج الياس بن مضر ، واسمها ليلى . انتسب إليها ولد الياس
بن مضر ، وهي أمهم .

وكان سبب تلقيبها بذلك : أن الياس بن مضر خرج منتجعاً للتمر ، ففرت
إبله من أرنب . فطلبها ابنه عمرو بن الياس ، فأدركها . فسمى مذكركة . وخرج
عامر بن الياس في طلبها ، فأخذها وطبخها ، فسمى طابخة ، وانقع عمير بن الياس
في الخباء . فلم يخرج ، فسمى : قَمِعة ، وخرجت أمهم ليلى تنظر تمشي الخندفة
- وهي ضرب من المشي فيه تَبَخُّرٌ - فقال لها الياس : أين تُخْنَدِفِينَ ، وقد رُدَّت
الإبل ؟ فسميت خندف .

باب ولي العمديرضى بالدية [٤ : ٢٩٢]

٤٣٣٨ - عن أبي شريح الكعبي رضى الله عنه - وهو الخزاعي . واسمه خويلد
بن عمرو . وقيل : غير ذلك ، وقد تقدم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٣٣٨ - قلت : وفيه بيان أن الخيار إلى ولي الدم في القصاص وأخذ الدية ، وأن القاتل إذا
قال : لا أعطيكم المال فاستقيدوا مني . واختار أولياء الدم المال : كان لهم مطالبة به .
ولو قتله جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء ، ويطالب بالدية من شاء .
وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية .
وقد روي هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنه ، وهو قول سعيد بن المسيب والشعبي
وابن سيرين وعطاء وقتادة .

وقال الحسن والنخعي : ليس لأولياء الدم إلا الدم ، إلا أن يشاء القاتل أن يعطى الدية .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس له إلا القود ، فإن عفا فلا يثبت له المال إلا برضا القاتل .

« أَلَا إِنَّكُمْ مَعَشَرَ خُرَاعَةٍ ^(١) قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذَا، وَإِنِّي عَاقِلُهُ، فَمَنْ قُتِلَ لَهُ - بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ - قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا » .

وأخرجه الترمذى . وقال : حسن صحيح .

وكذلك قال مالك بن أنس .

وفى قوله « فأهله بين خيرتين » دليل على أن الدية مستحقة لأهله كلهم ، ويدخل فى ذلك الرجال والنساء والزوجات ، لأنهم جميعاً أهله .

وفيه دليل : على أن بعضهم إذا كان غائباً أو طفلاً ، لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ، ويُقدّم الغائب ، لأن من كان له خيار فى أمر لم يميز أن يُفتات عليه قبل أن يختار ، لأن فى ذلك إبطال خياره .

وإلى هذا ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن . وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق . وقال مالك وأبو حنيفة : للكبار أن يستوفوا حقوقهم فى القود ، ولا ينتظر بلوغ الصغار .

وفيه دليل : على أن القاتل إذا مات ، فتعذر القود ، فإن للأولياء أن يأخذوا الدية من

(١) خُرَاعَة : فى الأزْد . يقال : خَزَع فلان عن أصحابه : إذا تخلف . وسميت خُرَاعَة : لأن الأزْد لما خرجت من مكة لتتفرق فى البلاد تخلفت عنهم خُرَاعَة ، وأقامت بها . هذا مذهب من يرى أن خُرَاعَة من الجن . ومنهم من يرى أن خُرَاعَة من مضر .

وهذيل : قبيلة من مضر . وعو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر . والعقل : الدية . وأصله : أن القاتل كان إذا قتل جمع الدية من الأبل ، فعقلها بفناء أولياء المقتول أى شدها فى عقلها ليسلمها إلى أهلها ويقضوها منه . فسميت الدية عقلاً بالمصدر . يقال : عقل البعير يعقله عقلاً ، وكثر استعمال هذا الحرف ، حتى قالوا عقلت المقتول : إذا أعطيت دية دراهم أو دنانير . من هامش للنذرى

٤٣٣٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : « لما فُتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُودَى ، أَوْ يُقَادَ . فقام رجل من أهل اليمن ، يقال له : أبو شاه ، فقال : يا رسول الله ، اكتب لي ، قال العباس - وهو أبو الوليد - اكتبوا لي : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اكتبوا لأبي شاه »

قال أبو داود : اكتبوا لي : يعنى خطبة النبي صلى الله عليه وسلم .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة مختصراً ومطولاً
٤٣٤٠ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا يقتل مؤمن بكافر ، ومن قتل مؤمناً متعمداً دُفِعَ إلى أولياءه المقتول : فان شاءوا قتلوه ، وإن شاءوا أخذوا الدية »^(١)

باب هل يقتل بعد أخذ الدية ؟ [٤ : ٢٩٣]

٤٣٤١ - عن مطر الوراق - قال : وأحسبه عن الحسن - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا أغنى^(٢) مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَةِ »

ورثته ، وذلك لأنهم خيروا بين أن يعلقوا حقوقهم فى الرقبة أو الذمة . فها فات أحد الأمرين كان لهم استيفاء الحق من الآخر .
وقال أبو حنيفة : إذا مات فلا شيء لهم . لأن حقوقهم إنما كانت فى الرقبة ، وقد فاتت . فلا سبيل لهم على ورثته فيما صار من ملكه إليهم .

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المنذرى . وقال المزى فى الأطراف : أخرجه أبو داود فى الديات والترمذى وابن ماجة فيها . وقال الترمذى : حسن غريب وهو عند أبى داود من رواية ابن الأعرابى وابن داسة . ولم يذكره الحافظ أبو القاسم الدمشقى
(٢) « لا أغنى » دعاء عليه ، أى لا أكثر ماله ولا استغنى

الحسن - هذا - هو البصرى ، ولم يسمع من جابر بن عبد الله ، فهو منقطع ومطر بن طهمان الوراق : ضعفه غير واحد . ولم يحزم بسامعه من الحسن . وقد روى هذا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

باب فيمن سقى رجلاً مما ، أو أطعمه ، فات : أيقاد منه ؟ [٢٩٤ : ٤]

٤٣٤٢ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن امرأةً يهودية أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة ، فأكل منها ، فنجى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألها عن ذلك ؟ فقالت : أردتُ لأقتلك ، فقال ما كان الله لِيُسَلِّطَكَ عَلَى ذَلِكَ ، أو قال : على . قال : فقالوا : ألا تقتلها ؟ قال : لا ، فما زلت أعرفها في لهوات ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه البخارى ومسلم .

٤٣٤٣ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه « أن امرأةً من اليهود أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة ، قال : فما عرض لها النبي صلى الله عليه وسلم » فى إسناده : سفيان بن حسين ، أبو محمد السامى الواسطى ، وقد استشهد به البخارى . وأخرج له مسلم فى المقدمة . وتكلم فيه غير واحد . قال أبو داود : هذه أختُ مَرْحَبِ اليهودية التى سَمَتِ النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه .

وقد ذكر غيره : أنها ابنة أخى مرحب . وأن اسمها : زينب بنت الحرث . وذكر الزهرى أنها أسلمت .

(١) اللهوات : جمع لهاة ، وهى اللحمتان التى فى أقصى الحلق . ويجمع أيضاً على لهيات ، ولهى : بضم اللام فهما .

٤٣٤٤ - وعن ابن شهاب ، قال : كان جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يحدث « أَنَّ يَهُودِيَّةً مِنْ أَهْلِ خَيْرِ سَمْتِ شَاةٍ مَصْلِيَّةٍ : ثُمَّ أَهْدَتْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذِّرَاعَ ، فَأَكَلَ مِنْهَا ، وَأَكَلَ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ارْزُقُوا أَيْدِيَكُمْ . وَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ ، فَدَعَاها ، فَقَالَ لَهَا : اسْمَعِي هَذِهِ الشَّاةُ ؟ قَالَتْ الْيَهُودِيَّةُ : مَنْ أَخْبَرَكَ ؟ قَالَ أَخْبَرَنِي هَذِهِ فِي يَدِي - لِلذِّرَاعِ - قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا أَرَدْتِ إِلَى ذَلِكَ ؟ قَالَتْ : قُلْتَ : إِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَنْ تَصُرَّهَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا اسْتَرْحَنَّا مِنْهُ ، فَعَفَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَعاقِبْهَا وَتَوَفَّى بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ ، وَاجْتَنَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كَاهِلِهِ مِنْ أَجْلِ الذِّي أَكَلَ مِنَ الشَّاةِ ، حَجَّه أَبُو هِنْدٍ بِالْقَرْنِ وَالشَّفَرَةِ وَهُوَ مَوْلَى لَبْنَى بَيَاضَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ »

هذا منقطع . الزهري لم يسمع من جابر بن عبد الله

٤٣٤٥ - وعن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَتْ لَهُ يَهُودِيَّةٌ بِخَيْرِ شَاةٍ مَصْلِيَّةً - نَحْوُ حَدِيثِ جَابِرٍ - قَالَ فَمَاتَ بَشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ ، فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ

٤٣٤٤ ، ٤٣٢٥ - قال الشيخ : قوله « مصلية » هي المشوية بالصَّلاء ^(١) .

وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعام رجل شيئاً فأكله فمات . فقال مالك بن أنس : عليه القود . وأوجب الشافعي في أحد قوليهِ : إذا جعل في طعامه شيئاً وأطعمه إياه ، أو في شرابه فسقاه ، ولم يعلمه أن فيه شيئاً . قال الشافعي : وإن خالطه بطعام فوضعه ، ولم يقل له ، فأكله أو شربه فمات ، فلا قود عليه .

(١) الصَّلاء - بوزن كساء - الشواء والوقود ، أو النار . قاموس .

على الذى صنعت ؟- فذكر نحو حديث جابر - فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت ، ولم يذكر أمر الحجابة »

هذا مرسل . قال البيهقي : ورويناه عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وقال البيهقي أيضا : ويحتمل أنه لم يقتلها في الابتداء ، ثم لما مات بشر بن البراء : أمر بقتلها . والله أعلم . هذا آخر كلامه .

فيه : دليل على إباحة أكل طعام أهل الكتاب ، وجواز مبايعتهم ومعاملتهم مع إمكان أن يكون في أموالهم الربا ونحوه من الشبهة . والله أعلم .

قلت : والأصل : أن المباشرة والسبب إذا اجتمعا : كان حكم المباشرة مقدماً على السبب ، كحافر البئر والدافع إليها .

فأما إذا استكرهه على شرب السم : فعليه القود في مذهب الشافعي ومالك . وعن أبي حنيفة : إن سقاه السم فمات : لم يقتل به وإن أوجره إيجاراً : كان على عاقلة الدية .

قلت : أما حديث اليهودية ، فقد اختلفت الرواية فيه .

وأما حديث أبي سلمة فليس بمتمصل .

وحديث جابر أيضاً : ليس بذلك المتصل . لأن الزهري لم يسمع من جابر شيئاً .

ثم إنه ليس في هذا الحديث أكثر من أن اليهودية أهدتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأن بعثت بها إليه . فصارت ملكاً له ، وصار أصحابه أضيافاً له ، ولم تكن هي التي قدمتها إليهم وإليه .

وما هذا سبيله : فالقود فيه ساقط ، لما ذكرناه من علة المباشرة وتقديمها على السبب .

وفي الحديث دليل : على إباحة أكل طعام أهل الكتاب ، وجواز مبايعتهم ومعاملتهم ، مع إمكان أن يكون في أموالهم الربا ونحوه من الشبهة .

٤٣٤٦ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ، ولا يأكل الصدقة »

٤٣٤٧ - وعن أبي سلمة - ولم يذكر أبا هريرة - قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ، ولا يأكل الصدقة - زاد : فأهدت له يهودية بخير شاة مصليّة ستمتها ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، وأكل القوم ، فقال : ارفعوا أيديكم ، فانها أخبرتني : أنها مسمومة ، فأت بشر بن البراء بن معرور الأنصاري ، فأرسل إلى اليهودية : ما حملك على الذى صنعت ؟ قالت : إن كنت نبياً لم يضرك الذى صنعت ، وإن كنت مَلِكاً أرحت الناس منك ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت ، ثم قال فى وجهه الذى مات فيه : ما زلت أجد من الأكلة التى أكلت بخير ، فهذا أوان قطعت أبهرى ^(١) »

وفيه : حجة لمن ذهب إلى أن الهدية توجب العوض .
وذلك : أنه صلى الله عليه وسلم لا يقبل الهدية من يهودية إلا من حيث يرى فيها التعويض ، فيكون ذلك عنده بمنزلة المعاوضة بعقد البيع . والله أعلم .

(١) قال فى النهاية « الأهر » عرق فى الظهر . وقيل : هما الأكحلان اللذان فى التراءين .
وقيل : هو عرق مستبطن فى القلب . إذا انقطع لم تبق معه حياة .
وقال المزى فى الأطراف : هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى . ولذا لم يذكره المنذرى وإنما هو من رواية ابن داسة هكذا مختصراً . وأما فى رواية ابن الأعرابي فهو أنهم من هذا ، والله أعلم . اه عون العبود

قال الحافظ المزى : أخرجه أبو داود فى الدييات عن وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . قال وهب فى موضع آخر : عن أبي سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم يذكر أبا هريرة . وهكذا وقع هذا الحديث فى رواية أبي سعيد بن الأعرابي عند أبي داود . وعند باقى الرواة : عن أبي سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ليس فيه أبو هريرة . وقد جوده ابن الأعرابي عند أبي داود . ولم يذكره أبو القاسم

٤٣٤٨ - وعن كعب بن مالك « أن أم مبشر قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ، في مرضه الذي مات فيه : ما يُيَسِّمُ بك يا رسول الله ؟ فإني لا أتهم بابني إلا الشاة المسمومة التي أكل معك بخير ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : وأنا لا أتهم بنفسي إلا ذلك ، فهذا أوانُ قَطَعْتُ أبهرى ^(١) »

قال أبو داود : وربما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث مرسلًا عن معمر عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما حدث به عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك .

وذكر عبد الرزاق : أن معمرًا كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلًا ، فيكتبونه . ويحدثهم مرة به فيسندنه . فيكتبونه ، وكلُّ صحيحٍ عندنا . قال عبد الرزاق : فلما قدم ابنُ المبارك على معمر أسندَ له معمرُ أحاديث كان يُوقفها

٤٣٤٩ - وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، عن أمه أُمِّ مَبَشَرٍ - قال أبو سعيد بن الأعرابي : كذا قال عن أمه ، والصواب عن أبيه - عن أم مبشر « دخلتُ على النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر معنى حديث مخلد بن خالد ، نحو حديث جابر - قال : فأت بشر بن البراء بن معرور ، فأرسل إلى

(١) هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤي . ولذا لم يذكره اللندري . وقال المزني في الأطراف : حديث أم مبشر أخرجه أبو داود في الدييات عن مخلد بن خالد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه به . وعن أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن خالد عن رباح عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك « أن أم مبشر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر معنى حديث مخلد بن خالد ، قال أبو سعيد ابن الأعرابي : كذا قال « عن أمه » والصواب : عن أبيه عن أم مبشر . هذا الحديث في رواية أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن داسة عند أبي داود ولم يذكره أبو القاسم الدمشقي

اليهودية فقال : ما حملك على الذي صنعت ؟ - فذكر نحو حديث جابر - فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت » ولم يذكر الحجامة .

باب من قتل عبده ، أو مثله به ، أيقاد منه ؟ [٤ : ٢٩٧]

٤٣٥٠ - عن قتادة ، عن الحسن - وهو البصري - عن سُمرة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ » وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب . هذا آخر كلامه .

وقد تقدم الاختلاف فى سماع الحسن من سمرة .

٤٣٥١ - وعن قتادة ، بإسناده مثله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ خَصَصَ عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ » وأخرجه النسائى .

٤٣٥٢ - وعن قتادة ، بإسناد شعبة مثله ، زاد : ثم إن الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول : « لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ » .

٤٣٥٠-٤٣٥٢ - قلت : قد يحتمل أن يكون الحسن لم ينس الحديث ، ولكنه كان يتأوله على غير معنى من الإيجاب ، ويراها نوعاً من الزجر ، ليرتدعوا ، فلا يقدموا على ذلك ، كما قال صلى الله عليه وسلم فى شارب الخمر « إذا شرب فاجلدوه » ، فإن عاد فاجلدوه - ثم قال فى الزانية ، أو الخامسة - فإن عاد فاقتلوه » ثم لم يقتله ، حتى جىء به قد شرب رابعاً أو خامساً .

وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء فى عبد كان يملكه مرةً ، فزال عنه ملكه . وصار كفتأله بالحرية ، فإذا قتله كان مقتولاً به .

٤٣٥٣ - وعن قتادة ، عن الحسن ، قال « لا يقاد الحرُّ بالعبد » .

٤٣٥٤ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنهما قال « جاء رجل مُسْتَضْرَحٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : جاريةٌ له يارسول الله ، فقال : وَيَحْكُ ، مَالِكَ ؟ فقال : شَرًّا ، أَبْصَرَ لَسِيدِهِ جاريةً له . فغَارَ ، نَجَبٌ

وهذا كقوله تعالى (٢ : ٢٤٠) وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) أى من كُنْ له أزواجاً قبل الموت .

وقد اختلف الناس فيما يجب على من قتل عبده ، أو قتل عبد غيره .

فروى عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما : أنه لا يقتص منه إذا فعل ذلك .

وكذلك روى عن ابن الزبير رضى الله عنهما .

وهو قول الحسن وعطاء وعكرمة وعمر بن عبد العزيز .

وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحق .

وقال ابن المسيب والشعبي والنخعي وقاتدة : القصاص بين الأحرار والعبيد

ثابت في النفس .

وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه .

وهذا فيمن قتل عبداً لغيره عمداً .

وقال سفيان الثوري : إذا قتل عبده ، أو عبد غيره عمداً : قتل به ، وقد اختلف عنه

في ذلك .

وحكى أنه قال مثل قول أبي حنيفة وأصحابه .

وأجمعوا أن القصاص بين الأحرار وبين العبيد ساقط في الأطراف ، وإذا منعوا منه

في القليل كان منعه في الكثير أولى .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن حديث سَمُرَةَ مسوخ . وقال : لما ثبتا ثبنا معاً . فلما

نسختنا نسخاً معاً . يريد لما سقط الجذع بالإجماع سقط القصاص كذلك .

مَذَكِرَهُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عَلَى الرَّجُلِ . فَطَلِبَ ، فلم يُقَدَّرَ عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذْهَبْ ، فَأَنْتَ حُرٌّ . فقال : يا رسول الله ، عَلَى مَنْ نُصِرْتِي ؟ قال : عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ ، أَوْ قَالَ : كُلِّ مُسْلِمٍ .
[قال أبو داود : الذى عتق كان اسمه روح بن دينار . والذى جَبَهُ زِنْبَاعُ ، هذا زِنْبَاعُ أَبُو رُوح : كان مولى العبد] .

وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة فى الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

باب القتل بالقسامة [٢٩٨٤]

٤٣٥٥ - عن سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ « أَنَّ مُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْبَرَ ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ ، فَنَجَّاهُ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ ، وَابْنَا عَمَّهُ حُوَيْصَةَ وَمُحْيِصَةَ ، فَأَتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ ، وَهُوَ أَصْغَرُهُمْ ،

٤٣٥٥ - قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ « الْكَبْرُ الْكَبْرُ » إِرْشَادٌ إِلَى الْأَدَبِ فِي تَقْدِيمِ ذَوَى السِّنِّ وَالْكَبَرِ .

وفيه : من الفقه : جواز الوكالة فى المطالبة بالحدود .

وفيه : جواز وكالة الحاضر . وذلك أن ولى الدم إنما هو عبد الرحمن بن سهل أخو القتيل ، وَحُوَيْصَةُ وَمُحْيِصَةُ ابْنَاءُ عَمَّةٍ .

وفيه من الفقه : أن الدعوى فى القسامة مخالفة لساير الدعاوى ، وأن اليمين يبدأ فيها بالمدعى قبل المدعى عليه .

وفيه : دلالة على وجوب ردِّ اليمين على المدعى عند نُكُولِ المدعى عليه .

وقد اختلف الناس فىمن يبدأ به فى القسامة .

فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : يبدأ بالمدعين ، قولاً بظاهر الحديث .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **الْكُبَرَى ، الكُبَرَى** ، أو قال : **لَيَبْدَأُ**
الْأَكْبَرُ ، فتكلما في أمر صاحبهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **يُقْسِمُ**
مَحْمُودٌ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَيَذْفَعُ بِرُمَّتِهِ . فقالوا : **أمرٌ لم نشهده** ،
كيف تخلف ؟ قال : **فَتُبِّرُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ .** قالوا : **يا رسول الله** ،
قومٌ كفار ، قال : **فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَبْلِهِ** ، قال : **قال سهل :**
دخلت مِزْبَدًا لهم يوما ، فركضتني ناقةٌ من تلك الإبل رَكْضَةً بِرَجْلِهَا ، هذا
أو نحوه .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وقال أبو داود : **رواه بشر بن الفضل ومالك عن يحيى بن سعيد ، قال فيه :**

وقال أبو حنيفة وأصحابه : **يبدأ بالمدعى عليه .** على قضية سائر الدعاوى .

قلت : وهذا حكم خاص - جاءت به السنة - لا يقاس على سائر الأحكام . وللشريعة
 أن تنخص ، كما لها أن تعم . ولها أن تخالف بين سائر الأحكام المتشابهة في الصفة ، كما أن لها
 أن توفق بينها . ولها نظائر كثيرة في الأصول .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : **إن المدعى عليهم يُحْلَقُونَ ، وَيُغَرَّمُونَ الدية .** وليس في شيء
 من الأصول اليمين مع الغرامة ، وإنما جاءت اليمين في البراءة أو الاستحقاق ، على مذهب من
 قال باليمين مع الشاهد ، وقد بدى في اللعان بالمدعى . وهو الزوج ، وإنما هو أيمان :

ألا ترى أن المتلاعنين يقولان « نشهد بالله » فلو كان معنى اللعان على معنى الشهادة
 لجاز فيه حذف الاسم ، واقتصر فيه على مجرد قولهما « **نشهد** » وقد قال صلى الله عليه وسلم
 في حديث الملاعة **« لولا الأيمان لكان لى ولها شأن »** .

فثبت أن اللعان أيمان . ثم كان مبدوءا فيه بالمدعى ، كما ترى .

قلت : وفي إزامه اليهود بقوله **« فيدفع برمته »** دليل على أن الدية تحب على سكان
 الحلة ، دون أرباب الخطة . **لأن خَيْرَ كانت للمهاجرين والأنصار .**

« أُمُحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ، أَوْ قَاتِلِكُمْ ؟ » ولم يذكر بشر
« دما » وقال عِدَّةٌ ^(١) عن يحيى : كما قال حماد - يعني ابن زيد - ورواه ابن عينة
عن يحيى ، فبدأ بقوله « تبرئكم يهود بخمسين يمينًا يحلفون » ولم يذكر
الاستحقاق ، وهذا وَهْمٌ من ابن عينة . هذا آخر كلامه .

قال الشافعي رحمه الله : إلا أن ابن عينة كان لا يُثبت : أقدم النبي صلى الله
عليه وسلم الأنصارين في الأيمان ؟ أو يهود ؟ فيقال في الحديث : أنه قدَّم
الأنصارين فيقول : هو ذاك . وما أشبه هذا .

وفيه دليل : على أن المدعى عليهم إذا حَلَفُوا برثوا من الدم ، وهو قوله « ف تبرئكم
يهود بأيمان خمسين منهم » .

وفيه : أن الحكم بين المسلم والذمي كالحكم بين المسلمين في الاحتساب بيمينه وإيرائه
بها عن الحق المدعى قبله .

وفيه : أن يمين المشرک مسموعة على المسلم ، كيمين للمسلم عليه .

وقال مالك : لا تسمع أيمانهم على المسلمين ، كشهاداتهم .

وظاهر لفظ هذا الحديث : حجة لمن رأى وجوب القتل بالقسامة . وهو قوله

« وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ » وقوله « فيدفع برئته » .

وإليه ذهب مالك وأحمد بن حنبل وأبو ثور .

وروي ذلك عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز .

وقال أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري والشافعي وإسحاق بن راهوية : لا يقاد بالقسامة ،

إنما تجب بها الدية .

وروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والحسن البصري وإبراهيم النخعي .

وحدَّث الإمام الشافعي أيضا : عن ابن عيينة : أنه « بدأ بالأنصار في أمر يهود » فيقال : إن الناس يحدثون : « أنه بدأ بالأنصار » قال : فهو ذاك . وربما حدثه ، ولم يشك .

وذكر البيهقي : أن البخاري ومسلما أخرجا هذا الحديث من حديث الليث ابن سعد ، وحماد بن زيد ، وبشر بن المفضل : عن يحيى بن سعيد ، واتفقوا كلهم على البداية بالأنصار . هذا آخر كلامه .

٤٣٥٦ - وعن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة : أنه أخبره هو ورجال من كُبراء قومه « أن عبد الله بن سهل ومُحيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم ، فأثنى مُحيصة . فأخبر أن عبد الله بن سهل

وقد روى أيضا عن النخعي أنه قال : القسامة جور . شاهدان يشهدان ؟ .

وكان الحكم لا يرى القسامة شيئا .

قلت : وتأويل هؤلاء قوله « وتستحقون دم صاحبكم » أى دية صاحبكم . لأنهم يأخذونها بسبب الدم ، فصلح أن يسمى ذلك دما .

وقد روى من غير هذا الطريق « إما أن تدؤا صاحبكم ، وإما أن تؤذنوا بحرب » فدل ذلك على صحة هذا التأويل .

قلت : ويشبه أن يكون إنما وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله للعهد الذى كان جعله لليهود ، فلم يجب أن يبطله ، ولم يجب أن يهدر دم القتل ، فوداها من قبله . وتحملها للإصلاح بينهم .

٤٣٥٦ - قال الشيخ : قوله « إما أن تدؤا » فيه دليل على أن الواجب بالقسامة : الدية . وقد كنى بالدم عنها ، إذ كانا يتعاقبان فى الحكم ، فجاز أن يُعبّر بأحدهما عن الآخر .

وقد أنكر بعض الناس قوله « وإما أن تؤذنوا بحرب » وقال : إن الأئمة على خلاف هذا القول ، فدل على أن خبر القسامة غير معمول به .

قد قُتِلَ، وطُرح في قَفِيرٍ^(١) أَوْعَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ . فَقَالَ : أَتَمَّ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ ، قَالُوا :
وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَأَقْبَلَ ، حَتَّى قَدَّمَ عَلَى قَوْمِهِ ، فذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ
حَوِصَّةٌ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ ، فَذَهَبَ مُحِصَّةً لِيَتَكَلَّمَ ،
وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَبَّرَ كَبَّرٌ - يَرِيدُ
السَّنَّ - فَتَكَلَّمَ حَوِصَّةٌ ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِصَّةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِمَّا أَنْ يَدُورَ صَاحِبُكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ . فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَكَتَبُوا : إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحِصَّةً وَمُحِصَّةً وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ : أَتَحْلِفُونَ ، وَتَسْتَحْقِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟
قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَتَحْلِفَ لَكُمْ يَهُودُ ؟ قَالُوا : لَيْسُوا مُسْلِمِينَ ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَائَةَ نَاقَةٍ ، حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارُ ،
قَالَ سَهْلٌ : لَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ قَوْلَهُ « وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ » وَقَالَ :
إِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ .

فَدَلَ عَلَى أَنْ خَبَرَ الْقِسَامَةَ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ . وَوَجْهُ الْكَلَامِ بَيْنَ ، وَتَأْوِيلُهُ
صَحِيحٌ . وَذَلِكَ : أَنَّهُمْ إِذَا امْتَنَعُوا مِنَ الْقِسَامَةِ لَزِمَتْهُمْ الدِّيَّةُ . فَأَبَوْا أَنْ يُؤْذِنُوا

قُلْتُ : وَوَجْهُ الْكَلَامِ بَيْنَ . وَتَأْوِيلُهُ صَحِيحٌ .

وَذَلِكَ : أَنَّهُمْ إِذَا امْتَنَعُوا مِنَ الْقِسَامَةِ وَلَزِمَتْهُمْ الدِّيَّةُ فَأَبَوْا أَنْ يُؤْذِنُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الدَّمِ
أَوْذَنُوا بِحَرْبٍ ، كَمَا يُؤْذَنُونَ بِهَا إِذَا امْتَنَعُوا مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ .

(١) « الْقَفِيرُ » بَقَاءٌ مُوَحَّدَةٌ بَعْدَهَا قَافٌ مَثْنَاءٌ - هِيَ الْبُئْرُ الْقَرِيبَةُ الْقَعْرِ .

إلى أولياء الدم أُودِثُوا بالحرب ، كما يؤذنون بها إذا امتنعوا من أداء الجزية .
قوله « من عنده » هو في الحديث الآخر « من إبل الصدقة » وإبل
الصدقة : للفقراء والمساكين ، لا تؤدى في الديات . فرأى تطيب قلوب الفريقين ،
ووداه من عنده ، وتسلفها من إبل الصدقة ، حتى يؤديها مما آفأ الله عليه من
خُمس المنعم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجتمع عنده من سهمه ما يبلغ
المائة لإعطائه لهم .

ومن روى « إبل الصدقة » أخبر عن ظاهر الأمر .

ومن روى « مِنْ عِنْدَه » أخبر عن باطن القصة .

٤٣٥٧ - وعن عمرو بن شعيب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ قَتَلَ
بِالْقِسَامَةِ رَجُلًا مِنْ بَنِي نَضْرٍ بْنِ مَالِكٍ يَبْحَرَةُ الرُّغَاءِ عَلَى شَطْأِ لِيَةِ الْبَحْرَةِ ، قَالَ :
الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ مِنْهُمْ » .

وهذا لفظ محمود - يعنى ابن خالد - « ببحرة » أقامه محمود وحده « على
شَطْأِ لِيَةِ » .

هذا معضل . وعمرو بن شعيب اختلف في الاحتجاج بحديثه .

البَحْرَةُ : البلدة . ولية : موضع قِبَلِ الطائف ، كثير السِّدْرِ . وهى بفتح
اللام ^(١) وتشديد الياء آخر الحروف ، وفتحها وتاء تأنيث .

٤٣٥٧ - قال الشيخ « البحرة » البلدة ، تقول العرب : هذه بحرتنا ، أى بلدتنا . قال الشاعر :
كَأَنَّ بَقَايَاهُ بَيْحَرَةُ مَالِكٍ بَقِيَّةُ سَحَقٍ مِنْ رَدَاهُ مُحَبَّرٌ ^(٢)

(١) هكذا هو في الاصل « بفتح اللام » وفي القاموس واللسان : بكسر اللام . وبحرة
الرغاء - بضم الراء وعين معجمة - موضع بالطائف : بنى بها النبي صلى الله عليه وسلم مسجداً
(٢) أسحق الثوب وانسحق ، وسحقه البلى : اخولق .

باب في ترك القود بالقسامة [٤ : ٣٠١]

٤٣٥٨ - عن سعيد بن عبيد الطائي ، عن بشير بن يسار ، زعم « أن رجلاً من الأنصار يقال له : سهل بن أبي حنمة ، أخبره : أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر ، فتفرقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلاً ، فقالوا للذين وجدوه عندهم : قتلتم صاحبنا ، فقالوا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً ، فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه

٤٣٥٨ ساق الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : كلام المنذرى - على حديث بشير بن يسار - إلى قوله : ولم يذكر مسلم لفظ الحديث - ثم قال :

وذكر النسائي من حديث عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن ابن محصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمته ^(١) ، قال : يا رسول الله ، أين أصيب شاهدين ؟ وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم ، قال : فتحلف خمسين قسامة ؟ قال : يا رسول الله ، فكيف أحلف على ما لا أعلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فتستحلف منهم خمسين قسامة ؟ فقال : يا رسول الله ، كيف نستحلفهم وهم اليهود ؟ فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ديتهم عليهم ، وأعانهم بنصفها »

قال النسائي : لا تعلم أحداً تابع عمرو بن شعيب على هذه الرواية ، ولا سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن يسار ، والله أعلم .

وقال مسلم : رواية سعيد بن عبيد : غلط ، ويحيى بن سعيد أحفظ منه .

وقال البيهقي : هذا يَحْتَمَلُ أن لا يخالف رواية يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار . وكأنه أراد بالبينة هنا أيان اللذين مع اللوث ^(٢) كما فسره يحيى بن سعيد ، أو طالبهم بالبينة ، كما في

(١) الرمة - بضم الراء المهملة وتشديد الميم مفتوحة - قطعة جبل يشد بها الأسير والقاتل إذا قيد إلى القصاص ، وأصله من رم الجبل : إذا رث وبلى ، وكأنهم كانوا يقودون الأسير بحبل رمم بال - نهوياً لشأنه ، وتحقيراً لأمره ، والمراد من قوله « أدفعه إليك برمته » أي أسله لك مقيداً لا يستطيع الهرب ، فتملكه كله وتستقيده منه .

(٢) أصل اللوث : الطى ، والبطء ، والاسترخاء ، وخط الحز بالإدام ، فالمراد به هنا : خفاء الأمر والتواؤم ، واسترخاء قيام الدليل على الدم . قال في النهاية : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلاناً قتله ، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما ، أو تهديد منه ، ونحو ذلك ، وهو من التلوث بمعنى التلطخ ، يقال : لاثه في التراب ولوثه .

وسلم ، فقال لهم : تأتوني بالبينة عَلَى مَنْ قُتِلَ ؟ قالوا : مَا لَنَا بَيِّنَةٌ ، قال : فيحلفون
لَكُمْ ؟ قالوا : لا نَرْضَى بِأَيِّمَانِ الْيَهُودِ ، فكره نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يُطِيلَ دَمَهُ ، فَوَدَّاهُ مِائَةَ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . ولم يذكر مسلم لفظ الحديث .
بُشَيْر : بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وسكون الياء آخر الحروف
بعدها راء مَهْمَلَةٌ .

ويسار : بفتح الياء آخر الحروف وسين مَهْمَلَةٌ وبعد الألف راء مَهْمَلَةٌ .
تمسك من قال : إنه يبدأ يمين المدعى عليه بظاهر هذا الحديث .
وقد قال مسلم بن الحجاج : رواية سعيد غلط . ويحيى بن سعيد : أحفظ منه .
وقال البيهقى : وهذا يحتمل أن لا يخالفه رواية يحيى بن سعيد عن بُشَيْر .
وكأنه أراد بالبينة : أيمان المدعين ، مع اللوث ، كما فسر يحيى بن سعيد . وطالبهم
بالبينة ، كما فى هذه الرواية . فلما لم يكن عندهم بينة عرض عليهم الأيمان ، كما
فى رواية يحيى بن سعيد ، فلما لم يحلفوا ردّها على اليهود ، كما فى الروایتين جميعاً .
والله أعلم . هذا آخر كلامه .

وقد ذكرنا فيما تقدم : اتفاق الحفاظ عَلَى البُداء بالمدعين .

٤٣٥٩ — وعن عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قال « أَصْبَحَ رَجُلٌ ^(١) مِنْ

رواية سعد بن عبيد ، فلما لم يكن عندهم بينة عرض عليهم الأيمان ، كما فى رواية يحيى بن سعيد .
فلما لم يحلفوا ردّها على اليهود ، كما فى الروایتين جميعاً .

ويدل على ما ذكره البيهقى : حديث النسائى عن عمرو بن شعيب .
والصواب : رواية الجماعة الذين هم أئمة أثبات « أنه بدأ بأيمان المدعين ، فلما لم يحلفوا ثنى
بأيمان اليهود »

وهذا هو المحفوظ فى هذه القصة ، وما سواه وهم ، والله التوفيق .

(١) فى أصل اللندرى « رجلاً » .

الأَنْصَارَ قَتِيلًا بِخَيْرٍ ، فَانْطَلَقَ أُولَآئِهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا هُمْ يَهُودٌ . قَدْ يَحْتَرِثُونَ عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا ، قَالَ : فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ نَحْسِينَ فَاسْتَخْلَفَهُمْ [فَأَبَوْا ^(١)] فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ .

٤٣٦٠ - وعن عبد الرحمن بن بُحَيْدٍ ، قَالَ « إِنْ سَهَلَا ، وَاللَّهِ ، أَوْ هَمَّ الْحَدِيثَ ، إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى يَهُودَ : أَنَّهُ قَدْ وَجِدَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ قَتِيلًا . فَدَوُّهُ ، فَكَتَبُوا يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا : مَا قَتَلْنَاهُ ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا ، قَالَ : فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ مِائَةَ نَاقَةٍ » .
فِي إِسْنَادِهِ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَقَالَ لِي قَائِلٌ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْخُذَ بِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْدٍ ؟ قُلْتُ : لَا أَعْلَمُ ابْنَ بُحَيْدٍ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ مِنْهُ : فَهُوَ مَرْسَلٌ . وَلَسْنَا وَإِيَّاكَ نَتَّبِعُ الْمَرْسَلَ . وَقَدْ عَلِمْتُ سَهْلًا صَحَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَمِعَ مِنْهُ - وَسَاقَ الْحَدِيثَ سِيَاقًا لَا يَشْبَهُ إِلَّا الْأَثْبَاتَ . فَأَخَذْتُ بِهِ لِمَا وَصَفْتُ .

٤٣٦١ - وعن الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ

٤٣٦١ - قَالَ الشَّيْخُ : فِي هَذِهِ حُجَّةٌ لِمَنْ رَأَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ ، إِلَّا أَنْ أَسَانِيدُ الْأَحَادِيثِ التَّقَدُّمَةِ أَحْسَنَ اتِّصَالًا وَأَوْضَحَ مَتُونًا .

٤٣٦١ - ذَكَرَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : كَلَامَ الْمُنْذَرِيِّ عَلَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ - إِلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَلَهُ عِنْدَنَا بِنِعْمَةِ اللَّهِ ثِقَةً - ثُمَّ قَالَ :

رجال من الأنصار « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود - وبدأ بهم - يَخْلِفُ مِنْكُمْ تَحْسُونَ رَجُلًا . فَأَبَوْا ، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِ : اسْتَحِقُّوا . قَالُوا : نَخْلِفُ عَلَى الْغَيْبِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟!! لَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دِيَّةً عَلَى يَهُودٍ . لِأَنَّهُ وَجَدَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ »

قال بعضهم : وهذا ضعيف ، لا يلتفت إليه .

وقد روى ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه بدأ في اليمين بالمدعين : سهل بن أبي حنيفة ، ورافع بن خديج ، وسويد بن النعمان » .

وهذا الحديث له علة ، وهي أن معمرًا انفرد به عن الزهري ، وخالفه ابن جريج وغيره . فرواه عن الزهري بهذا الإسناد يعينيه عن أبي سلمة ، وسليمان عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود » ذكره البيهقي . والقسامة في الجاهلية : كانت قسامة الدم .

وفي قول الشافعي : إن حديث ابن شهاب مرسل : نظر . والرجال من الأنصار لا يمتنع أن يكونوا صحابة .

فإن أبا سلمة وسليمان كل منهما من التابعين ، قد لقي جماعة من الصحابة ، إلا أن الحديث غير مجزوم باتصاله ، لاحتمال كون الأنصاريين من التابعين ، والله أعلم .

قال البيهقي : وأصح ما روى في القتل بالقسامة وأعله ، بعد حديث سهل : ما رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : حدثني خاتمة بن زيد بن ثابت قال « قتل رجل من الأنصار - وهو سكران - رجلاً آخر من الأنصار من بني النجار ، في عهد معاوية ، ولم يكن على ذلك شهادة إلا لطيش وشبهة ، قال : فاجتمع رأى الناس : على أن يخلف ولاية المقتول ، ثم يسلم إليهم ، فيقتلوه . قال خاتمة بن زيد : فركبنا إلى معاوية ، وقصصنا عليه القصة ، فكتب معاوية إلى سعيد بن العاص ، فذكر الحديث - وفيه : فقال سعيد : أنامن هذا كتاب أمير المؤمنين ، فآغدوا على بركة الله ، فعدونا عليه ، فأسلمه إلينا سعيد بعد أن حلفنا عليه خمسين مئناً »

وفي بعض طرقه « وفي الناس يومئذ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فقهاء الناس ما لا يحصى ، وما اختلف اثنان منهم : أن يخلف ولاية المقتول ، ويقتلوا أو يستحيوا ،

وقد قيل للإمام الشافعي رحمه الله : فما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب؟
قلت : مرسل والقتيل أنصاري . والأنصار يرون بالعناية أولى بالعلم به من
غيرهم . إذ كان كلُّ ثقة . وكلُّ عندنا بنعمة الله - ثقة .

وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا وارث ، لأنه لا يملك بها إلا دية القتيل .
ولا يحلف الإنسان إلا على ما يستحقه الورثة ، يقسمون على قدر موارثهم .

خلفوا خمسين نبيّاً ، وقتلوا ، وكانوا يخبرون : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقسامة
وأما حديث محمد بن راشد السكحولى عن مكحول « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يقض في القسامة بقود » فنقطع .

وأما ما رواه الثوري في جامعه عن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن « أن عمر بن
الخطاب قال : القسامة توجب العقل ، ولا تشيط الدم ^(١) » فنقطع موقوف .
وأما حديث السكلي عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه
استحلف اليهود خمسين يمينا ، ثم جعل عليهم الدية » .
فلا يحل لأحد معارضة رواية الأئمة الثقات بالسكلي وأمثاله .

وأما حديث عمر بن صبيح عن مقاتل بن حيان عن صفوان عن ابن السيب عن عمر
في قضائه بذلك ، وقوله « إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم » .
فلا يجوز أيضاً معارضة الأحاديث الثابتة بحديث من قد أجمع علماء الحديث على ترك
الاحتجاج به ، وهو ابن صبيح الذي لم يسفر صباح صدقه في الرواية .

وأما حديث سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي « أن عمر بن الخطاب كتب في قتل وجد
بين جيزان ووادة ^(٢) : أن يقاس ما بين الفريقين ، فأى أيهما كان أقرب : أخرج منهم خمسين
رجلا ، حتى يوافوه بمكة ، فأدخلهم الحجر ، ثم قضى عليهم بالدية ، فقالوا : ما وقت أموالنا
أيماننا ، ولا أيماننا أموالنا . فقال عمر : كذلك الأمر » .

وفي لفظ قال عمر « حقنت بأيمانكم دمائكم ، ولا يظل دم امريء مسلم » .

(١) شاط الدم : أى سفك وأريق ، والمعنى : أن القسامة توجب الدية : ولا يؤخذ بها
القصاص .

(٢) قرنتان باليمن ، وهما الآن من مقاطعة عسير .

قال البيهقي : وأظنه أراد بحديث الزهري : ماروى عنه معمر عن أبي سامة
وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار - وذكر هذا الحديث .

فقال الشافعي : وقد قيل له : هذا ثابت عندك ؟ قال : لا ، إنما رواه الشعبي عن الحارث
الأعور ، والحارث مجهول . ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإسناد الثابت ، أنه بدأ
بالمدعين ، فلما لم يخلفوا قال « فترسمكم يهود بخمسين مينة » وإذا قال « فترسمكم » لم يكن
عليهم غرامة ، ولما لم يقبل الأنصار أيمانهم وداه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعل على يهود
شيئا ، والقتيل بين أظهرهم .

وقال محمد بن إسحق بن خزيمة عن ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : سافرت إلى
جيزان ووداعة ثلاثا وعشرين سفرة ، أسألهم عن حكم عمر بن الخطاب في القتل ، وأحكى لهم
ماروى عنه ، فقالوا « إن هذا شيء ما كان يبلدنا قط » .
قال الشافعي : والعرب أحفظ شيء لأمر كان .

وأما حديث أبي سعيد الخدري « أن قتيلًا وجد بين حيين ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أن يقاس إلى أيهما أقرب ؛ فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر ، فألقي ديته عليهم » فرواه أحمد
في مسنده وهو من رواية أبي إسرائيل اللاتى عن عطية العوفى ، وكلاهما فيه ضعف .
ومع هذا فليس فيه ما يضاد حديث القسامة .

وقد ذهب إليه أحمد في رواية حكاه (١) في كتاب الورع عنه .
وأما حديث ابن عباس « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم .
ولكن الهين على المدعى عليه » .

فهذا إنما يدل على أنه لا يعطى أحد بمجرد دعواه دم رجل ولا ماله .
وأما في القسامة فلم يعط الأولياء فيها بمجرد دعواهم بل بالينة ، وهى ظهور اللوث وأيمان
خمسین ، لا بمجرد الدعوى ، وظهور اللوث وحلف خمسین بينة بمنزلة الشهادة أو أقوى .
وقاعدة الشرع : أن الهين تكون في جانبه أقوى للتداعيين . ولهذا يقضى للمدعى يمينه
إذا نكل المدعى عليه ، كما حكم به الصحابة لقوة جانبه بنكول الخصم للمدعى عليه ، ولهذا يحكم
له يمينه إذا أقام شاهدا واحدا لقوة جانبه بالشاهد ، فalcضاء بها في القسامة مع قوة جانب
المدعين باللوث الظاهر أولى وأحرى .

وطرد هذا القضاء بها في باب اللعان : إذا لاعن الزوج ونكثت المرأة ، فإن الذى يقوم
عليه الدليل : أن الزوجة تحم ، وتكون أيمان الزوج بمنزلة الشهود ، كما قاله مالك والشافعي .
وقال أبو حنيفة : لا تقبل في الموضعين .

(١) يياض بالأصل بقدر كلمة . ولعله المروزي .

باب يقاد من القاتل [٤ : ٣٠٢]

٤٣٦٢ - عن قتادة ، عن أنس - وهو ابن مالك رضى الله عنه - « أن جاريةً وُجِدَتْ قَدْ رُضَّ رَأْسُهَا بَيْنَ حَجَرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ أَفَلَان ؟ أَفَلَان ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودَى ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا ، فَأُخِذَ الْيَهُودَى ، فَأَعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ »

وأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٤٣٦٣ - وعن أَبِي قِلَابَةَ ، عن أنس « أَنَّ يَهُودِيَا قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّهَا ، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي قَلْبِيبٍ ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ ، فَأُخِذَ ، فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ » وَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٤٣٦٤ ، ٤١٦٢ - قَالَ الشَّيْخُ : يَرِيدُ بِالْأَوْضَاحِ : حُلِيِّهَا .

وفيه دليل : على وجوب قتل الرجل بالمرأة ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا الحسن البصرى وعطاء ، فإنهما زعما أن الرجل لا يقتل بالمرأة .

وفيه دليل : على جواز اعتبار القتل ، فيقتص من القاتل بمثل ماقتل .

وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل .

وروى ذلك عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز .

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : لا يقتص منه إلا بالسيف ، وكذلك

قال عطاء .

وقال مالك : تقبل في الموضعين .

وقال أحمد : تقبل في القسامة دون اللعان .

وقال الشافعى : تقبل في اللعان دون القسامة .

وقول مالك : أرجح ، وعليه تدل الأدلة .

٤٣٦٤ - وعن هشام بن زيد ، عن جدّه أنس « أن جاريةً كان عليها أوضاحٌ لها فرَضَخَ رأسُها يهوديٌّ بحَجَرٍ ، فدخل عليها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وبها رمقٌ ، فقال لها : مَنْ قَتَلَكَ ؟ فلانٌ قَتَلَكَ ؟ فقالت : لا ، برأسها ، قال : مَنْ قَتَلَكَ ؟ فلانٌ قَتَلَكَ ؟ قالت : لا ، برأسها ، قال : فلانٌ قَتَلَكَ ؟ قالت : نعم ، برأسها ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلَ بين حجرين »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

قال الشيخ : ما يوجد في هذا الحديث [٤٣٦٢] بهذه اللفظة ، أعنى قوله « فاعترف فقتل » . فيها الشفاء والبيان : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهودى بإيماء المدعية أو بقولها .

وقد شَغَبَ بَعْضُ النَّاسِ في هذا ، حين وجدوا كثر الروايات خالياً عن هذه اللفظة . فقال : كيف يجوز أن يقتل أحد بقول المدعى وبكلامه ، فضلاً عن إيمائه برأسه ؟ . وأنكروا هذا الحديث ، وأبطلوا الحكم في اعتبار جهة المائلة .

قال الشيخ : وهذه اللفظة إن لم تكن مروية في هذه القصة لم يكن ضاراً . لأن من العلم الشائع المستفيض على لسان الأمة خاصهم وعامهم : أنه لا يستحق مالٌ ودمٌ إلا بينة ، وقد روى كثير من الأحاديث على الاختصار ، اعتماداً على أفهام السامعين والمحيطين به . وقد احتج بعض من لا يرى اعتبار جهة المائلة : بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة . وهذا معارضة لا تصح ، لأن النهى عن المثلة إنما هو في ابتداء العقوبة بها . فأما القصص فلا يتعلق بالمثلة .

ألا ترى أن من جَدَعَ أذناً أو فَعَأَ عَيْناً من كُفٍّ له : اقتص منه ، ولم يكن ذلك مُثَلَّةً ؟ . وعارضوا أيضاً بنهى النبي صلى الله عليه وسلم « أن يعذب أحد بعذاب الله » . فقالوا : إذا أحرق رجلاً بالنار . فإنه لا يحرق بها قصاصاً . بل يقتل بالسيف . وهذا مثل الأول : وباب القصص من هذا بمنزل .
وقد قال صلى الله عليه وسلم لأسماء « اغدُ على ابْنِي صباحاً ، وحرِّق » .

باب أيقاد المسلم بالكافر ؟ [٤ : ٣٠٣]

٤٣٦٥ - عن قيس بن عبادٍ ، قال : « انطلقتُ أنا والأشترُ إلى علي رضي الله عنه فقلنا له : هل عهدَ إليك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يمهِّدْه إلى الناس

وأجاز عامة الفقهاء أن يُرمَى الكفار بالنيران إذا خافهم ، ولم يطبقوا دَفَعَهُم عن أنفسهم إلا بها .

فعلم أن طريق النهي عن استعمال النار خارج عن باب القصاص المباح . وعن باب الجهاد المأمور به ، وأن من قتل رجلاً بالإحراق بالنار . فإن للولى أن يقتل القاتل بالنار كذلك . وقد تمتلوا أيضاً في هذا بأمور : كمن قتل رجلاً بالسحر ، وكمن سقى رجلاً خمرأ أو والى عليه بهما حتى مات ، وكمن ارتكب فاحشة من إنسان . فكان فيها تافه . وليس يلزم شيء من هذا ، والأصل فيه الحديث .

ثم العقوبات على ضربين :

أحدهما : مأذون فيه أن يستعمل فيمن استحقه على وجه من الوجوه .

والآخر : محظور من جميع الوجوه .

وقد أمرنا بجهاد الكفار ومعاقبتهم على كفرهم : ضرباً بالسلاح ، ورمياً بالحجارة ، وإضراراً عليهم بالنيران . ولم يمح لنا أن نقتلهم بسقى الخمر ، وركوب الفاحشة منهم . فأما السحر : فهو أمر يَنْطَفُ وَيَدْقُ . والتوصل إلى علمه يصعب . ومباشرته محظورة على الوجوه كلها .

فإذا تعذرت علينا معرفة جهة الجنابة وكيفية صرنا إلى استيفاء الحق منه بالسيف . إذ هو دائرة القتل ، وكان سبيله سبيل من ثبت عند الحاكم : أنه قتل فلاناً عدداً ، ولم يبين جهة القتل وكيفيته ، فإنه يقتله بالسيف ، وكذلك إذا تعذرت جهة المائلة : قتل بالسيف . والله أعلم .

٤٣٦٥ ، ٤٣٦٦ - قال الشيخ : قوله « المؤمنون تكافأ دماؤهم » يريد : أن دماء المسلمين

عامّة؟ قال: لا، إلا ما في كتابي هذا - قال مسدد: فأخرج كتاباً، وقال أحمد - وهو ابن حنبل - كتاباً من قُرَابِ سَيْفِهِ، فاذا فيه: الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، أَلَا، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»
وأخرجه النسائي.

وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي جحيفة وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّوَّائِيِّ قَالَ «سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَالُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»

متساوية في القصاص والقود، يقاد الشريف منهم بالوضيع، والكبير بالصغير، والعالم بالجاهل، والرجل بالمرأة.

وفيه: مستدل لمن رأى أن يقتل الحر بالعبد، لأن قضية العموم تعطى ذلك قوله «وهم يد على من سواهم» معناه: النصره والمعونة من بعضهم لبعض.

قوله «يسعى بذمتهم أدناهم» معناه: أن الواحد منهم إذا أجاز كافراً وأمنه على دمه - حرم دمه على المسلمين كافة، وإن كان الجير أدناهم، مثل أن يكون عبداً أو امرأة أو عسيفاً تابعاً أو نحو ذلك، ليس لهم أن يخفروا ذمته.

قوله «لا يقتل مؤمن بكافر» فيه البيان الواضح: أن المسلم لا يقتل بأحد من الكفار، كان المقتول منهم ذمياً أو معاهداً، أو مستأمناً أو ما كان؛ وذلك أنه نُفِيَ في نسكرة. فاشتمل على جنس الكفار عموماً.

وقد قال صلى الله عليه وسلم «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم» فكان الذي والمستأمن في ذلك سواء.

وقد اختلف الناس في هذا.

وأخرجه أيضا الترمذى والنسائى وابن ماجة .

٤٣٦٦ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ثم ذكر نحو حديث على ، زاد فيه - وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَامُ ،

فقال بظاهر الحديث جماعة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار .

ثبت ذلك عن عمر وعثمان وزيد بن ثابت .

وروى ذلك عن على رضي الله عنه ورضى عنهم أجمعين .

وهو قول عطاء وعكرمة والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز .

وبه قال سفيان الثورى وابن شبرمة .

وهو قول مالك والأوزاعى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق .

وقال الشعبى والنخعى : يقتل المسلم بالذى .

وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه . وتأولوا قوله « لا يقتل مؤمن بكافر » أى بكافر

حررى ، دون من له عهد وذمة من الكفار .

وادعوا فى نظم الكلام تقديماً وتأخيراً ، كأنه قال : لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد

فى عهده بكافر .

٤٣٦٦ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله آخر الباب :

وأما الحديث الذى ذكره أبو داود فى كتاب المراسيل عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمى

قال « قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير مسلماً بكافر قتله غيلة ، وقال : أنا أولى

وأحق من أوفى بذمته » فرسل لا يثبت .

ورواه أيضاً من حديث ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلمانى ، ولا يصح

من الوجهين : الإرسال ، وابن اليلمانى .

وقد أسنده بعضهم من حديث ابن اليلمانى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يصح

وهذا الحديث مداره على ابن اليلمانى ، والبلية فيه منه ، وهو مجمع على ترك الاحتجاج به

فضلاً عن تقديم روايته على أحاديث الثقات الأئمة المخرجة فى الصحاح كلها .

وَيَرُدُّ مُشِدُّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ : وَمُنْسَرِّهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ »
وأخرجه ابن ماجة .

وقالوا : ولولا أن المراد به هذا لكان الكلام حالياً عن الفائدة ، لأن معلوماً بالإجماع أن المعاهد لا يقتل في عهده ، فلم يجوز حمل الخبر الخاص على شيء قد استفيد معرفته من جهة العلم العام المستفيض .

واحتجوا أيضاً بخبر منقطع عن ابن البيهاني « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقاد مسلماً بكافر » .

قلت : « لا يقتل مؤمن بكافر » كلام تام مستقل بنفسه . فلا وجه لتضمينه بما بعده وإبطال حكم ظاهره ، وحمله على التقديم والتأخير . وإنما يفعل ذلك عند الحاجة والضرورة في تكميل ناقص ، وكشف عن مذهبهم ، ولا ضرورة بنا في هذا الموضع إلى شيء من ذلك . فأما تحديده ذكر المعاهد ، وأنه لا يقتل مادام مقيماً على عهده : فإن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يكرر البيان ، وأن يظاهر بذكر الشيء مرة بعد أخرى ، إشباعاً في البيان ، وإقحاماً للمخاطبين بالكلام .

وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أسقط القصاص عن المسلم إذا قتل كافراً احتاج إلى أن يؤكّد حق دم المعاهد ، فيجذب القول فيه . لأن ظاهر ذلك يوجب توهين حرمة دم الكفار ، ولا يؤمن أن يكون في ذلك الإغراء بهم ، فحشى إقدام المتسرع من المسلمين إلى دماهم إذا أمن القود ، فأعاد القول في حظر دماهم رفعاً للشبهة ، وقطعاً لتأويل متأول ، والله أعلم .

وقد يحتمل ذلك وجهاً آخر : وهو أن يكون معناه : لا يقتل مؤمن بأحد من الكفار . ولا يقتل معاهد ببعض الكفار ، وهو الحربي .

ولا ينكر أن لفظة « واحد » يعطف عليها شيان . فيكون أحدهما : راجعاً على جميعها ، والآخر : راجعاً إلى بعضها .

باب من وجد رجلا مع أهله فقتله [٤ : ٣٠٥]

٤٣٦٧ - عن أبي هريرة أن سعد بن عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « يَارَسُولَ اللَّهِ ، الرجل يجد مع أهله رجلا ، أَيْقِظُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، قَالَ سعد : بَلَى ، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ »

وقوله « من أحدث حدثاً فعلى نفسه » يريد : أن من جنى جناية كان مأخوذاً بها لا يؤخذ بجرمه غيره .

وهذا في العمد الذي يلزمه في ماله ، دون الخطأ الذي يلزم عاقلته .

وقوله « من آوى محدثاً فعليه لعنة الله » يريد من آوى جانياً أو أجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

وقوله « يرد مشدّم على مضغفهم ومُتسريهم على قاعدتهم » مفسر في كتاب الجهاد من هذا الكتاب .

٤٣٦٧ - قال الشيخ : يشبه أن تكون مراجعة سعد للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طمعاً في الرخصة ، لا ردّاً لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلما أبى ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنكر عليه قوله ، سكّت سعد وانقاد .
وقد اختلف الناس في هذه المسألة .

فكان على بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول : إن لم يأت بأربعة شهداء أعطي برّته ، أَيْ أُقِيدَ بِهِ .

وروى عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أنه أهدر دمه ، ولم يَرَ فيه قصاصاً . قلت : ويشبه أن يكون إنما رأى دمه مباحاً فيما بينه وبين الله عز وجل ، إذا تحقق الزنا منه فعلاً . وكان الزاني محصناً .

وذكر الشافعي حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ثم قال : وبهذا نأخذ .

غير أنه قال : وَيَسْمُهُ - فيما بينه وبين الله عز وجل - : قتل الرجل وامرأته . إذا كانا ثيبين . وعلم أنه قد نال منها ما يوجب الغسل . ولا يسقط عنه القود في الحكم .

قال عبد الوهاب - وهو ابن نَجْدَة - « اسمعوا إلى ما يقول سعد »
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

٤٣٦٨ - وعنه « أن سعد بن عُبَادَة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لَوْ وَجَدْتُ
مع امرأتى رجلاً أُمِّهْلُهُ ، حتى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قال : نعم »
وأخرجه مسلم والنسائي .

باب العامل يصاب على يديه خطأ [٤ : ٣٠٥]

٤٣٦٩ - عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم بَثَّ أَبَا جَهْمَ
بن خُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا . فَلَا حَاحَ^(١) رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ ، فَضْرَبَهُ أَبُو جَهْمَ ، فَشَجَّهَ ، فَأَتَا
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : الْقَوَدَ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : لَكُمْ كَذَا وَكَذَا . فَلَمْ يَرْضَوْا ، فَقَالَ : لَكُمْ كَذَا وَكَذَا . فَلَمْ يَرْضَوْا ،

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

وقال أحمد بن حنبل : إن جاء ببينة : أنه قد وجده مع امرأته في بيته فقتله ، يُهْدَرُ
دمه ، وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَقُ .

٤٣٦٩ - قال الشيخ : في هذا الحديث من الفقه : وجوب الاقادة من الوالى والعامل إذا
تناول دبا بغير حقه . كوجوبها على من ليس بوال .
وفيه : دليل على جواز إرضاء المشجوج بأكثر من دية الشَّجَّةِ إذا طلب المشجوج
القصاص .

وفيه : دليل على أن القول في الصدقة قول رب المال : وأنه ليس للساعي ضربه
وإكراهه على ما لم يظهر له من ماله .

(١) في نسخة عون العبود « فلاحه » بجمع مشددة مفتوحة وفسرها بقوله : نازعه
وخاصمه من اللجاج . وفي نسخة الخطابي فلاحاه وكذلك فى هامش المنذرى فسرهما على
أنهما « فلاحاه » وكانت فى أصل المنذرى « فلاحه » بجاء مهمل مشددة .

فقال : لكم كذا وكذا ، فرضوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني خاطبُ
العشيَّةَ على النَّاسِ ، ومُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ . فقالوا : نعم . فخطبَ رسولُ الله صلى الله
عليه وسلم . فقال : إنَّ هؤلاء اللَّيْثِيَّينَ أَتَوْنِي يريدون القودَ ، فعرضت عليهم كذا
وكذا ، فرضوا ، أرضيتُمْ ؟ قالوا : لا ، فَهَمَّ المهاجرون بهم ، فأمرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم : أن يَكْفُوا عنهم ، فكفوا ، ثم دعاهم ، فزادهم ، فقال :
أرضيتُمْ ؟ فقالوا : نعم ، قال : إني خاطبُ على النَّاسِ ، ومُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ . فقالوا :
نعم ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أرضيتُمْ ؟ قالوا : نعم . »
وأخرجنا النسائي وابن ماجة .

ورواه يونس بن يزيد عن الزهري منقطعاً .
قال البيهقي : ومعمّر بن راشد : حافظ ، قد أقام إسناده . فقامت به الحجة .

باب في عفو النساء [٤ : ٣٠٦]

٤٣٧٠ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال « بينا رسول الله صلى الله

وفيه : حجة لمن رأى وقوف الحاكم عن الحكم بعلمه . لأنهم لما رضوا بما أعطاهم النبي
صلى الله عليه وسلم ، ثم رجعوا عنه ، لم يلزمهم برضاهم الأول ، حتى كان ما رضوا به ظاهراً
وقوله « فلاحاه » معناه : نازعه وخاصمه .

وفي بعض الأمثال « عاداك من لا حاك »

وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما : أنها أقادا من العمال .

ومن رأى عليهم القود : الشافعي وأحمد واسحق بن راهوية .

٤٣٧٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال الشافعي في رواية الربيع : وروى من حديث
عمر أنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي القود من نفسه ، وأبا بكر يعطي
القود من نفسه ، وأنا أعطى القود من نفسي » احتج به الشافعي في القصاص فيما دون النفس .

عليه وسلم يَقْسِمُ قَسَمًا أَقْبَلَ رَجُلٌ فَأَكَبَّ عَلَيْهِ ، فطعننه رسول الله صلى الله عليه وسلم بِعُرْجُونٍ كَانَ مَعَهُ ، فَجَرَحَ بَوَجهِهِ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَعَالَ ، فَاسْتَقْدَ فَقَالَ : بَلْ عَفَوْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ »

وقد تقدم حديث النعمان بن بشير ، وقوله لمدعى السرقة « إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ فَإِنْ خَرِجَ مِنْهُ عِلْمٌ ، وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظَهْرِكُمْ مِثْلَ مَا أَخَذْتُ مِنْ ظَهْرِهِمْ ، فقالوا : هَذَا حَكَمُكَ ؟ فقال : هَذَا حَكَمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

وروى النسائي من حديث محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة قال « كُنَّا نَقْعُدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّجْدِ ، فَإِذَا قَامَ قُمْنَا ، فَقَامَ يَوْمًا وَقُمْنَا مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ وَسْطَ السَّجْدِ أَدْرَكَهُ أَعْرَابِي ، فَجَبَذَ بِرِدَائِهِ مِنْ وَرَائِهِ ، وَكَانَ رِدَاؤُهُ خَشَنًا ، فَخَمَرَ رَقَبَتَهُ . قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، احْمِلْ لِي عَلَى بَعِيرِي هَذَيْنِ ، فَإِنَّكَ لَا تَحْمِلُ مِنْ مَالِكَ وَلَا مِنْ مَالِ أَيْيَكُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، لَا أَحْمِلُ لَكَ حَتَّى تَقِيدَنِي مِمَّا جَبَذْتَ بِرَقَبَتِي ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقِيدُكَ ، فَلَمَّا سَمِعْنَا قَوْلَ الْأَعْرَابِيِّ أَقْبَلْنَا إِلَيْهِ سَرْعًا ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَى مَنْ سَمِعَ كَلَامِي أَنْ لَا يَبْرَحَ مَقَامَهُ ، حَتَّى أَذِنَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ : يَا فُلَانُ ، احْمِلْ لَهُ عَلَى بَعِيرٍ شَعِيرًا ، وَعَلَى بَعِيرٍ تَمْرًا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انْصَرَفُوا »

ترجم عليه القود من الجبذة ، ورواه أبو داود .

وروى النسائي أيضاً من حديث سعيد بن جبير أخبرني ابن عباس « أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ فِي أَبْ كَانَ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَطَمَهُ الْعَبَّاسُ ، جَاءَ قَوْمُهُ ، فَقَالُوا : لَتَلَطَمْنَاهُ كَمَا لَطَمَهُ ، فَلَبَسُوا السِّلَاحَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَعِدَ الْمَنْبَرَ ، فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، أَيُّ أَهْلِ الْأَرْضِ تَعْلَمُونَ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ ؟ قَالُوا : أَنْتَ ، قَالَ : فَإِنَّ الْعَبَّاسَ مِنِّي ، وَأَنَا مِنْهُ ، لَا تَسْبُوا أَمْوَاتِنَا فَتُؤْذُوا أَحْيَاءَنَا ، جَاءَ الْقَوْمُ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِكَ ، اسْتَغْفِرْ لَنَا »

وترجم عليه القود من اللطمة .

وروى النسائي أيضاً حديث أبي سعيد للتقدم وقال « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ شَيْئًا بَيْنَنَا إِذْ أَكَبَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَطَعَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُرْجُونٍ كَانَ مَعَهُ ، فَصَاحَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَعَالَ فَاسْتَقْدَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : بَلْ عَفَوْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ » وترجم عليه القود من الطعنة .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت « لَدُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ ، فَأُشَارَ

وأخرجه النسائي .

٤٣٧١ سوعن أبي نضرة ، عن أبي فراس قال « خطبنا عمر بن الخطاب رضى الله

أن لا تلدونى ؛ فقلنا : كراهة المريض للدواء ، فما أفاق قال : لا يبقى أحد منكم إلا له ، وأنا أنظر ، إلى العباس ، فانه لم يشهد .

ومن بعض تراجم البخارى عليه « باب القصاص بين الرجال والنساء فى الجراحات » .
وفى الباب حديث أسيد بن حضير « أن النبي صلى الله عليه وسلم طعنه فى خاصرته بعود ، فقال : اصبرنى ، فقال : اصطبر ، قال : إن عليك قيصاً ، وليس على قيص ، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم عن قيصه . فاحتضنه ، وجعل يقبل كشحه ، قال : إنما أردت هذا يا رسول الله »
رواه أبو داود فى كتاب الأدب ، وسيأتى هناك إن شاء الله تعالى .
« واصبرني » أى أقدننى من نفسك و « اصطبر » أى استقد . والاصطبار : الاقتصاص .
يقال : أصبرته بقتيله : أقدته منه .

وذكر النسائي من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً ، فلاحاه ^(١) رجل فى صدقته ، فضربه أبو جهم ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : القود يا رسول الله ، فقال ، لكم كذا وكذا فلم يرضوا به ، فقال : لكم كذا وكذا ، فرضوا به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم ، قالوا : نعم ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هؤلاء أتوني يريدون القود ، فمرضت عليهم كذا وكذا ، فرضوا ، قالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا ، فكفوا ، ثم دعاهم فقال : أرضيتم ؟ قالوا : نعم ، قال : فأتى خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم ، قالوا : نعم ، فخطب الناس ، ثم قال : أرضيتم ؟ قالوا : نعم »
وترجم عليه : السلطان يصاب على يده .

فصل

وقد اختلف الناس فى هذه المسألة - وهى القصاص فى اللطمة والضربة ونحوها ، بما لا يمكن المقتص أن يفعل بخصمه مثل ما فعله به من كل وجه - هل يسوغ القصاص فى ذلك ، أو يعدل إلى عقوبته بخمس آخر ، وهو التعزير ؟ على قولين .
أصحهما : أنه شرع فيه القصاص ، وهو مذهب الخلفاء الراشدين ، ثبت ذلك عنهم ، حكاه

عنه فقال : إني لم أبعثُ عُمَّالِي لِيضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ ، وَلَا لِأَيُّخَذُوا أَمْوَالَكُمْ ، فَنَفَعَلِ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَيَرْفَعَهُ إِلَى . أَقْصَاهُ مِنْهُ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا

عَنْهُمْ أَحْمَدُ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ فِي التَّرْجَمِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ الشَّالَنْجِي وَغَيْرِهِ ، قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ فِيهِ الْقَصَاصُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَوْلُ التَّأَخَّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ ، حَتَّى حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا قَصَاصَ فِيهِ .
وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ ، بَلْ حِكَايَةُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقَصَاصِ أَقْرَبُ مِنْ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِهِ .
فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَلَا يَعْلَمُ لَهُمْ مَخَالَفٌ فِيهِ .

وَمَا خَذَ الْقَوْلَيْنِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْعَدْلِ فِي ذَلِكَ ، فَبَقِيَ النَّظَرُ فِي : أَيُّ الْأَمْرَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ ؟ .

فَقَالَ الْمَانِعُونَ : الْمِثْلَةُ لَا تَمُكِّنُ هُنَا ، فَكَأَنَّ الْعَدْلَ يَقْتَضِي الْعَدُولَ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ ، وَهُوَ التَّعْزِيرُ ، فَإِنَّ الْقَصَاصَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْمِثْلَةِ ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ فِي الْجَرْحِ حَتَّى يَنْتَهَى إِلَى حَدٍّ ، وَلَا فِي الْقَطْعِ إِلَّا مِنْ مَفْصَلٍ ، لِتَمُكِّنَ الْمِثْلَةَ ، فَإِذَا تَعَذَّرَتْ فِي الْقَطْعِ وَالْجَرْحِ صَرْنَا إِلَى الدِّيَةِ .
فَكَذًا فِي اللَّطْمَةِ وَنَحْوِهَا ، لَمَّا تَعَذَّرَتْ صَرْنَا : إِلَى التَّعْزِيرِ .

قَالَ الْمَجُوزُونَ : الْقَصَاصُ فِي ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالْعَدْلِ مِنَ التَّعْزِيرِ
أَمَّا الْكِتَابُ : فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَالَ (٤: ٤٠) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وَقَالَ (٢: ١٩٤) فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) .

وَمَعْلُومٌ : أَنَّ الْمِثْلَةَ مَطْلُوبَةٌ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ ، وَاللَّطْمَةُ أَشَدُّ مِثْلَةً لِلطَّمَةِ ، وَالضَّرْبَةُ لِلضَّرْبَةِ مِنْ التَّعْزِيرِ لَهَا ، فَإِنَّهُ ضَرِبَ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ ، غَيْرَ مِثْلٍ لَا فِي الصُّورَةِ ، وَلَا فِي الْمَحَلِّ ، وَلَا فِي الْقَدْرِ ، فَاتَّمَّ فَرَرْتُمْ مِنْ تَفَاوُتٍ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ بَيْنَ اللَّطْمَتَيْنِ ، فَصَرْتُمْ إِلَى أَكْثَرِ تَفَاوُتٍ مِنْهُ ، بَلَا نَصٍّ وَلَا قِيَاسٍ .

قَالُوا : وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ إِلَّا سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَكُنِيَ بِهَا دَلِيلًا وَحِجَّةً .

قَالُوا : فَالتَّعْزِيرُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ جِنْسُ الْجَنَائِيَةِ ، وَلَا قَدْرُهَا ، بَلْ قَدْ يَعْزُرُهُ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا ، وَيَكُونُ إِنَّمَا ضَرَبَهُ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ ، فَكَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فِي ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ الَّذِي أُنْزِلَ اللَّهُ بِهِ كِتَابُهُ وَأُرْسِلَ بِهِ رُسُلُهُ .

قَالُوا : وَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ مَوْضِعٍ عَلَى أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَدْلِ

أَدَّبَ بِمَعْضِ رَعِيَّتِهِ أَتَقَصُّهُ مِنْهُ ؟ قَالَ : إِي ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا أَقِصُّهُ مِنْهُ ،
وَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَصَّ مِنْ نَفْسِهِ «
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

في الخبر والشرع ، كما قال تعالى (٨٧ : ٢٦ جزاء وفاقا) أَيْ : وفق أعمالهم ، وهذا ثابت
شرعاً وقدرأ .

أما الشرع : فبقوله تعالى (٥٥ : ٤) وكتبنا عليهم فيها : أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ،
وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا « فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ : أَنَّ
الْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، مَعَ أَنَّ الْجَارِحَ قَدْ يَشْتَدُّ عَذَابُهُ إِذَا فَعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ ، حَتَّى يَسْتَوْفَى مِنْهُ .
وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ رَضِخَ رَأْسَ الْيَهُودِيِّ » كَمَا رَضِخَ رَأْسَ الْجَارِيَةِ
وَهَذَا الْقَتْلُ قِصَاصٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِنَقْضِ الْعَهْدِ أَوْ لِلْحِرَابَةِ لَكَانَ بِالسِّيفِ ، وَلَا يَرْضَخُ الرَّأْسُ
وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ : أَنَّهُ يَفْعَلُ بِالْجَانِيِّ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا لِحَقِّ
اللَّهِ ، كَالْقَتْلِ بِاللَّوْاطَةِ ، وَتَجْرِيعِ الْحَجَرِ وَنَحْوِهِ ، فَيَحْرَقُ كَمَا حَرَقَ ، وَيُلْقَى مِنْ شَاهِقٍ كَمَا فَعَلَ ،
وَيُخْنَقُ كَمَا خُنِقَ ، لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ . وَحُصُولُ مَسْمِي الْقِصَاصِ وَإِدْرَاكُ الشَّارِعِ
وَالْتَشْفِي ، وَالزَّجْرُ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْقِصَاصِ .

وهذا مذهب مالك والشافعي ، وإحدى الروايات عن أحمد .

قالوا : وأما كون القصاص لا يجب في الجرح حتى ينتهي إلى حد ، ولا في الطرف حتى
ينتهي إلى مفصل ، لتحقيق المائلة — : فهذا إنما اشترط لثلاث يزيد المقتص على مقدار الجناية ، فيصير
المجنى عليه مظلوماً بذهاب ذلك الجزء ، فتعذرت المائلة ، فصرنا إلى الدية ، وهذا بخلاف اللاطمة
والضربة ، فإنه لو قدر تعدى المقتضى فيها لم يكن ذلك بذهاب جزء ، بل بزيادة ألم ، وهذا
لا يمكن الاحتراز منه ، ولهذا توجبون التعزير مع أن ألمه يكون أضعاف ألم اللاطمة ، والبرد من
سن الجاني مقدار ما كسر من سن المجنى عليه ، مع شدة الألم ، وكذلك قلع سنه وعينه ونحو
ذلك لا بد فيه من زيادة ألم ليصل المجنى عليه إلى استيفاء حقه ، فهلا اعتبرتم هذا الألم المقدرة
زيادته في اللاطمة والضربة ، كما اعتبرتموه فيما ذكرنا من الصور وغيرها ؟

قال المانعون : كما عدلنا في الإلتاف للمال إلى القيمة ، عند تعذر المائلة ، فكذلك ههنا
بل أولى لحمة البشرة ، وتأكدها على حرمة المال .

قال المجوزون : هذا قياس فاسد من وجهين .

أحدهما : أنكم لا تقولون بالمائلة في إلتاف المال ، فإنه إذا اختلف عليه ثوباً لم تجوزوا أن

وأبو فراس : قيل : هو الربيع بن زياد بن أنس الحارثي . وقيل : كنيته
أبو عبد الله . وقيل : أبو عبد الرحمن . وسئل أبو زرعة الرازي عن أبي فراس

يتلف عليه مثله من كل وجه ، ولو قطع يده أو قتله لقطعت يده وقتل به ، فلم الفرق بين
الأموال والأبشار ، ودل على أن الجناية على النفوس والأطراف يطلب فيها المقاصة بما لا يطلب
في الأموال .

والثاني : أن من هو الذي سلم لكم أن غير المسكيل والموزون يضمن بالقيمة لا بالنظر ،
ولا إجماع في المسألة ولا نص ؟ بل الصحيح : أنه يجب المثل في الحيوان وغيره ، بحسب الإمكان
كما ثبت عن الصحابة في جزاء الصيد : أنهم قضوا فيه بمثله من النعم بحسب الإمكان ، قضوا
في النعامة بيدنة ، وفي بقرة الوحش ببقرة ، وفي الظبي بشاة ، إلى غير ذلك .

قال المانعون : هذا على خلاف القياس ، فيصار إليه اتباعاً للصحابة ، ولهذا منه أبو حنيفة
وقدم القياس عليه ، وأوجب القيمة .

قال المجوزون : قولكم : إن هذا على خلاف القياس : فرع على صحة الدليل الدال على أن
المعبر في ذلك هو القيمة ، دون النظر ، وأنتم لم تذكروا على ذلك دليلاً من كتاب ولا سنة
ولا إجماع ، حتى يكون قضاء الصحابة بخلافه على خلاف القياس ، فأين الدليل ؟ .

قال المانعون : الدليل على اعتبار القيمة في إتلاف الحيوان دون المثل : أن النبي صلى الله
عليه وسلم « ضمن معتك الشقص إذا كان موسراً بقيعته » ولم يضمنه نصيب الشريك بمثله .
فدل على أن الأصل هو القيمة في غير المسكيل والموزون .

قال المجوزون : هذا أصل ما بنيتم عليه اعتبار القيمة في هذه المسائل وغيرها ، ولكنه بناء
على غير أساس ، فإن هذا ليس مما نحن فيه في شيء ، فإن هذا ليس من باب ضمان التلفات
بالقيمة ، بل هو من باب تملك مال الغير بالقيمة ، كتملك الشقص المشفوع بشعنه ، فإن نصيب
الشريك يقدر دخوله في ملك المعتك ، ثم يعتق عليه بعد ذلك ، والقائلون بالسراية : متفقون
على أن يعتق كله على ملك المعتك ، والوالاء له . دون الشريك .

واختلفوا : هل يسرى العتق عقب إعتاقه ، أو لا يعتق حتى يؤدي الثمن ؟ على قولين
للشافعي ، وهما في مذهب أحمد ، قال شيخنا : والصحيح : أنه لا يعتق إلا بالأداء .

وعلى هذا ينبغي : ما إذا أعتق الشريك نصيبه بعد عتق الأول وقبل وزن القيمة ، فعلى
الأول : لا يعتق عليه ، وعلى الثاني : يعتق عليه ، ويكون الولاء بينهما .

وعلى هذا أيضاً : ينبغي ما إذا قال أحدهما : إذا أعتقت نصيبك فنصبي حر ، فعلى القول الأول

هذا - الذى روى عن عمر ، وروى عنه أبو نضرة ؟ فقال : لا أعرفه .
وقال الحافظ أبو أحمد الكرايىسى : ولا أعرف أبا نضرة روى عن الربيع

لا يصح هذا التعليق ، ويعتق كله فى مال المعتق . وعلى القول الثانى : يصح التعليق ، ويعتق نصيب الشريك من ماله .

فظهر أن استدلالكم بالعق استدلال باطل ، بل إنما يكون إتلافاً إذا قتله ، فلو ثبت لكم بالنص أنه ضمن قاتل العبد بالقيمة دون المثل : كان حجة ، وأنى لكم بذلك ؟ .
قالوا : وأيضاً فالفرق واضح بين أن يكون المثلّف عيناً كاملة أو بعض عين .
فلو سلمنا أن التضمين كان تضمين إتلاف لم يجب مثله فى العين الكاملة .

والفرق بينهما : أن حق الشريك فى العين التى لا يمكن قسمتها فى نصف القيمة مثلاً أو ثلثها ، فالواجب له من القيمة بنسبة ملكه ، ولهذا يجبر شريكه على البيع إذا طلبه ليتوصل إلى حقه من القيمة ، والنبي صلى الله عليه وسلم راعى ذلك ، وقوم عليه العبد قيمة كاملة ، ثم أعطاه حقه من القيمة ، ولم يقوم عليه الشقص وحده ، فيعطيه قيمته .
فدل على أن حق الشريك فى نصف القيمة .

فإذا كان كذلك فلو ضمنا المعتق نصيب الشريك بثلثه من عبد آخر لم نجبره على البيع إذا طلبه شريكه ، لأنه إذا لم يكن له حق فى القيمة بل حقه فى نفس العين لحقه باق منها .
قالوا : فظهر أنه ليس معكم أصل تقيسون عليه ، لامن كتاب ولا سنة ، ولا إجماع .
وقد ثبت فى الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم اقترض بكراً وقضى خيراً منه » واحتج به من يجوز قرض الحيوان ، مع أن الواجب فى القرض رد المثل ، وهذا يدل على أن الحيوان مثلى .

ومن العجب أن يقال : إذا اقترض حيواناً رد قيمته ، ويقاس ذلك على الإتلاف والغصب فيترك موجب النص الصحيح لقياس لم يثبت أصله بنص ولا إجماع ، ونصوص أحمد : أن الحيوان فى القرض يضمن بمثله .

وقال بعض أصحابه : بل بالقيمة ، طرداً للقياس على الغصب .
واختلف أصحابه فى موجب الضمان فى الغصب والإتلاف على ثلاثة أوجه .
أحدها : أن الواجب القيمة فى غير المكيل والموزون .
والثانى : الواجب المثل فى الجميع .

والثالث : الواجب المثل فى غير الحيوان ، ونص عليه أحمد فى الثوب والقصة ونحوهما .
ونص عليه الشافعى فى الحدار المهذوم ظلاً يعاد مثله ، وأقول الناس بالقيمة : أبو حنيفة ، ومع

بن زياد شيثا ، إنما روى عنه أبو مجلز وقتادة . وذكره الشعبي في بعض أخباره .
وأبو فراس ، الذي روى عنه أبو نصره : هو النّهدي . هذا آخر كلامه .

هذا فعنده إذا أتلّف ثوباً ثبت في ذمته مثله لا قيمته ، ولهذا يجوز الصلح عنه بأكثر من قيمته ، ولو كان الثابت في الذمة القيمة لما جاز الصلح عنها بأكثر منها .
فظهر أن من لم يعتبر المثل فلا بد من تناقضه ، أو مناقضته للنص الصريح ، وهذا ما لا ملخص منه .

وأصل هذا كله : هو الحكومة التي حكم فيها داود وسليمان عليهما السلام ، وقصها الله علينا في كتابه . وكانت في الحرث ، وهو البستان ، وقيل : إنها كانت أشجار عنب . فنفتت فيها الغنم - والنفس إنما يكون ليلاً - فقضى داود لأصحاب البستان بالغنم ، لأنه اعتبر قيمة ما أفسدته ، فوجده يساوي الغنم ، فأعطاهم إياها ، وأما سليمان فقضى على أصحاب الغنم بالمثل ، وهو أن يعمرؤا البستان كما كان ، ثم رأى أن مغله إلى حين عوده يفوت عليهم ، ورأى أن مغل الغنم يساويه ، فأعطاهم الغنم يستعملونها حتى يعود بستانهم كما كان ، فلذا عاد ردوا إليهم غنمهم .
فاختلف العلماء في مثل هذه القضية على أربعة أقوال .

أحدها : القول بالحكم السلياني في أصل الضمان ، وكيفيته ، وهو أصح الأقوال ، وأشدها مطابقة لأصول الشرع والقياس ، كما قد بينا ذلك في كتاب مفرد في الاجتهاد ^(١) . وهذا أحد القولين في مذهب أحمد ، نص عليه في غير موضع ، ويذكر وجهاً في مذهب مالك والشافعي .
والثاني : موافقته في النفس دون المثل ، وهذا المشهور من مذهب الشافعي ومالك وأحمد والثالث : عكسه ، وهو موافقته في المثل دون النفس ، وهو قول داود وغيره ، فإنهم يقولون : إذا أتلّف البستان بتفريطه ضمه بمثله ، وأما إذا انقلبت الغنم ليلاً لم يضمن صاحبها ما أتلّفته .

والرابع : أن النفس لا يوجب الضمان ، ولو أوجبه لم يكن بالمثل بل بالقيمة ، فلم توافقه لا في النفس ولا في المثل ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وهذا من اجتهادهم في القياس . والعدل هو الذي أوجبه الله .

فكل طائفة رأت العدل هو قولها ، وإن كانت النصوص والقياس وأصول الشرع تشهد بحكم سليمان ، كما أن الله سبحانه أنبى عليه به ، وأخبر أنه فهمه إياه .
وذكر مأخذ هذه الأقوال وأدلّتها وترجيح الراجح منها له موضع غير هذا أليق به من هذا

وأبو نضرة - بفتح النون وسكون الضاد المعجمة - هو المنذر بن مالك العوفي^(١).

والمقصود : أن القياس والنص يدلان على أنه يفعل به كما فعل ، وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم « رضى رأس اليهودى » كما رضى رأس الجارية ، وأن ذلك لم يكن لنقض العهد ولا للحرابة ، لأن الواجب في ذلك القتل بالسيف ، وعن أحمد في ذلك أربع روايات .
إحداهن : أنه لا يستوفى القود إلا بالسيف في العنق ، وهذا مذهب أبي حنيفة .
والثانية : أنه يفعل به كما فعل إذا لم يكن محرماً لحق الله تعالى ، وهذا مذهب مالك والشافعى .

والثالثة : إن كان الفعل أو الجرح مرهقاً فعل به نظيره ، وإلا فلا .
والرابعة : إن كان الجرح أو القطع موجباً للقود لو انفرد فعل به نظيره ، وإلا فلا .
وعلى الأقوال كلها : إن لم يمت بذلك قتل .

وقد أباح الله تعالى للمسلمين أن يثأروا بالكفار إذا مثلوا بهم ، وإن كانت المثلثة منياً عنها .
فقال تعالى (١٦ : ١٣٦) وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به (وهذا دليل على أن العقوبة يجزى الأنف وقطع الأذن ، وبشر البطن ونحو ذلك : هى عقوبة بالمثل ، ليست بعدوان ، والمثل هو العدل .

وأما كون المثلثة منياً عنها : فلما روى أحمد في مسنده من حديث سمرة بن جندب وعمران ابن حصين قل « ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلثة »^(٢) .

فإن قيل : فلو لم يمت إذا فعل به نظير ما فعل ، فأتم تقتلونه ، وذلك زيادة على ما فعل ، فأين المائلة ؟ .

قيل : هذا ينتقض بالقتل بالسيف ، فإنه لو ضربه في العنق ولم يوجهه ، كان لنا أن نضربه ثانية وثالثة ، حتى يوجه اتفاقاً ، وإن كان الأول إنما ضربه ضربة واحدة .

(١) نسبة إلى العوفة - بفتح العين المهملة والواو والقاف - بطن من قيس .
(٢) روى الامام أحمد (ج ٤ ص ٤٢٨) عن هياج بن عمران البرجمي « أن غلاماً لأبيه أبى ، فجعل لله تعالى عليه : إن قدر عليه ليقطن يده ، قال : فقدر عليه ، قال : فبعثني إلى عمران ابن حصين ، فقل : أقرى . أباك السلام ، وأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يحث في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلثة ، فليكفر عن يمينه ، ويتجاوز عن غلامه ، قال : وبعثني إلى سمرة ، فقال : أقرى . أباك السلام ، وأخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحث في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلثة ، فليكفر عن يمينه ، ويتجاوز عن غلامه » .

٤٣٧٢ - وعن حصن عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « عَلَى الْمُقْتَلَيْنِ : أَنْ يَنْحَجِرُوا : الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً »
وأخرجه النسائي .

٤٣٧٢ - قال الشيخ : قوله « ينحجزوا » معناه : يكفوا عن القتل .
وتفسيره : أن يقتل رجل وله ورثة رجال ونساء ، نأبهم عفا - وإن كانت امرأة - سقط القود ، وصار دية .
وقوله « الأول » يريد الأقرب فالأقرب .
قلت : يشبه أن يكون معنى المقتلين ههنا : أن يطلب أولياء القتل القود . فيمتنع

واعتبار المائلة له طريقان .
إحدهما : اعتبار الشيء بنظيره ومثله ، وهو قياس العلة الذي يلحق فيه الشيء بنظيره .
والثاني : قياس الدلالة الذي يكون الجمع فيه بين الأصل والفرع ، بدليل العلة ولازمها ،
فإن انضاف إلى واحد من هذين عموم لفظي : كان من أقوى الأدلة ، لاجتماع العمومين :
اللفظي والمعنوي ، وتضافر الدليلين : السمعي والاعتباري .
فيكون موجب الكتاب واليزان ، والقصاص في مسائلنا : هو من هذا الباب ، كما تقدم
تقريره ، وهذا واضح لاحفاء به ، والله الحمد والمنة .
٤٣٧٢ - ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث « على المسلمين أن ينحجزوا الأول فالأول »
وكلام المنذرى إلى آخره ، ثم قال :
وليس في شيء من هذا ما يبين وجه الحديث .

وقد روى « الأول فالأول » وروى « الأولى فالأولى » بفتح الهمزة ، أى الأقرب
فالأقرب ، وهو أولى ، وبه يتبين معنى الحديث .

وأصل الحجز : اللع ، ومنه الحاجز بين الشيئين « وينحجزوا » مطاوع حجزته فأعجز
وهو يدل على حاجز بينهم ، وهو عفو من له الدم ، فإنه إذا عفا وجب عليهم أن ينحجزوا .
لأن صاحب الدم قد عفا ، وهذا العفو لحق يستحقه الأولى فالأولى من المقتول ، وإن كان

وحصن - هذا - قال أبو خاتم الرازي : لا أعلم روى عنه غير الأوزاعي ولا أعلم أحدا نسبه .

وقال غيره : حصن بن عبد الرحمن . ويقال : ابن محصن أبو حذيفة التميمي ، من أهل دِمَشْق ، روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، روى عنه الأوزاعي . وذكر له هذا الحديث .

قال أبو داود : « ينحجزوا » يكفوا عن القود .

٤٣٧٣ - وعن طاوس ، قال « مَنْ قُتِلَ - وقال ابن عبيد - وهو محمد - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ فِي رَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحْجَارَةٍ

القتلة ، فينشأ بينهم الحرب . والقتال من أجل ذلك . فجعلهم مقتلين بنصب التائين - يقال اقتتل فهو مقتتل - غير أن هذا إنما يستعمل أ كثره فيمن قتله الحب . وقد اختلف الناس في عفو النساء .

فقال أكثر أهل العلم : عفو النساء عن الدم جائز ، كعفو الرجال .

وقال الأوزاعي وابن شبرمة : ليس للنساء عفو .

وعن الحسن وإبراهيم النخعي : ليس للزوج ولا للمرأة عفو في الدم .

٤٣٧٣ - قال الشيخ : قوله « عميا » وزنه فعيل ، من العمى . كما يقال : بينهم رميا . أى رمى .

ومعناه : أن يتراعى القوم فيوجد بينهم قتيل لا يدري من قتله . ويعمى أمره : فلا يتبين . فقيه الدية .

امرأة ، فإذا عفت - وهى أولى بالمقتول - فقد حجز عفوها بينهم ، ولا يجوز للرجال الأبعاد بعد ذلك الطلب بدمه ، وقد عفا عنه الأولى منهم .

فقد اتضح بحمد الله وجهه ، وأسفر صبح معناه .

وعلى هذا : فيكون « الأولى فالأولى » فاعل فعل دل عليه المذكور ؛ أى يحجز بينهم الأولى فالأولى ، وإن كان امرأة .

وترجمة أبي داود تشعر بهذا ، والله أعلم .

أو بالسياط ، أو ضرب بمصاً ، فهو خطأ ، وعَقْلُه : عَقْلُ الخطأ ، ومن قُتِلَ عَمْدًا فهو قود . قال ابن عُبَيْدٍ - قَوْدٌ يَدٌ . ثم اتفقا - ومن حال دونه ، فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ »

٤٣٧٤ - وعن طاوس ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر معنى حديث سفیان .

يعنى الحديث المرسل الذى قبله .

وأخرجه النسائى وابن ماجه مرفوعا .

وقال البيهقى : وقوله « فهو خطأ ، عَقْلُه : عَقْلُ الخطأ » يشبه أن يكون المراد .

واختلف العلماء فيمن تلزمه دية هذا القتل .

فقال مالك بن أنس : ديته على الذين نازعوه .

وقال أحمد بن حنبل : ديته على عواقل الآخرين ، إلا أن يدعوا على رجل بعينه .

فيكون قسامة ، وكذلك قال إسحق .

وقال ابن أبى ليلى وأبو يوسف : ديته على عاقلة الفريقين اللذين اقتتلوا معاً .

وقال الأوزاعى : عقله على الفريقين جميعاً ، إلا أن تقوم بينة من غير الفريقين : أن

فلاناً قتله . فعليه القود والقصاص .

وقال الشافعى : هو قسامة إن ادعوه على رجل بعينه أو طائفة بعينها . وإلا فلا عَقْلٌ

ولا قَوْدٌ .

وقال أبو حنيفة : هو على عاقلة القبيلة التى وجد فيهم إذا لم يدع أولياء القتل على

غيرهم .

وقوله « لا يقبل منه صرف ولا عدل » فسروا العَدْلُ : الفريضة ، والصرف :

التطوع .

به : فهو شبه خطأ ، لا يجب فيه القود ، كالحديث الأول . والله أعلم .
يريد الحديث الذي فيه « إلا أن قتل الخطأ » وسيأتى إن شاء الله تعالى .

باب الدية كم هي ؟ [٤ : ٣٠٧]

٤٣٧٥ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى : أن من قُتل خطأ : فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشر بنى لبون ذكراً »

٤٣٧٥ - قال الشيخ : هذا الحديث لا أعرف أحداً قال به من الفقهاء ، وإنما قال أكثر العلماء : إن دية الخطأ أخماس .

كذلك قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري .

وكذلك قال مالك وأصحابه وأحمد بن حنبل : خمس بنو مخاض ، وخمس بنات مخاض وخمس بنات لبون ، وخمس حقا ، وخمس جذاع .
وروى هذا القول عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وقال مالك والشافعي : خمس جذاع ، وخمس حقا ، وخمس بنات لبون وخمس بنات مخاض ، وخمس بنو لبون .

وحكى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة بن عبد الرحمن والليث بن سعد .

ولأبي حنيفة وأصحابه فيه أثر ، إلا أن راويه عن عبد الله بن خشف بن مالك وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث .

وعدل الشافعي عن القول به ، لما ذكرنا من العلة في راويه ، ولأن فيه « بنى مخاض » ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب .
وقال الخطابي : هذا الحديث لا أعرف أحدا قال به من الفقهاء .

٤٣٧٦ - وعنه عن أبيه ، عن جده ، قال : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين ، قال : فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضي الله عنه ، فقام خطيبا فقال : ألا إن الإبل قد غلّت ، قال : فقرّصها عمر

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة « أنه ودى قتيل خير بمائة من إبل الصدقة » وليس في أسنان إبل الصدقة ابنُ مخاض .
وقد روى عن نفر من العلماء أنهم قالوا : دية الخطأ أرباع ، وهم الشعبي والنخعي والحسن البصري .

وإليه ذهب إسحاق بن راهوية ، إلا أنهم قالوا : خمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون بنت مخاض .
وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٤٣٧٦ - قال الشيخ : قوله « كانت قيمة الدية » يريد قيمة الإبل التي هي الأصل في الدية وإنما قوّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى لوزنة الإبل عندهم ، فبانت القيمة في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار . ومن الورق ثمانية آلاف درهم ، فجرى الأمر بذلك إلى أن كان عمر رضي الله عنه ، وعزّت الإبل في زمانه ، فبلغ بقيمتها من الذهب ألف دينار . ومن الورق اثني عشر ألفا .

وعلى هذا بنى الشافعي أصل قوله في دية العمد ، فأوجب فيها الإبل وأن لا يُصار إلى النقود إلا عند إغواز الإبل ، فإذا أعوزت كان فيها قيمتها بالغة ما بلغت .
ولم يعتبر قيمة عمر رضي الله عنه التي قوّمها في زمانه ، لأنها كانت قيمة تعديّل في ذلك الوقت . والقيّم تختلف ، فتزيد وتنقص باختلاف الأزمنة . وهذا على قوله الجديد .

على أهل الذهب ألف دينار . وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء أثنى شاة ، وعلى أهل الحُلل مائتي حُلّة ، قال : وترك دية أهل الذّمة ، لم يرفعها فيما رفع من الدية »

٤٣٧٧ - وعن محمد بن إسحاق ، عن عطاء بن أبي رباح « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الدية على أهل الإبل : مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر : مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء : أثنى شاة ، وعلى أهل الحُلل : مائتي حلة ، وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد » يعني ابن إسحاق .
هذا مرسل . وفيه محمد بن إسحاق .

٤٣٧٨ - وعن محمد بن إسحاق ، قال : ذكر عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، أنه قال : « فرَضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر مثل حديث موسى - يعني المرسل الذي قبله - قال : وعلى أهل الطعام شيئا لا أحفظه »
وهذا منقطع . لم يذكر فيه من حَدِّثه عن عطاء . فهي رواية عن مجهول .

٤٣٧٩ - وعن خُشَف بن مالك الطائى ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « في دِيَةِ الْخَطَا عَشْرُونَ حِقَّةً ، وعَشْرُونَ جَذَعَةً ، وعَشْرُونَ بَنْتَ غَاضٍ ، وعَشْرُونَ ابْنَةً لُبُونٍ ، وعَشْرُونَ بَنِي غَاضٍ ذَكَرٌ »

وقال في قوله القديم : بقيمة عمر ، وهى اثنا عشر ألفاً أو ألف دينار .
وقد روى مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الورق .

٤٣٧٩ - ذكر ما قال المنذرى : وعن خُشَف بن مالك - فساق الكلام إلى قوله - : وقال للوصلى : خُشَف بن مالك ليس بذاك ، وذكر له هذا الحديث .
ثم قال الشيخ خمس الدين ابن القيم رحمه الله : وهذا الحديث قد رواه إسرائيل عن أبي إسحاق .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . وقد روى عن عبد الله موقوفاً .

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه . روى عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد . هذا آخر كلامه .

وذكر الخطابى : أن خشف بن مالك : مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث . وعدل الشافعى عن القول به لما ذكرنا من العلة فى راويه ، ولأن فيه بنى مخاض . ولا مدخل لبني مخاض فى شيء من أسنان الصدقات .

وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى قصة القسامة أنه « ودى قتيل خير بمائة من إبل الصدقة » وليس فى أسنان الصدقة ابن مخاض .

السيعى - عمرو بن عبد الله - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال « فى الخطأ أخسأ : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنى مخاض » ذكره البيهقى

قال : وكذلك رواه سفيان الثورى عن أبى إسحاق عن علقمة عن عبد الله ، وعن منصور عن إبراهيم عن عبد الله ، وكذلك رواه أبو مجاز عن أبى عبيدة عن عبد الله . قال البيهقى : فهذا الذى قاله عبد الله بن مسعود فى السن أقل مما حكاه الشافعى عن بعض التابعين ، واسم الإبل يقع عليه ، وهو قول صحابى فقيه ، فهو أولى بالاتباع .

قال : ومن رغب عنه احتج بحديث سهل ابن أبى حشمة فى القسامة « فوداه النبى صلى الله عليه وسلم من إبل الصدقة » وليس لبني المخاض مدخل فى فرائض الصدقات .

قال : وحديث القسامة - وإن كان فى قتل العمد ، ونحن نتكلم فى دية الخطأ - فكان النبى صلى الله عليه وسلم حين لم يثبت القتل عليهم وداه بدية الخطأ متبرعاً بذلك . وعلل حديث ابن مسعود بأنه منقطع ، لأن أبى إسحاق لم يسمع من علقمة .

قال يعقوب بن سفيان : حدثنا بندار حدثنا أمية بن خالد حدثنا شعبة قال : كنت عند أبى إسحاق الهمداني ، ف قيل له : إن شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة شيئاً ، فقال : صدق وأما أبو عبيدة فلم يسمع من أبيه ، قال شعبة : عن عمرو بن مرة : سألت أبا عبيدة : نحفظ من أيك شيئاً ؟ قال : لا .

ثم ذكر تعليل حديث خشف بن مالك المرفوع .

ومراد البيهقى يقول : إن ما فى حديث ابن مسعود أقل مما حكاه الشافعى عن بعض التابعين

وقال الدارقطني : هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث .
وبسط الكلام في ذلك . وقال : لانه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود .
وهو رجل مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير .

والأخذ به أولى — أن الشافعي قال في رواية الربيع : وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« في قتل عمد الخطأ مغلظة ، منها : أربعون خلفه في بطونها أولادها » ففي ذلك دليل على أن
دية الخطأ الذي لا يغالطة عمد مخالفة لهذه الدية . وقد اختلف الناس فيها ، فألزم القائل مائة
من الإبل بالنسبة ، ثم ما لم يختلفوا فيه ، فلا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه ،
لأن اسم الإبل يلزم الصغار والكيار . فدية الخطأ أخماس : عشرون ابنة مخاض ، وعشرون
ابنة لبون ، وعشرون بنت لبون ذكور ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .
أخبرنا مالك عن ابن شهاب وريعة بن أبي عبد الرحمن وبلغه عن سليمان بن يسار : أنهم
كانوا يقولون ذلك .

فهذا الذي ألزمه البيهقي لأجله أن يقول بما قاله ابن مسعود لوجهين .

أحدهما : أنه أقل مما قاله هؤلاء .

والثاني : أنه قول صحابي من فقهاء الصحابة ، فالأخذ به أولى من قول التابعين .
وأما تعليقه بما ذكر : فضعيف ، فإنه قد روى من وجوه متعددة عن ابن مسعود ، إذ
أجمع بعضها إلى بعض ، قوى مجموعها على دفع العلة التي علل بها .
وقد ثبت عن إبراهيم أنه قال : إذا قلت : قال عبد الله ، فهو ما حدثني به جماعة عنه . وإذا
قلت : حدثني فلان عن عبد الله : فهو الذي سميت .

وأبو عبيدة شديد العناية بحديث أبيه وفتاويه ، وعنده في ذلك من العلم ما ليس عند غيره
وأبو إسحاق — وإن لم يسمع من علقمة — فإمامته وجلالته وعدم شهرته بالتدليس تمنع
أن يكون سمعه من غير ثقة ، فيعد إسقاطه تدليلاً للحديث .
وبعد : ففي المسألة مذهب آخران .

أحدهما : أنها خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون
جذعة ، وخمس وعشرون بنت لبون أربعاً ، حكاه الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي عن
سفيان عن أبي إسحاق بن ضمرة عن علي .

الثاني : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن
لبون ذكر ، رواه البيهقي عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت .

وكل هذا يدل على أنه ليس في الأسنان شيء مقدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم

ثم قال : لا نعلم أحدا رواه عن زيد بن جبير : إلا حجاج به أرطاة :
والحجاج : فرجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه .
ثم ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة .

وقال البيهقي : وخشف بن مالك : مجهول . واختلف فيه على الحجاج بن أرطاة
والحجاج غير محتج به . والله أعلم .

وقال الموصلي : خشف بن مالك : ليس بذلك ، وذكر له هذا الحديث .

وخشف : بكسر الخاء وسكون الشين المعجمتين وفاء .

٤٣٨٠ - وعن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رجلا من بنى عديّ
قتل . فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دينه اثني عشر ألفا »

قال أبو داود : رواه ابن عينة عن عمرو بن عكرمة - لم يذكر ابن عباس .
وأخرجه الترمذي : مرفوعا مرسلا .

وأخرجه النسائي وابن ماجه مرفوعا .

وقال الترمذي : ولا نعلم أحدا يذكر في هذا الحديث « عن ابن عباس »

٤٣٨٠ - قال الشيخ : وقد اختلف الناس فيما يجب في دية العمد .

فقال الشافعي : يجب فيها مائة من الإبل ، ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون
خلفة في بطونها أولادها .

وروى ذلك عن زيد بن ثابت .

وقال مالك وأحمد بن حنبل : تجب الدية أرباعاً : خمس وعشرون ابنة مخاض ،
وخمس وعشرون ابنة لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة .

وهو قول سليمان بن يسار والزهري وربيعة بن أبي عبد الرحمن .

وقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه جعل في شبه العمد : مائة من الإبل
أرباعاً . وعدد هذه الأصناف .

قلت : ودية شبه العمد مغلظة كدية العمد .

غير محمد بن مسلم . هذا آخر كلامه .

ومحمد بن مسلم - هذا - هو الطائفي ، وقد أخرج له البخاري في المتابعة ، ومسلم في الاستشهاد . وقال يحيى بن معين : ثقة . وقال مرة : إذا حدث من حفظه يخطئ ، وإذا حدث من كتابه : فليس به بأس . وضعفه الإمام أحمد بن حنبل . وذكر أبو داود أن ابن عينة : لم يذكر ابن عباس . وذكر الترمذي : أنه لا يعلم أحداً ذكر ابن عباس في هذا الحديث غير محمد بن مسلم .

وقد أخرجه النسائي عن محمد بن ميمون عن ابن عينة . وقال فيه : سمعناه مرة يقول : عن ابن عباس .

وأخرجه الدارقطني في سننه عن أبي محمد بن صاعد عن محمد بن ميمون . وفيه عن ابن عباس .

فيشبه أن يكون أحمد إنما ذهب إليه لأنه لم يجد فيها سنة . فصار إلى أثر في نظيرها ، وقاسها عليه .
وعند أبي حنيفة : دية العمد من الذهب : ألف دينار . ومن الدراهم : عشرة آلاف ولم يذكر فيها الإبل .

وكذلك قال سفيان الثوري ، وحكى ذلك عن ابن شبرمة .
وقال مالك وأحمد وإسحق في الدية ، إذا كانت نقداً : هي من الذهب ألف دينار . ومن الورق اثنا عشر ألفاً .

وروى ذلك عن الحسن البصري وعروة والزبير .
وقال مالك : لا أعرف البقر والغنم والحلل .
وقال يعقوب ومحمد : على أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الغنم ألفا شاة ، وعلى أهل الحلل مائتا حلة .

وكذلك قال أحمد وإسحق في البقر والغنم .

وقال الدارقطني : قال محمد بن ميمون : وإنما قال لنا فيه «عن ابن عباس» مرة واحدة . وأكثر ذلك كان يقول «عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم» . وذكره البيهقي من حديث الطائفي موصولا .
وقال : ورواه أيضا سفيان عن عمرو بن دينار موصولا .
ومحمد بن ميمون - هذا - هو أبو عبد الله المكي الحياط . روى عن ابن عينة وغيره .

وقال النسائي : صالح . وقال أبو حاتم الرازي : كان أميًّا مغفلا . ذكر لي : أنه روي عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثًا باطلا ، وما أبعد أن أن يكون وُضِعَ للشيخ ، فإنه كان أميًّا .
٤٣٨١ - وعن عُقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حَطَبَ يوم الفَتْحِ بمكة ، فكَبَّرَ ثلاثًا . ثم قال : لا إله إلا الله وحده ،

٤٣٨١ - قال الشيخ : «الأنقرة» كل ما يؤثر ويذكر من مكارم أهل الجاهلية ومفاخرهم .
وقوله «تحت قدمي» معناه : إبطالها وإسقاطها .
وأما «سدانة البيت» فهي خدمته والقيام بأمره . وكانت الحجابة في الجاهلية في بني عبد الدار ، والسقاية في بني هاشم ، فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصار بنو شيبة يحجبون البيت ، وبنو العباس يسقون الحجيج .
وفي الحديث من الفقه : إثبات قتل شبه العمد .
وقد زعم بعض أهل العلم : أن ليس القتل إلا العمد المحض ، أو الخطأ المحض .
وفيه بيان : أن دية شبه العمد مغفلة على العاقلة .
وقد يستدل بهذا الحديث على جواز السلم في الحيوان إلى مدة معلومة ، وذلك لأن الإبل على العاقلة مضمونة في ثلاث سنين .

صَدَقَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَدَهُ - إِلَى هَاهُنَا حَفِظْتُهُ عَنْ مُسَدَّدٍ ، ثُمَّ اتَّفَقَا - أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثَرَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُذَكَّرُ وَتُدْعَى : مِنْ دَمٍ ، أَوْ مَالٍ : تَحْتَ قَدَمِيَّ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الْحَاجِّ ، وَسِدَانَةِ الْبَيْتِ . أَلَا إِنَّ دِيَّةَ الْخَطَا - شِبْهُ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا : مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ : مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ ، وَسَاقَ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِيهِ .

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ ، وَسَاقَ أَيْضًا اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِيهِ .

٤٣٨٢ - وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَيْمَةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَمَلِهِ ، قَالَ « خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، أَوْ فَتَحَ مَكَّةَ ، عَلَى دَرَجَةِ الْبَيْتِ ، أَوِ الْكَعْبَةِ » .

وفيه : دلالة على أن الحمل في الحيوان صفة تُضَبِّطُ وتُحَصَّرُ .

وقد اختلف الناس في دية شبه العمد .

فقال بظاهر الحديث : عطاء والشافعي . وإليه ذهب محمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية : هي أرباع .

وقال أبو ثور : دية شبه العمد أخماس .

وقال مالك بن أنس : ليس في كتاب الله عز وجل إلا الخطأ المحض . والعمد . فأما

شبه العمد : فلا نعرفه .

قلت : يشبه أن يكون الشافعي إنما جعل الدية في العمد أثلاثاً بهذا الحديث .

وذلك : أنه ليس في العمد حديث مفسر ، والدية في العمد مغالطة ، وهي في شبه العمد

كذلك ، فحمل إحداهما على الأخرى .

وهذه الدية تلزم العاقلة عند الشافعي . لما فيه من شبه الخطأ ، كدية الجنين .

قال أبو داود : كذا رواه ابن عُيَينة أيضاً عن عليّ بن زيد عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ورواه أيوب السُّخْتِيَانِي عن القاسم بن ربيعة ، عن عبد الله بن عمرو ، مثل حديث خالد ، وقول زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم .
وحديث عمرو : رواه حماد بن سَكَمَة عن علي بن زيد عن يعقوب السِّدْوسِي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه .

وحديث القاسم بن ربيعة عن ابن عمر : أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه .
وحديث القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص : أخرجه النسائي وابن ماجه .

وعلى بن زيد - هذا - هو ابنُ جُدْعَانَ القرشي التيمي المكي . نزل البصرة ولا يحتاج بحديثه .

ويعقوب السدوسي : هو عقبة بن أوس الذي تقدم في الحديث قبله .
يقال فيه : عقبة بن أوس ، ويعقوب بن أوس .

وأراد : أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري : ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث عمر رضي الله عنه .

وحديث عمر - الذي أشار إليه أبو داود - هو الذي ذكره بعد هذا .
وقد قيل : يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمر .
وعبد الله بن عمرو بن العاص . فروى عن هذا مرة ، وعن هذا مرة .

وأما رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو : فيحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عقبة بن أوس عن عبد الله

بن عمرو . وسمعه من عبد الله بن عمرو . فرواه مرة عن عقبة ومرة عن عبد الله بن عمرو .

٤٣٨٣ - وعن مجاهد قال « قضى عمر في شبه العمْد : ثلاثين حِقَّة ، وثلاثين جَذَعَةً ، وأربعين خَلْفَةً ، ما بين ثَنِيَّةٍ إلى بَازِلٍ عامِها » .
مجاهد : لم يسمع من عمر . فهو منقطع .

٤٣٨٤ - وعن عاصم بن ضَمْرَةَ ، عن علي رضي الله عنه أنه قال « في شبه العمْد أثلاثاً : ثلاث وثلاثون حِقَّة ، وثلاث وثلاثون جَذَعَةً ، وأربع وثلاثون ثَنِيَّةً إلى بَازِلٍ عامِها ، كُلُّها خَلْفَةٌ » .
عاصم بن ضَمْرَةَ : تكلم فيه غير واحد . وقد تقدم الكلام عليه .

٤٣٨٥ - وعن علقمة والأسود ، قالا : قال عبد الله « في شبه العمْد : خمسٌ وعشرون حِقَّةً ، وخمسٌ وعشرون جَذَعَةً ، وخمسٌ وعشرون بَنَاتُ لَبُونٍ ، وخمسٌ وعشرون بَنَاتُ مَخَاضٍ » .

٤٣٨٦ - وعن عاصم بن ضَمْرَةَ ، قال : قال علي رضي الله عنه « في الخطأ أربعاً : خمسٌ وعشرون حِقَّةً ، وخمسٌ وعشرون جَذَعَةً ، وخمسٌ وعشرون بَنَاتُ لَبُونٍ ، وخمسٌ وعشرون بَنَاتُ مَخَاضٍ » .

٤٣٨٧ - وعن أبي عياض ، عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت : « في المُنْظَظَةِ : أربعون جَذَعَةً خَلْفَةً ، وثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون بَنَاتُ لَبُونٍ ، وفي الخطأ : ثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون بَنَاتُ لَبُونٍ ، وعشرون بنو لبون ذكور ، وعشرون بَنَاتُ مَخَاضٍ » .
أبو عياض - هذا - ويقال : كنيته أبو عبد الرحمن . واسمه عمرو بن الأسود ويقال : عمير بن الأسود . ويقال : قيس بن ثعلبة - عَنَسِيٌّ ، بالنون ، حمصى .

سكن دارياً . أدرك الجاهلية ، وسمع غير واحد من الصحابة . وهو ثقة . وقد احتج البخارى به في صحيحه . وتوفى وهو صائم رضى الله عنه .

٤٣٨٨ - وعن سعيد بن المسيب ، عن زيد بن ثابت رضى الله عنه « في الدية المغلظة - فذكر مثله سواء » .

قال أبو داود : قال أبو عبيد وغير واحد : إذا دخلت الناقة في السنة الرابعة : فهو حِقٌّ والأُنثى حِقَّةٌ ؛ لأنه اسْتُحِقَّ أَنْ يُحْمَلَ عليه وَيُرْكَبَ ، فإذا دخل في السنة الخامسة : فهو جَذَعٌ ، وجذعة ، فإذا دخل في السادسة ، وأُلْقِيَ ثَنِيَّتُهُ : فهو ثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ ، فإذا دخل في السابعة : فهو رَبَاعٌ وَرَبَاعِيَّةٌ ، فإذا دخل في الثامنة وأُلْقِيَ السن الذي بعد الرباعية : فهو سَدِيسٌ وَسَدَسٌ ، فإذا دخل في التاسعة فطَرَّ نابُهُ وطلَعَ : فهو بَازِلٌ ، فإذا دخل في العاشرة : فهو مُخْلَفٌ ، ثم ليس له اسم . ولكن يقال : بازِل عام ، وبازل عامين ، ومُخْلَف عام ، ومُخْلَف عامين ، إلى ما زاد .

وقال النضر بن شميل : ابنة مُخَاض : لسنة ، وابنة لبون : لسنتين ، وحِقَّة : ثلاث ، وجذعة : لأربع ، والثنى : لخمس ، ورباع : لست ، وسَدِيس : لسبع ، وبازل لثمان .

قال أبو داود : قال أبو حاتم والأصمى : والجذوعة : وقتٌ ، وليس بِسِنَّ . قال أبو حاتم : فإذا أُلْقِيَ رَبَاعِيَّتُهُ : فهو رَبَاعٌ ، وإذا أُلْقِيَ ثَنِيَّتُهُ : فهو ثَنِيٌّ . وقال أبو عبيد : إذا لَقِحَتْ : فهي خَلِفَةٌ ، فلا تزال خلفة إلى عشرة أشهر ، فإذا بلغت عشرة أشهر : فهي عُشْرَاءُ .

قال أبو حاتم : إذا أُلْقِيَ ثَنِيَّتُهُ : فهو ثَنِيٌّ ، وإذا أُلْقِيَ رَبَاعِيَّتُهُ : فهو رَبَاعٌ

باب في ديات الأعضاء [٤ : ٣١٢]

٤٣٨٩ - عن أبي موسى - وهو الأشعري رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأصابعُ سَوَاءٌ : عَشْرُ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ » .

٤٣٩٠ - وعنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأصابعُ سواءٌ .. قلت : عشر عشر ؟ قال : نعم » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٤٣٩١ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » قال : يعنى الإبهامَ وَالْخِنْصَرَ .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائي وابن ماجه .

٤٣٩٢ - وعنه رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ : الثَّانِيَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ »
وأخرجه الترمذى . ولفظه « دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ : عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ إِبْصَعٍ » وقال : حسن صحيح غريب .
وأخرجه ابن ماجه . ولفظه « الْأَسْنَانُ ، سَوَاءٌ الثَّانِيَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ »

٤٣٨٩ - ٤٣٩٦ - قال الشيخ : سَوَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأصابع في دياتها ، فجعل في كل إصبع عشرًا من الإبل . وسَوَّى بين الأسنان ، وجعل في كل سِنٍّ خمسًا من الإبل . وهى مختلفة الجمال والمنفعة ، ولولا أن السنة جاءت بالتسوية لكان القياس .
أن يفاوت بين دياتها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه قبل أن يبلغه الحديث .

فإن سعيد بن المسيب رضى الله عنه روى عنه « أنه كان يجعل في الإبهام خمس عشرة ، وفي السبابة عشرًا ، وفي الوسطى عشرًا ، وفي البنصر تسعًا ، وفي الخنصر ستًا » حتى وجد

وفي لفظ « أنه قضى في السن : خمسا من الإبل » .

٤٣٩٣ - وعنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الأسنان سواء ، والأصابع سواء »

٤٣٩٤ - وعنه رضى الله عنه ، قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابع اليدين والرجلين سواء ^(١) »

كتاباً عند آل عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن الأصابع كلها سواء » فأخذ به .

وكذلك الأمر في الأسنان : كان يجعل فيما أقبل من الأسنان خمسة أبرة ، وفي الأضراس بعيراً بعيراً .

قال ابن المسيب : فلما كان معاوية وقعت أضراسه ، فقال : أنا أعلم بالأضراس من عمر ، فجعلهن سواء .

قال ابن المسيب : فلو أصيبت النعم كلها في قضاء عمر رضى الله عنه لنقصت الدية . ولو أصيبت في قضاء معاوية لزادت الدية . ولو كنت أنا لجعلتها في الأضراس بعيرين بعيرين .

(١) أجمع العلماء على أن في اليد نصف الدية . وأصابع اليد والرجل سواء . وعلى هذا أئمة الفتوى ، ولا فضل لبعض الأصابع على بعض ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ؛ رضى الله عنهم . وجاءت رواية شاذة عن عمر بن الخطاب وعروة بن الزبير رضى الله عنهم : بتفضيل بعض الأصابع على بعض . وحكى عن عمر . - بإسناد منقطع - أنه جعل في الإبهام : خمسة عشر . وفي البنصر : تسعة عشر وفي الخنصر : ستة . وفي السبابة والوسطى : عشرة عشرة .

وروى عنه « أنه قضى في الإبهام : بثلاثة عشر . وفي التي تليها : باثني عشر . وفي الوسطى : بعشرة ، وفي التي تليها : بتسعة . وفي الخنصر : بستة » وهو أيضاً منقطع . حتى وجد في كتاب الديات عند آل عمرو بن حزم « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأصابع كلها سواء » .
رجع عن التفضيل ، وصار إلى أن في كل إصبع عشراً من الإبل .
=

٤٣٩٥ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته - وهو مُسْنِدٌ ظهره إلى الكعبة : - في الأصابع عَشْرُ عشر »

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٤٣٩٦ - وعنه ، سنن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الأسنان : خمس . خمس »

واتفق عامة أهل العلم على ترك التفضيل ، وأن في كل سن خمسة أبرة ، وفي كل إصبع عشرًا من الابل : خنصرها ، وأبامها سواء ، وأصابع اليد والرجل في ذلك سواء كما جعل في الجسد دية كاملة : الصغير الطفل ، والكبير المسن ، والقوى القنبل ، والضعيف النضو في ذلك سواء .

ولو أخذ على الناس أن يعتبروها بالجمال والمنفعة لاختلف الأمر في ذلك اختلافًا لا يضبط ولا يحصر . فحمل على الأسامي ، وترك ما وراء ذلك من الزيادة والنقصان في المعاني . ولا أعلم خلافًا بين الفقهاء : أن من قطع يد رجل من الكعوك . فإن عليه نصف الدية ، إلا أن أبا عبيد بن حرب زعم : أن نصف الدية إنما تستحق في قطعها من المنكب . لأن اسم اليد على المشمول . والاستيفاء إنما يقع على ما بين المناكب إلى أطراف الأمل .

= وقال الشعبي : كنت جالسًا مع شريح « إذ أتاه رجل فقال : أخبرني عن دية الأصابع ؟ قال : في كل إصبع عشر من الابل . قال : سبحان الله : أسواء هي ؟ يعنى الإبهام والخنصر . قال : ويحك ! إن السنة منعت قياسكم . اتبع ولا تتبدع . فانك لن تضل ما أخذت بالسنن ، سواء يداك وأذنك . تعطينها العامة والقلنوسة . وفيها نصف الدية . وفي اليد نصف الدية » . وروى عن عروة بن الزبير قال « إذا قطعت الإبهام والى تليها : نصف دية اليد . وإذا قطعت إحداهما : ففيها عشر من الابل » .

ويشبه أن يكون لم يطلع على السنة الصحيحة في ذلك ولو اطلع عليها لرجع . ولم يلتفت أحد من الفقهاء إلى هذين القولين ، لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك .

وفي الأصبع : عشر لغات : كسر الهمزة مع كسر الياء وضمها ، وفتحها - ثلاث لغات . وكذلك مع فتح الهمزة ومع ضمها . والعاشرة : أصبوع ، بواو مع ضمها : اه من هامش التنزي

وأخرجه النسائي

٤٣٩٧ - وعنه ، عن أبيه ، عن جده ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَوِّم دِيَةَ الْخَطَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى : أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ ، أَوْ عَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ ، يُقَوِّمُهَا عَلَى اثْنَانِ الْإِبِلَ ، فَإِذَا غَلَّتْ رَفَعَ فِي قِيمَتِهَا ، وَإِذَا هَاجَتْ رَخَّصَ تَقْصَ مِنْ قِيمَتِهَا . وَبَلَغَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا بَيْنَ أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ ، إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ ، وَعَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ : ثَمَانِيَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ » .

« وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ ، وَمَنْ كَانَ دِيَّةً عَقْلِهِ فِي الشَّاءِ : فَأَلْفِي شاةٍ » .

قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ الْعَقْلُ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةٍ الْقَتِيلِ عَلَى قَرَابَتِهِمْ ، فَا فَضَّلْ فَلِلْعَصَبَةِ » .

٤٣٩٧ - قال الشيخ : لم يختلف العلماء في أن الأنف إذا اسْتُوعِبَ جَذْعًا : ففيه الدية كاملة . فأما التندوة المذكورة في هذا الحديث : فإن كان يراد بها روبة الأنف ^(١) : فقد قال أكثر الفقهاء : إن فيها ثلث الدية ، وروى ذلك عن زيد بن ثابت ؛ وكذلك قال مجاهد ومكحول .

وبه قال أحمد بن حنبل وإسحق .

وقال بعضهم : الروبة النصف ، على ما جاء في الحديث .

وحكاه ابن المنذر في الاختلاف . ولم يسمِ قائله .

ولم يختلفوا أن في اليدين الدية . وأن في كل يد نصف الدية ، وفي الرجل الواحدة كذلك .

واختلفوا في اليد الشلاء .

(١) كذا في الأصل « روبة » والروبة القطعة . ولعلها « أربعة الأنف » .

« قال : وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنف إذا جُدِعَ : الديةُ كاملة ، وإن جُدِعَتْ ثُنْدَوَتُهُ : فنِصْفُ العقل : خمسون من الإبل ، أو عَدْلُهَا من الذهب أو الورق ، أو مائَةُ بَقَرَةٍ ، أو أَلْفُ شاة ، وفي اليد إذا قطعت : نصف العقل ، وفي الرَّجُل : نصف العقل . وفي المأمومة : ثلث العقل : ثلاث وثلاثون من الإبل وثُلُثٌ ، أو قيمتها من الذهب أو الورق . أو البقر أو الشاة . والجائفةُ مثلُ ذلك . وفي الأصابع : في كل إصْبَعٍ : عَشْرٌ من الإبل ، وفي الأسنان : خمس من الإبل في كل سِنٍّ » .

« وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن عقل المرأة بين عصبتيها مَنْ كانوا لا يرثون منها شيئاً ، إلا ما فَضَلَ عن ورثتها ، وإن قَتَلَتْ فَعَقْلُهَا بين ورثتها ، وهم يقتلون قاتلهم . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له وارث ، فوارثه أقربُ الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً »

فروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : فيها ثلث ديتها ، وكذلك قال مجاهد . وهو قول أحمد وإسحق .

وقال الشافعي : فيها حكومة .

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه .

وأجمعوا أنه إذا ضرب يده الصحيحة فشلت : أن فيها دية اليد كاملة .

ولم يختلفوا في أن في المأمومة ثلث الدية .

والمأمومة : ما كان من الجراح في الرأس ، وهي ما بلغت أُمَّ الدِّمَاغِ .

وكذلك الجائفة : فيها ثلث الدية ، في قول عامة أهل العلم . فإن نفذت الجائفة ، حتى

خرجت من الجانب الآخر . فإن فيها ثلثي الدية . لأنها حينئذ جائفتان .

وأما قوله « إن عقل المرأة بين عصبتيها من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وفي إسناده : محمد بن راشد الدمشقي المكحول^(١) . وقد وثقه غير واحد .
وتكلم فيه غير واحد .

٤٣٩٨ - وعنه ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عَقْلُ شِبْهِ
الْعَمْدِ : مُمْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ ، فلا يقتل صاحبه »
قال : وزادنا خليلٌ عن ابن راشد « وذلك أن يَنْزُو الشيطان بين الناس ،
فتكون دماء في عَمِيٍّ في غَيْرِ ضَغِينَةٍ ولا تَحْمِلُ سِلَاحَ »

عن وراثته » فإنه يريد : العقل الذي يجب بسبب جنائيتها على عاقبتها ، يقول : إن العصبية
يتحملون عقلها ، كما يتحملونه عن الرجل ، وأنها ليست كالعبد الذي لا تتحمل العاقلة جنائيته .
وإنما هي في رقبته .

وفيه : دليل على أن الأب والجد لا يدخلان في العاقلة . لأنه قد يُسَمُّ لهما السدس .
وإنما العاقلة للأعمام وأبناء العمومة ، ومن كان في معنهم من العصبية .
وأما قوله « فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه » فإنه يريد : أن بعض
الورثة . إذا قتل الموروث حرم ميراثه ، وورثه من لم يقتل من سائر الورثة . فإن لم يكن له
وارث إلا القاتل حرم الميراث . وتدفع تركته إلى أقرب الناس منه بعد القاتل .
وهذا كالرجل يقتله ابنه ، وليس له وارث غير ابنه القاتل ، وللقاتل ابنٌ ، فإن ميراث
المقتول يُدفع إلى ابن القاتل . ويحرمه القاتل .

وقوله « فإن قتلت ، فعقلها بين وراثتها » يريد : أن الدية مورثة كسائر الأموال التي
تملكها أيام حياتها يرثها زوجها ، وقد « وَرَّثَ النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أشيم الضَّبَابِي
من دية زوجها » .

(١) هو محمد بن راشد الخزاعي ، أبو عبد الله الدمشقي المكحول . روي عن مكحول .
فنسب إليه .

وخليل - هذا - لم ينسب . وقد تقدم الكلام على محمد بن راشد وعمرو بن شعيب .

٤٣٩٩ - وعن عمرو بن شعيب ، أن أباه أخبره ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في المَوَاضِحِ خَمْسٌ » وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن .

٤٤٠٠ - وعنه ، عن أبيه ، عن جده ، قال « قضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في العينِ القَامَةُ السَّادَّةَ لِمَكَانِهَا : بثَلثِ الدِّيةِ » وأخرجه النسائى ، وزاد « في اليدِ السَّلَاءَ » - إذا قطعت - بثَلثِ دِيَتِهَا . وفي السننِ السَّوْدَاءِ - إذا تُرِعت - بثَلثِ دِيَتِهَا »

٤٣٩٩ - قال الشيخ : « الموضحة » ما كان في الرأس والوجه . وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيها خمساً من الإبل وعلق الحكم بالاسم .

فإذا شَجَّهَ مُوضِحَةً ، صغرت أم كبرت ، خمسٌ من الإبل .

فإن شَجَّهَ مَوْضِحَتَيْنِ ففيهما عشر من الإبل . وعلى هذا القياس .

وأنكر مالك مَوْضِحَةَ الأنف . وأثبتها الشافعى وغيره .

فأما الموضحة في غير الوجه والرأس ففيها حكومة .

٤٤٠٠ - قال الشيخ : يشبه أن يكون - والله أعلم - إنما أوجب فيها الثلث على معنى الحكومة ، كما جعل في اليد السَّلَاءَ الحكومة .

وقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « في العينِ القَامَةُ واليدِ السَّلَاءُ ثَلثُ الدِّيةِ » .

وزهب أكثر الفقهاء : إلى أن ذلك على معنى الحكومة .

وقد ذهب إسحاق بن راهوية إلى أن فيها ثلث الدية بمعنى العقل .

باب دية الجنين [٣١٦ : ٤]

٤٤٠١ - عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه « أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل ، فضربت إحداهما الأخرى بعمود ، فقتلتها ، فاختموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أحد الرجلين : كيف ندى من لأصاح ولا أكل ، ولا شرب ولا استهل^(١) ، فقال : أسجع كسجع الأعراب ؟ ف قضى فيه بغرة ، وجعله على حاكمة المرأة »

٤٤٠٢ - وفي رواية « جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها »

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٤٠٣ - وعن المسور بن مخرمه « أن عمر استشار الناس فى إملاص المرأة ، فقال المغيرة بن شعبة : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيها بغرة : عبد ،

٤٤٠٣ - قال الشيخ : « إملاص المرأة » إسقاط الولد .

وأصل الاملاص : الإزلاق . وكل شيء يزلق من اليد ولا يثبت فيها : فهو ملص . ومنه قول الشاعر :

فَرَّ وَأَعْطَانِي رَشَاءً مِلَصًّا

و « الغرة » النسمة من الرقيق ، ذكرًا كان أو أنثى .

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « الغرة » عبد أبيض ، أو أمة بيضاء . وإنما سمي « غرة » لبياضه . لا يقبل فى الدية عبد أسود ، أو جارية سوداء .

(١) « استهل » بفتح التاء المثناة : إذا رفع صوته : فقد استهل . وبه سمي الهلال . لأن الناس يرفعون أصواتهم بأخبارهم عنه . يريد : أنه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء ، أو نحو ذلك . اهـ من هامش المنذرى

أو أمة ، فقال : أنتني بمن يشهد معك ، فأتاه بمحمد بن مسلمة - زاد هارون ، وهو ابن عباد فشهد له - يعني ضرب الرجل بطن امرأته »
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

وقال أبو داود : بلغني عن أبي عبيد : إنما سمي إملصا : لأن المرأة تُزلقه قبل وقت الولادة ، وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها ، فقد ملص . هذا آخر كلامه .

وقد قيل : إن عمر لما جاءه خلاف ما يعلم في الديات ، أراد التثبت ، لا أنه يرد خبر الواحد .

وقيل : كان يفعل ذلك مع الصحابة ، حتى يُبالغ غيرهم في التثبت فيما يُحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأوه يفعل ذلك مع الصحابة .
٤٤٠٤ - وعن عروة بن الزبير عن المغيرة ، عن عمر رضى الله عنهم بمعناه .
وأخرجه البخارى .

٤٤٠٥ - وعن طاوس ، عن ابن عباس - وهو عبد الله رضى الله عنهما - عن

حدثني بذلك أبو محمد الكرابي حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا زكريا بن يحيى المنقري عن الأصمى عن أبي عمرو .

ويروى أن عمر إنما استشهد مع المغيرة بغيره استنباطاً في القضية ، واستبراء للشبهة .
وذلك أن الديات إنما جاء فيها الإبل والذهب والورق .

وقد ذكر أيضاً في بعض الروايات « البقر ، والغنم ، والخليل » ولم يأت في شيء منها الرقيق . فاستنكر عمر رضى الله عنه ذلك في بدأة الرأى ، فاستزاده في البيان حتى جاء الثبوت . والله أعلم .

٤٤٠٥ - قال الشيخ : « المسطح » عود من عيدان الخبء .
وفيه : دلائل على أن القتل إذا وقع بما يقتل مثله غالباً : من خشب ، أو حجر ، أو نحوهما .
ففيه القصاص ، كالحديد ، إلا أن قوله « وأن تقتل » لم يذكر في غير هذه الرواية .

عمر « أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك؟ فقام حمْلُ بن مالك بن النابغة . فقال : كنتُ بين امرأتين ، فضربتُ إحداهما الأخرى بِمِسْطَحٍ فقتلتها وجَنينَها ، فقاضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في جَنيها بَغْرَةً ، وأن تُقْتَلَ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وقوله « وأن تقتل » لم يذكر في غير هذه الرواية .

وقد روى عن عمرو بن دينار : أنه شك في قتل المرأة بالمرأة .

قال أبو داود : المِسْطَحُ هو : الصَوْلَجُ ^(١) ، وقال أبو عبيد : المسطح : عود من أعواد الخباء .

٤٤٠٦ - وعن طاوس ، قال « قام عمر رضى الله عنه على المنبر ، فقال - فذكر معناه - لم يذكر : « وأن تقتل » زاد « بغرة » : عبد أو أمة ، قال : فقال عمر : الله أكبر ، لو لم أسمع بهذا لقضينا بغير هذا »
وأخرجه النسائي .

وهذا منقطع . طاوس : لم يسمع من عمر .

٤٤٠٧ - وعن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما - في قصة حمْلُ بن مالك قال « فَأَسْقَطْتُ غلاماً ، قد نَبَتَ شعره مَيْتاً ، وماتت المرأة ، ففجئنى على العاقلة : الدية ، فقال عَمَّها : إنها أسقطت يائى الله غلاماً قد نَبَتَ شعره ، فقال أبو القاتلة : إنه كاذب ، إنه والله ما استهلَّ ، ولا شربَ ولا أكل ، فثُلُّهُ بَطَلٌ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَسْجَعُ الجاهلية وكَهانتُها ، أدُّ في الصَّبِيِّ غُرَّةً » .

(١) فى أصل المنبرى « الصولج » باللام . والصولج . الصولجان : وفى نسخة عون المعبود : « الصوبج » - بزنة كوثر - وهو العود الذى يستخرج به الخبز من التنور .

قال ابن عباس : « كان اسم إحداهما مُليكة ، والأخرى أُمَّ غُطَيْف » هذا آخر كلامه .

وغُطَيْف - بضم الغين المعجمة ، وفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف وفاء . ويقال . أم عفيف : بعين مهملة مفتوحة وفاء مكسورة وياء آخر الحروف ساكنة وفاء أخرى .

ومليكة : بضم الميم وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وكاف مفتوحة وتاء تأنيث .

وَحَمَل : بفتح الحاء المهملة وبعدها ميم مفتوحة ولام . وهو هذلي . وقال ههنا : « إن امرأتين من هذيل » .

وفي رواية « إن امرأتين من بنى لحيان » .

وهما واحد لحيان : قبيل من هذيل ، وهو بكسر اللام وفتحها وسكون الحاء المهملة وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة وبعد الألف نون .

وقال في رواية « أن امرأتين لى » فدل على أنهما زوجتاه . وهو ظاهر قوله ههنا « كنت بين امرأتين » .

٤٤٠٨ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما « أن امرأتين من هذيل قَتَلَتْ إحداهما الأخرى ، ولكل واحدة منهما زوجٌ وولد ، قال : فجعل رسولُ الله صلى الله

٤٤٠٨ - قال الشيخ : دلالة هذا الحديث : القتل كان يشبه الخطأ . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديتها على عاقلة القاتلة .

وفيه بيان : أن الولد ليس من العاقلة . وأن العاقلة لا ترث إلا ما فضل عن أصحاب السهام .

عليه وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة ، وبرّاً زوجها وولدها ، قال : فقال عاقلة المقتولة : ميراثها لنا ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، ميراثها لزوجها وولدها »

وأخرجه ابن ماجه مختصراً .

وفى إسناده : مجالد بن سعيد . وقد تكلم فيه غير واحد .
٤٤٠٩ - وعن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال « اقتلت امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها ،

٤٤٠٩ - قال الشيخ : قوله « وورثها ولدها ومن معهم » يريد الدية .
وفيه : بيان أن الدية موروثه ، كسائر مالها الذى كانت تملكه أيام حياتها .
وفيه دليل : على أن الجنتين يورث . وتكون ديته على سهام الميراث .
وذلك : أن كل نفس تضمن بالدية . فانه يورث ، كما لو خرج حياً ثم مات .
وقوله « ولا استهل » الاستهلال : رفع الصوت ، يريد : أنه لم تعلم نحياته بصوت نطق أو بكاء ، أو نحو ذلك .

وقوله « ذلك يُطل » يروى هذا الحرف على وجهين .
أحدهما « بطل » على معنى الفعل الماضى من البطلان .
والآخر « يُطل » على مذهب الفعل الغائب من قولهم : طُلّ دمه ، إذا أهدر يُطلّ .
وقوله صلى الله عليه وسلم « هذا من إخوان السكّهان . من أجل سَجْعِهِ الذى سَجِعَ »
فانه لم يَعْبِهِ بمجرد السجع ، دون ما تضمنه سجعه من الباطل .
وإما ضرب المثل بالسكّهان . لأنهم كانوا يرجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين ، فيستميلون بها القلوب ، ويستصغنون الاسماع إليها .
فأما إذا وضع السجع فى موضع حق فإنه ليس بمكروه .

فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ديةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ : عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها ، وَوَرَثَهَا ولدها وَمَنْ مَعَهُمْ ، فقال حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ الهذلي : يا رسول الله ، كيف أَغْرَمَ دِيَّةً مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ ، فثَلُ ذَلِكَ يُطَلَّ ؟ !! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ - مِنْ أَجْلِ سَجِّعِهِ الَّذِي سَجَّعَ »

وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسجع في مواضع من كلامه . كقوله نَلَا نَصَارَ « أَمَا إِنَّكُمْ تَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمْعِ . وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَرْعِ » .
وروى عنه أَنَّهُ قَالَ « خَيْرَ الْمَالِ سَكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، أَوْ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ ^(١) »
وقال « يَا أَبَا عُمَيْرَ ، مَا قَعَلَ النَّغِيرُ ؟ ^(٢) » .
وقال في دعائه « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ ، وَقَوْلٍ لَا يُسْمَعُ ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ . أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ » .
ومثل ذلك في الكلام كثير .
وفي الخبر دليل : على أَن الدية في شبه الخطأ على العاقلة .
قلت : و « الغرة » إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْجَنِينِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا ، فَإِنْ سَقَطَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَتَبِهُ الدية كاملة .

(١) « السكة » : الطريقة المصطفة من النخل . و « المأبورة » الملقحة . يقال : أَبْرَتَ - بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا - فَهِيَ مَأْبُورَةٌ وَمَوْبُورَةٌ : أَي لَقِحَتْهَا . وَقِيلَ « السكة » الْحَرْثُ . و « المأبورة » للصلحة . أَرَادَ : حَبْرَ الْمَالِ : تَنَاجٍ أَوْ زَرْعٍ . و « المهرية المأمورة » الكثيرة النسل والتناج . يقال : أَمَرَمَ اللَّهُ : أَي كَثُرَ .
(٢) أَبُو عَمِيرَ : وَلَدُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ أُمِّ سَلِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . مَاتَ طِفْلًا . و « النغير » طَائِرٌ صَغِيرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ أَبُو عَمِيرَ . فَمَاتَ غَزَنَ عَلَيْهِ . جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزُورُهُمْ ، فَوَجَدَهُ حَزِينًا ، فَقَالَ « يَا أُمَّ سَلِيمَ ، مَا لِأَبِي عَمِيرَ ؟ قَالَتْ : مَاتَ تَغْرَهُ . فَقَالَ : يَا أَبَا عَمِيرَ ، مَا فَعَلَ النَّغِيرُ ؟ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٤٤١٠ - وعن ابن المسيَّب ، عن أبى هريرة رضى الله عنه - فى هذه القصة - قال « ثم إن المرأة التى قُضِيَ عليها بالفرقة تُوَفِّيَتْ ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : بأن ميراثها لبينها ، وأن العقل على عصبتها »
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وفيه بيان أن الأجنة ، وإن كثرت ، ففى كل واحد منها غُرَّة .
واختلفوا فى سنِّ الفرقة التى يجب قبولها ومبلغ قيمتها .
فقال أبو حنيفة وأصحابه : عبد أو أمة : تعدل خمسمائة درهم .
وقال مالك : ستمائة درهم .

وقصد كل واحد من الفريقين : نصف عشر الدية ، لأن الدية عند العراقى : عشرة آلاف درهم ، وعند المدنى : اثنا عشر ألفاً .
وقيل : خمسون ديناراً ، وهى أيضاً نصف العشر من دية الحر ، لأنهم لم يختلفوا أن الدية من الذهب ألف دينار .

وقد استدلل بعض الفقهاء من قوله « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنينها بفرقة » على أن دية الأجنة سواء : ذكراناً كانت أو إناثاً ، لأنه أرسل الكلام ولم يقيده بصفة .

قال : ولو كان يختلف الأمر فى ذلك بالأثوثة والذكورة لبينه ، كما بين الدية فى الذكر والأنثى من الأحرار البالغين .

قلت : وهذه القضية صادقة فى الحكم .

إلا أن الاستدلال بهذا اللفظ من هذا الحديث لا يصح . لأنه حكاية فعل ، ولا عموم لحكاية الفعل .

وإنما يصح هذا الاستدلال من رواية من روى « أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى فى الجنين بفرقة » من غير تفصيل . والله أعلم .

٤٤١١ - وعن عبد الله بن بُريدة ، عن أبيه رضى الله عنهما « أن امرأة خَذَفَتْ امرأة ، فَأَسْقَطَتْ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلَ فِي وَلَدِهَا خَمْسَمِائَةَ شاةٍ ، وَنَهَى يَوْمَئِذٍ عَنِ الْخَذْفِ ^(١) »

قال أبو داود : كَذَا الْحَدِيثُ « خَمْسَمِائَةَ شاةٍ » والصواب « مائة شاة » وأخرجه النسائي مسندا ومرسلا . وقال : هذا وهم . وينبغي أن يكون أراد « مائة من الغنم »

وقد رَوَى النُّهْي عن الْخَذْفِ عن عبد الله بن بُريدة عن عبد الله بن مُغْفَل . هذا آخر كلامه .

وحديث عبد الله بن مُغْفَل - الذى أشار إليه النسائي - أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

ومذهب الشافعي في دية الجنين : قريب من مذهب من تقدم ذكرهم ، إلا أنه قَوَّمَهَا من الإبل ، فقال : خمس من الإبل ، خُمُاسُهَا - وهو بعيران - قيمة خَلْفَتَيْنِ ، وثلاثة أخماسها قيمة ثلاث جِذَاعٍ وَحِقَاقٍ .

وذلك : لأن دية شبه العمْد عنده مغلظة . منها أربعون خَلِيفةً ، وثلاثون حَقَّةً ، وثلاثون جَذَعَةً ، فإن أعطى القُرَّةَ دون القيمة ، لم يقبل حتى يكون ابن سبع سنين ، أو ثمان . ويقبل عند أبي حنيفة الطفل ، وما دون السبع . كالرقبة المستحقة في الكفارات .

(١) وقع في رواية أبي هريرة « فرمت إحداهما الأخرى بحجر » وفي حديث للغيرة بن شعبة « بعمود فسقاط » وفي حديث عبد الله بن عباس « بمسطح » وهو عود من أعواد الحباء ، وفي رواية عنه « بحجر » وفي حديث بُريدة بن الحَصِيب « خذفت » بالحاء والدال المعجمتين ، والقصة واحدة .

فيحتمل أن يكون الضرب وقع بالعمود والحجر ، فذكر بعض الرواة أحدهما ، وذكر الآخر الآخر ، وقد وقع في حديث ابن عباس اللفظان ، ورواية الخذف : موافقة لرواية الحجر والخذف : رميك حصاة تأخذها بين سبابتك ، فترمي بها ، أو تتخذ مخدعة من خشب فترمي بها الحصاة بين إبهامك والسبابة ، وحذفه بالعضا والسيف بالحاء المهملة والدال المعجمة . اهـ من هامش المنذرى .

٤٤١٢ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه

وسلم في الجنين بُغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ ، أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وليس في حديثهما « أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ »

وقال الترمذى : حسن .

وقال أبو داود : روى هذا الحديث حماد بن سامة ، وخالد بن عبد الله عن

محمد بن عمرو ، لم يذكر « أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ »

قال الخطابي : يقال : إن عيسى بن يونس قد وهم فيه . وهو يغلط أحيانا

فيما يروى .

وقال البيهقى : ذكر « البغل والفرس » فيه غير محفوظ . وروى من وجه

آخر ضعيف ومرسل . وهو من تفسير طاوس .

٤٤١٣ - وعن إبراهيم - وهو ابن يزيد التَّخَمِي - قال « الغرة خمسمائة درهم »

قال أبو داود : قال ربيعة - يعنى ابن أبي عبد الرحمن - « الغرة خمسون

دينارا » .

باب في دية المكاتب [٤ : ٣١٩]

٤٤١٤ - عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قضى رسول الله

٤٤١٢ - قال الشيخ : يقال : إن عيسى بن يونس قد وهم فيه ، وهو يغلط أحيانا فيما يرويه ،

إلا أنه قد روى عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير أنهم قالوا « الغرة عبد أو أمة

أو فرس » .

ويشبه أن يكون الأصل عندهم ، فيما ذهبوا إليه : حديث أبي هريرة هذا . والله أعلم .

وأما البغل : فأمره أعجب . ويحتمل أن تكون هذه الزيادة إنما جاءت من قبل بعض

الرواة على سبيل القيمة ، إذا عدت الغرة من الرقاب . والله اعلم .

صلى الله عليه وسلم في دية المكاتب ، يُقْتَلُ ، فَيُودَى ما أَدَّى من مُكَاتَبَتِهِ دِيَّةَ الْحُرِّ ، وما بقى دِيَّةَ المَمْلُوكِ »

وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً .

٤٤١٥ - وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أصابَ المكاتبُ حَدًّا أو وَرِثَ ميراثًا : يَرِثُ على قَدَرِ ما عَتَقَ منه »

وأخرجه الترمذي والنسائي وقال الترمذي : حسن .

قال أبو داود : رواه وهيب عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعله إسماعيل قولَ عكرمة .

[باب في دية الذمي [٣١٩ : ٤]

٤٤١٦ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنهما ، عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال « دِيَّةُ المَآهَدِ نِصْفُ دِيَّةِ الْحُرِّ »

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٤١٤ - قال الشيخ : أجمع عامة الفقهاء على أن المكاتب عبدٌ مابقى عليه درهم في جنائته .

والجناية عليه

ولم يذهب إلى هذا الحديث من العلماء - فيما بلغنا - إلا إبراهيم النخعي .

وقد روى في ذلك أيضاً شيء عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه . وإذا صح الحديث

وجب القول به ، إذا لم يكن منسوخاً ، أو معارضاً بما هو أولى منه . والله أعلم .

٤٤١٦ - قال الشيخ : ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا .

وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير .

٤٤١٦ - ذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله أول حديث عن عمرو بن شعيب ، ثم قال :

هذا الحديث صحيح إلى عمرو بن شعيب ، والجمهور يحتجون به ، وقد احتج به الشافعي

في غير موضع ، واحتج به الأئمة كلهم في الديات .

وقال الترمذى : حسن . ولفظه « دِيَّةُ عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ »
ولفظ النسائي نحوه .

ولفظ ابن ماجة « قَضَى أَنْ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ »
وهم اليهود والنصارى .^(١)

وهو قول مالك ، وابن شبرمة ، وأحمد بن حنبل . غير أن أحدهما قال : إذا كان القتل خطأ . فإن كان عمداً ، لم يُقَدَّرْ به ، ويضاعف عليه باثني عشر ألفاً .
وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري : دية دية المسلم .
وهو قول الشعبي والنخعي ومجاهد .
وروى ذلك عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما .
وقال الشافعي وإسحاق بن راهوية : دية الثلث من دية المسلم .
وهو قول ابن المسيب والحسن وعكرمة .
وروى ذلك أيضاً عن عمر رضى الله عنه ، خلاف الرواية الأولى ، وكذلك عن عثمان
ابن عفان رضى الله عنه .

قال الشافعي : قضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في دية اليهودي والنصراني بثلث دية
المسلم ، وقضى عمر في دية المجوسي بثمانمائة درهم ، ولم يعلم أن أحداً قال في حياتهم أقل من هذا
وقد قيل : إن دياتهم أكثر من هذا ، فألزمنا قائل كل واحد من هؤلاء الأقل مما أجمعوا
عليه .

قال البيهقي : حديث عمرو بن شعيب قد رواه حسين المعلم ، عن عمرو ، عن أبيه ، عن
جده ، قال « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، ثمانية
آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ : النصف من دية المسلمين . قال : فكان ذلك حتى
استخلف عمر — فذكر خطبته ورفع الدية ، حتى غلت الإبل — قال : وترك دية أهل الدمة
لم يرفعها فيما رفع من الدية » قال : فسيبه — والله أعلم — أن يكون على قوله « على النصف
من دية المسلمين » راجعاً إلى ثمانية آلاف درهم .

(١) روى سعيد بن المسيب عن عمر : « أنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف
أربعة آلاف » مسنداً ومرسلاً . وهو منقطع . سعيد لم يسمع من عمر . اهـ من هامش التنزيه .

وقد تقدم الكلام على الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

قلت : وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولى . ولا بأس بإسناده .
وقد قال به أحمد .

وبعضه حديث آخر . وقد روينا فيما تقدم من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة درهم ، وثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف » .

فتكون ديتهم في روايته في عهد النبي صلى الله عليه وسلم « أربعة آلاف درهم ، ثم لم يرفعها عمر فيما رفع من الدية » فكأنه علم أنها في أهل الكتاب توقيف ، وفي أهل الإسلام تقويم . قال : والذي يؤكد ماقلنا : حديث جعفر بن عون عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف » وليس في شيء من هذا ما يوجب ترك القول بحديث عمرو بن شعيب . أما المأخذ الأول - وهو الأخذ بأقل ما قيل - فالشافعي رحمه الله كثيراً ما يعتمد ، لأنه هو المجمع عليه ، ولكن إنما يكون دليلاً عند انتفاء ما هو أولى منه ، وهنا النص أولى بالاتباع . وأما المأخذ الثاني : فضعيف جداً ، فإن حديث ابن جريج وحسين المعلم وغيرها عن عمرو : صريحة في التنصيف ، ففي أحدهما قال « نصف دية المسلم » والآخر قال « أربعة آلاف » مع قوله « كانت دية المسلم ثمانية آلاف »

فالروايتان صريحتان في أن تنصيفها توقيف وسنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يترك ذلك باجتهاد عمر رضي الله عنه في رفع دية المسلم . ثم إن عمر لم يرفع الدية في القدر وإنما رفع قيمة الإبل لما غلت ؛ فهو - رضي الله عنه - رأى أن الإبل هي الأصل في الدية . فلما غلت ارتفعت قيمتها ، فزاد مقدار الدية من الورق ، زيادة تقويم ، لزيادة قدر في أصل الدية . ومعلوم أن هذا لا يبطل تنصيف دية الكافر على دية المسلم ، بل أفرها أربعة آلاف ، كما كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت الأربعة الآلاف حينئذ هي نصف الدية . وقوله « علم أنها في أهل الكتاب توقيف » فهو توقيف تنصيف ، كما صرح به الرواية . فعمر أداه اجتهاده إلى ترك الأربعة الآلاف ، كما كانت ، فصارت ثلثاً برفعه دية المسلم ، لا بالنسب والتوقيف ، وهذا ظاهر جداً ، والحجة إنما هي في النص . واختلف الفقهاء في هذه المسألة .

فقال الشافعي : دية الكفاي على الثلث من دية المسلم في الخطأ والعمد .
وقال أبو حنيفة : دية مثل دية المسلم في العمد والخطأ .
وقال مالك : دية نصف دية المسلم في العمد والخطأ .

باب الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه [٣٢٠ : ٤]

٤٤١٧ - عن صفوان بن يعلَى ، عن أبيه ، قال « قاتل أجيرٌ لى رجلاً . فَمَضَّ يَدَهُ ، فانتزعها ، فَندَرَتِ ثَنِيَّتُهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَهْدَرَهَا ، وَقَالَ : أُرِيدُ أَنْ يَضَعَ يَدُهُ فِي فِكَ تَقْضُمَهَا كَالْفَحْلِ » .
قال : وأخبرني ابن أبي مُليكة عن جَدِّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَهْدَرَهَا ، وَقَالَ « بَعِدَتْ سِنَّهُ » ^(١) .

٤٤١٧ - قال الشيخ : فيه بيان أن دفع الرجل عن نفسه مباح . وأن ذلك إذا أتى على نفس العادي عليه ، كان دمه هدراً إذا لم يكن له سبيل إلى الخلاص منه إلا بقتله .
واستدل به الشافعي في صَوْلِ الْفَحْلِ . قال : إذا دفعه فأتى عليه لم تلزمه قيمته .

وقال أحمد : إن قتله عمداً فديته مثل دية المسلم ، وإن قتله خطأ فعنه فيه روايتان .
إحداهما : أنها النصف ، وهي الرواية الصحيحة في مذهبه .
والثانية : أنها الثلث ، وإن قتله من هو على دينه عمداً ، فعنه فيه أيضاً روايتان .
إحداهما : أنها نصف دية المسلم .
والثانية : ثلثها .
وأما حديث أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم ، وكان لها عهد » :
فقال الشافعي : لا يثبت مثله . وقال البيهقي : ينفرد به أبو سعد سعيد بن الرزباني البقال .
وأهل العلم لا يحتجون بحديثه .
وأما حديث أبي كرز القهري عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى ذمياً دية مسلم » .

فقال الدارقطني والبيهقي : أبو كرز هذا متروك الحديث ، لم يروه عن نافع غيره .

(١) القائل « أخبرني ابن أبي مليكة » هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، وابن أبي مليكة — هذا — هو أبو بكر ويقال : أبو محمد عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة زهير القرشي التيمي المكي . اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه . وجده : هو عبد الله بن أبي مليكة — زهير — روى عن ابن عباس وابن عمر ، وفي سماعه من أبي بكر الصديق نظر . اهـ من هامش المنذرى .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وليس فيه قضية أبى بكر .

وأخرجه ابن ماجه من حديث محمد بن إسحاق . وقال فيه : يعلى وسلمة
ابن أمية .

٤٤١٨ - وعن يعلى بن أمية - بهذا - زاد : ثم قال - يعنى النبى صلى الله عليه
وسلم - للعاض « إن شئت أن تُمكنك من يدك فيعضها . ثم تنزعها من فيه .
وأبطل دية أسنانه » .

وقد صح من حديث عمران بن حصين رضى الله عنهما قال « قاتل يعلى بن
مُنيّة ، أو أمية ^(١) ، رجلا . فعض أحدهما صاحبه » .

قال بعضهم : المعروف : أنه لأجير يعلى ، لا ليعلى .

باب فيمن تطيب بغير علم [٤ : ٣٢٠]

٤٤١٩ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال « مَنْ تَطَبَّبَ ، وَلَا يُعْلَمُ مِنْهُ طِبٌّ ، فَهُوَ ضَامِنٌ » .

٤٤١٩ - قال الشيخ : لا أعلم خلافاً في المعالج إذا تعدّى فلف المريض كان ضامناً والمتعاطى
علماً أو عملاً لا يعرفه : متعدد ، فإذا تولّد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود .

(١) يعلى بن أمية : أمية : أبوه ، ومنية - بضم الليم وسكون النون وفتح الياء آخر
الحروف - أمه . هذا هو المشهور ، وذكر الدارقطنى : أن منية بنت الحارث هى جدة يعلى بن
أمية أم أبيه وبها يعرف .

وقوله في الرواية الأخرى « ادفع يدك حتى يعضها ثم اتزعها » ليس معنى هذا الأمر بدفع
يده إليه ليعضها ، وإنما هو على معنى الانكار ، أى إنك لا تدع يدك في فيه يعضها ، فكيف
تتكر عليه أن ينزع يده من فيك ؟ وتطالبه بما جنى من جذبه يده . اه من هامش المنبرى .

وأخرجه النسائي مسنداً ومنقطعا . وأخرجه ابن ماجة .
وقال أبو داود : وهذا لم يروه إلا الوليد - يعني ابن مسلم - لا يُدرى :
هو صحيح أم لا ؟

لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض .
وجناية الطيب في قول عامة الفقهاء : على عاقلته .

باب لا يقتص من الجرح قبل الاندمال

هذا الباب وما يليه زادها الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله .
عن جابر «أن رجلا جرح فأرلد أن يستقيد ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقيد
من الجراح حتى يبرأ الجروح » رواه الدارقطني (١) .
وذكر أيضاً من حديث مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من الجرح حتى ينتهي »
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ؛ فجاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقدنى ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه ، فقال : أقدنى ، فأقاده ،
ثم جاء إليه فقال : يارسول الله ، عرجت ، فقال : قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله ، وبطل
عرجك ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه » رواه
الإمام أحمد

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر
«أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ليستقيد ، فقيل له : حتى

(١) قال في التعليق المغني (ص ٣٢٦) الحديث أخرجه أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن
علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عنه ، وأخرجه أيضاً : عثمان بن أبي شيبة بهذا الإسناد .
قال الدارقطني : أخطأ فيه ابن أبي شيبة ، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه ، وهو
المحفوظ - يعني المرسل - وأخرجه أيضاً البيهقي من حديث جابر مرسلًا بإسناد آخر ، وقال :
تفرد به عبد الله الأموي عن ابن جريج ، وعنه يعقوب بن حميد ، قلت : وفي حديث المؤلف
- يعني الدارقطني - عن أبي الزبير عن جابر أيضاً : عبد الله بن يعقوب .

٤٤٢٠ - وعن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، قال : حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَيُّمَا طَيْبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ ، لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطَبُّبٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَأَعْنَتَ فَهُوَ ضَامِنٌ » .

تبرأ ، فأبى وعجل واستقاد ، فبست رجله وبرئت رجل المستقاد منه ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ليس لك شيء ، إنك أبيت .

ولكن لهذا الحديث علة ، وهى أن أبان وسفيان روياه عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم — فذكره » مرسلًا . قال عبد الحق : وهو عندهم أصح ؛ على أن الذى أسنده ثقة جليل ، وهو اسماعيل بن علية .

باب من اطلع فى بيت قوم بغير إذنهم

عن سهل بن سعد « أن رجلاً اطلع فى حجر فى باب ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرى رجل به رأسه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أعلم أنك تنظرنى لطعنت به فى عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر » أخرجاه . وعن أنس « أن رجلاً اطلع فى بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص ، أو بمشاقص ، فسكأنى . أنظر إليه يحتل الرجل ليطعنه » أخرجاه أيضاً . وفى الصحيحين أيضاً عن أنى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن ، فغذفته بحصاة ففقت عينه ؛ ما كان عليك جناح » .

وعنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « من اطلع فى بيت قوم بغير إذنهم ، فقد حل لهم أن يفقؤا عينه » رواه مسلم .

وعنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اطلع فى بيت قوم ففقؤا عينه ، فلا دية له ولا قصاص » رواه النسائي .

ولم يذكر أبو داود هذا الباب ولا الذى قبله ، ولا أحاديثهما ، فذكرناهما للحاجة ، والله أعلم

(١) قال الحافظ فى الفتح (ج ١٢ ص ١٩٨) فى رواية الكشميهنى « من حجر من باب رسول الله » والمشقص — بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح القافى وبعدها صاد موحدة — هو فصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض ، و« المدرى » هى المشط أو نحوه و« يحتله » يسكون الحاء وكسر التاء — يطعنه على غفلة منه .

قال عبد العزيز : أما إنه ليس بالنَّعْتِ^(١) ، إنما هو قَطْعُ العِرْقِ والبَطْءُ
والْكَيُّ .

بعضُ الوفد : مجهولٌ . ولا يعلم له صحة أم لا ؟

باب في دية الخطأ شبه العمد [٣٢١ : ٤]

٤٤٢١ - عن عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال مسدّدٌ : خطب يوم الفتح ، ثم اتفقا - فقال : ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهليّة : من دَمٍ أو مالٍ تُدَكَّرُ وتُدَعَّى : تحتَ قدسيّ ، إلا ما كان من سقاية الحاجّ ، وسدانة البيت . ثم قال : ألا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوطِ والعصا : مائة من الإبل ، منها : أربعون في بطنها أولادها » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وقد تقدم في « باب الدية كم هي ؟ » وذكر اختلاف الرواة فيه .

باب في جناية العبد يكون للفقراء [٣٢٣ : ٤]

٤٤٢٢ - عن عمران بن حصين رضى الله عنهما « أن غلاماً لأناس فقراء قطع

٤٤٢٣ - قال الشيخ : معنى هذا : أن الغلام الجاني كان حراً ، وكانت جنايته خطأ ، وكانت عاقبته فقراء ، وإنما تواسى العاقلة عن وُجْدِ وسعة . ولا شيء على الفقير منهم .

(١) مراد عمر بن عبد العزيز رحمه الله : أن لفظ « الطبيب » في الحديث إنما يقع على من يمانى ذلك بالعمل كالجراح ونحوه . أما الذى يصف العلاج . فليس له حكمه .
وأعنت : أى أضر بالمرض وأفسده . ويحتمل أن يريد بالنعت ما يصفه الطبيب للمريض فيستعمله ، فيحدث منه ضرر فلا يضعنه الطبيب ، فأما إذا قطع الطبيب عرقاً أو بط موضعاً أو كواه فإنه يضعنه .

أُذِّنَ غَلامٌ لِّأَناسٍ أَغْنِياءَ ، فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنَّا أَناسٌ فَقَرَاءٌ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْغَلامُ الْمَجْنَى عَلَيْهِ أَيْضًا حُرًّا . لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يَكُنْ لاعتذار أَهْلُهُ
بِالْفَقْرِ مَعْنَى . لِأَنَّ الْعاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ عَبْدًا . كَمَا لَا تَحْمِلُ عَدُوًّا وَلَا اعْتِرَافًا .
وَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

فَأَمَّا الْغَلامُ الْمَمْلُوكُ إِذَا جُنِيَ عَلَى عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ : فَجُنَايَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ فِي قَوْلِ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ .
وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ أَخْذِ أُرْشِ الْجُنَايَةِ مِنْ رَقَبَتِهِ .

فَقَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : إِذَا كَانَتِ الْجُنَايَةُ خَطَأً . فَإِنْ شَاءَ مَوْلَاهُ فَدَّاهُ
وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ .

وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَاسْحَاقُ .

وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَعَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَعِمْرَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ وَمُجَاهِدٌ وَالزَّهْرِيُّ .

وَإِذَا كَانَ الْقَتْلُ عَدُوًّا : فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ وَسَفِيانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولَانِ : إِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ
شَاءُوا عَقَلُوا ، فَإِنْ عَفَوْا فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ بَعْدَ الْعَفْوِ . وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَسْتَرْقُوهُ .

وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا . فَلَهُمْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ ، وَاسِيدُ الْعَبْدِ إِنْ شَاءَ
يُعْطَى قِيَمَتُهُ . وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ الْعَبْدُ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدَ رَجُلٍ : فَسَيَدُ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَ
أَوْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ . فَإِنْ أَذَاهَا سَيَدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ مَطْوَعًا ، فَلَيْسَ
لِسَيَدِ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ إِلَّا ذَلِكَ إِذَا عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ . وَإِنْ رَأَى سَيَدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَنْ يُوَدِّيَهَا لَمْ
يُجِبْ عَلَيْهِ ، وَيَبِيعُ الْعَبْدُ الْقَاتِلَ ، فَإِنْ وَفَّقَتْهُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ نَقَصَ فَلَيْسَ لَهُ
غَيْرُ ذَلِكَ . وَإِنْ زَادَ كَانَ الْفَضْلُ لِسَيَدِهِ .

باب فيمن قُتل في عَمِيٍّ بين قوم [٤ : ٣٢٣]

٤٤٢٣ - عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ ، أَوْ رَمِيًّا ، يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ : فَعَقْلُهُ عَقْلُ خَطَا ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا . فَقَوْدٌ : يَدِيهِ ، فَنَ حَالُ يَنَّهُ وَيَنَّهُ : فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وقد تقدم ، وأخرجه أبو داود فيما تقدم مسنداً .

وقال ههنا « حُدِّثْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلِيَّانٍ » ولم يُسمَّ من حدثه به . فهي رواية مجهول .

باب في الدابة تنفح برجلها [٤ : ٣٢٢]

٤٤٢٤ - عن سعيد بن المسيَّب ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الرَّجُلُ جُبَّارٌ » .

٤٤٢٤ - قال الشيخ : معنى « الجبار » الهذر .

وقد تكلم الناس في هذا الحديث . وقيل : إنه غير محفوظ ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ .

قالوا : وإنما هو « المعجم جرحها جبار » ولو صح الحديث لكان القول به واجباً . وقد قال به أبو حنيفة وأصحابه .

وذهبوا إلى أن الراكب إذا رحت دابته إنساناً برجلها فهو هذر . فإن نَفَحَتْ يَيدَها فهو ضامن .

قالوا : وذلك أن الراكب يملك تصريفها من قدامها . ولا يملك منها فيما وراءها .

وقال الشافعي : اليد والرجل سواء . لا فرق بينهما ، وهو ضامن . والمملكة منه قائمة في الوجهين ، إن كان فارساً .

وأخرجه النسائي .

وقال الدارقطني : لم يروه غير سفيان بن حسين . وخالفه الحفاظ عن الزهري . منهم : مالك ، وابن عيينة ، ويونس ، ومعمر ، وابن جريج والزيدي ، وعقيل ، وليث بن سعد ، وغيرهم . كلهم يرووه عن الزهري ، فقالوا « العجاء جبار » . والبر جبار . والمعدن جبار » ولم يذكروا « الرجل » وهو الصواب . وقال الخطابي : وقد تكلم الناس في هذا الحديث . وقيل : إنه غير محفوظ . وسفيان بن حسين : معروف بسوء الحفظ .

وذكر غيره : أن أبا صالح السمان وعبد الرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين ومحمد بن زياد قالوا « وإنما هو العجاء جرحها جبار » ولو صح الحديث كان القول به واجبا .

وقد قال به أصحاب الرأي . وذهبوا إلى أن الراكب إذا رَحَّتْ دَابَّتُهُ إنسانا برجلها : فهو هَدَر . لم يذكروا « الرجل » وهو محفوظ عن أبي هريرة . وروى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « الرَّجُلُ جُبَّارٌ » .

قال الدارقطني : تفرد به آدم بن أبي إياس عن شعبة . هذا آخر كلامه . وسفيان بن حسين : هو أبو محمد السلمي الواسطي . استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة . ولم يحتج به واحد منهما . وتكلم فيه غير واحد . [باب العجاء والمعدن والبر جبار ^(١)] [٣٢٢ : ٤]

٤٤٢٥ عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، سمعا أبا هريرة رضي الله عنه ،

٤٤٢٥ - قوله « العجاء جرحها جبار » العجاء : البهيمة . وسميت عجاء لعجمتها . وكل

يحدث ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ ، والمعدن جُبَارٌ ، والبئر جُبَارٌ ، وفي الرَّكَازِ الْحَسُّ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقال أبو داود «العجماء» المنفلتة التى لا يكون معها أحد ، وتكون بالنهار لا تكون بالليل .

٤٤٢٦ - وعن هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « النَّارُ جُبَارٌ » .

من لم يقدر على الكلام فهو أعجم . ومعنى الجبار : الهدر .

وإنما يكون جرحها هدرًا : اذا كانت منفلتة ذاهبة على وجهها . ليس لها قائد ولا سائق .

أما البئر : فهو أن يحفر بئرًا فى ملك نفسه ، فيتردى فيها إنسان ، فانه هدر . لاضمان عليه فيه .

وقد يتأوَّل أيضاً على البئر : أن تكون بالبوادي يحفرها الإنسان فيحياها بالحفر والإنباط فيتردى فيها إنسان فيكون هدرًا .

والمعدن : ما يستخرجه الإنسان من معادن الذهب والفضة ونحوها ، فيستأجر قومًا يعملون فيها . فر بما انهارت على بعضهم . يقول : فدماؤهم هدر . لأنهم أعانوا على أنفسهم فزال العتب عن استأجرهم .

٤٤٢٦ - قال الشيخ : لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون : غلط فيه عبدالرزاق . إنما هو « البئر جبار » حتى وجدته لأبى داود عن عبد الملك الصنعانى عن معمر .

فدل أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق ، ومن قال : هو تصحيف « البئر » احتج في ذلك بأن أهل اليمن يميلون « النار » ويكسرون النون منها . فسمعه بعضهم على الإمامة فكتبه بالياء . ثم نقله الرواة مصحفًا .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

قال الخطابي : 'لم أزل أسمع أهل الحديث يقولون : غلط فيه عبد الرزاق . إنما هو « البئر جبار » حتى وجدته لأبي داود عن عبد الملك الصنعاني عن معمر . فدل أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق . هذا آخر كلامه .

وعبد الملك الصنعاني : ضمفه هشام بن يوسف ، وأبو الفتح الأزدي ، وقال بعضهم : هو تصحيف « البئر » وأن أهل اليمن يُميلون « النار » ويكسرون النون . فسمعه بعضهم على الإمامة ، فكتبه بالياء ، فنقلوه مُصحَّفًا .

فعلى هذا الذي ذكره : هو على العكس مما قاله . فإن صح نقله فهو : النار يوقدها الرجل في ملكه لأرب ، فتطيرها الريح ، فتشعلها في مال أو متاع لغيره ، بحيث لا يملك ردها . فيكون هدرًا .

باب القصاص من السنن [٤ : ٣٢١]

٤٤٢٧ - عن حميد - وهو الطويل - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « كَسَرَتِ الرِّثْيَعُ ، أُخْتُ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ ، ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ ، فَأَتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

قلت : إن صح الحديث على ما روى : فانه متأول على النار يوقدها الرجل في ملكه لأرب له فيها . فتطيرها الريح ، فتشعلها في بناء أو متاع لغيره من حيث لا يملك ردها فيكون هدرًا غير مضمون عليه ، والله أعلم .

٤٤٢٧ - قال الشيخ : قوله « كتاب الله القصاص » معناه فرض الله الذي فرضه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزله من وحيه .

وقال بعضهم : أراد به قول الله عز وجل (٥ : ٤٥) وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن) .

وسلم ، ففضى بكتاب الله القصاص ، فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تُكسر ثنيتها اليوم ، قال : يا أنس ، كتاب الله القصاص . فرضوا بأرض أخذوه ، فعجب نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ .

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجة .

والربيع : بضم الراء المهملة ، وفتح الباء الموحدة ، وتشديد الياء آخر الحروف وكسرها . وبعدها عين مهملة .

وهكذا وقع فى لفظ أبى داود والبخارى والنسائى وابن ماجة « كسرت الربيع » .

وفى صحيح مسلم وسنن النسائى من رواية حماد بن سامة عن ثابت عن أنس « أن أخت الربيع ، أم جارية ، جرّحت إنساناً » ورجح بعضهم الأول . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل قيل له : كيف يُقْتَصُّ مِنَ السَّنِّ ؟ قال : يُبْرَدُ .

« آخر كتاب الديات »

وهذا على قول من يقول : إن شرائع الأنبياء لازمة لنا ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يحكم بما فى التوراة .

وقيل : هذا إشارة إلى قوله تعالى (١٦ : ١٣٦) وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وإشارة إلى قوله تعالى (٥ : ٤٥) والجروح قصاص (والله أعلم .

انتهى محمد الله وحسن توفيقه الجزء السادس من كتاب « مختصر سنن أبى داود » ويليه إن شاء الله الجزء السابع وأوله « كتاب السنة » .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

فهرس الجزء السادس

من مختصر سنن أبي داود

أول كتاب الحروف	٣	باب في المصبوغ	٣٨
» » الحام	١٤	» » الخضرة	٣٨
باب ماجاء في التعري	١٩	» » الحرة	٣٩
أول كتاب اللباس	٢١	» » الرخصة	٤٣
باب فيما يدعى لمن ليس ثوباً جديداً	٢٢	» » السواد	٤٣
» » ماجاء في القميص	٢٢	» » الهدب	٤٤
» » » الأقبية	٢٤	» » العائم	٤٤
» » في لباس الشهرة	٢٤	» » لبسة الصماء	٤٥
» » لبس الشعر والصوف	٢٥	» » حل الأززار	٤٧
» » لباس الغليظ	٢٦	» » التقنع	٤٧
» » ماجاء في الخنز	٢٧	» » ماجاء في إسبال الإزار	٤٨
» » » لبس الحرير	٢٨	» » » الكبر	٥٣
» » من كرهه	٣٠	» » في قدر موضع الإزار	٥٥
» » الرخصة في العلم وخيط الحرير	٣٤	باب في لباس النساء	٥٦
» » في لبس الحرير لمذر	٣٥	» » قوله تعالى (يدين عليهن	٥٧
» » » الحرير للنساء	٣٥	من جلابيبهن)	
» » لبس الحبرة	٣٧	» » قوله تعالى (وليضربن	٥٧
» » البياض	٣٧	بخمرهن على جيوبهن)	
» » غسل الثوب وفي الخلقاء	٣٧	» » فيما تبدي المرأة من زيتها	٥٨

- ٥٨ باب في العبد ينظر إلى شعر مولاته
٥٩ » » قوله (غير أولى الإربة)
٦٠ » » » تعالى (وقل للمؤمنات
يغضضن من أبصارهن)
٦١ » » الاختار
٦٢ » » لبس القباطي
٦٢ » » الذيل
٦٣ » » » أهب للميتة
٦٧ » » من روى أن لا يستنفع
بإهاب الميتة
٧٠ » » في جلود النور
٧٢ » » » » الانتمال
٧٥ » » » القرش
٧٧ » » » اتخاذ السور
٧٨ » » » الصليب في الثوب
٧٨ » » » الصور
٨٣ أول كتاب الترجل
٨٥ باب ما جاء في استحباب الطيب
٨٥ باب في إصلاح الشعر
٨٦ » » » الخضاب للنساء
٨٧ » » » صلة الشعر
٨٩ » » » رد الطيب
٩٠ » » » المرأة تطيب للخروج
٩١ » » » الخلق للرجال
٩٥ باب ما جاء في الشعر
٩٧ » » » الفرق
٩٨ » » » في تطويل الجمّة
٩٨ » » الرجل يعقص شعره
٩٩ » » » في حلق الرأس
٩٦ » » » الذؤابة
١٠٠ » » » الرخصة
١٠١ » » » أخذ الشارب
١٠٣ » » » تنف الثيب
١٠٣ » » » الخضاب
١٠٦ » » ما جاء في خضاب الصفرة
١٠٧ » » » » » السواد
١٠٨ » » » » » الانتفاع بالعاج
١١٠ أول كتاب الخاتم
١١١ باب ما جاء في ترك الخاتم
١١٣ » » » في خاتم الذهب
١١٥ » » » » » الحديد
١١٧ » » » » » التخم في اليمين أو اليسار
١٢١ » » » » » الجلاجل
١٢٢ » » » ربط الأسنان الذهب
١٢٣ » » » في الذهب للنساء
١٣٠ أول كتاب الفتن
١٤٣ باب النهي عن السعي في الفتنة

١٤٨	باب في كف اللسان	١٨١	خير ابن صائد
١٥٠	» ما يرخص فيه من البداوة في الفتنة	١٨٦	باب الأمر والنهي
١٥٠	» النهي عن القتال في الفتنة	١٩٢	» قيام الساعة
١٥١	» في تعظيم قتل المؤمن	١٩٣	أول كتاب الحدود
١٥٤	» ما يرجى في القتل	١٩٣	باب الحكم فيمن ارتد
١٥٦	أول كتاب المهدي	١٩٩	» » فيمن سب النبي
١٦٣	أول كتاب الملاحم		صلى الله عليه وسلم
١٦٣	باب ما يذكر في قرن المائة	٢٠٢	» في المحاربة
١٦٣	» » من ملاحم الروم	٢٠٨	» » الحد يشفع فيه
١٦٤	» في أمارات الملاحم	٢١٣	» العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان
١٦٤	» » تواتر الملاحم	٢١٤	» في الستر على أهل الحدود
١٦٥	» » تداعى الأمم على الإسلام	٢١٥	» » صاحب الحد يحمى فيقر
١٦٥	» » المعقل من الملاحم	٢١٦	» » التلقين في الحد
١٦٦	» » النهي عن تهبيج الترك والحبشة	٢١٨	» » الرجل يعترف بحد ولا يسميه
١٦٦	» » قتال الترك	٢١٨	» » الامتحان بالضرب
١٦٨	» ذكر البصرة	٢١٩	» ما يقطع فيه السارق
١٧٠	» النهي عن تهبيج الحبشة	٢٢١	» » مالا قطع فيه
١٧١	» أمارات الساعة	٢٢٣	» القلع في الخلسة والخيانة
١٧٣	» حسر القرات عن كنز	٢٢٥	» من سرق من حرز
١٧٣	» خروج الدجال	٢٢٧	» في القلع في العارية
١٧٨	» في خبر الجساسة		إذا جحدت
		٢٢٩	» » المجنون يسرق أو يسيب حداً

٣٥٨	باب في ديات الأعضاء	٣٨١	باب في دية الخطأ شبه العمد
٣٦٥	» دية الجنين	٣٨١	» » جناية العبد يكون
٣٧٣	» في دية المكاتب		للفقراء
٣٧٤	» » الذمي	٣٨٣	» فيمن قتل في عمياً بين قوم
٣٧٧	» الرجل يقاتل الرجل فيدفعه	٣٨٣	» في الدابة تنفع برجلها
	عن نفسه	٣٨٤	» العجاء والمعدن والبئر جبار
٣٧٨	» فيمن تطيب بغير علم	٣٨٦	» القصاص من السن

